وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع:

القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق

-الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

بوخيط سليمة

إشراف الأستاذ:

د/ بوقرة كمال

السنة الجامعية: 2014- 2015

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا الى:

- **الوالدين الكريمين.**
- **من انتظره طويلا ودعمني على إتمامه الزوج الكريم.**
- **من نكد في حاضرنا على أمل أن نكون خير قدوة لهم في الغد بناتي – ندى شهد، وميس سيرين.**
- **لكل من يؤمن بأن سلفا قهر أعظم القوى الاستعمارية ومنح الجزائر الاستقلال يمكن لخلفه أن يجعل من مستقبلها آية في الازدهار بالعلم والعمل.**

شكر وعرفان

- أشكر الله المعين الذي قدر لي إتمام هذا العمل المتواضع.
- أشكر الأستاذ الفاضل المشرف الأستاذ " د. كمال بوقرة " على جهده وتعبه وتوجيهاته القيمة وعلى تفهمه وذلك طيلة مراحل إنجاز هذا البحث.
- اشكر أخي الذي لم تلده أمي " د. قجة رضا" على مساعدته ودعمه اللامحدود ومساندته التي أعطتني دفعا معنويا كبيرا الى آخر لحظة من العمل.
- لكل من أمدني بيد العون على اتمام بحثي هذا.

شكرا جزيلا.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
– إهداء	–
– شكر وعرفان	–
– فهرس المحتويات	–
– فهرس الجداول	–
– فهرس الأشكال	–
– فهرس الخرائط	–
– مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.	
I. الإشكالية	**14**
II. أهمية الدراسة	**20**
III. أهداف الدراسة	**21**
IV. مفاهيم الدراسة	**22**
V. الدراسات السابقة	**36**
VI. فرضيات الدراسة	**48**
VI. مجالات الدراسة	**49**
أولا- المجال المكاني	**49**
ثانيا- المجال البشري	**56**
ثالثا- المجال الزمني	**66**
VI. منهجية البحث	**66**
أولا- المنهج	**67**
ثانيا- أدوات جمع البيانات	**69**
IX. عينة البحث	**73**
أولا- تحديد مجتمع البحث	**73**
ثانيا- طريقة المعاينة	**75**
ثالثا- حجم العينة	**77**

الفصل الثاني: اتجاهات التنظير في دراسة القطاع غير الرسمي.	
I. الاتجاه المحافظ	**81**
أولا- المحاولات النظرية المبكرة (النظريات الكلاسيكية)	**82**
ثانيا- المدخل النظري الثنائي (الإصلاحي)	**88**
II. الاتجاه الراديكالي:	**97**
أولا- نظرية المتصل الحضري	**98**
ثانيا- نظرية التبعية	**103**
الفصل الثالث: المدينة في البلدان النامية والقطاع غير الرسمي.	
I. واقع التنمية في مدن البلدان النامية	**111**
II. خصائص المدينة في البلدان النامية	**114**
أولا- المهنية	**115**
ثانيا- المظاهر الثقافية	**115**
ثالثا- الإنسان الحضري	**116**
رابعا- البيروقراطية	**116**
خامسا- التشريعات القانونية	**116**
سادسا- تمتد المدينة خارج حدودها	**116**
III. مشكلات المدينة في البلدان النامية:	**117**
أولا- النمو الحضري والتحضر	**118**
ثانيا-الأحياء المتخلفة	**121**
ثالثا- الفقر الحضري	**126**
رابعا- البطالة الحضرية والتشغيل	**137**
IV. التشغيل باستخدام القطاع الحضري غير الرسمي	**139**
أولا- معايير تحديد القطاع الحضري غير الرسمي	**139**
ثانيا- حجم القطاع الحضري غير الرسمي وأدواره	**144**
ثالثا- مكانة القطاع الحضري غير الرسمي ومعوقاته	**152**
رابعا- العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي	**156**
خامسا- آثار القطاع الحضري غير الرسمي	**162**

الفصل الرابع: واقع المدينة الجزائرية والتشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي.	
I.خصائص المدينة الجزائرية:	**166**
أولا- النمو الحضري	**166**
ثانيا-خصائص النمو الحضري في الجزائر	**169**
ثالثا: عوامل تنشيط النمو الحضري في الجزائر	**170**
II. مشكلات المدينة الجزائرية	**171**
أولا- الأحياء المتخلفة	**171**
ثانيا-الفقر الحضري	**172**
ثالثا-البطالة الحضرية	**175**
III. مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر وآثارها على قطاع التشغيل:	**177**
أولا- من 1962 إلى 1987	**177**
ثانيا- من 1987 إلى الآن	**179**
ثالثا- الانعكاسات الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**180**
IV. التشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر:	**183**
أولا- حجم القطاع غير الرسمي	**183**
ثانيا: مراحل تطور ونمو القطاع غير الرسمي	**184**
ثالثا- مصادر القطاع غير الرسمي	**187**
رابعا- خصائص وأدوار القطاع غير الرسمي في الجزائر	**187**
خامسا-علاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي في الجزائر حسب نتائج الدراسات الامبريقية	**192**
سادسا: معوقات التشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر	**194**
سابعا: آثار القطاع غير الرسمي في الجزائر	**195**
V. مختلف البرامج والسياسات الحكومية في مجال التشغيل ومكافحة الفقر:	**199**
أولا- ما بذلته السلطات العمومية في مجال تحسين مستوى التشغيل	**199**
ثانيا- سلبيات المصالح العمومية لدعم التشغيل	**202**
ثالثا-المؤسسات العمومية المساهمة في التشغيل	**202**
رابعا- مظاهر فشل البرامج والسياسات الحكومية في الحد من البطالة والفقر	**208**

الفصل الخامس: الواقع الميداني للباعة المتجولين بمدينة مسيلة	
I- الظروف الاجتماعية للباعة المتجولين:	**212**
أولا- الخصائص العامة للباعة المتجولين	**212**
ثانيا- الظروف الأسرية للباعة المتجولين	**217**
ثالثا- الظروف السكنية للباعة المتجولين	**222**
رابعا- الظروف المهنية للباعة المتجولين	**226**
II- الأدوار التي يؤديها نشاط البيع المتجول	**232**
أولا- الدور الاستيعابي للبيع المتجول	**232**
ثانيا- الدور الإنتاجي للبيع المتجول	**238**
ثالثا- الدور الخدماتي للبيع المتجول	**244**
III- مكانة الباعة المتجولين في المجتمع	**248**
أولا- علاقة الباعة المتجولين بالقطاع الرسمي	**248**
ثانيا- معوقات ممارسة الباعة المتجولين لنشاطهم	**254**
ثالثا- الوعي الاجتماعي والسياسي للباعة المتجولين	**257**
- **نتائج الدراسة:**	**263**
I.مناقشة الفرضيات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية	**263**
II.النتائج العامة للدراسة	**270**
- **خاتمة**	**275**
- قائمة المراجع	**276**
- الملاحق	**-**
- ملخص	**-**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين القطاع الرسمي وغير الرسمي	24
02	التطور المساحي لمدينة المسيلة بين (1700-2005)	53
03	توزيع سكان المسيلة بين ريف وحضر بين سنوات 2008-2010	57
04	التطور السكاني لمدينة المسيلة بين 1966-2009	58
05	النشاطات الاقتصادية موزعة حسب طبيعة القطاعات بمدينة المسيلة سنة 2009	60
06	حصيلة برنامج تشغيل الشباب حسب الأنشطة بمدينة مسيلة إلى غاية 2009	62
07	مشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC) بمدينة المسيلة إلى غاية 2009	63
08	توزيع الباعة المتجولين على الأحياء مجال الدراسة	74
09	نمو سكان العالم بين الحضر و الريف بين سنوات 1920-2000 بالمليون نسمة	119
10	توزيع سكان قارات العالم إلى ريف وحضر سنة 1996	120
11	العلاقة بين حجم السكان والثروة حسب بيانات عامي 1990-1991 للبلدان العربية	131
12	الفقر البشري	132
13	العمالة غير الرسمية في المدن العربية	145
14	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم	145
15	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام(PIB) مقارنة مع عدد السكان في البلدان النامية	149
16	نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(PNB) في مختلف مناطق العالم	151
17	نسبة السكان الحضر مقارنة بتطور عدد السكان (1960-2000) في الجزائر	169
18	أثر الفقر حسب مكان الإقامة سنة 1995	173
19	تطور نسبة البطالة في الجزائر بين 1985-2000	181
20	بعض المؤشرات الاقتصادية بين 2005-2008	182
21	حجم القطاع غير الرسمي بين 1988-2008 في الجزائر	184

22	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر بين 1992-2003	**186**
23	تطور نسبة التشغيل غير الرسمي في الجزائر بـ (الآلاف)	**191**
24	حصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من 1999 إلى غاية 2008	**204**
25	المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال 2002-2008	**206**
26	توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن	**212**
27	توزيع المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي	**213**
28	توزيع المبحوثين حسب الجنس والحالة العائلية	**215**
29	توزيع المبحوثين حسب السن والحالة العائلية	**215**
30	توزيع المبحوثين حسب عدد أبنائهم	**217**
31	توزيع المبحوثين حسب طبيعة أسرهم	**217**
32	توزيع المبحوثين حسب حجم أسرهم داخل المسكن الواحد	**217**
33	توزيع المبحوثين حسب المسؤول عن الإنفاق على الأسرة وحسب الجنس	**219**
34	توزيع المبحوثين حسب أصولهم الجغرافية (مواطنهم الأصلية)	**220**
35	توزيع المبحوثين حسب طبيعة المنطقة التي يقطنوها	**220**
36	توزيع المبحوثين حسب طبيعة أحيائهم السكنية ومساكنهم	**222**
37	توزيع المبحوثين حسب طبيعة شغل المسكن	**223**
38	توزيع المبحوثين حسب عدد غرف مساكنهم ومدى توفر هذه الأخيرة على الخصوصية	**224**
39	توزيع المبحوثين حسب توفر مساكنهم على خدمات التهيئة الحضرية	**225**
40	توزيع المبحوثين حسب توفر بيوتهم على الأجهزة الكهرومنزلية	**225**
41	توزيع المبحوثين حسب تقديرهم لرأس مال عملهم	**226**
42	توزيع المبحوثين حسب شكل عملهم (منفرد أو بشراكة)	**227**
43	توزيع المبحوثين حسب سبب اختيارهم لمكان ممارسة عملهم	**228**
44	توزيع المبحوثين حسب مدى استقرارهم في نشاطهم	**229**
45	توزيع المبحوثين حسب عملهم أيام العطل والمناسبات	**229**
46	توزيع المبحوثين حسب الحجم الساعي للعمل	**230**
47	توزيع المبحوثين حسب طريقة ووسيلة الانتقال من مكان إلى أخر	**231**

48	توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانوا قد سبق لهم واشتغلوا من قبل	**232**
49	توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق وقدموا طلبات عمل للمؤسسات الرسمية	**232**
50	توزيع المبحوثين حسب سبب اختيارهم لنشاطهم	**233**
51	توزيع المبحوثين حسب ممارستهم نشاطات أخرى موازية لعملهم	**234**
52	توزيع المبحوثين حسب رغباتهم المهنية	**235**
53	توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم وقدموا طلبات عمل في إطار البرامج الحكومية لمكافحة البطالة	**236**
54	توزيع المبحوثين حسب نظرتهم لمسببات البطالة	**237**
55	توزيع المبحوثين حسب عدد السلع وطبيعتها	**238**
56	توزيع المبحوثين حسب طبيعة العمل	**239**
57	توزيع المبحوثين حسب متوسط دخلهم الشهري بالتقريب	**241**
58	توزيع المبحوثين حسب مدى تلبية دخلهم لحاجياتهم	**241**
59	توزيع المبحوثين حسب مساهمتهم في التكفل بمصاريف البيت	**241**
60	توزيع المبحوثين حسب الادخار من دخلهم	**242**
61	توزيع المبحوثين حسب مدى تلبية دخلهم لحاجياتهم ودرجة تحسن ظروفهم المعيشية	**243**
62	توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في ترك نشاطهم	**243**
63	توزيع المبحوثين حسب درجة إقبال الزبائن عليهم	**244**
64	توزيع المبحوثين حسب أسباب إقبال الزبائن عليهم	**244**
65	توزيع المبحوثين حسب الوضعية المادية لزبائنهم	**245**
66	توزيع المبحوثين حسب الوضعية العائلية لزبائنهم	**245**
67	توزيع المبحوثين حسب ما يوفروه أكثر لزبائنهم	**246**
68	توزيع المبحوثين حسب درجة رضى الزبائن على خدماتهم	**246**
69	توزيع المبحوثين حسب البديل للفقراء من زبائنهم لولا نشاطهم	**246**
70	توزيع المبحوثين حسب طلب الاستفادة من القروض البنكية	**248**
71	توزيع المبحوثين حسب الجهة المنافسة لهم بشدة	**249**
72	توزيع المبحوثين حسب طبيعة المنافسة التي يتعرضون لها في نشاطهم	**249**

73	توزيع المبحوثين حسب مصدر سلعهم	**250**
74	توزيع المبحوثين حسب شكل حصولهم على سلعهم	**250**
75	توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم ومولوا التجار الخواص بسلعهم	**252**
76	توزيع المبحوثين حسب تأثير نشاطهم على التجار الخواص	**252**
77	توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانوا يدفعون رسوما على سلعهم	**253**

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصر أفراد القطاع غير الرسمي وموقعه	**26**
02	موقع ومكانة القطاع غير الرسمي من باقي فئات البناء الحضري	**93**

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
	تقسيم مدينة المسيلة إلى قطاعات عمرانية	**55**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

اهتم الباحثون في مختلف المجالات بدراسة الظاهرة الحضرية التي عاشتها و ما تزال تعيشها المدينة وبشكل أخص المشكلات الحضرية التي ارتبطت بظهور المدن الصناعية في العالم عموما والعالم المتخلف خصوصا.

ولعل ظواهر الفقر والبطالة الحضرية باعتبارها من أهم مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية شكلت محور اهتمام العديد من الدراسات وخاصة من طرف المختصين في علم الاجتماع الحضري حيث تناولوها بالدراسة والبحث مركزين خاصة على جذورها ومسببات ظهورها وزيادة حدتها وتناميها بمرور الزمن وكذا نتائجها المختلفة ايجابية وسلبية على مختلف مكونات المجتمع، بهدف الوصول إلى التشخيص الذي يفترض أن تنبع منه التصورات الواقعية للحلول المرجوة من طرف واضعي البرامج التنموية في مختلف المجالات الحضرية.

وتعتبر الأنشطة الحضرية غير الرسمية من الظواهر التي أصبحت تشكل مظهرا هاما من مظاهر الحياة اليومية وذات الصلة الوطيدة بالظواهر سابقة الذكر، وذلك بمختلف مدن العالم المتخلف عموما والجزائر خصوصا، هذه الأنشطة بدأت بالظهور منذ بدايات الحاجة إلى بديل ما لاستيعاب الفئات الاجتماعية الزائدة عن الحد الأقصى للقدرات الاستيعابية للقطاع الحضري الرسمي من جهة والتكفل بالفئات الفقيرة غير القادرة على تلبية حاجياتها الضرورية من هذا القطاع.

إذ أنه ورغم حداثة ظهور إطار تصوري نظري ومنهجي يهتم بدراسة هذه الظاهرة(بداية السبعينات من القرن 20 م تقريبا)، إلا أن الاهتمام بها أصبح يتزايد يوما بعد يوم بالنظر بالمقابل لتنامي وتعاظم حجمها من ناحية وأدوارها في الوسط الحضري وانعكاساتها عليه من ناحية أخرى، إلى درجة أصبحت متأصلة فيه بشكل يجعل من التفكير في القضاء عليها يكاد يكون أمرا مستحيلا بالنسبة لواضعي البرامج التنموية والمخططين و القائمين على مختلف السياسات الحضرية.

ومع تعدد الأنشطة غير الرسمية أصبح البعض منها أكثر لفتا للانتباه من غيرها بالنظر لدرجة انتشارها، ومن بينها البيع المتجول الذي يعمل على استيعاب كم هائل من اليد العاملة، الباحثة عن مصادر لتوفير مداخيل مادية في ظل انعدامها بطريقة رسمية من جهة، ومن جهة أخرى تزايد تكاليف الحياة الحضرية ومتطلباتها مما يجعل منها البديل الوحيد المتوفر أمام أفرادها لكسب رزقها، حيث يلجأ هؤلاء إلى التنقل من مكان لآخر دون الخضوع لمواقيت وأمكنة محددة، ببضائع مختلفة يعملون على بيعها أو إعادة ذلك خارج كل أنظمة العمل الرسمي، مشكلين مظهرا هاما جدا ومميزا من مظاهر الحياة اليومية لكل الأوساط الحضرية الجزائرية بما في ذلك مدينة المسيلة، بحيث

لم تسلم كغيرها من المدن من الارتفاع المتزايد لمعدلات البطالة وما يرتبط بهذه الظاهرة من زيادة تفشي الفقر بين نسب هامة من شرائح المجتمع الحضري بسبب انعدام المصادر الكفيلة بتحصيل المداخيل المادية الضرورية، ما جعل الفئات المتضررة من ذلك تبحث عن بدائل لكسب رزقها.

هذه البدائل اختلفت بين تلك ذات الطابع غير المشروع وغير المقبول أخلاقيا من المجتمع مثل: السرقة، تجارة الممنوعات، التهريب، تبييض الأموال، الدعارة وغيرها، وتلك الأنشطة التي رغم كونها لا تكتسب الطابع القانوني والرسمي، إلا أنها لا تتعارض مع القيم الأخلاقية العامة للمجتمع مثل: العمل في البيوت، البناء، النقل، التجارة غير الرسمية بكل أشكالها كالبيع على الرصيف والبيع المتجول وغيرها من الأنشطة التجارية غير الرسمية التي أصبحت بمرور الوقت ملاذا للكثير من البطالين الذين لم يجدوا فرصتهم بعد في العمل في مؤسسات القطاع الرسمي من ناحيته ومن ناحية أخرى ملجأ لفئات هامة من فقراء المدينة الذين ليس بإمكانهم تلبية حاجاتهم المختلفة من سلع القطاع الرسمي وبشكل أكثر حدة وأكثر وضوحا لدى الباعة المتجولين منهم.

وهذا ما دفعنا إلى دراسة وتحليل ظاهرة البيع المتجول نظريا وامبريقيا في ظل اختلاف الأبحاث التي سبق وتناولتها من حيث مواقف أصحابها من مثل هذه الأنشطة بين مؤيد ومعارض لوجودها ولأدوارها.

بغرض تشخيص واقع فئاتها في ظل تعقيدات الواقع الحضري وأزماته

وعليه جاءت دراستنا هذه في بابين رئيسيين أحدهما خصص للدراسة النظرية والآخر للدراسة الميدانية بالشكل التالي:

- مقدمة.
- **الفصل الأول**: خصص لتحديد الإطار المنهجي للدراسة.
- **الفصل الثاني**: تضمن عرض مختلف اتجاهات التنظير في دراسة القطاع غير الرسمي بين محافظة وراديكالية.
- **الفصل الثالث**: الذي خصص للمدينة في البلدان النامية في علاقتها بالقطاع غير الرسمي.
- **الفصل الرابع**: شخصنا فيه واقع المدينة الجزائرية و التشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي.
- **الفصل الخامس**: خصص لتشخيص الواقع الميداني للباعة المتجولين بمدينة مسيلة مجال الدراسة.
- نتائج الدراسة.
- و أخيرا خاتمة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

I. الإشكالية.

II. أهمية الدراسة

III. أهداف الدراسة.

IV. مفاهيم الدراسة.

V. الدراسات السابقة.

VI. فرضيات الدراسة.

VII. مجالات الدراسة:

أولا– المجال المكاني

ثانيا– المجال البشري

ثالثا– المجال الزمني

VIII. منهجية البحث:

أولا– منهج الدراسة

ثانيا– أدوات جمع البيانات

IX. عينة البحث:

أولا– تحديد مجتمع البحث

ثانيا– طريقة المعاينة

ثالثا– حجم العينة

I. الإشكالية:

لقد أثار المجتمع المحلي الحضري بظواهره المتعددة السوية والمرضية ولا يزال اهتمامات الباحثين والدارسين العاملين في حقل الأبحاث المتخصصة بالتنقيب في الظواهر والمشكلات على اختلافها والتي تشكل أهم مظاهر تعقيدات الواقع الحضري الاجتماعية والاقتصادية.

علما أن كل ظاهرة تختلف وتتطبع باختلاف مجالها السيكولوجي الذي تظهر فيه، بمعنى ارتباط كل منها من حيث طبيعتها ومسيرتها بطبيعة وخصوصية المجتمع التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية.

والتحضر باعتباره دلالة من دلالات التحديث والنمو والتقدم الاقتصادي يختلف من حيث شكله وطريقة حدوثه ومسبباته ونتائجه من مجتمع لآخر تبعا للمستوى التنموي لكل مجتمع، فمثلا تتميز هذه الظاهرة بدول العالم المتخلف بالسرعة المدهشة وبشكل غير مخطط له في الغالب، حيث تضاعف حجم المدن الرئيسية مرتين أو ثلاث مرات بأغلب هذه الدول وذلك خلال فترة زمنية قياسية مقارنة مع باقي المدن في العالم مما أعطى للظاهرة نمطا له ملامحه ومميزاته وآثاره أيضا، هنا التحضر المتزايد و المتسارع بدول العالم المتخلف تعيش أزمات حضرية معقدة على نطاق واسع مقارنة مع الدول المتقدمة.

إذ أنه وعبر دول العالم المختلفة وخاصة إفريقيا وأمريكا اللاتينية حدثت عملية هروب من الأرض أو موجة مد من سكان الريف الذين أصبحوا يهددون باكتساح المدن مع جعلهم لحالة عدم التكامل الاقتصادي والاجتماعي، هذا التوسع باتجاه المدن ليست له علاقة بالتوسع في الفرص الاجتماعية والاقتصادية الحضرية[1]، حيث استبدلت العمالة المنخفضة في الريف بالبطالة في المدن –البطالة الحضرية- كما استبدلت سوء الظروف المعيشية في الريف بأسوأ منها في داخل الأحياء المتخلفة على أطراف المدن التي ظهرت أساسا لإيواء مهاجري الأرياف المنتقلين حديثا للمدن كحل مؤقت. هذا الواقع كان ولا يزال من أهم العوائق التي وقفت في وجه مسيرة عمليات التنمية التي لا تتجه نحو الزيادة بقدر التوجه نحو التركيز مكانيا.

ولعل البحث عن فرص العمل الأفضل والخدمات الحضرية الأحسن من أهم العوامل الدافعة على حدوث مثل هذه الظواهر بسبب عدم التوازن في فرص التنمية بين القطاعين الريفي والحضري أساسا من جهة وبالتالي

---

[1] محمد الجوهري وآخرون: **تنمية العالم الثالث –الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية–**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1984، ص ص 487-488.

زيادة عوامل الجذب التي تتمتع بها المدينة كمجال اقتصادي واجتماعي وثقافي مشجع على ذلك، ومن جهة أخرى سوء التحكم في تنظيم العلاقة بين الريف والمدينة أيضا كان له دوره الفعال في تدعيم الفجوة بينهما.

والجزائر كبلد نام لم يسلم من هذا الوضع بل شهدت مدنه تفاقما من هذه الناحية مع تسارع وتيرة تأزم الوضع المعيشي عموما للأفراد بعد الثمانينات من القرن العشرين، ولظاهرة النمو الحضري غير السليم بكل نتائجه في الجزائر جذور تاريخية، اجتماعية اقتصادية وحتى ثقافية ميزت البلاد خلال فترة طويلة تمتد من التواجد الاستعماري وبداية الاستقلال وأخيرا التحولات الطارئة على مسيرة التنمية، وتغيير طبيعة المسار التنموي بدءا بتباطؤ وتيرة التصنيع وما نتج عن ذلك من آثار ومخلفات اجتماعية ثم الركود الاقتصادي المسجل وانتهاء إلى التغيير الجذري في طبيعة السياسة التنموية بتبني ميكانزمات الاقتصاد الحر وما تطلبه من إجراءات مثل خوصصة مؤسسات القطاع العام، وتسريح كم هائل من اليد العاملة من هذه المؤسسات ...الخ، بكل مخلفات هذه المرحلة الاجتماعية والاقتصادية.[(1)]

والإحصائيات تؤكد أن نسبة التحضر في الجزائر بلغت 05% فقط سنة 1830، ووصلت إلى 29.6% في سنة 1959، ثم ارتفعت بشكل كبير لتبلغ 49.5% في تعداد سنة 1987، بينما بلغت حوالي 58.30% حسبما ورد في المؤتمر الذي انعقد حول المدينة في سنة 2004، بمعنى أن 19 مليون جزائري من مجموع السكان يعيشون في المدن من مجموع 32 مليون نسمة بينما تشير التوقعات والتقديرات إلى أن نسبة التحضر ستبلغ سنة 2020 حولي 80%.

حيث أن اختلال موازين التنمية بين الريف والمدينة أدى إلى آثار تنموية سلبية أكثر منها إيجابية في كلا من المجالين الريفي والحضري، كما أن تسارع وتيرة التصنيع القطبي تبعا للسياسة التنموية المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال صحبته هجرات ريفية حضرية أدت بدورها لحدوث نمو حضري ميز خاصة كبريات المدن التي شهدت مشاريع التنمية الصناعية الكبرى، فهذا النمو الحضري أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه تم بشكل غير مخطط له وبطريقة عشوائية لم تخضع لأدنى شروط النمو الحضري السليم المعمول بها في المدن العصرية المتقدمة.

غير أن توقف هذه الوتيرة التنموية صناعيا أدى إلى نقص الاستثمارات وعدم قدرة القطاع الاقتصادي الحضري بالمقابل على استيعاب الأعداد الهائلة من الأفراد المتواجدين بالمدن والمتزايدة باستمرار، وبالتالي عدم

(1) K.BEHIDJI : **ajustement structurel et nouvelle politique industrielle : rupture ou perpétuation ?**, revue algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, N° 2, mai 1998, p p 57-58.

القدرة على استيعاب كل اليد العاملة المتوفرة في سوق العمل الحضري، فنشأ عن ذلك أزمات متعددة الأوجه والجوانب مست مجالات السكن (انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة والقصديرية على أطراف المدن)، والعمل (زيادة حدة معدلات البطالة الناجمة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة) أو ما يعرف بالبطالة الحضرية.[1]

فالبطالة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة بأي مجتمع، فتأثيرها لا يقتصر على الناحية الاقتصادية بل أن لها من الانعكاسات الاجتماعية ما يجعل الدول تبذل جهدها لمحاربتها والتخفيف منها قدر المستطاع ولم لا القضاء عليها.

فظاهرة البطالة زيادة على مسبباتها سالفة الذكر من هجرات ريفية حضرية، وسوء التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمل الحضري، كان لها مسببات أخرى ارتبطت بالوضعية الجديدة المتأزمة للاقتصاد الجزائري، حيث عرفت البنية الاقتصادية الاجتماعية للجزائر تحولات بعد الثمانينات استهدفت إنشاء سيطرة الدولة على ملكية وسائل الإنتاج وتبنيها لما يعرف بالاقتصاد الحر كنتيجة حتمية وكحل للأزمات متعددة الجوانب والركود التام في حركة الاقتصاد الوطني، وما أسفر عن ذلك من وضع معيشي متردي، أهم ميزاته؛ توسع نطاق مشكل البطالة، وخاصة مع إجراء إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية ثم الشروع في استقلاليتها بعد 1986، وانتهاء بسلسلة ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية بخوصصة مؤسسات القطاع العام بشكل تدريجي، كل هذه الإجراءات زادت من حدة أزمة البطالة وخاصة مع تسريح الكم الهائل من عمال المؤسسات العمومية التي مستها عمليات الإصلاح سالفة الذكر، حيث سجل المجلس الوطني الاقتصادي في هذا السياق حوالي 76227 طلبا للعمل خلال السداسي الأول فقط لسنة 1995 مقابل شبه انعدام للتوظيف.[2]

ليتضاعف هذا الرقم كل سنة ليصل عدد العاملين 5725921 شخصا سنة 2000 و 8594243 شخصا سنة 2007 م بمقابل 8153646 شخصا قادرا وراغبا في العمل سنة 2000م، و 9968906 شخصا سنة 2007،*

---

(1) إسماعيل قيرة: **الحضرية بين الخرافة والواقع**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 153، سنة 1991، ص37.

(2) Ministère du travail et de la protection social ; **rapport national sur le développement social**, sommet national sur le développement social du Copenhague, mars, année 1995, p13.

* للإطلاع أكثر على الإحصائيات السنوية بالتفصيل يمكن الرجوع إلى الجدول الخاص بتوزيع الأفراد بين البطالين والفاعلين في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)، في الملحق رقم (05).

والجدير بالذكر أن ظاهرة البطالة تزداد حدتها في المدن حيث يثير التقدم التقني للمدينة هجرات واسعة إليها دون أن يكون لها صلة بحاجة المدن إلى يد عاملة إضافية، مما زاد من انتشار الأعمال الطفيلية أو الهامشية، والتي تختلف حسب طبيعتها من مجتمع لأخر وتضم هذه الأعمال؛ ماسحي الأحذية، العمل في البيوت، بيع اليانصيب، والباعة الجائلين ...الخ، حيث أصبحت تشكل هذه الأخيرة صمام أمان للبطالة في المدن، هذا النوع من الأنشطة فرض نفسه كقطاع قائم بذاته يعرف باسم – القطاع غير الرسمي- وهناك من يطلق عليه تسميات أخرى كالقطاع غير النظامي أو الموازي.(1)

هذا القطاع أصبح يشكل ركيزة للدراسات الأكاديمية من الناحية المعرفية والمنهجية وذلك منذ السبعينيات من القرن العشرين نظرا لاستخدامه من طرف العديد من الباحثين كأداة منهجية ونظرية لفهم تعقيدات الواقع الحضري فضلا عن قبوله من الناحية العملية من طرف بعض الأنظمة الاقتصادية باعتباره وسيلة عملية لتطبيق إستراتيجيات تنموية تعتمد على العمل الكثيف وترشيد الاقتصاد الموصوف بالهامشي، وفي بعض الأحيان كبديل لعجز القطاع المقابل –القطاع الرسمي- في إنتاج هذه الإستراتيجيات التنموية.

فالقطاع غير الرسمي استخدم كمفهوم في الدراسات التي تناولت بالبحث السياسات التنموية عموما وسياسات التشغيل بصفة خاصة.

وتعد الدراسة التي أجراها "**كايت هارت hart**" سنة 1971 بمثابة البداية الأولى للتنظير خارج سوق العمل المنظم وذلك في دراسة له عن غانا وفرص التشغيل فيها.

ودراسة "**هارت**" حولت المواقف النظرية تجاه الأنظمة الحضرية التي كانت توصف بالهامشية أو الطفيلية أو الحثالة، لينظر إليها كجزء من ثقافة المجتمع وتركيبته السوسيواقتصادية بتشكيلها لقطاع يمكنه أن يتولى الدور الريادي في عملية التنمية الحضرية نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي واستيعابي، وهذا في سياق التنظير الجديد الذي يجزئ البناء الاقتصادي الحضري إلى جزأين أحدهما رسمي والآخر غير رسمي كبديل نظري للثنائية الكلاسيكية (تقليدي –حديث).

فالقطاع غير الرسمي أصبح يشكل بديلا نظريا لفهم تعقيدات الواقع الحضري ومظاهره ورغم أن أنشطة هذا القطاع ارتبطت بالعمالة المستترة أو الناقصة وبظاهرة الفقر الحضري فإنها باتت في العديد من الدول وسيلة لمواجهة

(1) Ahmed Henni : **essai sur l'économie parallèle –cas de l'Algérie-**, ENAG, Alger, année 1991, p15.

النمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر والأزمات الاقتصادية المترتبة عن ذلك كالبطالة، حيث يظهر من بعض التقديرات أن القطاع غير الرسمي يمثل الآن أفراده نسبة تصل إلى 40%، 55%، و70% من إجمالي العمالة الحضرية وغير الزراعية في كل من أمريكا اللاتينية ودول آسيا ودول إفريقيا على التوالي[1] بينما يمثل في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين ربع وثلث العمالة غير الزراعية حيث بلغت النسبة في الجزائر سنة 1995 حوالي 25.4% وفي تونس حوالي 39.3% وفي المغرب نسبة 56.9% وفي مصر حوالي 65.3% وفي موريتانيا بلغت النسبة 75.3%.[2]

هذه التقديرات تعطي صورة عاكسة لدور القطاع غير الرسمي في اقتصاديات دول العالم المتخلف والجزائر كواحدة منها بميزاتها السوسيو اقتصادية التي سبق عرضها نجد بها نوعا من العلاقة الجدلية بين الوضع التنموي من جهة والانتشار الواسع للأنشطة غير الرسمية من جهة أخرى، زيادة على الوضعية الحضرية المتأزمة للمدينة الجزائرية، التي يغلب عليها ظاهرة البطالة الحضرية، وعليه أصبحت النشاطات الحضرية غير الرسمية بأنواعها ملجأ لقوة العمل العاطلة عنه لكسب العيش فأصبحت وضعية أفراده تشكل مظهرا من مظاهر الحياة اليومية، بل تكاد تكون جزءا لا يتجزأ من هذا الواقع، حيث وعلى سبيل المثال بلغت نسبة من يحصلون على رزقهم من ممارسة هذه الأنشطة ببعض المدن الجزائرية حوالي 30% من إجمالي قوة العمل.

ويبقى من أكثر الأنشطة غير الرسمية استقطابا لقوة العمل من جهة والأكثر لفتا للملاحظة والأكثر دعوة للبحث، واقع ووضعية الباعة الذين يتخذون من التجول من مكان لآخر ومن شارع لآخر ومن حي لآخر طريقة لبيع سلعهم وفي بعض الأحيان بأعداد كبيرة تؤكد الاتساع والانتشار المذهل للظاهرة واستمراريتها وكذا صعوبة التحكم فيها، كما تطرح كذلك أهمية إخضاعها للدراسة العلمية بالبحث والتحليل والتشخيص وذلك لفهم مميزات وتركيبة الواقع الحضري ومعرفة مدى مساهمة هذه الأنشطة كواحدة من نشاطات القطاع الحضري غير الرسمي في عمليات التنمية الحضرية وكذلك إمكانية اتخاذها كوسيلة لتطبيق إستراتيجيات تنموية حضرية ناجحة وخاصة في مجال العمالة المعتمدة على تكثيف اليد العاملة، إلى جانب القطاع الرسمي غلى غرار بعض الدول وتقدير مدى نجاعة ذلك.

---

[1] جيليان توتر: **القطاع غير الرسمي في الشرق الأوسط –هل يكون قاطرة النمو؟–**، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد 03، العدد 01، مارس/أفريل، سنة 1996، ص 01.

[2] نفس المرجع: ص 09.

فالأنشطة الحضرية غير الرسمية وفي مقدمتها نشاط البيع المتجول كمظهر من مظاهر الحياة الحضرية، وارتباطه الشديد بمظاهر أخرى تميز المدينة الجزائرية من هجرة ريفية حضرية، بطالة حضرية، وفقر حضري، يعطيها صبغة اجتماعية واقتصادية ويعطيها أهمية من حيث قيامها كظاهرة لها جذورها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، ولها تأثيراتها العديدة على كل الأنظمة المجتمعية الحضرية وعلى السياسات التنموية في المدينة وعلى كل مخططاتها.

فالبيع المتجول إنما أصبح جزءا متمما لطبيعة الحياة اليومية الحضرية في كل المدن والتي أصبحت تميزها أنماط علاقات جديدة، فالشارع أصبح بمثابة ميدان للصراع اليومي الذي يزداد وضوحا أكثر فأكثر وتعبيرا عن أنواع الاحتقار والتهميش من طرف الفئات التي تعاني من ظلم وعدم إنصاف النظام الاقتصادي والاجتماعي المتأزم الذي كانوا من أهم ضحاياه، وعملا منهم على تحسين واقعهم لجؤوا إلى امتهان الأنشطة غير الرسمية المرفوضة قانونا من نظامهم الاجتماعي الرسمي، وما استمرارهم فيها إلا نوع من أنواع استمرار التهميش والإقصاء.

وبناءا على كل ما سبق فإننا سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على التساؤلات التالية والتي تتمحور حولها مختلف جوانب إشكاليتنا:

التساؤل الرئيسي:

ما هو واقع القطاع الحضري غير الرسمي في المدينة الجزائرية في ضوء التراث النظري حول الظاهرة؟

حيث يمكن أن يتفرع هذا التساؤل إلى ثلاث تساؤلات هي كالتالي:

التساؤل الأول: ما هو الواقع المعيشي للباعة المتجولين؟

أ- الواقع الأسري.

ب- الواقع السكني.

ج- الواقع المهني.

التساؤل الثاني: ما هي أهم الأدوار التنموية لنشاط البيع المتجول؟

أ- الدور الاستيعابي.

ب- الدور الإنتاجي.

ج- الدور الخدماتي.

التساؤل الثالث: ما مكانة الباعة المتجولين في المجتمع؟

أ- علاقة الباعة المتجولين بمؤسسات القطاع الرسمي.

ب- المعوقات المجتمعية المختلفة لنشاطهم.

ج- وعيهم الاجتماعي.

طرح هذه التساؤلات ومحاولة الإجابة عليها تجعل من بحثنا هذا ذو أهمية نعتبرها بالغة حيث يمكن إظهارها في ما يلي:

II أهمية الدراسة:

أولا: الانتشار الواسع للأنشطة غير الرسمية في المدينة يجعلها قابلة للملاحظة والدراسة العلمية والتحليل لتكون النتائج المتوصل إليها بمثابة معايير لفهم الواقع الحضري، وانطلاقا من ذلك يكون الفهم الصحيح المؤسس علميا للسياسات التنموية الحضرية الكفيلة بإحداث التنمية الشاملة.

ثانيا: اتخاذ موقف نظري تجاه القطاع غير الرسمي انطلاقا من نتائج الدراسة النظرية والميدانية للظاهرة في واقع ذو خصوصيات تاريخية وحضرية من خلال تشخيص مميزات ومشاكل ومظاهر هذا الواقع.

ثالثا: تشخيص الدور الحقيقي للقطاع غير الرسمي، ومدى إمكانية اتخاذه كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي عجز فيه القطاع الرسمي بكل مؤسساته على خلق فرص عمل كافية لجميع البطالين سواء كانت عامة أو خاصة وبالمقابل أخذ الأنشطة غير الرسمية لهذا الدور بشكل تلقائي وفعال.

رابعا: محاولة تحديد المكانة الحقيقية لأفراد القطاع الحضري غير الرسمي وذلك من خلال تشخيص مدى فاعلية مشاركتهم في الحياة الاجتماعية وحتى الثقافية والسياسية بوصفهم جزءا لا يتجزأ من بنية الوسط الحضري الذين لا تكون التنمية فيه عملية شاملة دون أن تشمل بإستراتيجياتها مختلف الفئات والشرائح والجماعات الاجتماعية.

خامسا: محاولة إثراء البحث السوسيولوجي خاصة في مجال دراسة مظاهر الحياة اليومية الحضرية ذات الصلة بمختلف الجوانب التنموية اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا، وخاصة في ظل قلة الأبحاث التي تهتم بهذا المجال، وأكثر خصوصية ما يتعلق منها بواقع المدينة الجزائرية ذات الأبعاد التاريخية.

III. أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف منها العملية ومنها العلمية، حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: تشخيص دوافع ومسببات ظاهرة توسع وانتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المدينة، حيث أن هاته الدوافع تشكل بدورها ظاهرة حضرية يفترض ارتباطها بوجود الأنشطة غير الرسمية، كالفقر الحضري، البطالة الحضرية، وانتشار الأحياء المتخلفة في المدن كخزان لتزويد القطاع غير الرسمي باليد العاملة، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي تحيط بظهور هذا النوع من الأنشطة.

ثانيا: محاولة التعرف على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية وعلاقاتهم المختلفة بباقي الفئات الاجتماعية التي يتعايشون ويتعاملون معها من خلال ممارستهم لنشاطهم وما يترتب عن ذلك من علاقات مختلفة تحدد طبيعة مكانتهم من باقي طبقات المجتمع.

ثالثا: تشخيص طبيعة العلاقات التي تربط الأنشطة غير الرسمية بالواقع الحضري وخاصة ما يتعلق بالصعوبات والعراقيل التي تحول دون نمو وتطور هذه الأنشطة وبالتالي الانعكاس على درجة تأديتها لمختلف أدوارها التنموية التي يفترض القيام بها.

رابعا: لفت انتباه الباحثين والدارسين إلى أهمية شريحة هامة من شرائح الوسط الحضري (أفراد الأنشطة غير الرسمية)، وبالتالي ضرورة إخضاعها وإخضاع واقعها للدراسة والتحليل بغرض الوصول إلى نتائج عملية يمكن في ضوئها وضع حلول وإستراتيجيات تنموية مستقبلية شاملة تخص الوسط الحضري وأكثر من ذلك المجتمع ككل.

خامسا: محاولة الإجابة على الانشغال العالم الذي غالبا ما يتعارض بخصوصه واضعو الإستراتيجيات التنموية وواضعو البرامج السياسية الاقتصادية والاجتماعية وهو هل يجب القضاء على الأنشطة الحضرية غير الرسمية؟ أم يجب اعتمادها كوسيلة بديلة لحل بعض المشكلات الحضرية المادية والاجتماعية؟ وكيف يكون ذلك؟.

IV. مفاهيم الدراسة:

أولا: مفهوم القطاع غير الرسمي:

شاع تعبير القطاع غير الرسمي على نطاق واسع في الكتابات الأكاديمية في العقود الأخيرة وإن لم يتم الاتفاق بعد على معناه الدقيق، وفكرة اللارسمية تعني النشاط الذي لا تنظمه المؤسسات الرسمية والتنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل، الضرائب، واشتراكات التسجيل التي تحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي ومن بين التعاريف التي أعطت لهذا المفهوم:

1. **تعريف كايت هارت K.Hart** : يعتبر أول من استخدم هذا المفهوم سنة 1971 وأول من وصف القطاع غير الرسمي كجزء من قوة العمل الموجودة خارج سوق العمل المنظم [1]وذلك في دراسة له عن فرص الدخل غير الرسمي والاستخدام المديني في غانا.

وعلى امتداد عشرين عاما من بعد كان التنوع في إصدار التعاريف مؤشرا على مدى تعقد ظاهرة اللارسمية، فوردت تعاريف أخرى تختلف أحيانا في تسمية المصطلح، حيث أن أغلب استعمالات مصطلح القطاع غير الرسمي تأخذ كنقطة انطلاق لها قيمة الازدواجية أو الثنائية التي تميز الاقتصاد الحضري لبلدان العالم الثالث، حيث يعكس هذا المصطلح وجود تناقضات في خصوصيات ومميزات كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي حيث يشير الأول إلى قوة العمل الأخيرة دائمة الاستخدام كتلك التي تتخذها المؤسسات الصناعية والمكاتب والدوائر الحكومية ومؤسسات أخرى مختلفة المقاييس، والتي من أهم مميزاتها:

- علاقات العمل الداخلية محددة بنظام العمل أي صفة التنظيم؛
- وضعيات العمل مسجلة رسميا في الإحصائيات الاقتصادية أي صفة التسجيل الرسمي؛
- شروط العمل محمية من طرف القانون أي صفة الحماية.

أما النشاطات الاقتصادية الأخرى التي لا تخضع لهاته المعايير فتندرج تحت مصطلح القطاع غير الرسمي التي تتصف مؤسساته بالمقابل بمميزات ثلاث أساسية هي: غير نظامية، غير مسجلة رسميا، وغير محمية قانونيا ليأخذ

---

(1) Jan Breman : **a dualistic labor system ? a critique of the informal sector concept**, economic and political weekly, November, 27, 1976, p1870.

بذلك القطاع غير الرسمي في بعض الأدبيات تسمياته من هاته الصفات كالقطاع غير الرسمي، القطاع غير المحمي، القطاع غير النظامي...الخ [1]

2. **تعريف "غي بفيفرمان Guy PFEFFERMAN"**:

عرف القطاع غير الرسمي بأنه ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع المتجولين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع نما نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية. [2]

3. **تعريف "بورتس" و "ساسن كوب"**: القطاع الرسمي يشمل مجموع الأنشطة الرامية إلى كسب الدخل مع استبعاد الأنشطة المتعلقة بالعمالة التعاقدية والتي ينظمها القانون[3] والتي تكشف في هذا التعريف التأكيد على صفة الحماية القانونية التي يفتقدها القطاع غير الرسمي فحسب، حيث يتفق مضمونه مع تعاريف أخرى والتي تدرج مجموعة من الأنشطة ضمن القطاع غير الرسمي من حيث اشتراكهما في صفات؛ افتقار التنظيم، عدم التسجيل الرسمي، والافتقار للحماية، ومن بين هذه الأنشطة نجد: الباعة المتجولين، ماسحي الأحذية، بائعي الجرائد في الطرقات، الحمالين، الشحاذين أو المتسولين، العاهرات، السائقين دون ترخيص...الخ، وهناك من يضيف في هذا الإطار أصنافا أخرى من الأنشطة كالعمال غير المهرة، بما فيهم من يحصل على مكاسبهم بطرق غير شرعية كالمجرمين واللصوص والمحتالين، وكل الموجودين على هامش الاقتصاد الحضري.[4]

ولم يحدث التقريب بين هاته التعاريف المختلفة والمتباينة إلا مؤخرا عندما قامت منظمة العمل الدولية (ILO) بوضع مجموعة سمات تميز الأنشطة غير الرسمية والتي تدخل ضمن القطاع غير الرسمي عن غيرها من أنشطة القطاع الرسمي بالشكل التالي:

---

[1].Ibid , p 1870

[2] غي بفيفرمان: **الأزمات الاقتصادية والفقراء في بعض بلدان أمريكا اللاتينية –بعض المؤشرات وآثارها بالنسبة للعمل–**، مجلة التمويل والتنمية، FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المجلد 24، العدد02، سنة 1987، ص 33.

[3]شمسة أوزار: **العمالة في تركيا –أهمية القطاع غير الرسمي–**، مجلة الندوة، مرجع سابق، ص 16.

[4] Jan Breman : op-cit, p 1870.

القطاع غير الرسمي	القطاع الرسمي
أ- سهولة الدخول إليه؛ ب- اعتماده على الموارد المحلية؛ ج- سيطرة الملكية العائلية عليه؛ د- ارتكازه على العمليات الإنتاجية؛ هـ- استناده على تكثيف العمل وتطويع التكنولوجيا؛ و- اعتماده على سوق غير منظم قائم على المنافسة؛ ز- مهارات العاملين فيه مكتسبة خارج نظام التعليم الرسمي.	أ- صعوبة الدخول إليه؛ ب- اعتماده على الموارد الأجنبية؛ ج- سيطرة الملكية النظامية عليه؛ د- ارتكازه على العمليات الإنتاجية الكبيرة؛ هـ- استناده على تكثيف رأس المال والتكنولوجيا المستوردة؛ و- اعتماده على سوق منظم ومحمي؛ ز- مهارات أفراده مكتسبة في نظام التعليم الرسمي.

بالإضافة إلى هذه المحاولة في عزل القطاع غير الرسمي هناك من اقترح مجموعة أخرى من السمات المحددة لأنشطته في مختلف المجالات؛ صناعية، تجارية، مواصلات، بناء وخدمات كتحديد الحد الأقصى لأفراد مؤسساته بعشرة أفراد وفي بعض الأحيان بخمسة، وكذا الشكل القانوني لممارسة نشاطات هذه المؤسسات والانتشار وعدم التقييد ماليا بالمؤسسات الرسمية أو التقيد الزمني(1) كما هو الحال في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي:

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الرئيسية:	**الأهداف الرئيسية:**
- تحقيق أقصى حد من الربح في السوق - دخول مقنن، وجود نقابات - تطبيق تشريع العمل	- تحقيق مدا خيل في السوق - سهولة الدخول وعدم احترام القواعد - انعدام تشريع العمل

(1) S.V. Sethurman **: the urban informal sector concept, mesurment and policy**, I.L.R, vol 114, p 146.

– الاستفادة من القروض – دفع الضرائب والرسوم – أجور وعقود العمل **تنظيم السوق:** – حواجز عند الدخول – علامات مسجلة، منتجات معيارية – أسواق محمية (الحصص، الرسوم) **التكنولوجيا:** – عصرية ومستوردة – الاستعمال المكثف لرأس المال – التربية الرسمية لازمة – إنتاج على نطاق واسع	– التمويل الذاتي – عدم دفع أي رسوم أو ضرائب – التشغيل الذاتي: الأجرة على الوحدة المنتجة **تنظيم السوق:** – غياب الحواجز عند الدخول – منتجات تقليدية – أسواق غير محمية **التكنولوجيا:** – تقليدية، مكيفة، منشأة – الاستعمال المكثف للعمل – تمهين غير رسمي – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي أوهام أم حقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان، 2004.

4. تعريف "بيتي L.pettie": [1]

وهو تعريف يتسم بالموضوعية نوعا ما في عزل أنشطة القطاع غير الرسمي عن باقي الأنشطة الحضرية الأخرى، والشكل التالي يموقع أنشطة القطاع غير الرسمي وأفراده:

(1) إسماعيل قيرة : **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة** ، مجلة الباحث ، جامعة قسنطينة ، العدد 01 ، جوان 1995 ، ص ص 117 – 119.

الشكل رقم 01: حصر أفراد القطاع غير الرسمي وموقعه :

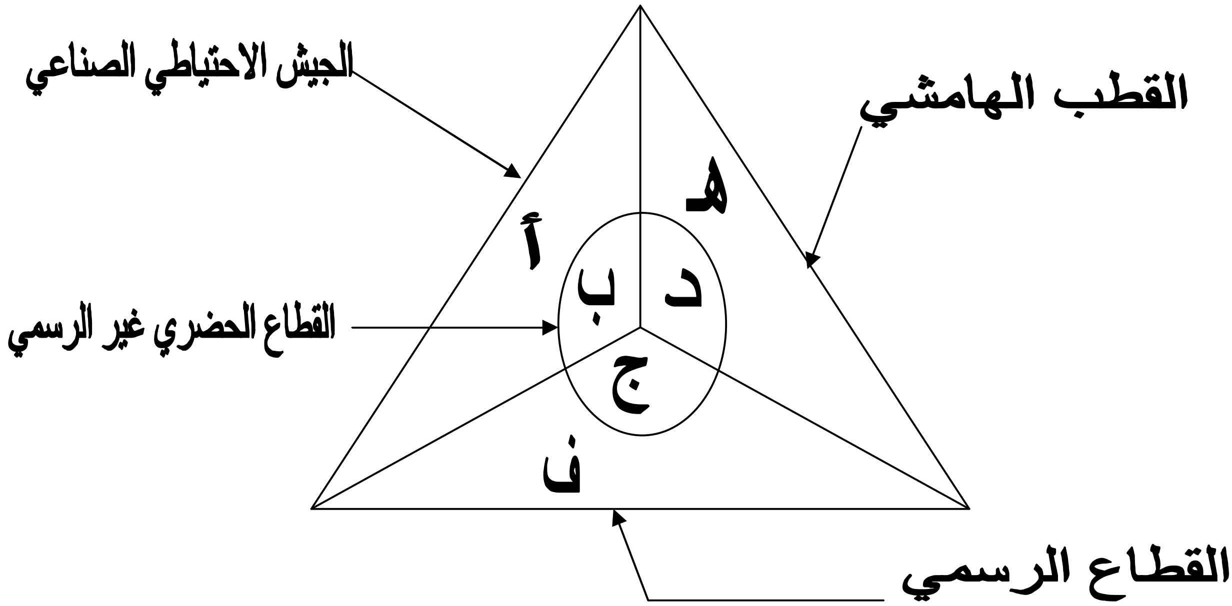

المصدر: إسماعيل قيرة: **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة**، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد الأول، جوان 1995، ص 117.

مثلث الجيش الاحتياطي الصناعي: أ- ب:

أ-جزء لا يعمل في انتظار فرص الحصول على عمل في القطاع الرسمي.

ب-جزء يمارس أنشطة غير رسمية في انتظار الحصول على فرص عمل في القطاع الرسمي.

مثلث القطب الهامشي: د –هـ:

د- جزء ليست له مهارة أو تجربة في القطاع الرسمي ويمارس أنشطة غير رسمية كمصدر رزق.

هـ- الحثالة من القطب الهامشي كالمتسولين المحتالين وغيرهم.

مثلث القطاع الرسمي: ف – ج:

ف- العاملون فيه بانتظام.

ج- جزء من العاملين فيه يمارسون بالتوازي مع ذلك أنشطة غير رسمية.

وبذلك تكون الدائرة ب، ج، د، هي الحيز المشكل للقطاع غير الرسمي، ويضم جزءا من الجيش الاحتياطي الصناعي وجزءا من القطب الهامشي وجزءا من القطاع الرسمي.

من خلال كل ما سبق من تعار يف القطاع غير الرسمي نجدها تعاني من عدة نقائص والتي تقل في آخر تعريف أهمها:

أ-يفترض وفقا لهاته التعاريف أنه يضم القطاع غير الرسمي جزءا كبيرا من السكان الذين يعيشون في معظم الأحيان في أحياء متخلفة أو فقيرة، بمعنى ارتباط الأنشطة غير الرسمية بالعمالة المستترة الناقصة والفقر الحضري، ورغم ذلك فإنه ليس من الضروري أن يكون الدخول إلى القطاع غير الرسمي سهلا كما هو الحال لأعمال التشييد والبناء والتي تحتاج إلى مهارات خاصة ببعض الأعمال والمهن واستخدام بعض الوسائل التقنية[1] كما أنه على حد تعبير أحد الباحثين ليس كل الفقراء داخل القطاع غير الرسمي، كما أنه ليس كل أفراد القطاع غير الرسمي بالضرورة فقراء.

ب-إن اعتبار المنشآت التي يقل عدد عمالها عن الخمسة أو عشرة أشخاص منشآت غير رسمية ووضع معايير وسمات معينة لتحديد مؤسسات القطاع غير الرسمي يطرح مشكلة تحديد الحجم الفاصل للتمييز بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، إذا ما أخذنا بعض منشآت القطاع الخاص الرسمية كطبيب الأسنان الذي لا يستخدم إلا سكرتيرة واحدة، ومع ذلك لا يصح اعتبار نشاطه بغير الرسمي، مما يجعل من وضع مجموعة من المعايير والسمات لتحديد مفهوم القطاع غير الرسمي أمرا غير صادق دوما إلا في بعض الحالات أو في بعض المجتمعات فقط.

ج-إن ضم بعض الأعمال الطفيلية كالاحتيال والدعارة ...الخ إلى أنشطة القطاع غير الرسمي يطرح مسألة أخرى وهي مدى شرعية نشاطات هذا القطاع وبالتالي هامشيته وطفيليته أخلاقيا، وعليه فالمرونة والنسبية في استخدام بعض المعايير أمر ضروري في التحديد الدقيق لمفهوم القطاع غير الرسمي وتحديد صفاته.

5. التعريف الإجرائي للقطاع غير الرسمي:

نتبنى تعريف "إسماعيل قيرة"للقطاع غير الرسمي والذي يعتبره نمطا إنتاجيا يتكون من أنشطة متنوعة يحصل عن طريقها الكثير من أفراد المجتمع على عيشهم، فبالإضافة إلى وجودها خارج حدود الاقتصاد الوطني المعترف بها، لا تتمتع بأية حماية سواء من ناحية الدخل أو العمل، وهذا يعني أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة متنوعة

[1] السيد الحسيني: **الإسكان والتنمية الحضرية —دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة—**، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، سنة 1991، ص 14.

وأفراد متباينين يستخدمون العمل الكثيف ويعملون على نطاق ضيق ولا يخضعون للروتين الإداري والقواعد والإجراءات البيروقراطية.[1]

ثانيا: مفهوم المدينة:

يعتبر التفكير في المدينة من المحاولات القديمة جدا، فقد تناولها الفلاسفة ووضعوها في مرتبة أعلى من القرى، واعتبروها مركزا للعقلانيين ومحورا للثقافة والإيديولوجية والتكنولوجيا، ومع ذلك هناك من حذر من مساوئ المدن فأفلاطون أقام الجمهورية الفاضلة في وسط ريفي ومدينته المثالية يجب أن لا تتجاوز 5040 نسمة، واشترط أرسطو ضرورة معرفة كل شخص للآخرين في المدينة، كما اهتم ابن خلدون بطبقية الحياة الحضرية في سياق نظريته عن البدو والحضر فيما أكد أسبقية وجود المجتمع الريفي الحضري.[2]

واستمر الباحثون في اختلافهم في نظراتهم للمدينة كنموذج للمجتمع المحلي وعليه سنعرض مجموعة من التعريفات التي أعطيت لهذا المفهوم.

1. **تعريف المدينة لغة**: اشتق لفظ المدينة من الفعل تمدن وتمدن الشخص أي تحضر وتقدم، والمدينة عكس الريف ويقصد بالمدينة المكان المتحضر المتوفر على جميع شروط الحضارة من صناعة وتجارة وخدمات، وتمثل مركز تجمعات بشرية تقيم على مكان جغرافي محدد وتسودها علاقات ثانوية.[3]
2. **تعريف ابن خلدون**: لقد أشار فؤاد حوري أن مفاهيم ابن خلدون (الملك، العمران، الحكم والدولة) ترتبط ارتباطا عضويا بالمعنى الرمزي للمدينة التي يشتق لفظها من دان ومعناه قاضي أو حكم على، وبذلك تعني المدينة في الأصل المكان الذي يجري فيه الحكم والقضاء.[4]

حيث يقول ابن خلدون: « فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير وهي موضوعة للعموم لا الخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون فلا بد من تمصير الأمصار واختطاف الدول من الدولة والملك». [5]

---

(1) إسماعيل قيرة: **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة**، مرجع سابق، ص ص 116-117.

(2) حسين عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998، ص 37.

(3) زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع الحضري والمدن الحضرية**، مكتبة القاهرة، سنة 1974، ص 12.

(4) حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، سنة 1986، ص 90.

(5) محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1995، ص ص 127-129.

3. **تعريف خلف الله بوجمعة:** عرف المدينة بأنها عبارة عن تصاميم مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وإيديولوجية ورمزية وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مدى العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام. (1)

4. **تعريف المدينة حسب معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:** المدينة (city) تجمع سكاني وعمراني دائم كبير يمتاز بالأسلوب الحضري للحياة، وهناك تعريفات عدة للمدينة وفقا لعدد السكان، أو نوع المهنة الغالبة أو الأساس الاقتصادي للوحدة السكانية أو المستوى الإداري أو المظهر العمراني حيث يرى سور وكين (SOROKIN) أن هناك أسسا عديدة تميز المدينة وهي الحرفة، البيئة، الحجم، الكثافة، تجانس أو تنافر السكان، التباين والطبقة الاجتماعية، الحركة الاجتماعية، ونظام التفاعل. (2)

فالمدينة كمصطلح تتعدد تعريفاتها باختلاف المداخل النظرية، بحيث لم تختص بتعريف متفق عليه بين العلماء.

5. **تعريف رواد مدرسة شيكاغو:** قدم رواد مدرسة شيكاغو تعريفات عدة للمدينة أهمها تعريف لويس ويرث (L.WIRTH) الذي يرى بأن العالم المعاصر لم يعد هذا العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة منعزلة من الناس، ينتشرون على رقعة واسعة من الأرض، فالمدينة عنده مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والكثافة السكانية ويسكنه أفراد غير متجانسين، أما روبرت بارك (R.PARK) فيرى المدينة مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.(3)

6. **التعريف الإحصائي للمدينة:** لا يوجد اتفاق بين الدارسين في مختلف المجتمعات حول متى يصبح المجتمع البشري مدينة، فالموقع الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية هو كل مجتمع يبلغ عدد سكانه 2500 ساكن على الأقل والمنطقة المتحضرة هي مدينة لا يقل عدد سكانها على 50.000 نسمة.(4)

وفي فرنسا حددت المدينة بالوسط الذي يضم على الأقل 2000 نسمة وفي الدنمارك حدد العدد بـ200 نسمة وفي اليابان بـ50.000 نسمة، في الوقت الذي لا تعتمد فيه بعض المجتمعات على تحديد كمي واضح للمدن كما هو الحال في جنوب إفريقيا أين تحدد المدن بالرجوع للجانب العرقي وفي البرازيل بوظيفة المنطقة شريطة أن تكون وظيفة سياسية، مما يجعل من التحديد الإحصائي للمدن أمرا خاضعا لخصوصية كل مجتمع من الناحية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) خلف الله بوجمعة: **المدينة والعمران**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 67.

(2) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بدون سنة، ص 60.

(3) محمد عاطف عيث: **علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري–**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 127.

(4) عبد الحميد ديلمي: **السياسات الحضرية**، منشورات جامعة قسنطينة، سنة 2004، ص 6.

7. **التعريف القانوني للمدينة:** حيث تعرف المدينة في ضوء الاصطلاحات القانونية فلا يكون الوسط مدينة إلا بإعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن السلطات العليا، كما هو الحال في تونس والمملكة المتحدة.(1)

8. **تعريف المدينة كبناء اجتماعي أو وظائف اجتماعية:** لم يهتم علماء الاجتماع بالحد الأدنى لسكان المدينة بل حسب تقاليدها الاجتماعية، كالحجم الكبير نسبيا والكثافة العالية والانخراط في وظائف غير زراعية وعامل القوة وإبراز بعض أشكال التفاعل الاجتماعي زيادة على الرابطة الاجتماعية القائمة على قضايا أوسع من العائلة أو القبيلة مثل القانون والعلاقات الرسمية.(2)

بينما تسمى المدينة بالنظر لوظائفها كالمدينة التجارية، المدينة الصناعية، المدينة الرئيسية، ومدينة الإقامة السكنية وذلك بحسب ما يختص به كل مجتمع من نشاط غير زراعي.(3)

9. **التعريف الإجرائي للمدينة:** من كل ما سبق نستشف أن المدينة تجمع سكاني يتصف بصفات طبيعية اجتماعية، معينة، وهي مقسمة إلى مناطق حضرية، تختص كل منها بوظائف معينة كالوظائف الصناعية والتجارية والسكنية والإدارية، وتتميز بارتفاع الكثافة السكانية كما تمتاز بالتخصص المهني وكذا ظاهرة تقسيم العمل، كما تتميز بتعدد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاختلاف في المستوى المعيشي للأفراد الذين يقيمون داخل حدودها .

ثالثا: مفهوم التحضر:

1. **تعريف التحضر لغة:** جاء في لسان العرب بأن التحضر مأخوذ من لفظ يقصد به التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن أو القرى وهذا خلافا للبداوة.**(4)**

وفي معجم اللغة والعلوم والآداب فإن التحضر مشتق من كلمة حضر ويقصد بها الاستدامة في الاستقرار في مكان واحد.(5)

(1) Sylvain. ALMAND : **la ville en débats –la ville et l'urbanisation -** , MARI NOOR, Alger N° 3, année 1997, p07.

(2) عبد الحميد ديلمي: **مرجع سابق**، ص 8.

(3) عبد الحميد ديلمي: **مرجع سابق**، ص 60.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، دار لبنان العرب، بيروت، بدون سنة، ص 659.

(5) **المنجد في اللغة والعلوم والآداب**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط12 ، بدون سنة، ص 13.

أما معجم علم الاجتماع فقد عرف التحضر بأنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش، ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة، حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة.[1]

2. **تعريف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:** التحضر مفهوم ديناميكي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية وتؤثر هذه العملية تأثيرا قويا على التركيب الاقتصادي للسكان، إذ ينخفض عدد سكان الريفيين ويزداد عدد السكان الحضريين أي يقل عدد الأفراد الذين يشتغلون بالمهن الزراعية ويزداد عد المشتغلين بالمهن غير الزراعية، كما أن التحضر شيء أكثر من انتقال الناس من الريف إلى المدينة ومن الأعمال المرتبطة بالأرض لغيرها لأن مجرد الانتقال لا يجعل الإنسان متحضرا إذ يتضمن التحضر تغيرات أساسية في تفكير وسلوك الناس وقيمهم الاجتماعية كما يتضمن تغييرات في الاتجاهات نحو العمل.[2]

3. **تعريف أبو عياش القطب:** يرى بأن التحضر معناه العام ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل بموجبها السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية ثم يتكيفون تدريجيا مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن وهو أساسا تمركز السكان في المدن مع حدوث تغييرات اجتماعية وثقافية وروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية.[3]

4. **التعريف السوسيولوجي للتحضر:**

لم تصبح المدينة ظاهرة تفرض نفسها على الدارسين إلا حديثا وهذا لا يعني أن المدينة في حد ذاتها ظاهرة حديثة أو جديدة وإنما النمو هو الذي أصبح يفرض نفسه حيث أن التحضر كظاهرة تتداخل عواملها ومظاهرها ونتائجها أصبحت من الموضوعات المثيرة للبحث والدراسة حيث عرفت الظاهرة عدة تعريفات أهمها:

أ-**تعريف لينسون (LINSON):** التحضر عملية ونتيجة في آن واحد، وتمثل عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم من خلاله انتقال سكان الأرياف إلى المدن والعيش فيها.[4]

ب-**تعريف بيرجل (BERGEL) ولمبارد (LAMPARD):** التحضر عملية ذات جانب دينامي متحرك وهو عكس الحضرية التي تمثل الجانب الثابت والمستمر حسب "بيرجل" أما "لمبارد" فقد توصل إلى

(1) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1989، ص 499.

(2) أحمد زكي بدوي: **مرجع سابق**، ص 436.

(3) عبد أبو عياش يعقوب القطب: **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة 1980، ص 91.

(4) أحمد بوذراع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، سنة 1997، ص 135.

مجموعة من نماذج التحضر عاشتها دول العالم وهي: التحضر البدائي، التحضر المتميز، التحضر الكلاسيكي والتحضر الصناعي.[1]

ج-**تعريف جورج زيمل**: التحضر عملية تنتج أهم عوامل التغير النفسي والاجتماعي حيث أن الحياة الحضرية تسبب الانحراف والسلوك الإجرامي كما توفر للناس حظا للتحرر وتنمية أقصى إمكاناتهم، فاتساع المدينة وكثافتها تجعل من المرء عاجزا عن فهم كل ما فيها في وقت واحد، كما أن تعقدها يجعل الناس يستهلكون قدرا كبيرا من الطاقة النفسية للعيش فيها فزيادة على كون المدينة تمنح الفرد مزيدا من الحرية فإنها تؤدي إلى تهميشه بسبب كثرة التفاوت[2]، أين يبرز هنا الخلط بين مفهومي التحضر والحضرية التي تعتبر طريقة وأسلوب حياة سكان الوسط الحضري حسب **"لويس ويرث".**

د-**تعريف لويس ويرث (L.WIRTH)**:[3] لم يركز "لويس ويرث" على تحديد التحضر بقدر تشخيصه لمفهوم الحضرية التي يرى ضرورة أن تكون ظاهرة مصاحبة لعملية التحضر والتي تنطوي على مضامين كمية محضة، فالحضرية لديه تنطوي على جملة من الخصائص أهمها:

- تقسيم العمل مع وجود بناء مهني معقد.
- وجود درجة عالية من الحراك البيئي والاجتماعي.
- شيوع ظاهرة الاعتماد الوظيفي المتبادل بين السكان.
- شيوع ظاهرة الإيهام في الاتصالات الشخصية وقطاعية الأدوار.
- الاعتماد على أساليب غير مباشرة في الضبط الاجتماعي.
- وضوح صور الانحراف على المعايير القائمة.

فالحضرية حسب **"لويس ويرث"** أسلوب حياتي أو نمط معيشي يتميز بالخصائص سابقة الذكر والتي هي نتاج حتمي للحجم الكبير، الكثافة السكانية العالية واللاتجانس.

5. **التعريف الإجرائي للتحضر**: يقصد بالتحضر اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد ونسب السكان بها إلى مجموع سكان المجتمع، والتي تحمل في مضمونها عناصر التغير السريع مما يؤدي إلى تغيير اجتماعي، بنائي

---

(1) المرجع السابق، ص 137.

(2) عبد الحميد ديلمي: **مرجع سابق**، ص 8.

(3) عواطف فيصل بياري: **المدينة والتحضر**، مجلة الفيصل، دار الفيصل الثقافية، الرياض، السعودية، العدد 105، سنة 1985، ص 22.

ووظيفي عميق، قد يأخذ المجتمع من حالة الريف إلى حالة التحضر، وينعكس ذلك على النواحي الوظيفية مثل التطوير الحاد الذي يتصل بالأسرة وامتدادها وتطور النظام الأبوي ليتلاءم مع الحاجات الحضرية والصناعية، كما يختلف دور النظام السياسي في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي.

رابعا: مفهوم البطالة الحضرية:

لقد اختلف المفكرون في إعطاء مفهوم واضح لظاهرة البطالة نتيجة تعدد أنواعها واختلاف أسبابها، فمنهم من يراها تلك الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولا يتمكن من إيجاد فرصة عمل[1]، وهناك من يعرفها بأنها الحالة التي يصعب فيها على بعض الأفراد القادرين على العمل الحصول على عمل ملائم لهم.[2]

فالبطالة من خلال التحديدين السابقين تأخذ عدة متغيرات بعين الاعتبار في تعريفها مثل قدرة الشخص على العمل والرغبة فيه والبحث عنه وعليه فهذا التحديد يستبعد الأطفال والشيوخ وغير الراغبين في العمل كالنساء الماكثات في البيوت والشباب الذي يزاولون دراستهم، فمفهوم البطالة يختلف من مجتمع لآخر وفقا للشروط والمعايير التي يضعها المجتمع نفسه للعمل.

أ-**تعريف السوق الأوروبية المشتركة:** وضعت مجموعة مقاييس لتحديد الشخص البطال وهي:

- إذا انتهى عقد عمله ولم يجد عملا آخر.
- إذا تم تعليمه وتدريبه ولم يجد عملا؛
- إذا استغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملا آخر.

بحيث تنتهي البطالة عندما يتحقق التشغيل الكامل ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان الفرق بين القوة العاملة الفعلية والقوة العاملة المستخدمة يميل إلى الصفر.[3]

كما يتحقق التشغيل الكامل في حالة الرواج والانتعاش الاقتصادي الذي يشهده المجتمع والذي يمكن أن يحقق أعلى درجات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأية دولة كانت.

---

[1] عاطف عبد الفتاح: **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص 26.

[2] صلاح الفوال: **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1996، ص 76.

[3] ولاس بيترسون ترجمة برهان دجاني: **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، المكتبة المصرية، الجزء الأول ، 1967، ص 135.

إن مسألة تحديد معايير أو مقاييس معينة يتم بواسطته تحديد فئة البطالين عن غيرهم اعتمدها كذلك الباحث "لقجع".

ب-**تعريف لقجع للبطالين:**[1] حيث يعتبر الإحصائيات الرسمية تعرف فعليا البطال من خلال خمسة معايير أساسية هي:

- أن يكون سنه يفوق 16 سنة؛
- أن يكون بدون عمل أثناء عملية الإحصاء؛
- أن يكون راغبا في العمل؛
- أن يكون قادرا على العمل.

وهو التحديد الذي اعتمده كذلك المكتب الدولي للعمل (BIT) سنة 1990 حيث أحصت 1.156.000 شخصا بينهم 1.069.000 بطالا وفقا لما سبق ذكره من معايير.

ومن خلال مختلف التعريفات التي أعطيت لظاهرة البطالة فالحضرية منها ظاهرة تختص بها الأوساط الحضرية وتنم عن نوع من اختلال موازين العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمل الحضرية، حيث أن التقدم التقني وأسطورة المدينة خلفت معدلات هائلة من الهجرة الريفية الحضرية دون أن تكون العملية على صلة بحاجة المدن إلى سكان عاملين، مما أدى زاد من معدلات الأنشطة الطفيلية كماسحي الأحذية والباعة المتجولين والشغالات وغيرهم كصمام أمان للبطالة في المدن، حيث تتحول العمالة الناقصة في الأرياف إلى عمالة ناقصة في المدن[2] وعليه يمكن تحديد البطالة الحضرية كما يلي:

ج-**التعريف الإجرائي للبطالة الحضرية:** هي تلك الحالة التي يكون فيها جزء من قوة العمل المتوفرة في سوق العمل الحضرية (سوق عمل غير زراعية) والراغبة في العمل والباحثة عنه والقادرة عليه البالغة السن القانونية للعمل، غير قادرة على الحصول على فرصة عمل نظامية.

---

(1)Lakjaa **: le travailleur informel-FIGURE SOCIAL a Géométrie variable –le travail a domicile-**, CRASC, mars 1996, p05.

(2) أميرة حجو: **البطالة المقنعة في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 102، سنة 1987، ص 156.

خامسا: مفهوم الباعة المتجولين:

في حقيقة الأمر لم يعرف مفهوم الباعة المتجولين تعريفا واضحا ومحددا من طرف أي من الباحثين والدارسين الذين استخدموه وإنما اكتفوا بتوضيح مميزاتهم وخصائصهم وذلك من خلال استخدام هذا المفهوم في مختلف دراساتهم، هاته المميزات يحددونها من خلال عدة نقاط:

- انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية؛
- جذورهم السكنية الاجتماعية والثقافية؛
- وضعيتهم المهنية والمادية؛
- مكانتهم الطبقية في الوسط الحضري في ظل بناء متباين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

بحيث يتفق الباحثون على أن الباعة المتجولون شريحة اجتماعية من شرائح الطبقة الحضرية الدنيا وجزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي لمدن البلدان النامية التي يمر أغلبها بأزمات حضرية خانقة، تتجلى على مختلف الأصعدة، وليس صعبا تفسير ذلك في ضوء النمو الحضري غير المتحكم فيه، وعلاقات التبعية وتزايد وتيرة الهيمنة الرأسمالية .

ويرجع ارتفاع عدد الباعة الجوالين وغيرهم من صغار الحرفيين إلى التركيبة التي تميز البلدان النامية بحيث يغلب على اقتصادياتها الإنتاج السلعي الصغير، والأشكال الدنيا من الإنتاج الرأسمالي، مما جعل الباحثين يدرسون الباعة المتجولين كأعضاء وليس كأفراد في تشكيلة اقتصادية حضرية وحيوية، فرغم أهمية الباعة المتجولين من الناحية العددية، إلا أن تناولهم ظل يتصف بالجانبية باستثناء بعض الدراسات الامبريقية في عدد من دول جنوب شرق آسيا.[1]

كما اهتم بعض الباحثين بالباعة المتجولين ومعاناتهم باعتبارهم أفراد وليسوا دمى يفسرون بوعي المواقف التي يجدون أنفسهم فيها، فالتحليل الواقعي للخدمات التي يقدمونها والضغوط التي يتعرضون إليها وصعوبات الحصول على المواد التي يبيعونها تمكننا من كشف مختلف عناصر الواقع الحضري، وعليه اهتم الباحثون بدراسة

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، منشورات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، سنة 2004، ص 158.

الباعة المتجولين باعتبارهم نتاجا لواقع اجتماعي معين يصعب فهمه دون وضعه في سياقه الاجتماعي، التاريخي والاقتصادي.[1]

هذا بغض النظر عن تلك التصورات التي تجعل الباعة المتجولين مجرد طفيليين ومجرمين كغيرهم من شرائح البروليتاريا الرثة إلى جانب العاهرات، المتسولين واللصوص وغيرهم، مغفلين كون البائع المتجول ضحية لنقص العمالة المنتجة في المدينة، وكونه مكافح للتغلب على المشكلات المترتبة عن عملية التحضر المتضمنة لعدة متغيرات مثل الهجرة الريفية الحضرية، النمو السريع للمدن، النمو البطيء في العمالة الصناعية، تطبيق التكنولوجيا المعتمدة على رأس المال الكثيف في بيئة تتميز بكثافة قوة العمل.[2]

ومع هذه الاختلافات النظرية والمنهجية في تحديد الباعة المتجولين يبقى البيع المتجول أحد أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي المتسمة بالشرعية الأخلاقية وعليه نتبنى استخدام زليخة بومعزة للمفهوم.

تعريف زليخة بومعزة: حيث استعارت مصطلح الترابandو (TRABENDO) للتعبير عن كل عمليات البيع الثاني للسلع أو إعادة بيع السلع باتخاذ الشارع كمكان للعمل بشكل غير قانوني، ليكون هذا الاستخدام منطبقا على كل عمليات إعادة البيع أو البيع الثاني للسلع سواء بشكل مستقر في مكان ما من الشارع أو شكل متنقل، ليكون الأول منه دلالة على البيع على الرصيف والثاني دلالة على البيع المتجول.[3]

V. الدراسات السابقة:

أولا: دراسة إسماعيل قيرة: والمعنونة بالأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية، والتي أجراها عن الباعة الجائلين وغيرهم من صغار المنتجين بمدينة سكيكدة الجزائرية سنة 1989.

هذه الدراسة انطلقت من فرضية أساسية مؤداها أن أفراد القطاع غير الرسمي ليسوا بالفئات الطفيلية، بل فئة أفرزها الواقع السوسيواقتصادي الذي يسوده الاستغلال والتفاوت الاجتماعي، وكاستجابة لهذا الواقع المفروض،

---

(1) إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء الحضر في البلدان العربية**، منشورات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة قسنطينة، سنة 2004، ص 50.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مرجع سابق، ص ص 159-160.

(3) ZOULIKHA Boumaza : **la rue dans le vieux Constantine, espace public, marchand ou lieu de sociabilité ?** INSANYAT N°02, année 1997, p p 34-35.

تحاول هذه الفئات صنع حياتها بامتهان أعمال توجد خارج حدود الاقتصاد الوطني، حيث بلغت عينة الدراسة 700 بائع جائل.

ومن خلال الدراسة والتحليل توصل إلى جملة من النتائج أهمها:

1. تشكل الرأسمالية الرثة في المدينة الجزائرية شريحة غير متجانسة، كما تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي ومواقع طبقية متناقضة، حيث تبين أن 81% من الباعة الجائلين من إجمالي عينة الدراسة، يعملون في جماعة سوسيواقتصادية مختلفة عن تلك التي يعمل فيها آباؤهم؛
2. يتعرض أفراد القطاع غير الرسمي لمضايقات مستمرة بدءا بالإزعاج والشتم وصولا لمصادرة سلعهم؛
3. رغم الأوضاع المهنية الصعبة إلا أن أفرد القطاع غير الرسمي يتكيفون مع أوضاعهم الجديدة؛
4. في قمع السلطات المحلية لأفراد القطاع غير الرسمي مضيعة للوقت لأنهم مستمرين في الوجود، وإذا نجحت في عملها فستحولهم إلى مجرمين للحصول على رزقهم، مع التأكيد على ارتباط مصالح القطاع الرسمي بوجود القطاع غير الرسمي –أي وجود علاقة تبعية خفية بينهما–؛
5. الوظائف في القطاع غير الرسمي ذات أهمية بالغة في التنمية الحضرية من حيث توفير السلع والخدمات وبأسعار منخفضة لفئات معينة فضلا عن توفير درجة من المحافظة على الاستقرار بالمجتمع الحضري؛
6. الأنشطة غير الرسمية ليست مظهرا للتحضر فحسب، بل تساهم في تفاقم المشكلة الحضرية بما تجتذبه من أعداد كبيرة من المهاجرين.

- هذه الدراسة ورغم النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بحجم القطاع غير الرسمي في الوسط الحضري ومجمل أدواره التي يقوم بها، فإن التوجه المادي التاريخي لها نظريا كان واضحا، وخاصة في اعتبار أفراد القطاع غير الرسمي جزءا لا يتجزأ ونتاج لعلاقات التفاوت التي تميز بناءهم الحضر مما جعلها تفرط في تشخيص واقع هذه الفئات، جاعلة منه حتمية لواقع الاستغلال والتفاوت السوسيواقتصادي السائد وبهذا نفت هذه الدراسة بشكل غير مباشر إرادة فئات هذا القطاع في تشكيل واقعهم وبالتالي فإن أي تغيير من شأنه أن يعالج هذا الوضع يجب أن يكون بنائيا كليا وبالتالي نفي الحلول العلاجية الأخرى التي اقترحها باحثون آخرون كتوجيه السياسات التنموية نحو إدخال تحسينات وظيفية على الأنشطة غير الرسمية وع ذلك فإن تشخيص هذه الدراسة للواقع الاجتماعي والاقتصادي لأفراد القطاع غير الرسمي هو معالجة لجانب هام في دراستنا بغض النظر عن كون المجتمع البشري للدراستين سيكون نفسه، مما سيمكن من تدعيم أو تعديل نتائج هاته الدراسة عند إجراء

مقارنات نظرية ومنهجية، كما يمكن اعتبار بحثنا بمثابة إثراء للنتائج المذكورة سابقا في واقع حضري له خصوصيته الاجتماعية.

ثانيا – دراسة قارة ملاك: بعنوان إشكالية الاقتصاد غير الرسمي مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، وذلك سنة 2009-2010 وهو بحث أكاديمي نظري حيث انطلقت الباحثة من إشكالية تتمحور حول الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي، وآفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية كحالة الجزائر.

حيث تمحورت إشكالية الباحثة حول تساؤلات ستة (6) أساسية:

- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟؛
- ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر؟؛
- هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟؛
- ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذه الظاهرة؟؛
- ما هي تجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؟؛
- ما هي أهم الدروس المستقاة من بعض التجارب الناجحة والتي يمكن محاكاتها مع الاقتصاد الجزائري؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

- يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى:

✓ قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر)؛

✓ انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزييف، الغش الضريبي، البيروقراطية...الخ)؛

✓ ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من فرص العمل (كالفلاحة والسياحة ...الخ).

ولتحقيق ذلك استعملت الباحثة عدة مناهج؛ المنهج الوصفي، التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، مستعملة عدة أدوات كالدراسات العلمية والدراسات الإحصائية ونتائجها وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وتحليلها.

وعليه توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

تتجلى آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في جانبين أحدهما إيجابي وآخر سلبي.

الآثار الإيجابية:

- يساعد القطاع غير الرسمي اجتماعيا في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ويزيد من مدا خيل الأفراد في ظل انتشار ظواهر الفقر والبطالة باعتبارهما أبرز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن يعانيهما الجزائري.

الآثار السلبية:

- عدم دفع الضرائب من طرف أفراد القطاع غير الرسمي حيث يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائري بحوالي 200 مليار دج سنويا وتذهب 60% من تجارة الجزائر إلى التجارة الموازية ويبلغ عدد التجار الوهميين بحوالي 781-626 تاجرا؛
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤثر في صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية كالبطالة، التضخم، القوة العاملة ...الخ)؛
- يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تدني المستوى التعليمي في السوق الموازية مما يؤثر على الاقتصاد الوطني سلبا؛
- زيادة تداول العملة الصعبة في السوق السوداء.

ومع كون هذه الدراسة اقتصادية إلا أنها شخصت بشكل واضح بعضا من أهم آثار القطاع غير الرسمي سواء على مستوى الأفراد أو المستوى المجتمعي ككل مؤكدة على وجود نوعين من الآثار إيجابية وسلبية، وهذا ما سنحاول تشخيصه بدورنا في بحثنا هذا محاولين توضيح أي من الآثار هي الغالبة لمحاولة الوصول إلى تأكيد أي من المطلبين سندعم، ذلك الداعي إلى القضاء على القطاع غير الرسمي لغلبة آثاره السلبية أو محاولة دعم وتعديل آليات عمل هذا القطاع بالنظر لآثاره الإيجابية على الفرد والمجتمع وذلك بإتباع دراسة نظرية تعتمد على المعطيات النظرية العلمية والإحصائية وكذا الدراسة الميدانية لواقع أفراد هذا القطاع.

ثالثا: دراسة لقجع: والمعنونة بـ: العامل غير الرسمي: صورة اجتماعية لواقع معقد –حالة العمل في البيوت، أجريت هذه الدراسة سنة 1996 ونشرها المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية – CRASC- .

وهي عبارة عن دراسة تحليلية لمجموعة من المعطيات الإحصائية التقديرية المأخوذة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تناولت الدراسة عدة محاور:

1. الفئات النشطة؛
2. البطالون؛
3. العمال غير الرسميون:

أ-بعض التعاريف.

ب-العمال في البيوت:

ب1- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛

ب2- تطبيق وتنظيم العمل في البيوت:

- طبيعة الأعمال المزاولة؛
- أوقات العمل في البيوت.

4. بعض الصور الأخرى للعمل غير الرسمي؛
5. مجموعة نتائج أولية للبحث بغرض إثرائها ببحوث أخرى.

حيث انطلق الباحث من تشخيص واقع التشغيل في الجزائر بالإحصائيات، حيث أكد أن عدد العمال الجزائريين الفعليين بلغ 4.283.000 نسمة سنة 1990 يمثل الرجال 92% منهم والنساء نسبة 8% فقط.

-كما يتميز التشغيل في الجزائر بارتفاع نسبة العاملين في وظائف تحتاج إلى قدرات عضلية حيث تقدر نسبتهم بـ36.56%، من بين هؤلاء نجد 79% يعتبرون أجراء، وهذه النسبة الأخيرة بدورها تنقسم إلى العمال الأجراء الدائمين وأولئك المؤقتين بنسبتي 64% و15% على التوالي.

هذه النسبة من العمال غير الدائمين يمثل جزءا هاما منها أولئك العمال غير الرسميون في فترات عدم العمل، زيادة على هذا يمتاز التشغيل في الجزائر بارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية مما يجعل القطاع نفسه الذي يضم النسب الأكبر من عمال القطاع غير الرسمي لحاجته أكثر من القطاعات الأخرى ليد عاملة كثيفة، تأتي بعد هذا القطاع الزراعة والصيد واللذان يضمان نسبة 22% من اليد العاملة فتشغل وظائف علمية ومهنية أفضل وبأجور أعلى.

- فيما يتعلق باليد العاملة النسوية فهي تشغل بنسبة أكبر الوظائف التعليمية أو الإدارية بنسب تقدر بـ:45% و20% على التوالي من بين النساء العاملات، علما أن هذه الوظائف تحتاج لمستويات تعليمية ومهنية أعلى من غيرها.
- الجزائر تعتبر واحدة من بين الدول التي تمتاز بضعف نسبة تشغيل النساء في العالم زيادة على طول مدة البطالة قبل الحصول على فرصة عمل، هذا الضعف في نسبة توظيف النساء يفسر ارتفاع نسبتهن في العمل في بيوتهن كحل بديل عن البطالة، وهو السبب الرئيسي الذي دفع بالباحث إلى أن يدرس هذه الظاهرة، فتوصل إلى جملة من النتائج:

بخصوص البطالة:

- تبلغ نسبة البطالة 38 % لدى الفئة العمرية 20-24 سنة؛
- تبلغ نسبة البطالة 66 % لدى الفئة العمرية 16-24 سنة؛
- تتباين نسب البطالين حسب المستويات التعليمية (30.81% دون مستوى المتوسط و20.79% ذوو مستوى ثانوي)؛
- 21 % من البطالين طالبي العمل ليس لديهم أي تكوين علمي أو مهني؛
- نسبة ضعيفة فقط من البطالين سبق لهم وأن عملوا سابقا.

بخصوص العمل غير الرسمي: انطلق الباحث في دراسته متبنيا تحديد التقرير العام الرابع عشر للمؤتمر الدولي لإحصائيات العمل سنة 1987 والذي اعتبر القطاع غير الرسمي عبارة عن مجموعة من النشاطات الصغيرة المستقلة، يكون عاملها ذو تكوين مهني أو بدونه يعملون بدرجة ضعيفة من التنظيم والتكنولوجيا بغرض الحصول على مداخيل كهدف رئيسي لأنشطتهم التي لا تخضع للاعتماد الرسمي من السلطات ولا الميكانيزمات الإدارية المعمول بها ولا يخضع للضرائب القانونية مع سوء ظروف العمل والمداخيل المتحصل عليها.

بخصوص العمل في البيوت:

- من بين العاملين في بيوتهم سنة 1990 بلغت نسبة النساء 98% منهم؛
- من بين النساء 65% تقدر أعمارهم بين 20-44 سنة و69% متزوجات كون هذا النوع من الأنشطة يلاءم الظروف الأسرية للنساء البطالات؛
- 65.1 % من النساء العاملات في بيوتهن ذوات مستويات تعليمية عالية؛
- النشاطات الممارسة يغلب عليها: الخياطة، الحلاقة، صناعة الزرابي.

ليتوصل في آخر بحثه إلى وجود صورة جديدة من العمل غير الرسمي والتي تجعل من وضع تحديدات واضحة ومتفق عليها حول هذه الأنشطة أمرا صعبا من بينها:

- حالة العمال الأجراء في القطاع الرسمي والذين يزاولون بالموازاة لذلك أعمال غير رسمية في أوقات فراغهم أو حالات توقفهم عن العمل الاستثنائية كالعطل المرضية؛
- مهربي مختلف السلع والبضائع من الخارج إلى الداخل؛
- بعض العمال الأجراء غير المصرح بهم من طرف أرباب عملهم؛
- بعض الحرفيين كالسباكين الذين يعملون بشكل متنقل دائما

فبغض النظر عن الإحصائيات الهامة حول واحد من أهم الأنشطة غير الرسمية، حيث يتضح منها فعليا الانتشار الواسع بين مختلف الشرائح الاجتماعية (خاصية عدم التجانس بين أفراده) مما يجعل من بعض الإحصائيات الرسمية التي يصرح بها حول القطاع غير الرسمي أبعد ما تكون عن واقع هذا القطاع الفعلي وحجمه في الأوساط الحضرية في ظل الارتفاع المذهل لمعدلات البطالة، ومع ذلك يؤكد الباحث على الصورة السلبية لأنشطة هذا القطاع خاصة على المستوى السياسي، بحيث تجعل من الدولة ليست المحور دائما لعملية ما أسماه بالتنظيم الاجتماعي و المراقبة للاقتصاد الوطني كما اعتبر بان هذا القطاع بمرور الوقت سيصبح تهديدا حقيقيا للنظام السائد إذا ما استمر في التأصل في واقع الأوساط الحضرية بإضعافه لموارد وعوائد القطاع الرسمي، وهذا التصور للباحث لا يختلف عن التصورات الراديكالية في نظرتها للعلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لكن بالشكل المعكوس، أي التأثير السلبي للقطاع غير الرسمي على ذلك الرسمي وليس العكس كما هو شائع في الدراسات والمحاولات التنظيرية المختلفة وهذا ما سنحاول إثراءه في بحثنا هذا.

رابعا: دراسة أحمد هني: بعنوان: تجربة على الاقتصاد الموازي –حالة الجزائر–، سنة 1991، وهي دراسة اقتصادية اجتماعية، أتت في أحد عشر فصلا على التوالي:

- الاقتصاد الموازي المنتج والاقتصاد الموازي في التوزيع؛
- مجمل الفاعلين المنتجين والاقتصاد الموازي؛
- ركود تحويل المدخرات لاستثمارات؛
- ارتفاع نسب التعاملات وعدم فعالية نسب الفوائد؛
- الوضعية المالية والاقتصاد الموازي؛
- وضع البنوك ومعايير الاقتصاد الموازي؛
- نشأة الاقتصاد الموازي في الأموال؛
- تشكيل النسب الموازية للأموال؛
- الادخار غير الرسمي واقتصاد التعاملات: الدخل غير الرسمي، أشكال الادخار غير الرسمي)؛
- ممارسات اجتماعية واقتصادية موازية في التوزيع؛
- غير الرسمية والمجتمعات السائرة في طريق النمو:
  1. السوق المركزية واللامركزية؛
  2. ممارسات اجتماعية واللارسمية؛
  3. طرق الثورة على الواقع واللارسمية؛
  4. الدافع الاقتصادي الأوروبي واللارسمية.

حيث حتى وإن كانت دراسة الباحث اقتصادية إلا أنها شخصت هذا الجانب الهام من واقع القطاع غير الرسمي، أين أكد الباحث بأن اقتصاديات الدول المتخلفة أصبحت قائمة على أساس ثنائية قطاعية، فإلى جانب القطاع الخاضع للإحصاء الرسمي يوجد فعلا القطاع الذي أطلق عليه تسمية "قطاع الظلام" أو القطاع الأسود والذي هو دليل على أزمة القطاع الرسمي ويظهر في شكل ممارسات اجتماعية تقليدية لضمان الحد الأدنى للعيش، فالوجود الفعلي للقطاع غير الرسمي يمكننا من شرح ما تعجز عن شرحه الإحصائيات الوطنية الرسمية، ليتوصل إلى نتيجة هامة وهي أن ظاهرة القطاع غير الرسمي أنتجت ثقافة جديدة تسمى بثقافة "الفردية" والنجاح عند صغار المنتجين، هذه الثقافة تترجم في بروز إيديولوجيات جديدة في مجتمعات مضادة للمجتمعات القائمة والمعتمدة على

توجيه الدولة لاقتصادياتها، المجتمعات الجديدة تعتمد على تطبيقات جديدة أيضا في مجال التشغيل وعلى ثقافة جديدة وهي السوق غير المنظمة في ظل تحرير المؤسسات.

وعليه لم يميز الباحث بين أفراد القطاع غير الرسمي من حيث المواقع الطبقية التي يحتلونها اجتماعيا، بل أنه يعتبر الطفل الصغير بائع السجائر في الشارع بمثابة عنصر في شبكة تموينية خاضعة لنفس التاجر مثله مثل الأفراد المجتمعين في ورشة غير قانونية أو العاملين في بيوتهم لحسابهم الخاص، فهم كلهم غير مالكين للعائدات الحقيقية من نشاطاتهم، وعليه فإنه ورغم وجود فئات القطاع غير الرسمي في أنشطة مصنفة، إلا أنها في الحقيقية تتساوى من حيث خضوعها للسيطرة من نفس الجهة، قد تكون الممول وقد تكون المستخدم، هاته الشبكة هي التي تعكس وجود حلقات من التبعية من أدنى المستويات إلى أعلاها متمثلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

هذا يجعلنا نستشف أهمية هذا القطاع وثقله وخاصة في مرحلة انتهى فيها توجيه الدولة للاقتصاد، وهذا ما سنحاول إثباته في بحثنا هذا.

خامسا: دراسة شمسه أوزار: بعنوان: "جوانب العمالة في القطاع غير الرسمي في اسطنبول بتركيا سنة 1993، حيث تناول الجزء الأكبر منها أهمية القطاع غير الرسمي من الناحيتين النظرية والتطبيقية هذه الدراسة وصفية تشخيصية اتبعت منهج المسح الشامل لاكتشاف جوانب العمالة المتعلقة بالأيدي العاملة غير الرسمية وبالتركيز على الخصائص التالية: سلوك التوظيف وظروف العمل والمعيشة لأفراد القطاع غير الرسمي.

المسح الأولي للدراسة شمل 111 أسرة لتغطية 413 فردا على مرحلتين الأولى ركزت على الأسر والثانية على الأفراد باستخدام تقنية المقابلة، أما المسح الميداني فتم على جزأين، الأول عبارة عن مقابلات مع كل من المعنيين بالقطاع غير الرسمي من أشخاص، مؤسسات ومنظمات والثاني عبارة عن مقابلات مع الأفراد العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي والبالغ عددهم 1200 فرد باستخدام تقنية الاستمارة.

ميدان الدراسة كان أربعة (04) مستوطنات متباينة حضريا واقتصاديا مختارة بطريقة عشوائية من بين مستوطنات وأحياء اسطنبول باعتبارها أكبر المدن التركية من حيث عدد السكان أو المساهمة في الناتج الإجمالي للبلاد.

وتوصلت الباحثة إلى نتائج أولية، فرغم انخفاض العمالة الرسمية بين سنوات 1988-1990 إلا أن ذلك لم يولد بطالة وذلك لوجود قطاع استوعب اليد العاملة من جهة ومن جهة أخرى حافظ على المستوى الإنتاجي

الصناعي، رغم انخفاض عدد المؤسسات الصناعية بنسبة 30 % في الفترة الممتدة بين 1988-1994، هذا القطاع غير الرسمي يشمل كل أنواع الأنشطة الاقتصادية وتظهر أدواره خاصة في ميداني: التوظيف وخلق مداخيل لأفراده الذين تزيد نسبة الشباب بينهم وتقل في نفس الوقت مستوياتهم التعليمية، فيعملون في منشآت تضم غالبا أقل من 25 عاملا. ويبقى سبب عدم قدرة القطاع غير الرسمي على النمو والتطور افتقاره لرؤوس أموال لعدم استفادته من الائتمان الاجتماعي الرسمي.

إن هذه الدراسة رغم أهميتها المنهجية في تشخيص الظاهرة فهي لم توضح السمات العاكسة لوضع أفراد القطاع غير الرسمي، وباتخاذها للأسرة كوحدة للتحليل بدلا من المنشأة كما تفعل كل الدراسات من جهة أخرى، إلا أن ما يعاب عليها هو انطلاقها من فرضية كانت بمثابة حكم مسبق وهي تسليمها بكون أسر وأفراد القطاع غير الرسمي هم ساكنوا المستوطنات المتخلفة الموجودة على أطراف المدينة زيادة على أن أفراده هم "جميع العاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب الأعمال وأفراد العائلة العاملين بلا أجر غير الأعضاء في أي مؤسسة للتأمينات، حيث أنه زيادة على غموض هذا التعريف فإنه يتسم باللامحدودية، حيث يدمج عدة نشاطات داخل هذا القطاع كعمل النساء في بيوتهن وبعض الأعمال غير الشرعية باعتبارها عمل للحساب الخاص بالنسبة لممارسيه.

ومع هذا فإن هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة وخاصة بتطرقها للدور الإنتاجي للقطاع غير الرسمي زيادة على الدور الاستيعابي وكذا إثارة دور السلطات والإستراتيجيات التنموية المعنية في تثمين دور القطاع غير الرسمي بتأثيرها بشكل مباشر في تحديد واقعه وواقع أفراده.

سادسا: دراسة "ستيرمان S.V. Sethuraman": بعنوان "التحضر والتشغيل" دراسة حالة جاكرتا-.

حيث انتهج الباحث من دراسة الحالة منهجا له، متخذا من مدينة جاكرتا –عاصمة اندونيسيا- مجالا له، بهدف الإلمام بأسباب ومظاهر ونتائج ظاهرة التحضر غير السليم أو التحضر السابق لأوانه الذي يميز أغلب مدن العالم الثالث والذي يمس بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي لهذه المجتمعات، وعليه ربط هذه الظاهرة ببعض المظاهر الحضرية السلبية وخاصة البطالة منها.

حيث عمل الباحث على ربط أربعة (04) متغيرات أساسية وهي: نمو السكان، نمو قوة العمل، التشغيل والبطالة باعتبارها الملامح الرئيسية للوضعية الاقتصادية لمدينة جاكرتا، ومن خلال تداخل هذه المتغيرات توصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن وجود القطاع غير الرسمي كان كاستجابة لمواجهة حدة البطالة الناجمة عن اختلال سوق

العمل الحضري من حيث العرض والطلب على اليد العاملة فيه، أي التأكيد على الدور الاستيعابي للقطاع غير الرسمي بسبب التحضر غير السليم الناجم عن زيادة معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وأهم ما يميز ظاهرة انتشار الأنشطة غير الرسمية حسب نتائج الدراسة:

- غلبة القطاع التجاري والخدمي على اقتصاديات مدينة جاكرتا مع كون أغلب مؤسساتها خاصة وتشغل أقل من أربعة عمال؛
- ارتفاع وتيرة البطالة مع ضعف المستوى المهني والدراسي لقوة العمل تعتبر من أهم أسباب نشوء القطاع غير الرسمي؛
- يضم القطاع غير الرسمي أكثر من نصف القوة المشغلة وخاصة في مجالات التجارة والخدمات؛
- يضم القطاع غير الرسمي بعض المؤسسات العائلية الصغيرة مثل الباعة وصغار التجار والغالبية العظمى في قطاع الخدمات؛
- تعمل مؤسسات القطاع غير الرسمي بشكل غير مقيد ودون أدنى صلة بالقطاع الرسمي أو الحكومي؛
- يعاني القطاع غير الرسمي من الركود وعدم القدرة على النمو بسبب قلة رؤوس الأموال وضعف التكنولوجيا المستخدمة وسياسة التهميش الممارسة من طرف السياسات القائمة في مجال التشغيل والإسكان.

إن هذه الدراسة رغم اختلافها عن الدراسة السابقة لها من حيث ميدان الدراسة والمنهج المتبع إلا أنها تتفق في أغلب نتائجها معها في جعلها للقطاع غير الرسمي بمثابة وسيلة لسد عجز القطاع الرسمي عن استيعاب الكم الزائد من السكان الحضريين، وكأن ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، ظاهرة مؤقتة نتجت عن اختلال العلاقة بين الريف والمدينة، أما أخذ القطاع غير الرسمي للدور الاستيعابي كاملا فهو أمر مستبعد في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة بدول العالم الثالث مما أعطى للقطاع غير الرسمي وجودا قائما بذاته وجعله جزءا لا يتجزأ من مظاهر الحياة الحضرية بهذه المجتمعات.

<u>**سابعا: دراسة "نوريل أمين A.NORUL.AMIN**</u>": بعنوان: "دور القطاع غير الرسمي في التنمية الاقتصادية –بعض الشواهد من دكا بنغلادش–".

أجرى الباحث دراسته بإتباع منهج المسح الدقيق لمجموعة مؤسسات بسبع (07) مناطق حضرية رئيسية بمدينة دكا عاصمة البنغلاديش والتي تعرف تركيزا شديدا وانتشارا واسعا للأنشطة غير الرسمية، معتمدا على

متغيرين في اختياره للمؤسسات محل الدراسة وهما نوع النشاط الممارس وحجم المؤسسة في محاولة منه للإلمام بمتغيرات الموضوع ولضمان أكبر دقة منهجية مكنة، وأكثر مصداقية للنتائج المعممة.

حيث شمل المسح عينة تقدر بـ:437 مؤسسة من بين 4418 بمجموع 790 عاملا، تمارس نشاطين رئيسيين هما البناء والنقل باعتبارهما الأكثر جلبا للأفراد والأكثر انتشارا فضلا عن توفر مجموعة معطيات إحصائية حول قوة العمل والمؤسسات الصناعية.

هذه الدراسة تهدف أساسا إلى تحديد الدور الحقيقي للقطاع غير الرسمي في أحد جوانب التنمية وهو الجانب الاقتصادي منها لأهميته البالغة في إحداث تنمية حضرية شاملة، وتوصل الباحث بالدراسة إلى النتائج التالية:

- ارتباط ظهور القطاع غير الرسمي بالمظاهر الحضرية السلبية من هجرة ريفية حضرية وفقر وبطالة حضريتين بسبب عجز القطاع الرسمي على استيعاب كل المهاجرين الريفيين الحضريين؛
- نجاح القطاع غير الرسمي كان نسبيا في تحسين الظروف المعيشية لأفراده بشكل واضح رغم سوء الظروف العملية وخاصة الأمنية منها؛
- يلعب القطاع غير الرسمي دورا هاما من الناحية الإنتاجية، إلا أن التباين الموجود بينه وبين القطاع الرسمي يعود لظروف أفراده ومستوياتهم المهنية ومهاراتهم وكذا ندرة رؤوس الأموال وسوء استخداماتها إن وجدت لنقص الفعالية في استثمارها؛
- النقص المسجل في دور القطاع غير الرسمي التنموي يرجع أساسا إلى سياسة التجاهل الممارسة على أفراده وأنشطته —سياسة التهميش– وعليه فالحل أيضا ينبغي أن يكون سياسيا وقانونيا.

هذه الدراسة باتخاذها من منهج المسح الاجتماعي توخت الدقة المنهجية وخاصة مع حسن تحديد الأنشطة التي شملتها الدراسة وهي الأكثر جلبا لملاحظة النسبة الأكبر من أفراد القطاع غير الرسمي وبالتالي كون التعميم ممكنا على باقي الأنشطة.

إلا أن التركيز على دور هذا القطاع الاستيعابي فقط مع الإشارة الطفيفة لدوره الإنتاجي جعل الدراسة لا تخرج عن نطاق الدراسات الأخرى التي تقصر دور القطاع غير الرسمي على هذا الجانب رغم أهميته مما يعطي لهذا القطاع صفة الخزان فقط الذي يستوعب ما زاد عن القطاع الرسمي من فائض في اليد العاملة، مع إهمال تشخيص الظروف الواقعية التي يعيشها أفراده كعامل مهم ومؤثر في دور هؤلاء ويجعل من هذا الدور ثانويا مقارنة مع دور

القطاع الرسمي في المقابل. رغم أن هذا البحث قد شخص بشكل أعمق أهمية القطاع غير الرسمي من ناحيتين هامتين هما العمالة باستيعابه لجزء معتبر من اليد العاملة وتحسينه للمستوى المعيشي ماديا لأفراده بشكل نسبي، وهو ما سنحاول تأكيده في دراستنا هذه.

VI. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية بحثنا والتساؤلات يمكننا صياغة الفرضيات الثلاثة الآتية لتكون محكات ومنطلقات للبحث بالشكل التالي:

الفرضية الأولى: يتسم الواقع المعيشي للباعة المتجولين بالتأزم الاجتماعي.

هذه الفرضية تتمحور حول ثلاثة مؤشرات:

- تتسم الظروف الأسرية للباعة المتجولين بالصعبة.
- تتسم الظروف السكنية للباعة المتجولين بالمزرية.
- تتسم الظروف المهنية للباعة المتجولين بالسيئة وغير المشجعة على العمل.

الفرضية الثانية: يؤدي البيع المتجول أدوارا تنموية استيعابية إنتاجية وخدماتية في الوسط الحضري.

هذه الفرضية تتمحور حول ثلاثة مؤشرات:

- يؤدي نشاط البيع المتجول دورا استيعابيا هاما في الوسط الحضري.
- يؤدي نشاط البيع المتجول دورا إنتاجيا واضحا في الوسط الحضري.
- يؤدي نشاط البيع المتجول دورا خدماتيا بارزا في الوسط الحضري.

الفرضية الثالثة: يحتل الباعة المتجولون في المجتمع مكانة هامشية.

هذه الفرضية تتمحور حول ثلاثة مؤشرات:

- تتصف علاقة الباعة المتجولين بمؤسسات القطاع الرسمي باللاتكافؤ والاستغلال .

- تحول مجموعة من المعوقات الفردية والمجتمعية دون تأدية الباعة المتجولين لنشاطهم بشكل أفضل.
- يتصف الباعة المتجولون بدرجة من الوعي الاجتماعي والسياسي والإدراك لواقعهم المعاش.

VII. مجالات الدراسة:

أولا: المجال المكاني:

إن أغلب المدن الجزائرية عرفت مراحل نمو متعاقبة، لكل مرحلة خصوصياتها، كما أنها كلها تشترك في مسألة عوامل ومسببات النمو الحضري على نطاق واسع والذي يرجع في أغلبها إلى ما بعد الاستقلال أين شهدت مختلف التجمعات السكانية نموا ملحوظا وسريعا ويصل في بعض الحالات إلى التضخم، ومدينة مسيلة كغيرها من هذه المدن كان لنموها الذي مر بعدة مراحل ميزات وخصائص ونتائج في الأخير انعكست على طبيعة الحياة الحضرية في مختلف جوانبها.

1- الموقع : [1]

أ- من ناحية تموضع المدينة:

تقع الولاية بين الأطلس التلي والصحراوي في موقع وسط بين عدة ولايات محورية بوسط البلاد إلى الجنوب هي: برج بوعريريج، سطيف، البويرة، المدية، الجلفة، بسكرة وباتنة، هذا التموقع الممتاز جعل من المهتمين يعطونها عدة تسميات، منها عاصمة الحضنة، بوابة الصحراء، كما تتربع على مساحة تقدر ب18.175 كم^2 تبعد عن البحر بحوالي 100كم، وترتفع عن سطحه بحوالي 460م، في نقطة تقاطع طريقين وطنيين هامين جدا، الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين البرج والجلفة والطريق الوطني رقم 45 الرابط بين باتنة والجزائر العاصمة، أما البلدية فتقع في أقصى الحدود الشمالية للولاية يحدها شمالا بلدية العش، جنوبا بلدية أولاد ماضي، شرقا بلدية المطارفة والمعاضيد والسوامع أما غربا فيحدها بلدية أولاد منصور.

أما المدينة فتقع ضمن التراب البلدي لبلدية المسيلة، وهي مركز الولاية وتتربع على مساحة قدرها 1792,6 هكتار ممثلة بذلك ما نسبته 7,72% من إجمالي مساحة البلدية، تتوسط مجموعة من التجمعات الثانوية: ثلاثة شبه حضرية هي: مزرير، غزال، بوخميسة، وستة تجمعات ريفية هي: سد القصب، لمجاز، ذراع برباح، الحصن، أولاد السلامة، أولاد بديرة.

[1] - ولاية المسيلة: **وثيقة تعريفية بالولاية**، سنة 2011 بدون ص 1.

ب- من ناحية التضاريس:

المدينة تنتمي إلى حوض الحضنة، وتحاط بالجبال ما عدا من الناحية الشمالية الغربية، أين تتصل بالسهول العليا، فحوض الحضنة محاط بجبال المعاضيد، وانخفاض سلسلة جبال البيبان، والهضاب العليا، ومن الجنوب جبال أولاد نايل، ومن الغرب حوض الطاهر الشرقي والسهول العليا الجزائرية أما من ناحية الشرق فتحاط بامتداد الحوض الذي يشكل من اتصال جبال الحضنة وجبال الأوراس، هذه الامتدادات والسلاسل الجبلية تجعل المدينة تتموقع بين قمم يصل ارتفاعها إلى 1861و 1900م فوق سطح البحر، فمدينة المسيلة توجد على أراضي ضعيفة الانحدارات، يقطعها في المنتصف واد القصب من الجنوب إلى الشمال.

ج- من ناحية المناخ:

تتميز البلدية بمناخ البحر الأبيض المتوسط بالنظر لموقعها بتساقط محصور بين 200 ملم و400 ملم وتبخر يصل إلى 1000 و 1200ملم سنويا وهي درجة عالية جدا، بينما درجات الحرارة فمتوسطها 18.6م° سنويا، بصيف حار جدا وشتاء معتدل الحرارة. غير أن كون المناطق الجنوبية تتميز بالجفاف لقلة التساقط فيها، ما جعل من الولاية ذات طابع فلاحي رعوي ويغلب عليها الطابع السهبي، حيث تعادل مساحة السهوب ما نسبته 63% من المساحة الإجمالية للولاية، والغابات نسبة 07% بينما لا تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على 269.776 هكتار منها 23.000هكتار بما نسبته 09% من المساحة الإجمالية للولاية، حيث تستخدم كمادة علفية أو كمادة أولية لصناعة الورق يقدر معدل إنتاجها ب: 1500طن سنويا.

د- من ناحية النسيج العمراني العام للمدينة:

تحتوي على مجموعة من الأحياء العتيقة ذات النسيج العمراني المتراص مثل: حي الكوش، حي العرقوب، حي الجعافرة...الخ، ومساحة معتبرة من التجزءات الترابية التي تتميز بالنسيج الشطرنجي مثل أحياء 500،322،924،700 مسكن...الخ، والأحياء الجماعية مثل 600،300،1000 مسكن...الخ، إضافة إلى المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات في الناحية الجنوبية.

2- التطور التاريخي:

لقد تعاقب على مدينة المسيلة العديد من الحضارات، حيث يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد، لتعرف بعد ذلك مراحل تطورية هامة جدا من تاريخها، ويمكن تقسيم تاريخ المدينة إلى الفترات الهامة التالية:

أ- الوجود الروماني:

حيث يعود تأسيس أول مدينة إلى الحضارة الرومانية تقريبا سنة 106 ق.م، ويظهر ذلك من خلال بقايا مدينة"زبي جوستيانا" التي تسمى حاليا "بشيلقا" وتبعد بحوالي 03كلم عن المدينة الحالية.

ب-الحكم العربي الإسلامي:

وكان حوالي 670م، ويظهر في إنشاء الحماديين لأربعة أحياء على الضفة الشرقية لواد القصب هي رأس الحارة، شتاوة، خربة تليس وحي الجعافرة، وتعتبر النواة الأولى لإنشاء مدينة مسيلة الحالية.

ج- الحكم العثماني:

الذي تميز ببناء المنشآت والقلاع العسكرية التي أسست مع حي الكراغلة الذي أزيل إثر الزلزال العنيف الذي ضرب المدينة سنة 1965، وأهم ما يميز هذه الأحياء، الكثافة السكانية العالية، وضيق المجال الحضري المتاح، غير أن اختيار هذا الموقع كان لتوافر عدة عوامل موضوعية أهمها:

- وجود الماء(واد القصب).
- وجود الأراضي الزراعية الخصبة المنخفضة سهلة السقي.
- ارتفاع الأراضي المخصصة للسكن عن ضفة الوادي.

د- المرحلة الاستعمارية:

مرت المدينة في مرحلة الوجود الفرنسي بمرحلتين هامتين:

- **مرحلة مابين 1840-1940:** حيث وبعد وصول الاستعمار الفرنسي سنة 1841 أقام ثكنة عسكرية في الجهة الغربية لواد القصب على مساحة 2.2 هكتار من أجل المراقبة والسيطرة وبسط النفوذ العسكري والإداري فيها، ثم أسس المستوطنون ذوو الأغلبية اليهودية حيا على الضفة الشرقية للوادي.

-مرحلة ما بين 1940-1962: وبعد أن أصبحت المدينة مركزا إداريا ومع ممارسة المستعمر السياسة القمعية على الأهالي وخاصة في القرى والمداشر واندلاع ثورة التحرير، كل هذا أدى بالسكان إلى النزوح الريفي باتجاه المركز الحضري آنذاك: الجعافرة وما جاورها، وبسبب محدودية الأراضي انتقل النازحون إلى الجهة الغربية للوادي فأقاموا حي الكوش والعرقوب اللذان عرفا توسعا كبيرا فيما بعد.

ومع إستمرار معدلات الهجرة الريفية الحضرية في الإرتفاع وقلة الأراضي بسبب استحواذ المعمرين عليها، جعل السكان ينشئون الأحياء القصديرية الأولى فكان حي لاروكاد وحي النيلو كمجال عمراني بديل يأوي المهاجرين الجدد الفقراء.

بعدها وللتحكم في حركة السكان ومراقبة تنقلاتهم انشأ المستعمر حي الظهرة ذو النمط العمراني الأوروبي .و عموما ابرز ما مثل مرحلة الوجود الفرنسي الإستعماري هو زيادة درجة التركز الحضري بالقرب من مواقع تواجد بعض التجهيزات والخدمات وبداية ظهور الأحياء القصديرية التي تأوي المهاجرين الجدد من الأرياف.

هـ- بعد الإستقلال:

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات ثلاثة هامة هي:

-من 1962 إلى 1974:

أهم ما ميز هذه المرحلة هو خروج الإستعمار الفرنسي من الجزائر وتركه لمجال حضري يتوفر على مقومات الحياة الحضرية-مساكن-مرافق-خدمات-طرق-إنارة...الخ، وبالمقابل أرياف وقرى مدمرة عن آخرها لا تتوفر على أدنى شروط الحياة الكريمة، مما شجع سكان الأرياف إلى النزوح إلى المدينة هربا من قساوة الحياة وبحثا عن مقومات الحياة الأفضل.

كما أن تطبيق السلطات للعديد من المشاريع السكنية والإنمائية أدى إلى نشأة عدة أحياء أخرى مثل: حي إشبيليا، حي وعواع المدني، الشواف، وفور سيتي سنة1963. وفي سنة 1965 أنشأ حي 500 مسكن غربا وحي 300 مسكن جنوبا، بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 1965.

- **من 1974 إلى 1989:**

تم تصنيف مدينة المسيلة كمقر للولاية سنة 1974 بعد التقسيم الإداري وتضم 23 بلدية، بعدها زادت حدة النزوح الريفي مما أدى إلى ظهور العديد من الأزمات الحضرية وفي مقدمتها الأحياء القصديرية، البطالة، والسكن.

وفي سنة 1975 أقترحت عدة مشاريع تنموية لمواجهة الأزمة كإنجاز المنطقة الصناعية ومناطق سكنية عديدة بطريقة سريعة.

مع بداية الثمانينات تغيرت السياسة الحضرية للمدينة، فكان الإنتقال من إنجاز المساكن الجماعية إلى نمط المساكن الفردية بتوزيع القطع الأرضية ضمن حوالي 28 تجزئة ترابية، إستهلكت كما كبيرا من المجال الحضري مع تشييد العديد من المرافق الحضرية التي زادت من درجة وحدة استقطاب المدينة للوافدين الجدد إلبها، مما زاد من حدة إنعكاس الجانب الحضري العمراني على الجوانب الأخرى خاصة الإجتماعية والإقتصادية.

- **من 1990 إلى يومنا هذا:**

في إطار فتح المجال للقطاع الخاص حتى على المستوى العقاري شهدت المدينة نموا كبيرا بسبب إنشاء عدد كبير من التجزءات الترابية على المحاور الرئيسية للمدينة.

- كما شهدت المدينة تكثيف الخدمات الحضرية في بعض مواقعها الهامة بوسط المدينة وظهرت مشاكل نقص التخطيط في ظل ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي بالمدينة، وخاصة للأسباب الأمنية بعد سنة 1992، والجدول التالي يوضح توسع مجال مدينة مسيلة بين سنوات 1700م-2005م:

الجدول رقم 02: التطور المساحي لمدينة المسيلة بين (1700-2005):

السنوات	1700	1940	1962	1974	1980	1990	2000	2003	2005
مساحة المدينة (هـ)	02	20	80	100	200	300	380	430	300

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة سنة 2006.

وعموما يمكن تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية سبعة أساسية، كل قطاع يضم مجموعة من الأحياء من ناحية حسب طريقة نمو المدينة على مراحل ومن ناحية أخرى حسب طبيعة مساكن كل حي كما هو الحال في الشكل الموالي حيث تتراكم السكنات الفردية في القطاعين الأول والثاني بنسبتي: 99,42% و 65,98%،

والسكنات الجماعية في القطاعات الثالث، الرابع، الخامس والسادس بنسبة 40% والسكنات نصف الجماعية في القطاعين الثاني والسابع بنسبتي 7.52% و 4,86% على التوالي[1]، حيث غالبا ما ترتبط طبيعة الأحياء بالكثافة السكانية من ناحية وبالمستوى الإجتماعي والمادي للسكان من ناحية أخرى. والشكل التالي يوضح طريقة نمو مدينة مسيلة وتقسيمها إلى قطاعات سكنية:

(1) - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:المسيلة،1999.

خريطة توضح تقسيم مدينة المسيلة إلى قطاعات عمرانية

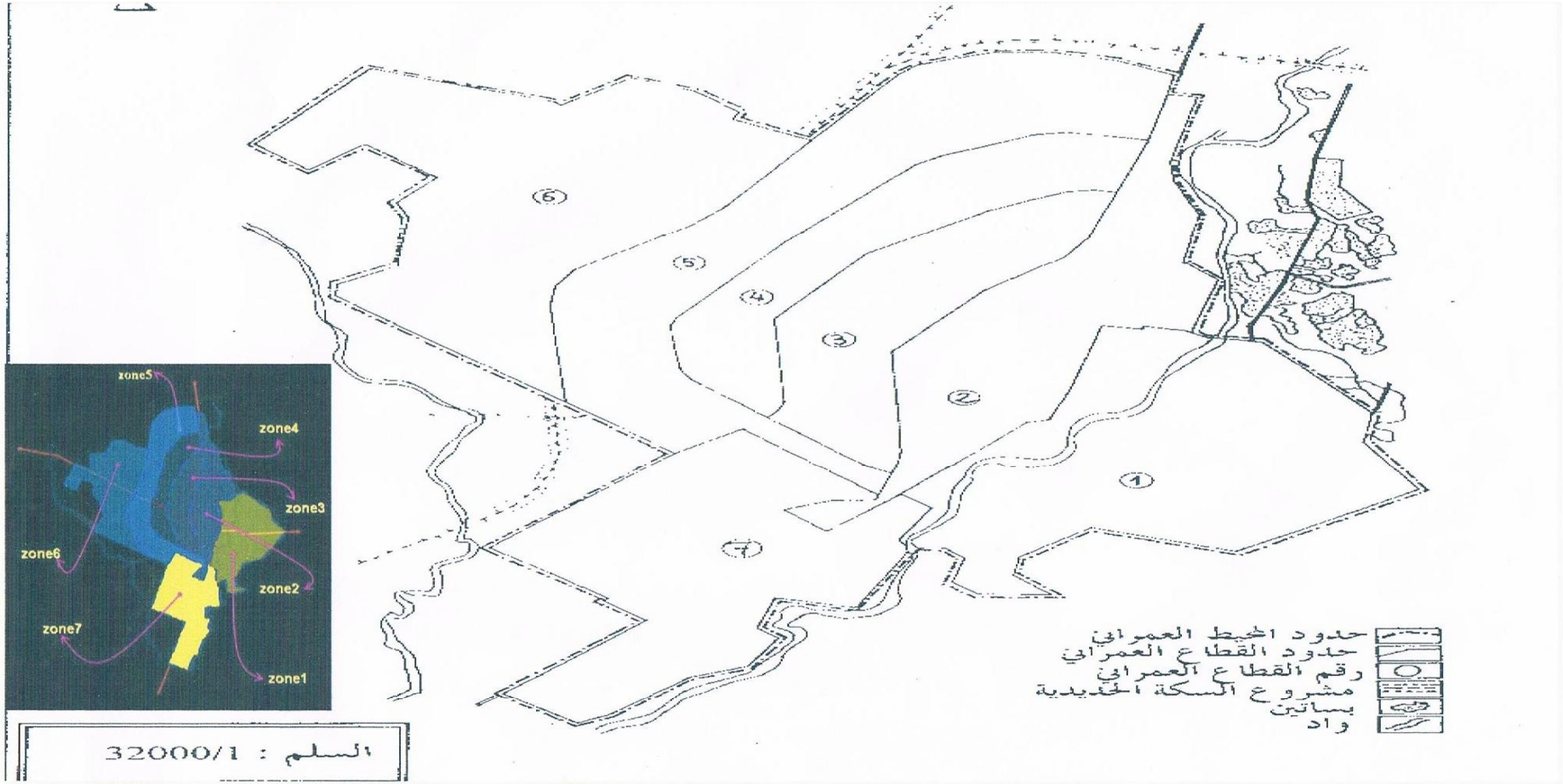

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير, ديسمبر 1995.

كل هذه التغيرات والتحولات التي عرفتها مدينة مسيلة بعد الإستقلال كان لها من الآثار الإقتصادية والإجتماعية الإيجابية، لكن السلبية كانت أكثر وضوحا وبروزا، حيث لم تسلم المدينة من توسع ونمو ظاهرة الأحياء المتخلفة واتساع رقعة الفقر الحضري ورفعت من معدلات البطالة وخاصة بين الشباب وهذا ما سنستعرضه لاحقا.

ثانيا: المجال البشري:

1- التركيبة الإجتماعية للسكان:

إن التركيبة الإجتماعية لسكان مدينة المسيلة في علاقتها بما يجاورها من مناطق لها علاقة قوية بالتغيرات التي حصلت بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر على مستوى المنطقة ككل، حيث ترتبط هذه الفترة بتوسيع الهلاليين الرحل تواجدهم بمنطقة الحضنة وفي الجبال المجاورة لها والمعروفة حاليا بجبال أولاد نايل التي تستمد اسمها من تشكيلات حيوية للأسلاف الهلاليين ، وحاليا تقطن بالولاية ككل القبائل التالية(1):

- **أولاد نايل**: يتمركزون في المناطق الجنوبية بالولاية وهم من القبائل الرحل لأولاد فارس وأولاد عزيز.
- **أولاد دراج**: وتنقسم هذه القبيلة إلى فروع هي: المطارفة، السوامع، أولاد عدي، أولاد نجاع، أولاد عمر، زوي، الصلاحة.
- **أولاد ماضي**: تتكون من فروع هي: أولاد خالد، أولاد سديرة، أولاد معتوق، أولاد عبد الحق، أولاد سيدي حملة، أولاد منصور، بن ماضي، هذه القبائل توزعت على شكل أعراش في 5 أقطاب أساسية هي:
- **قطب المسيلة(المدينة)**: يتكون هذا القطب من أعراش المطارفة، بني مسيل، أولاد ماضي، المعاضيد، السوامع، الخرابشة.
- **قطب بوسعادة**: يتمركز بالمناطق الجنوبية بمجموع أعراش: أولاد فرج، الحملات، أولاد سيدي إبراهيم، أولاد عامر، الشرفاء.
- **قطب حمام الضلعة**: يتكون من أعراش: الخرابشة، الدريعات، أولاد جلال.
- **قطب مقرة**: يتكون من أعراش: أولا عمار، أولاد منصور، أولاد زميرة القوادر القشيش.

(1) ــولاية المسيلة: مرجع سابق، بدون رقم صفحة.

- **قطب سيدي عيسى**: يتكون من أعراش: سيدي عيسى، أولاد جدي، الشرفاء، الرتيمة، سلامات، أولاد عربية.

هذه التركيبة كان لها دورها في مختلف عمليات الحركات السكانية التي شهدتها الولاية عموما والمدينة خصوصا، وخاصة في المراحل التي شهدت فيها المدينة مدا واسعا من الهجرات الريفية الحضرية وخاصة تلك ذات الأصول الإجتماعية القريبة للأعراش المقيمة بقطب المسيلة(المدينة)، حيث تلعب القرابة والعلاقات الإجتماعية دورا هاما في تحديد وجهات المهاجرين الجدد وهذا كان له دور في الوضعية التي بلغتها المدينة من التكدس البشري وخاصة منذ السبعينات إلى يومنا هذا.

2- الخصائص السكانية[1]:

بلغ سكان ولاية المسيلة حوالي 1073000 نسمة سنة 2010، بعدما كان 1052000 نسمة في سنة 2009، على مساحة تقدر ب: 18175 كم^2، بكثافة سكانية تقدر ب:57 نسمة في كم^2، بنسبة تحضر تصل إلى 62% رغم طبيعة الولاية الإقتصادية ذات الطابع الفلاحي والرعوي، مما يعطي صورة واضحة عن العلاقة غير المتكافئة بين طبيعة النشاطات الممارسة وتركز السكان وبالتالي الضغوطات على المراكز الحضرية بين سنوات 2008-2010.

الجدول رقم 03: توزيع سكان المسيلة بين ريف وحضر بين سنوات 2008-2010:

السنوات	عدد السكان الريفيين	عدد سكان الحضر	المجموع
2008	459723	571277	1031000
2009	464477	587523	1052000
2010	473748	599252	1073000

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال المعطيات المحصل عليها من الإحصائيات السنوية لولاية المسيلة لسنة 2011.

(1)–ANNUAIRE Statistique 2010, Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'sila, année 2011, pp 01-05.

حيث أنه ومن بين عدد السكان الحضر البالغ 599252 نسمة سنة 2010 بلغ عدد سكان المدينة 161183 بمعدل نمو يصل إلى 2% سنويا والتوقعات تشير إلى إمكانية أن يصل هذا العدد إلى 186396 نسمة سنة 2015، ويتجمع أكثر من ثلث سكان الولاية بثلاث مراكز حضرية كبرى هي:

-مدينة المسيلة- مدينة بوسعادة- مدينة سيدي عيسى، بحوالي 35%من مجموع السكان، وتستحوذ مدينة المسيلة على أكثر من نصف هذه النسبة مما يظهر الميل إلى التركز الشديد بالوسط الحضري لمدينة المسيلة أكثر من غيره.

وإذا كانت درجة التركز الحضري تصل إلى 62% في الولاية ككل فإنها تصل حوالي 82,52% بمدينة المسيلة، بعدما كانت 79,94% سنة 1987 و65,55 فقط سنة 1966، مما يوضح درجة وحجم التوجه الشديد للإقامة في الوسط الحضري وحجم النمو الحضري الذي بلغته المدينة وبالمقابل محدودية المجال المكاني المخصص للإقامة السكنية ، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04: التطور السكاني لمدينة المسيلة بين 1966-2009:

السنوات	1966	1977	1987	1998	2003	2005	2009
عدد السكان	19675	30419	66373	100745	113643	121482	136433

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة، سنة 2010.

من بين سكان المدينة أثبتت الإحصائيات أن 56% من مجموعهم يقل عمرهم عن 25 سنة و 05.82% فقط منهم يبلغون أكثر من 60 سنة، مما يعني أن المجتمع الحضري مجتمع شباب بنسبة كبيرة جدا، وأن لهذه النسبة العديد من المعطيات والمعاني الإقتصادية والإجتماعية في مجال الشغل واستيعاب القطاع الإقتصادي الحضري ككل لهم.

3- الخصائص الإقتصادية:

يمكننا الكشف على الواقع الإقتصادي وبالتالي الواقع المعيشي عموما لسكان مسيلة من خلال بعض المؤشرات ذات الأهمية البالغة في تحديد المستوى السوسيوإقتصادي المعيشي لأية جماعة إجتماعية، هذه المؤشرات هي:

-الناحية السكنية- بعض الخدمات الحضرية(التعليم، الصحة ،التزود بالكهرباء والغاز والصرف الصحي)- قطاع الشغل.

أ- الجانب السكني:

يقطن سكان مدينة المسيلة في حظيرة سكنية تبلغ 175288 سكنا، بمعدل شغل للمسكن يقدر ب:6,3 فردا / المسكن الواحد من بين هذا العدد تعتبر 12536 منها سكنات هشة غير صالحة للإقامة ، وهي التي يقطنها الفئات الفقيرة من السكان وخاصة بعض الأحياء الشعبية المتردية الوضعية والتي أصبح الجزء الأكبر منه غير صالح للسكن أو الأحياء القصديرية التي تأوي الفئات التي تعاني أزمة خانقة في انتظار الحصول على البديل، وهي إحدى مظاهر الفقر الحضري بالمدينة.[1]

ب – الجانب الخدماتي:

يشهد قطاع الخدمات على اختلافها نموا ملحوظا لكنه غير كاف ويعاني عجزا كبيرا في بعض جوانبه، ففي التعليم مثلا ورغم كل ما تتوفر عليه المدينة من مرافق تعليمية إلا أن معدل التلاميذ للقسم الواحد يصل 37 تلميذا وهو متوسط كبير جدا يعكس بطريقة غير مباشرة خدمات تعليمية تتصف بالمحدودية، فضلا عن قطاع التكوين المهني الذي بلغت درجة استيعاب مؤسساته ال200% أي ضعف الطاقة الإستيعابية الحقيقية رغم ما لهذا القطاع من أهمية في مجال ضم نسب هامة من المتسربين من المدارس، أما القطاع الصحي فيعاني عجزا كبيرا في تلبية حاجات السكان المتزايدة وفي مختلف المجالات والإختصاصات، وفيما يتعلق بخدمات التهيئة الحضرية فالتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء لا يزال بعيدا عن تغطية كل الحاجات دون استثناء أما التزود بالغاز الطبيعي فلا يتجاوز نسبة 48% من السكان والأخطر نسبة 92% من المستفيدين من الصرف الصحي مما يعني وجود نسبة هامة لا تستفيد من هذه الخدمة الحضرية ذات البعد الصحي والإقتصادي والإجتماعي عموما، وبالرجوع إلى الدراسات التحليلية حول ظاهرة الفقر الحضري والتي تربط هذه الظاهرة ببعض المظاهر الحضرية أهمها على الإطلاق الصرف الصحي نقول أن نسبة لا بأس بها من السكان تندرج تحت خط الفقر المدقع الذي لا يستفيد أفراده حتى من الصرف الصحي.

---

[1] –ولاية المسيلة: **أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية بالولاية**، سنة 2011، ص 06.

ج- قطاع الشغل:

كواحد من أهم المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في أي مجتمع فإن مدينة مسيلة كغيرها من المدن الجزائرية، يعرف هذا القطاع فيها عجزا كبيرا من الناحية الإستيعابية للقوة العاملة المتوفرة، حيث بلغ عدد اليد العاملة سنة 2010 حوالي 206570، أما اليد العاملة النشيطة فعليا فعددها يقدر ب 179689، أما نسبة البطالة فتبلغ 13%[1]، يمثل الشباب أكثر من ثلثين من بين مجموع البطالين.

غير أن من مميزات قطاع الشغل بمدينة مسيلة هو غلبة النشاطات غير المنتجة مثل: التجارة، النقل، الإدارة، البناء والأشغال العمومية.

والجدول التالي يوضح توزيع النشاطات الإقتصادية حسب القطاعات.

الجدول رقم05 : النشاطات الاقتصادية موزعة حسب طبيعة القطاعات بمدينة المسيلة سنة 2009:

النشاطات	عدد اليد العاملة	%
الإدارة	34800	20,14
البناء والأشغال العمومية	29880	17,29
الصناعة	8560	04,95
التجارة	39600	22,92
النقل	22700	13,14
نشاطات أخرى (تشغيل الشباب، الحرف، السياحة)	37200	21,53
المجموع	172740	100

Source*:* Estimation DPAT, année 2010, p 23

حيث يتضح من معطيات الجدول فوق ضعف استيعاب القطاع الصناعي كواحد من أهم القطاعات المنتجة بنسبة 4,95% فقط لترتفع نسب التشغيل في مختلف القطاعات الخدماتية خاصة التجارة يليها البناء

---

(1) نفس المرجع، ص 06.

والأشغال العمومية والأعمال الإدارية، أما التشغيل ضمن برامج تشغيل الشباب والنشاطات المبرمجة لاستيعاب اليد العاملة ضمن ما يعرف بالنشاطات المؤقتة فيمثل نسبة هامة تقدر ب21,53% وهي مناصب عمل يغلب عليها كذلك الطابع الخدماتي والجزء الأكبر منها مناصب عمل مؤقتة أستحدثت ضمن البرامج السياسية الموجهة لمكافحة البطالة والفقر مما يعكس الحجم الحقيقي للظاهرتين في الوسط الحضري فأمام عجز القطاع الإقتصادي الحضري بكل مؤسساته عن استيعاب الكم الهائل من اليد العاملة المتوفرة وخاصة بعد الثمانينات (فترة الإنكماش والركود الإقتصادي من ناحية والنمو الديموغرافي والنمو الحضري السريع والكبير من ناحية أخرى) أصبح البطالون يبحثون عن البدائل المتوفرة للظفر بمنصب شغل ومصدر للرزق وكان من بين هذه البدائل التي وفرتها السلطات المعنية برامج الشبكة الإجتماعية، برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة، تشغيل الشباب ومشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة[1].

- برنامج الشبكة الإجتماعية، بشقيها المنحة الجغرافية للتضامن(AFS) والتي سجلت 1800 طلبا تم قبول 642 فقط منها.

والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) والتي سجل بشأنها 887 طلبا تم قبول 356 فقط منها، رغم ما يتقاضاه أصحابها من منح رمزية قدرها 5000دج فقط.

- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) والتي لم تلق الإقبال مطلقا من الراغبين في العمل كون العائد منها لا يلبي أدنى الإحتياجات فضلا عن كونه من برامج التشغيل المؤقتة، فالوضع المعيشي بصعوباته يحتاج إلى مصادر للحصول على مداخيل كفيلة على الأقل بتحقيق ضروريات الحياة الحضرية ومتطلباتها الكثيرة .
- برنامج تشغيل الشباب وهو البرنامج الأفضل مقارنة مع ما سبق من برامج من حيث توفيره لمصادر دخل دائمة أو شبه دائمة فضلا عن المداخيل المادية من وراء مختلف المشاريع الإستثمارية التي أنشأها الشباب والجدول التالي يوضح حصيلة هذا البرنامج حسب الأنشطة .

---

(1)– ANNUAIRE statistique 2009, direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'silla, année 2010, pp 25-33.

الجدول رقم 06: حصيلة برنامج تشغيل الشباب حسب الأنشطة بمدينة مسيلة إلى غاية 2009:

النشاطات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع المجسدة فعليا
الصناعة	713	596	67
البناء والأشغال العمومية	422	323	37
الزراعة	2812	2427	94
الخدمات	3836	3181	206
الحرف اليدوية	1449	1224	90
الأعمال المكتبية	12	10	02
النقل	2812	2252	198
المجموع	22087	9005	691

Source : ENSEJ, année 2010.

من معطيات الجدول فوق تتضح محدودية قبول المشاريع المقترحة من طرف الشباب فضلا عن النسب الضعيفة جدا من التطبيق الفعلي للمشاريع المقبولة مما يعكس مسألتين هامتين تتعلق الأولى بمصداقية المشاريع في حد ذاتها في الحد من البطالة من وجهة نظر الشباب الذي لا يؤمن إلا بالعمل المأجور الدائم والثانية باستمرارية وجود المعوقات الإدارية والبيروقراطية وعلى مختلف المستويات والتي تعوق التطبيق الفعلي وتجسيد المشاريع الإقتصادية هذا بغض النظر عن الإقبال على المشاريع ذات الطابع الخدماتي حيث تأتي نشاطات الخدمات، النقل، البناء والأشغال العمومية في المراتب الأولى كونها الأقل تكلفة من حيث رؤوس الأموال المطلوبة من ناحية وذات مداخيل وعوائد أكبر من ناحية أخرى.

- **مشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC):**

باعتبار هذا البرنامج موجه لشريحة هامة من المسرحين من مناصب عملهم بسبب عمليات الخوصصة التي مست مؤسسات القطاع العام ونسبة من البطالين الباحثين عن العمل لأول مرة، فقد لقيت إقبالا عليها غير أن محدودية

قبول المشاريع من ناحية والتطبيق الفعلي للمقبول منها هو ما ميز تطبيق هذا البرنامج واقعيا وذلك لنفس الظروف التي سبق الإشارة إليها فيما يتعلق ببرنامج تشغيل الشباب والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم07: مشاريع الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC) بمدينة مسيلة إلى غاية2009:

النشاطات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع المجسدة فعليا
الزراعة والصيد	52	28	0
البناء والأشغال العمومية	39	25	15
الري	6	5	3
الحرف اليدوية	4	4	3
فندقه-مطاعم-مقاهي	10	5	2
الصناعة	68	6	22
الخدمات	112	62	12
النقل	142	102	47
نشاطات أخرى	16	11	5
المجموع	456	284	114

Source : CNAC , année 2010.

هذه الوضعية التي تعكس قطاع الشغل بالمدينة وخاصة تشغيل فئة الشباب باعتبارها الأكثر معاناة من مشكلة البطالة دفع بنسب هامة منهم وخاصة في ظل ارتفاع حدة الفقر الحضري بالنظر لزيادة تكاليف المعيشة في الوسط الحضري الراجعة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة الإستهلاكية الضرورية منها، وتدني حجم المداخيل الفردية والأسرية وأحيانا إنعدامها بين الكثير من الأسر والأفراد، وفي ظل ركود وتيرة التوظيف وفشل المشاريع الحكومية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت فئات البطالين تبحث عن كل البدائل المتوفرة للظفر بمصدر للرزق مهما كان مستواه، ومن بين هذه البدائل إنشاء المؤسسات المتناهية الصغر والتي تندرج ضمن مؤسسات القطاع غير الرسمي بالنظر إلى حجمها من حيث عدد مناصب الشغل التي توفرها،

حيث بلغ عدد هذه المؤسسات،4265 سنة 2009 بكامل تراب الولاية من بينها 4091 مؤسسة أنشأت بالمدينة– الوسط الحضري– ، حيث تتميز بغلبة الأنشطة الخدماتية خاصة التجارة، النقل، البناء والأشغال العمومية بنسب، 13,60% و 6,30% و 50,22% على التوالي[1]، من بين مجموع المؤسسات التي تعمل ضمن 22 نشاطا، من حيث ما تتطلبه من رؤوس أموال وسهولة إدارتها وقلة العراقيل البيروقراطية الخاصة بالتسويق كما هو الحال في الأنشطة الإنتاجية.

وفضلا عن هذه المؤسسات وبسبب عجز البرامج الحكومية عن توفير البديل الجيد في مجال التشغيل وجدت نسبة هامة من البطالين الذين يمثل الشباب غالبيتهم ظالتهم في البحث عن منصب عمل يوفر لهم دخلا ماديا يلبي حاجاتهم ومستلزماتهم، وحدتها في ما يعرف بأنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي تعددت واختلفت وإن كان يغلب عليها الأنشطة التجارية والخدماتية كونها أقل تكلفة من حيث رأس مالها ومن حيث الوسائل التي يحتاجها أصحابها في العمل ومن أمثلة ذلك، إتخاذ البعض لمنازلهم كورشات عمل بطريقة غير رسمية لامتهان عدة أعمال، غالبا ما يمثل أفراد الأسرة عمالها وخاصة بالنسبة لفئة النساء اللواتي يفضلن العمل في البيوت فانتشرت ظاهرة ورشات الخياطة، الأعمال والحرف اليدوية على اختلافها، الحلاقة، التجميل...الخ، وفئات أخرى إختارت من التجارة غير الرسمية بمختلف السلع لمجال للعمل فأصبحت أرصفة الطرقات تعج بالباعة الذين يتخذون من الطاولات المصطفة على الرصيف (النصبة) ما يشبه المحلات في الهواء الطلق ، وفئة أخرى تتجول من مكان لآخر ومن حي لآخر تمتهن بيع مختلف السلع واللوازم، تعرف بالباعة المتجولون أو الباعة الجائلون، منهم من يبيع سلعا لأول مرة (البيع الأول) ومنهم من يعيد بيع السلع (البيع الثاني) ومنهم من بيع سلعا مستعملة، بينما تختلف طبيعة السلع وتتنوع من مواد غذائية، ألبسة، أفرشة، أواني منزلية، أدوات بلاستيكية، أدوات وأجهزة مستعملة مختلفة الأغراض والإستعمالات...الخ.

حيث يتميز البيع المتجول بالتنقل المكاني وعدم الثبات في منطقة واحدة مما يسهل عملية التهرب من الدوريات المكافحة للأنشطة غير الرسمية، ومحدودية الحمولة إلا في حال استعمال المركبات، وقلة الأفراد العاملين ضمن كل وحدة حيث لا تتجاوز الثلاثة أشخاص، بينما العمل لا يحتكم لفترات وساعات عمل محددة.

هذا النوع من الأنشطة أصبح ملاذا فئة هامة من البطالين وفي غالبية أحياء مدينة مسيلة بل ومظهرا عاديا من مظاهر الحياة اليومية لها، بالإضافة إلى كون نسبة هامة من ساكني هذه الأحياء التي تعرف إنتشار هذه

[1] - IBID , pp 102-103.

الظاهرة أصبحت تمثل زبائن دائمين لهم، نظرا لما يقدمونه من سلع وخدمات، بأسعار أقل منها في المحلات التجارية الرسمية.

وانطلاقا من أهمية هذه الظاهرة جاء اختيارنا لها بالدراسة والبحث ولتحديد المجال البشري والمكاني للدراسة بشكل أفضل عمدنا إلى عدة اعتبارات:

- كون الدراسة الميدانية أتت في مرحلة تميزت فيها المدينة بحملة واسعة ودائمة لمكافحة كل الأنشطة التجارية غير الرسمية وخاصة في مركز المدينة التجاري والأحياء القريبة جدا منه.
- صعوبة التحكم أمنيا في مراقبة الحركة اليومية وخاصة الأحياء التي تعرف كثافة سكانية عالية من ناحية، أو تلك التي لا تعرف حركة تجارية واضحة وإنما هي أحياء سكنية فقط وبنسبة كبيرة.
- كون عملية المكافحة التي تتكفل بها الدوريات الأمنية شملت أكثر باعة الرصيف كونهم من حيث طبيعة نشاطهم أكثر ميلا للإستقرار المكاني في العمل مما زاد من حدة البيع المتجول، كونه يسمح بالحركة وتغيير مكان العمل بشكل دائم وبالتالي التهرب بسهولة من مراقبة الدوريات الأمنية لهم، هذا جعل شريحة هامة من باعة الرصيف تتحول للبيع المتجول في أحياء أبعد قليلا عن مركز المدينة التجاري الخاضع للمراقبة .

وعليه وبالنظر إلى كل هذه الإعتبارات وقع اختيارنا على بعض أحياء المدينة التي تتوفر على الخصائص التالية:

- الأحياء السكنية وخاصة الشعبية منها لتميز شوارعها بالضيق وبالتالي نكاد تتعدد حركة الدوريات الأمنية فيها.
- الأحياء البعيدة نوعا ما عن مركز المدينة والتي لاحظنا بعدها بالمقابل عن الرقابة الأمنية.
- الأحياء السكنية التي توفر مجالا جيدا للبيع المتجول من حيث المستوى المادي والإجتماعي العام لساكنيها مما يسمح من إمكانية شدة تركز الظاهرة بها وتسهل بالتالي عملية بيع مختلف السلع، وخاصة الأحياء ذات السكنات الجماعية، والأحياء المعروفة بكثرة العائلات الفقيرة بين ساكنيها .

وبالنظر إلى كل ما سبق إخترنا الباعة المتجولين العاملين في أحياء واقعة في القطاعات السكنية كما يلي:

- **القطاع الأول**: حي لاروكاد+ حي الكوش+ حي العرقوب.
- **القطاع الثالث**: حي 1000مسكن.
- **القطاع الرابع**: حي 500مسكن+ حي إشبيليا.

- **القطاع الخامس**: حي 300مسكن+ حي 5 جويلية.
- **القطاع السادس**: حي المويلحة.
- **القطاع السابع**: حي 206 مسكن+ 322 مسكن.

ليكون مجالنا البشري هو الباعة المتجولون الذين يتخذون من الأحياء السابقة الذكر مجالا لعملهم، وهي أحياء منها الشعبية مثل حي الكوش وحي العرقوب، أو ذات سكنات جماعية تعرف كثافة سكانية عالية نسبيا مثل، حي 1000 مسكن، حي 5 جويلية، حي 500 مسكن، أو مصنفة ضمن الأحياء الفقيرة مثل: إشبيليا و المويلحة.

ثالثا– المجال الزمني:

إذا ما استثنينا الدراسة الإستطلاعية وعملية التردد على الأحياء مجال الدراسة لإجراء عدة ملاحظات ميدانية والتي كانت منذ بداية البحث فإن العمل الميداني الذي بدأ مع إجراء عملية إحصائية لمجتمع البحث وبالتالي إختيار العينة ثم تجريب الاستمارة ودليل المقابلة إلى غاية الإنتهاء من تطبيقها ميدانيا فإن كل هذا إستغرق قرابة سنة كاملة وعلى فترات متقطعة، حسب ظروف ومستلزمات البحث فكان ذلك سنة 2013.

VIII. منهجية البحث:

إن الحقيقة التي ينبغي تأكيدها أن تطبيق المنهج العلمي الحديث في الدراسات والبحوث الإجتماعية يعد خطوة عملاقة في سبيل تحرير المعرفة الإنسانية من النظرة الغيبية والإقتصار على الحدس التخميني الذهني الذي تميزت به الدراسات على مدى قرون من تاريخ الفكر البشري، حيث أصبح المنهج العلمي أداة في يد العلماء والمفكرين في مختلف مجالات العلوم الإجتماعية بل وأصبح لكل علم من العلوم مناهجه الخاصة التي قد يشترك فيها مع بقية العلوم الإجتماعية وحتى العلوم الطبيعية من حيث المفاهيم والتصورات وأدوات البحث وأساليب التحليل والبحث فيه(1).

فالطرق والمناهج التي يستعملها العالم الإجتماعي متعددة وليست هناك طريقة واحدة لمعالجة الظواهر لأن الدراسة تدفع المختص إلى إتباع أكثر من طريقة منهجية وعلمية للوصول إلى الحقائق والبيانات الموضوعية المطلوب

(1) – ميلود سفاري : **المنهج و المنهجية في العلوم الاجتماعية** – في كتاب : **أساسيات في منهجية البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية** –، مخبر الإنسان و المدينة ، جامعة قسنطينة ، سنة 2009 ، ص 05.

جمعها، بغية معرفة حقيقة وواقع المشكلة المطلوب معالجتها، وعليه يتباين الأمر بين مختلف علماء الإجتماع حول أفضل الطرق التي يمكن أن تتم بها هذه المعالجة.

هذا التباين ينعكس في اختلاف التقنيات التي يستخدمونها، لأن طرق الحصول على المعرفة تختلف من موضوع لآخر و من ظاهرة لأخرى، حيث تعتبر مناهج علم الإجتماع الأكثر تنوعا من مناهج أغلب العلوم الإجتماعية، وبتعدد المناهج تتعدد التقنيات، فلكل منهج تقنياته التي قد تكون خاصة به أو يشترك فيها مع غيره من المناهج[1].

من هذا المنطلق حاولنا أن نختار المنهجية الأنسب لموضوع بحثنا بالنظر لعدة اعتبارات ومعطيات.

أولا– المنهج:

كلمة منهج مشتقة من نهج الطريق أي سلكه وسار فيه والنهج هو الطريق المستقيم والمنهاج هو الخطة المرسومة والمنهج هو الطريق البّين إلى الحق في أيسر سبله ويقابلها في اللغات ذات الأصل اللاتيني في الفرنسية "Méthode" وفي الإنجليزية "Method " وتحمل نفس المعنى تقريبا وهي مأخوذة عن أصل يوناني وتعني البحث، وقد استعملها أفلاطون بمعنى المعرفة كما استخدمها أرسطو بمعنى البحث، وبالتالي يكون معناها طريقة العلم أو الطريقة العلمية أو عموما الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية[2].

كما يعرف المنهج بأنه عبارة عن برنامج محدد يتبعه الباحث للكشف عن الحقيقة مستندا في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، كما بتضمن المنهج عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر ثم وضع الفرضيات ثم إجراء التجارب وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفرضيات أو بطلانها، وصولا إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد العلاقات بينها، وهناك من اعتبر المنهج مجموعة قواعد وخطوات التفكير العلمي المنطقي ويمثل الإعتبارات والأسس التي تشكل طريق الباحث في البحث العلمي المنطقي، فيجب على الباحث أن يلاحظ ويجرب ويستنبط عدة مرات، ليصل إلى تعميمات علمية وقوانين جزئية تمهد لبناء التطرية الكلية المفسرة للظواهر المحيطة[3].

---

[1] – فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية** سلسلة العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، سنة 1999، ص ص12-13.

[2] - ميلود سفاري: مرجع سابق، ص06.

[3] – رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر سنة2007 ، ص ص42-43.

وهناك من ربط المنهج بالمنهجية التي هي عبارة عن مجموع المناهج والتقنيات التي توجه إلى إعداد البحث وترشد إلى الطريقة العلمية[1].

وعموما فالمنهج هو مجموع الأساليب التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات وفي اكتساب المعرفة

وعليه فالمناهج تتعدد وتختلف في علم الإجتماع باختلاف الظواهر والحالات والظروف المدروسة مكانيا وزمنيا، ويكمن اختلافها من حيث أساليبها الإجرائية، وعليه كان المنهج الوصفي هو المنهج المتبع في دراستنا هذه حيث إرتبط المنهج الوصفي منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وذلك لصعوبة إستخدام المنهج التجريبي فيها، حيث يقدم هذا المنهج حقائق ومعلومات وبيانات دقيقة عن واقع الظواهر وكذا العلاقات بينها ويقدم التحليل والتفسير والتشخيص وبالتالي فهم أبعاد الظاهرة المدروسة وحتى التنبوء بمستقبلها من خلال تقديم صورة عن معدل التغير فيها[2]، ويعرف المنهج الوصفي بأنه المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا كما وكيفا، كما يعرف بأنه طريقة في الوصف والتحليل والتعليل والتفسير بصيغة علمية لوضعية إجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكانية[3].

وعليه فالمنهج الوصفي طريقة علمية منظمة لوصف وتلخيص وتحليل وتفسير المعطيات النظرية والميدانية للوصول إلى نتائج علمية، أو باختصار شديد، وصف وتشخيص موقف معين أو مجال اهتمام معين بصدق[4]، ودلالة، بإتباع الخطوات التالية[5]:

- تفحص الموقف أو المشكل ودراسته دراسة واقعية.
- تحديد المشكلة المدروسة.
- صياغة الفرضيات إنطلاقا من الملاحظات.
- إختيار العينة المناسبة.
- تحديد طرق جمع البيانات المراد الحصول عليها.

---

[1] – موريس أنجرس، ترجمة أبو زيد صحراوي وآخرون : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية– تدريبات عملية–** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، سنة 2004 ، ص98.

[2] – رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي– أساسياته النظرية وممارسة العملية**، دار الفكر، دمشق، سوريا سنة 2000 ، ص ص218-219.

[3] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3 ، سنة 2001، ص139

[4] - خير الله عصار: **محاضرات في منهجية البحث الإجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 1988، ص45.

[5] – مرجع سابق، ص ص191-192.

- تصنف البيانات.
- تحديد النتائج المتوصل إليها.
- تعميم النتائج.

كما أن للمنهج الوصفي مرحلتين أساسيتين: الإستكشاف والتشخيص.

وباعتبار دراستنا هذه تنصب على شخصين وتحليل وتفسير واقع الباعة المتجولين كفئة هامة من فئات القطاع غير الرسمي وتحديد أدوارها ومكانتها وبغرض الوصول إلى مختلف المعطيات حول هذه الظاهرة، فإن هدف الدراسة التشخيصي والتحليلي هو الذي يجعل المنهج الوصفي المنهج المناسب والأفضل لها.

ثانيا– أدوات جمع البيانات:

1– الملاحظة:

إن الملاحظة أقل استعمالا في البحوث الإجتماعية باستثناء الأنثروبولوجيا التي تعتبرها أهم تقنية للحصول على المعطيات والبيانات الميدانية، ورغم ذلك فإن استخدام الملاحظة في العلوم الإجتماعية يسمح بجمع البيانات من الميدان من أجل منح الباحث سبل التفكير المساعدة على ضبط مشكلة البحث والإشكالية والفرضيات، والملاحظة لا تكون مكتملة إلا إذا استعملت بصورة دائمة ومنتظمة من حيث النزول إلى الميدان[1] ، حيث عرفت الملاحظة العلمية بأنها الخطوة الأولى في البحث العلمي وأهم خطواته وتنطوي على المراقبة المقصودة، المنظمة والمضبوطة للظواهر ومتابعة مسيرتها واتجاهاتها بإسخدام أسلوب علمي مخطط وهادف[2] ، وتستلزم الملاحظة العلمية من الباحث: الإنتباه– الإحساس الجيد والإدراك، ويشترط فيها[3] :

- أن تكون منظمة ومضبوطة.
- أن تكون موضوعية.
- أن يكون الملاحظ مؤهلا لها.
- مخطط لها.

(1) – سعيد سبعون وحفصة جرادي: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الإجتماع**، دار النهضة للنشر، الجزائر، سنة 2012، ص ص83-84.

(2) - Raymond Quivy et Luc van campenhoudt **: Manuel de recherche en sciences sociales** , CAMPUS LMD, pp143-145.

(3) – رجاء وحيد دويدري: مرجع سابق، ص ص319-320.

- الإستعانة بكل الوسائل المسهلة لها.
- حيث إستخدمنا في بحثنا هذا الملاحظة المضبوطة والدقيقة بدون مشاركة وكانت في الطبيعة من حيث مجالها وهو الأفراد الباعة المتجولون حيث إتبعنا ملاحظة طرق تأدية نشاطاتهم وأساليبهم وكيفية تحركاتهم، ومجمل السلع والمنتجات التي يتاجرون بها، ومحاولة معرفة ظروفهم العملية والمهنية وحتى المعيشية والأسرية من خلال الدخول معهم في بعض الأحيان في محادثات مباشرة، كما ساعدتنا هذه الأداة المنهجية في إختيار المجال المكاني الأنسب للدراسة كونها كانت مستمرة منذ انطلاق البحث وبشكل دائم، فضلا عن المساهمة في بلورة تساؤلات الدراسة وفرضياتها، وصياغة أسئلة الإستمارة ودليل المقابلة أثناء البحث الميداني فيما بعد.

2- الإستمارة:

وهي وسيلة لجمع البيانات تعتمد على مجموعة من الأسئلة تكون محضرة ومحدودة من طرف الباحث[1] ، كما تعرف بأنها أداة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والإتجاهات والآراء وتساعد الملاحظة وتكملها، أحيانا تكون الإستمارة الأداة العملية الوحيدة للقيام بالدراسة الميدانية[2].

وبما أن الإستمارة تطبق وتملأ بعدة طرق فإنه يبقى الأسلوب المثالي في هذه العملية أن تكون بحضور الباحث، وأن يسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث فيما بعد[3]، وتعرف هذه الطريقة بالإستمارة بالمقابلة والتي تتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات من طرف الباحث، ومن مزايا الإستمارة أنها، تقنية سريعة التنفيذ، قليلة التكلفة تسجل السلوكات غير الملاحظة، تمكن من مقارنة الإجابات وتطبق على عدد كبير من المبحوثين[4].

وهي الطريقة التي اتبعناها في بحثنا الميداني لضمان الحصول على درجة أعلى من الدقة والمصداقية في المعطيات وبالتالي النتائج، كما استخدمت لتغطية الفرضيتين الأولى والثانية والمؤشر الأول من الفرضية الثالثة.

(1)– Raymond Quivy et Luc van campenhoudt :op- cit , p171.

(2) –سعيد سبعون وحفصة جرادي: مرجع سابق ، ص ص155-156.

(3) – عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، سنة 1985 ، ص39.

(4) – موريس أنجرس: مرجع سابق ، ص ص206-208.

بناء إستمارة البحث:

بنيت إستمارة بحثنا هذا إنطلاقا من معطيات الدراسة النظرية والإستطلاعية والملاحظات الميدانية فكانت في أربعة محاور كبرى تغطي فرضيات البحث الثلاثة ما عدا المؤشرين الثاني والثالث من الفرضية الثالثة واللذان يغطيهما دليل في أربعة(4) محاور، هذه الأسئلة منها المغلق ومنها المفتوح ومنها نصف المغلق، حسب الغرض من السؤال المطروح وحسب طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها وما يتطلبه ذلك من مرونة في التعامل مع المبحوث، فكانت الإستمارة بالشكل التالي:

المحور الأول: من السؤال الأول إلى السؤال الرابع وتمحور حول الخصائص العامة لأفراد العينة.

المحور الثاني: من السؤال الخامس إلى السؤال الثالث والعشرون وخصص للبيانات المتعلقة بالظروف السوسيوإقتصادية للمبحوثين فقسمنا هذا المحور إلى ثلاثة محاور فرعية، الأول خصص للظروف الأسرية والثاني للظروف السكنية والثالث للظروف المادية والمهنية، حيث ركزنا في هذا المحور على محاولة إبراز الخلفية الإجتماعية والمادية والمهنية للمبحوثين ومسببات دخولهم لنشاط البيع المتجول وخصائص نشاطهم من حيث أهم الصعوبات المهنية التي تواجههم.

المحور الثالث: من السؤال الرابع والعشرين إلى السؤال الرابع والأربعون، حيث خصصت أسئلته لمختلف الأدوار التي يؤديها المبحوثين من خلال نشاط البيع المتجول، فقسم المحور إلى ثلاثة محاور فرعية: الأول لأدوار نشاط المبحوثين الإستيعابية والثاني للأدوار الإنتاجية والثالث للأدوار الخدماتية.

المحور الرابع: من السؤال الخامس والأربعين إلى السؤال الثاني والخمسين وقد خصصت أسئلته لتغطي المؤشر الأول من الفرضية الثالثة حيث تمحور حول مختلف العلاقات التي تربط المبحوثين بمؤسسات القطاع الرسمي لمحاولة اكتشاف مدى إستقلالية المبحوثين في نشاطهم أو تبعيتهم لجهات وأطراف معينة، وتشخيص علاقة التبعية هذه إن وجدت، وأخيرا خصصنا مساحة للرأي في حال وجود معطيات إضافية من طرف المبحوثين.

3 – المقابلة:

وهي تقنية لا تتطلب استخداما للإحصاء بنفس الكيفية في دراسة تعتمد على الإستمارة إذ يفترض فيها التركيز على الجانب الكيفي أكثر من الكمي[1] ، حيث تعرف بأنها تبادل لفظي يسمح بدراسة الأحداث، حيث يلعب الكلام دور الموجه الرئيسي (دراسة الأفعال، المعارف الإجتماعية، أنظمة القيم والضوابط...الخ)، أو

[1] – يوسف عنصر: **تحليل وتفسير البيانات بين النزعتين الكمية والكيفية** – في كتاب، فضيل دليو وآخرون: **دراسات منهجية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بدون سنة ، ط3، ص65.

بدراسة الفعل الكلامي في حد ذاته[1] ، كما تعرف بأنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، كما تستعمل في بعض الحالات إزاء الجماعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة، حيث تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين ولا تهدف هذه الوسيلة إلى حصر الوقائع فحسب، بل وإلى التعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها[2] ، وعليه فهي تقنية تقوم على سحب عينة كيفية أين يختار المبحوث على أساس مطابقته لخصائص مجتمع البحث والأسباب تخدم أهدافه وعليه فهي تطبق على عدد قليل من المبحوثين وبالتالي فهي تفرض طريقة المعاينة غير الإحتمالية، ومن أهم أنواع المقابلات، مقابلة المجموعة وهي مقابلة لمعرفة ردود أفعال مجموعة معينة من الأفراد الذين يشتركون في خصائص معينة، حيث يتم التعامل مع كل فرد على أنه جزء من الكل وليس بشكل إنفرادي[3]، وهو النوع من المقابلات الذي استعملناه في بحثنا هذا لملائمته للغرض منه، حيث استعملت تقنية المقابلة لتغطية المعطيات المتعلقة بالفرضية الثالثة والخاصة بالمعوقات المختلفة التي تحول دون تأدية الباعة المتجولين لمهامهم وأدوارهم بشكل أفضل وبالتالي تهميشهم وهذا يتطلب معطيات حول مستويات وعيهم الإجتماعي والسياسي وردود أفعالهم تجاه مختلف العراقيل والمعوقات المجتمعية بما فيها الأمنية أين يكون هذا النوع من السلوك ذو طابع جماعي أكثر منه فردي، كونها معطيات تتسم بنوع من الخصوصية فإنه لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المقابلة.

وهذا لتقصي درجة أعلى من الصدق والدقة، حيث طبقنا دليل المقابلة مع ثلاثة مجموعات من الباعة المتجولين.

- **بناء دليل المقابلة:**

باعتبار المقابلة أداة وتقنية هامة للبحث الميداني فقد إعتمدناها مستخدمين دليلا، بنيت أسئلته من خلال معطيات الدراسة النظرية والملاحظات الميدانية حول الظاهرة المدروسة–البيع المتجول– فاشتمل الدليل على أسئلة مفتوحة بالنظر لما تقتضيه المقابلة وكذا الغرض من الأسئلة المطروحة وما يراد من ورائها من معطيات، وعليه أتى الدليل في ثلاثة محاور أساسية:

[1] – غاستون ميلاري: ترجمة شفيق محسن، **طرق البحث في علوم التربية**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، سنة 2008، ص 57.

[2] – موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 197.

[3]– Gie Jean Claude Combessie : **la méthode en sociologie**, casbah éditions, Alger, année 1998, pp 25-31.

المحور الأول: تضمن بيانات عن المبحوثين وجاء في أربعة أسئلة حول سن وجنس المبحوثين ومستوياتهم التعليمية ووضعيتهم العائلية.

المحور الثاني: من السؤال الخامس إلى السؤال التاسع وتضمن بيانات حول مختلف المعوقات التي تحول دون تأدية المبحوثين لنشاطهم بشكل أفضل وأحسن.

المحور الثالث: من السؤال العاشر إلى السؤال الثامن عشر وتضمن بيانات حول درجة الوعي الإجتماعي والسياسي لدى المبحوثين مما يساعد في تحديد مكانتهم في المجتمع بشكل أدق.

IX. عينة البحث:

أولا- تحديد مجتمع البحث:

إن انتقاء عناصر مجتمع البحث الذي ستمثله العينة فيما بعد هو مرحلة هامة جدا، مما يجعل من مهمة تحديد مجتمع البحث في حد ذاته غاية في الأهمية زيادة على تحديد الحجم اللازم للعينة ، ومجتمع البحث هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا[1]، فعدد عناصر مجتمع البحث يشكل عددها الإجمالي، وما يجمع هذه العناصر قد يكون معيارا معينا وقد يكون عدة معايير، ومجتمعات البحث تختلف من حيث حجمها ومن حيث محدوديتها أو عدم محدوديته[2] ، وعليه ولتحديد المجتمع البشري لبحثنا إتبعنا عدة خطوات، فبعد اختيار الوسط الحضري المعني بالدراسة بالنظر لعدة اعتبارات أهمها عدم إمكانية إجراء الدراسة في كل الأحياء لأسباب أمنية سبق وشرحناها، وقع اختيارنا على 11 حيا بحكم:- بعدها نوعا ما عن مركز المدينة التجاري- أحياء ذات كثافة سكانية عالية- أحياء تمثل مناطق جذب للباعة المتجولين كونها توفر الزبائن لهم- أحياء من مختلف القطاعات السكنية بالمدينة وهي: حي لاروكاد، حي الكوش، حي العرقوب، حي 1000 مسكن، حي 500 مسكن، حي إشبيليا، حي 300 مسكن، حي 5 جويلية، حي المويلحة، حي 206 مسكن، حي 322 مسكن.

وباعتبار المبحوثين هم الباعة المتجولون (البيع المتجول هو المعيار المشترك بينهم) وبالنظر لخصوصية هذا النشاط كواحدة من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي من أهم مميزاته عدم خضوعه للإحصاء الرسمي- كما سبق

---

(1) – موريس أنجرس: مرجع سابق، ص ص298-299.

(2) - Raymond Quivy et Luc van compenhoudt: op- cit , pp148-149.

ووضحنا ذالك في الفصول السابقة- فإن حصر الحجم الحقيقي لمجتمع البحث يستحيل أن يكون دقيقا إلى أكبر الحدود، وعليه وفي محاولة للوصول على الحجم بطريقة تقريبية إستعنا بالجولات الإستطلاعية في ذلك، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها مكمل ومدعم للقراءات، وبأنها تهدف إلى إيجاد السبل الفكرية لتدقيق مشكلة البحث كما تظهر أهميتها في الدراسات الميدانية حيث تساعد على التعرف على ميدان البحث والتأقلم معه، ومعرفة بعض جوانبه التي تظهرها القراءات المتعلقة بالظاهرة[3]، وفي هذا الإطار وكون أهم ما نجهله عن ميدان البحث هو حجم المجتمع البشري فقد عمدنا إلى القيام بجولات إحصائية أي الغرض منها الحصول على إحصائيات تقريبية عن مجتمع البحث، وذلك بالنزول إلى الميدان على فترات صباحية ومسائية لمدة أسبوع ماعدا يوم الجمعة (6 أيام) فكان عدد الجولات بين الصباحية والمسائية 12 جولة، مع اختيارنا لفترة تميزت بكونها طبيعية ومواتية للعمل من عدة نواحي أهمها: الناحية الأمنية والناحية المناخية وذلك بالنظر لخصوصية نشاط الباعة المتجولين، حيث تدوم كل جولة مدة 4 ساعات (8:00-12:00 صباحا) و (13:00-17:00 مساءا)، ولتسهيل العملية تمت الإستعانة بمساعدين في عملية الإحصائيات الخاصة بكل جولة وبكل حي، واستخراج وسطها الحسابي ليكون هو متوسط تركز الباعة المتجولين وبجمع المتوسطات الحسابية تحصلنا على العدد الإجمالي للباعة المتجولين بالأحياء مجال الدراسة بالشكل التالي:

الجدول رقم 08: توزيع الباعة المتجولين على الأحياء مجال الدراسة :

الأحياء الجولات الإحصائية	لاروكاد	الكوش	العرقوب	1000 مسكن	500 مسكن	إشبيليا	300 مسكن	5 جويلية	المويلحة	206 مسكن	322 مسكن
الأولى	15	09	11	13	09	21	07	12	19	09	14
الثانية	13	12	10	16	07	17	11	10	12	12	16
الثالثة	10	14	13	10	10	18	09	15	16	12	11
الرابعة	20	10	19	15	06	14	10	08	15	08	11
الخامسة	11	11	16	18	08	22	13	09	18	10	15
السادسة	12	07	12	14	09	21	08	11	18	11	14

السابعة	19	15	12	12	06	15	11	11	14	13	12
الثامنة	17	13	14	12	04	15	09	10	16	10	09
التاسعة	8	10	09	15	10	18	12	10	11	08	17
العاشرة	16	13	15	08	06	13	08	09	09	12	11
الحدية عشر	15	08	11	12	11	14	08	08	17	12	09
الثانية عشر	10	11	14	12	08	10	06	09	13	09	13
(X)	12,91	11,08	13,00	13,08	07,83	16,50	09,25	10,16	14,83	10,50	12,66
ϵ (X)	132 ≅ 131,80										

(X) الوسط الحسابي وقانونه: $x = \frac{\text{المجموع التكراري}}{\text{عدد الفئات}}$ ، ϵ (X) مجموع الوسائط الحسابية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة إنطلاقا من معطيات الجولات الإستطلاعية.

من معطيات الجدول فوق نعتبر بأن حجم مجتمع بحثنا تقريبا 132 بائعا متجولا في الأحياء الأحد عشر مجال الدراسة.

ثانيا– طريقة المعاينة:

1– بالنسبة لأداة الإستمارة:

بالنظر إلى طبيعة مجتمع البحث والذي من أهم صفاته عدم خضوعه للإحصائيات الرسمية وبالتالي عدم توفر معطيات دقيقة زيادة على عدم توفر قوائم اسمية للباعة الحائلين فضلا عن خاصية عدم الإستقرار المكاني كل هذا يجعلنا مضطربين إلى أن نركب بين نوعين من العينات غير الإحتمالية [(*)] وهي:

العينة الغرضية أو القصدية أو الهدفية وعينة كرية الثلج أو العينة التراكمية، وتستخدم العينة القصدية عموما في الدراسات التي تتطلب القياس أو اختبار الفرضيات وخاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد أين لا

[(*)] - طريقة تركيب المعاينات نلجأ إليها عندما نصل إلى مرحلة من مراحل إختيار أفراد العينة فيفرض علينا إختيار طريقة غير التي كانت متبعة من قبل وقد أكدها موريس أنجرس في كتابه: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية– تدريبات عملية** : مرجع سابق، ص 317.

يوجد إطار دقيق يمكن من اختيار العينة عشوائيا[1]، عندها يختار الباحث مجموعة من الوحدات حسب ما يحقق أغراضه من الدراسة ومن خلال توافر البيانات اللازمة للباحث في أفراد هذه العينة[2]، حيث لجأنا إلى هذه العينة في اختيار الأفراد الأوائل من عينتنا، وبعدها اعتمدنا على عينة كرية الثلج أو العينة التراكمية على اعتبار أنها تستعمل في حالة معرفة الباحث ببعض أفراد مجتمع البحث والذين سبق واخترناهم بطريقة (القصد) والذين يمكنون الباحث فيها بعد من الإتصال بالآخرين وهكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين يساعدون الباحث بناء العينة [1]، ويلجأ إلى هذا النوع من العينات عندما يطلب من أحد الأفراد أن يدلنا أو يرشدنا إلى أشخاص آخرين يملكون نفس الخصائص والمميزات والذين هم في علاقة معهم وهكذا دواليك، ويستخدم هذا النوع من العينات في حالة مجتمعات البحث التي يكون فيها من المستحيل توفر قائمة اسمية لأفرادها، وكذا خصوصياتها التي تجعل ليس من السهل عملية التواصل مع أفرادها[2] ، ونظرا لكون كل هذه الخصائص متوفرة في مجتمع بحثنا ارتأينا اختيار أفراد العينة بهذه الطريقة بتركيبها مع العينة القصدية ، رغم أنه يوجد اختلاف بين المختصين في المنهجية، فهناك من يعتبر الطريقة التراكمية أو طريقة كرية الثلج عينة قائمة بذاتها وهناك من يعتبرها طريقة فرز لأفراد مجتمع البحث عند إتباع بعض العينات غير الإحتمالية، وعموما فعينة كرية الثلج في إختيار باقي أفراد العينة هو الطريقة الأنسب والأسهل في حالة مجتمع بحثنا هذا بحكم عدم معرفتنا بأفراد مجتمع البحث معرفة كاملة فضلا عن اشتراك الباعة مع بعضهم البعض في خصائص عامة تجعلهم يتواصلون مع بعضهم البعض في علاقات إجتماعية سواء بحكم المهنة أو الصداقة أو علاقات أخرى، وهذا ما أثبتته الدراسات الإمبريقية والدراسة الإستطلاعية التي قمنا بها والتي تؤكد وجود شبكة خاصة من العلاقات الإجتماعية التي تربط أفراد الأنشطة الحضرية غير الرسمية.

2- بالنسبة لأداة المقابلة:

إن كون المعاينة الإحتمالية على اختلاف أنواع عيناتها يصلح في حالة وجود عدد كبير من الأفراد المبحوثين فإن المعاينة غير الإحتمالية تكون الأنسب في حالة إجراء مقابلات كونها تجري مع عدد قليل من المبحوثين نسبيا وخاصة منها العينة العرضية[3] ،أو عينة الصدفة والتي يلجأ إليها عندما لا يكون أمام الباحث أي خيار آخر وخاصة في الحالة التي لا يستطيع فيها الباحث أن يحصي في البداية مجتمع البحث المستهدف أو إختيار العناصر

(1) –رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص347.

(2) – رجاء وحيد دويدري: مرجع سابق، ص315.

(1) - موريس أنجرس: مرجع سابق ص 314.

(2)– Gié Jean Claude combessie : op – cit , p 53.

(3) – نفس المرجع، ص 322.

بطريقة عشوائية لعدم توفر قوائم اسمية لأفراد مجتمع البحث[4] ، وعليه وبإسقاط هذه الخصائص على مجتمع بحثنا كانت العينة العرضية هي الأنسب في حالة دراستنا هذه، حيث أجرينا مقابلات مع مجموعات من الباعة المتجولين والذين رصدناهم أثناء تواجدهم ببعض أماكن عملهم وخاصة أولئك الذين يتاجرون ببعض السلع الإستهلاكية كالخضر والفواكه والتي غالبا ما تحتم عليهم التجمع في بعض الأماكن وتغييرها من حين لآخر وبشكل جماعي أيضا، حيث أجريت المقابلات مع الجماعات التي صادفناها وأبدت موافقتها على ذلك .

ثالثا– حجم العينة:

1–بالنسبة لأداة الإستمارة:

إن تحديد العينة يعتمد على تطبيق بعض المعدلات الرياضية كما يكون خاضعا لحجم مجتمع البحث المستهدف بالشكل التالي: [1]

- المجتمع الذي لا يقل حجمه عن 100 عنصر، من الأحسن أخذ مالا يقل عن 50% من مجموعه الكلي كعينة ممثلة له.
- المجتمع الذي يقدر ببعض المئات أو بعض الآلاف، من الأحسن أخذ 10% منه.
- المجتمع الذي يقدر حجمه بعشرات الآلاف أو الملايين يكون 1% منه ممثلا له.

وبالنظر إلى هذه المعطيات وكون مجتمع بحثنا حجمه 132 فردا ورغم أنه ليس بالعدد الكبير جدا، إلا أنه لا يمكن أخذ كل أفراده لإداراكنا مسبقا باستحالة الحصول على قبول كل هذا العدد لأن يكونوا مبحوثين وعليه أخذنا ثلاثة أرباع المجتمع أي نسبة 75% من مجموع الباعة الجائلين ليكون عدد أفراد العينة هو 99 مبحوثا، لاعتقادنا بأنه حجم ممثل لمجتمع البحث إلى حد كبير، و هذا بالنسبة للعينة التي تم توزيع الاستمارة عليها و تطبيقها بطريقة وجها لوجه لضمان الحصول على كل المعطيات المطلوبة وبأكثر دقة.

2–بالنسبة لأداة المقابلة:

بالنظر لحجم مجتمع البحث الكلي وانطلاقا من كون حجم العينة التي تجرى معها المقابلات يكون صغيرا فقد إخترنا ثلاثة مجموعات من الباعة الجائلين تتشكل كما يلي:

---

[4] - رجاء وحيد دويدري: مرجع سابق، ص ص 314-315.

[1] - موريس أنجرس: مرجع سابق ، ص 319.

المجموعة الأولى: 6 أفراد. – المجموعة الثانية : 6 أفراد . – المجموعة الثالثة : 5 أفراد .

ليكون حجم العينة 17 مبحوثا إذ يمثل نسبة حوالي 13% من مجموع مجتمع البحث وبالنظر لطبيعة المقابلات وخصوصيتها وحاجتها لوقت أكبر في تطبيقها فإننا نعتبره حجما معقولا إلى حد كبير، وممثلا تمثيلا جيدا لمجتمع البحث.

3- خصائص العينة المعنية بالمقابلة :

- الجنس : كل المبحوثين ذكور .
- السن : تتراوح أعمار المبحوثين بين 15 سنة و 56 سنة .
- المستوى التعليمي : المبحوثون ذوو مستويات تعليمية متباينة ، من الأمية إلى المستوى الجامعي .
- الحالة العائلية : المبحوثون ينقسمون بين عزاب و متزوجين بشكل متقارب .

الفصل الثاني:

اتجاهات التنظير في دراسة القطاع غير الرسمي

I. الإتجاه المحافظ:

أولا- المحولات النظرية المبكرة(النظريات الكلاسيكية):

1- مدخل النمو الإقتصادي السريع

2- تخطيط النمو الحضري

3- إعادة التوزيع مع النمو

4- ثقافة الفقر والهامشية

5- نقد النظريات الكلاسيكية

ثانيا- المدخل النظري الثنائي(الإصلاحي):

1- الثنائية التقليدية

2- الثنائية المحدثة

3- نقد المدخل الثنائي(الإصلاحي)

II. الإتجاه الراديكالي:

أولا- نظرية المتصل الحضري :

1- نظرية "**بيانفيلد**"

2- نظرية "**جاري**"

3- نظرية "**ولاس**"

4- نظرية "**غرين**"

ثانيا- نظرية التبعية :

1- في ظل ظروف التكامل

2- في ظل ظروف الإستقلالية

3- نظرية" **وورسلي**"

4- نقد نظرية التبعية

لقد لعبت الأنثروبولوجيا دورا كبيرا في الاهتمام بدراسة بما يعرف بالفئات الفقيرة أو الفئات الدنيا في سلم المجتمع الحضري، والملاحظ أن التحليل الأنثروبولوجي لواقع هذه الفئات قد استند في عمومه إلى منظور محدود فشل في ربط المشاكل الجزئية للفقراء بالظواهر الاجتماعية الكلية، غير أنه استطاعت في نفس الوقت نظرية الهامشية التي تطورت في أمريكا اللاتينية من تحويل الاهتمام للعلم الاجتماعي من العناية بالفقر على نطاق ضيق إلى نطاق أوسع وأشمل، حيث ثارت بعدها في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية مناقشات كثيرة حول الوزن الحقيقي والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل في البنية الطبقية لمجتمع المدينة [1] .

فاستخدم الأنثروبولوجي للقطاع غير الرسمي خلال الستينات كان بشكل مشابه لمفهومه الحالي في دراسات التنمية الحضرية وسياسات العمالة، ومع بداية السبعينات أخذ الباحثون والسياسيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية تجاه هذه الفئات الاجتماعية وذلك بعد الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الفئات في عمليات التنمية، وذلك بابتكار مفهوم بديل للقطاع الهامشي أو التقليدي وهو مفهوم القطاع غير الرسمي الذي أستخدم كمفهوم وكأداة نظرية ومنهجية لدراسة الواقع الحضري الاقتصادي والاجتماعي خاصة بالبلدان النامية، ومباشرة بعد أن استعمله " **كايت هارت k.hart**" لأول مرة [2].

ورغم تعدد وتنوع المحاولات التي تناولت هذه القطاع، إلا أنها جاءت متفرقة وتنتمي لتخصصات عديدة وتعكس تعارض المواقف النظرية من الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وكذا تعارض التوجهات الأيديولوجية على كل الاتجاهات النظرية في هذا المجال، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد تسمية معينة لهذه المحاولات، فضلا عن صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطابع الإمبريقي الذي غلب على علم الإجتماع الحضري المعاصر والانشغال الشديد بالجزئيات علاوة على عدم وجود أية محاولة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حولها وعليه يكون التحليل النقدي لاتجاهات التنظير في مجال الأنشطة الحضرية غير الرسمية بمثابة طرح تصور يساهم في ضرورة الدعوة لمعالجة واقع هذه الأنشطة وفق معطيات واقعنا الاجتماعي.

---

[1] –إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2001، ص80.

[2] – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، بدون سنة، ص115.

وعليه يمكن أن نصنف إتجاهات التنظير في مجال دراسة الأنشطة غير الرسمية إلى اثنين أساسيين: الإتجاه المحافظ وتمثله نظريات كلاسيكية وأخرى إصلاحية والإتجاه الراديكالي.

وأيا كانت الإختلافات بين هذه الإتجاهات النظرية فإنها تتفق في تغيير الصورة التي كانت شائعة الإستخدام من قبل حول هذه الأنشطة من حيث:

- رفضها للإستخدمات القديمة لبعض المفاهيم مثل: تقليدي أو هامشي
- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية:ثنائية رسمي- غير رسمي بدلا من تقليدي- حديث.
- نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها ولا يشكل بأي حال من الأحوال معوقا لعملية التنمية.
- إعطاء أنشطة القطاع غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي، إستيعابي، خدمي.
- رفضها لاستخدام تعبير هامشي بمعنى لا وظيفي أو عاطل لأنه إستخدام مضلل، على اعتبار أن تصنيف الملايين الذين يمارسون أنشطة غير رسمية ضمن فئة العاطلين عن العمل بحكم عدم إدراجهم في الإحصاءات الرسمية ما هو إلا تصنيف إداري أبتكر لأغراض بيروقراطية.
- التركيز على مشكلة العمالة في مجتمع المدينة بدلا من مشكلة البطالة.

I. الاتجاه المحافظ:

وتنطوي تحت هذا الاتجاه، المحاولات النظرية التي عملت على تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية كقطاع مساعد على بقاء واستمرار وتوازن النظام الاجتماعي والاقتصادي بالتركيز على متغير هام هو العمالة، جاعلة من هذا القطاع كواقع ناتج عن ظاهرة الثنائية الاجتماعية وفي كل المجالات، وعليه فإن أية مشكلة تتعلق بتنمية هذا القطاع تكون حلولها جزئية ووظيفية متعلقة بهذا الأخير وأفراده بشكل منفرد، إما بإدخال التعديلات القيمية والثقافية على فئاته أو القانونية أو العملية مما يجعل من وظائفه إيجابية في خدمة استمرار النظام الاجتماعي، وضمن هذا الاتجاه نميز بين مدخلين فرعيين، أحدهما كلاسيكي وآخر إصلاحي وذلك من باب فصل المحاولات النظرية المبكرة والتي مهدت لظهور المحاولات الحديثة لكون الأولى إسهامها يبقى بطريقة غير مباشرة في صياغة نظرية القطاع غير الرسمي، بل مجرد قاعدة مهدت لظهور نظريات تتمتع بقوة تفسيرية شاملة وفي نفس الاتجاه الإيديولوجي.

أولا– المحاولات النظرية المبكرة(النظريات الكلاسيكية):

يتفق أصحاب هذا المدخل النظري في نظرتهم لمشاكل البلدان النامية في مقدمتها الفقر والبطالة، أيا كانت أسبابها معتبرين إياها ناشئة من خلال الاقتصاد الهيكلي، وبالتالي يمكن مواجهتها في ظل النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي القائم، بإدخال مجموعة تغييرات وظيفية من شأنها التخفيف من حدة الفقر وتحسين توزيع الموارد.

وما يميز هذا المدخل هو تأكيده المفرط على ضرورة التكامل القيمي داخل المجتمع ورغم محاولات الوظيفيين لإعادة النظر في نظرياتهم وخاصة بعد ملاحظة إفرازات واقع البلدان حديثة الاستقلال ببروز مشكلة التكامل القيمي بين ما كان سائدا من قيم قبل الاستعمار وما ورثته هذه البلدان من قيم من هذا الأخير بعده، فتحولوا إلى معالجة الأبنية الاجتماعية لهذه البلدان من وجهة النظر الثنائية، بدلا من الأحادية وبالتالي وجود قطاعين متمايزين قيميا، أحدهما عصري وآخر هامشي واستمر الوظيفيون في معالجة المشكلات الإجتماعية باختلافها معتبرين إياها مشكلة تكامل في النظام القيمي في الأساس من خلال تناول ظاهرة الهامشية بشكل خاص.

وعموما يعتمد أصحاب هذا المدخل في تفسيرهم للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو الحضري السريع، ولقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفين متباينين فمنهم من يركز على العمالة الريفية الناقصة معتبرا الأنشطة الحضرية غير الرسمية مظهرا مشوها لعملية التحضر ومعوقا لعملية التنمية الحضرية بينما اهتم البعض الآخر بقدرة المدينة على تجنيد مواردها لإستيعاب الوافدين الجدد، ويكمن تفسير هذين الموقفين المستندين إلى الإطار التصوري الوظيفي في الأسلوب المجزئ للتنمية الرأسمالية وعليه شكل هذا المدخل النظري المنطلق للنقاش الدائر الآن، في مختلف الدوائر العلمية حول هذه الأنشطة، وبناءا على وحدات التحليل المختارة عند أصحاب هذا المدخل نصنفه لمجموعة مداخل فرعية كما يلي:

1- مدخل النمو الإقتصادي السريع:

وهو مدخل إجتماعي اقتصادي يقوم على ثنائية "تقليدي–حديث" إستنادا إلى مسلمة تقول بأن النمو الإقتصادي السريع في ظل البناء القائم يعني التنمية الإجتماعية والإقتصادية بالتركيز على التصنيع إعتقادا بأن الصناعات الكبيرة قادرة على زيادة المداخيل وتكوين رأس المال ونشر التنمية من مركز المدينة إلى المحيط، وبالتالي فارتفاع العمالة المؤجرة وتخفيف الفقر وانتشار الرفاهية مرهون بهذه العملية.

ويعتبر أصحاب هذا المدخل المشاكل الإجتماعية المصاحبة للتحضر السريع، من أحياء مختلفة وأنشطة هامشية وبطالة، مجرد ضغوط مؤقتة، حيث يستوعب العمال الريفيون المهاجرون بالتدريج وينتقلون من الوضعية الهامشية ويندمجون في الوسط الحضري، ومن ممارسة الأعمال الهامشية إلى القطاع الصناعي[1].

وأهم من يمثل هذا الإتجاه"**بيروش P.bairoch**"، الذي وصف تأثيرات الهجرة الريفية بالسلبية على مجتمع المدينة ووضع حلولا للمشكلة في مقارنته بين تضخم العمالة الحضرية والعمالة الريفية الناقصة، وعليه فزيادة فرص العمل في المناطق الريفية أو إقامة أقطاب نمو حضرية بديلة فقط من شأنه القضاء على الإختلال في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الحضرية حسب "**بيروش**" ولهذا إعتبر هذا الأخير قطاع الخدمات كمعوق للتنمية في حال نموه واتساعه، وبما أن الأنشطة الهامشية تكاد تقتصر على القطاع الخدماتي فهي بدورها بمثابة معوق للتنمية.

2- تخطيط النمو الحضري:

يقوم مفهوم التخطيط الحضري على الإعتقاد الذي يرى بأن المعدل السريع للنمو السكاني الناتج عن الهجرة الريفية الحضرية ليس بالضرورة عاملا سلبيا فقد يكون حافزا قويا لتنمية حضرية سريعة وفي نفس الوقت كعامل لتحسين ظروف وفرص الحياة لفقراء الحضر وقد عرف هذا المدخل بالتنمية البديلة لمدخل النمو الحضري السريع الذي يرى في هذه الظاهرة الأخيرة معوقا لعملية التنمية الحضرية.

وحسب هذا المنظور فإنه عن طريق التخطيط للنمو الحضري وليس عكسه، تستطيع المدينة تجنيد مواردها لإستيعاب أية زيادة سكانية، وهذا الإجراء يكتمل عن طريق تدخل الدولة المباشر للمساعدة على إستيعاب القادمين الجدد إلى الإقتصاد الحضري والمجتمع عن طريق تطبيق سياسات مترابطة ومتماسكة [2]، حيث تستخدم نظرية تخطيط النمو الحضري مفاهيم الإستيعاب والقادمين الجدد وقدمت حججا متماسكة تربط هذه المتغيرات ببعضها البعض، ولقد أدّى هذا الطرح إلى مجموعة من الإقتراحات المحددة حول العلاقات في التنمية الحضرية كما عرف الإستيعاب على أنه عملية يتم وقفها الحصول على بعض العناصر الأساسية في الحياة الحضرية،كانتظام مصدر الدخل، السكن، إمكانية الحصول على الخدمات الحضرية، فرص المساهمة في الحياة الإجتماعية والسياسية

---

[1] –محمود عبد المولى: **العالم الثالث ونمو التخلف**، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية سنة 1990، ص ص 213-220.

[2] – نفس المرجع: ص ص 217-220.

أما مفهوم القادمين الجدد فقد أستخدم لتحديد الأعداد الكبيرة من الأسر الجديدة التي تلتحق بالنظام الحضري سنويا، وعليه فأصحاب هذا المدخل النظري يقدمون إفتراضين أساسيين أولهما يشير إلى إمكانية زيادة معدل الإستيعاب وجعل العملية أكثر فعالية عن طريق تآلف وتنسيق المخططات والسياسات التي تستجيب للنمو الحضري بدون الزيادة المستمرة في الطلب على الموارد الوطنية وثانيهما يرتبط بدور مختلف قطاعات النظام الحضري كالإقتصاد الهامشي والترابطات المتبادلة بين مختلف الأنظمة الحضرية [1].

وبهذا نظر أصحاب هذا الإتجاه إلى الأنشطة الهامشية نظرة إيجابية يجعلها قادرة على المساهمة في عملية التنمية فقط إذا ما استهدفت بالتخطيط المتكامل من طرف السياسيين.

3- إعادة التوزيع مع النمو:[2]

بعد مرور أكثر من عشرين عاما من النمو السريع ثبت أن هذه العملية لم تحقق إلا قليلا من الفائدة، وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد الإجمالي قد زاد حوالي 50% منذ 1960، إلا أن هذا النمو لم يوزع بطريقة متكافئة، سواء بين الدول أو مناطق البلد الواحد المختلفة أو مختلف الجماعات الإجتماعية.

وعليه يرى أصحاب هذا الإتجاه التنظيري أن الضعف الحالي للوسائل التحليلية المتبعة في دراسة الواقع المعاش في البلدان النامية يعود إلى التركيز على رفع الإنتاج الكلي والقطاعات الحديثة، وإهمال توزيع الدخل والقطاعات الهامشية، كما أن الأنظمة الإحصائية والمداخل النظرية التي استعيرت من الدول المتقدمة هي الأكثر ملاءمة لتحليل القطاعات الرسمية المنتظمة وبعيدة كل البعد عن فهم أوضاع الجماعات الفقيرة والقطاعات الهامشية، وهذا يعني أن المشكلة المحورية في الدراسات الحضرية هي توزيع الدخل، حيث يتم أولا بدء تحديد الجماعات الإجتماعية الأكثر فقرا، ثم صياغة السياسات الملائمة لتحسين أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية، ومن بين العوامل ذات الأثر على توزيع الدخل ، نمو السكان ، الهجرة توفر الأرض والموارد الطبيعية إمكانية إستيعاب العمل وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الإقتصادية وخاصة الإهتمام بتحليل الوظيفة الإنتاجية للقطاع الهامشي، وهنا يقر أصحاب هذا الإتجاه ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع وتشجيع العمل الحر وكذا مختلف الأنشطة الصغيرة.

---

[1] - إسماعي قيرة وعلي غربي: مرجع سابق، ص ص 122-123.

[2] – نفس المرجع، ص ص123-124.

وعلى المستوى الإجتماعي أوضح أنصار هذا المدخل في تحليلهم للبناء الإجتماعي الحضري إزدواجيته الإجتماعية والإقتصادية وألحوا على ضرورة تجزئة الأنظمة الفرعية ليسهل تحديد الجماعة المستهدفة.

ورغم تعدد الأدوار والمرافق واختلاف وجهات النظر حول الإقتصاد الهامشي فهناك أمر لا جدال فيه وهو أن هذه النظرية إهتمت بالعوامل الإقتصادية وأغفلت الجوانب الإجتماعية، البعد التاريخي، أنساق التبعية القائمة وعليه فشل أصحاب هذا المدخل في فهم حركة الواقع الإجتماعي، بسبب تبني الفلسفة المحافظة وافتقاد النظرة البنائية الشاملة.

4-ثقافة الفقر و الهامشية:

في إطار نظرة الوظيفيين للتطور كمشكلة تكامل في النظام القيمي، عملوا على معالجة وضعية السكان الفقراء الهامشيين من هذا الجانب فاستخدموا بشكل موسع في تراثهم السوسيولوجي مفهوم -الهامشية- في دراسة المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها أغلب مدن البلدان النامية وخاصة منها أمريكا اللاتينية.

حيث يشير مفهوم الهامشية عند هؤلاء إلى حالة الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافتين أو مجتمعين دون اندماج في أي منهما [1]، أما المهن الهامشية فهي تلك التي تنتج مستويات دنيا أو أقل من الكفاف فضلا عن غياب الحد الأدنى من الأمن وهذا يشير إلى الفئات الإجتماعية التي تعيش على هامش تقسيم العمل المنتظم، بمعنى أن الهامشية مفهوم وصفي يعرف وفق معايير إحصائية فالفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الإعتبار للجانب التاريخي والإقتصادي و الإجتماعي والسياسي، فضلا عن دور المتغيرات الطارئة الإعتراضية ونظرا لصعوبة هذا المطلب، نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة للإقتراب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي، الأمر الذي يضفي على أعمالهم طابع الجزئية، وهذا ما تعكسه أدبيات الهامشية التي تمحورت في غالبها حول البؤس والحرمان الذي تعانيهما عناصر الطبقة التحتية.

فمفهوم الرجل الهامشي يشير في التراث السوسيولوجي إلى الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين دون الإندماج فيهما كليا، وعليه يربطون بين الهامشية والشعور بالفردية والعزلة الإجتماعية، والهامشية السياسية تبدو جلية في

[1]– Martine Xibeavras : **les théories de l'exclusion**, P R1, construction de l'imaginaire de la déviance, col- Méridiens ,oct. Année 1994 , pp25-26.

عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله، فالهامشي لا يساهم في المؤسسات النظامية والأحزاب ولا يشارك في الإنتخابات أو في صنع القرارات، فوضعه لا يتيح له إلا التفكير في توفير ما يقتات به يوميا.

والهامشية الإقتصادية تكمن في الإنخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة أنشطة إقتصادية غير مشروعة واستخدامها لوسائل مختلفة، الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الإقتصادية معدومة، ورغم التعدد في تحديد الهامشية الإقتصادية إلا أن الهامشية الإجتماعية الثقافية تبدو في العزل عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع المعني فالفرد قد لا يتكيف مع عناصر البناء الإجتماعي[1]، والواقع أن ظاهرة الهامشية بأبعادها الإقتصادية – الإجتماعية– السياسية هي نتاج توسع الرأسمالية التي تعمل على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال التجارة البسيطة والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية من جهة ونتاج الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى، فمفهوم الهامشية بأبعادها المختلفة ينبع من حقيقة إخفاق أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين في الإلتحاق بأعمال صناعية ولجوئهم لأعمال حرفية وضيعة في هذه المدن، وهي الحرف غير الإنتاجية التي يطلق عليها المهن الهامشية أو الطفيلية: فهذه المهن تحدث خللا في نمط العمالة القائم سواء من حيث عدم اعتبارها كعنصر هام في الهيكل الإقتصادي أو مزاحمتها لأعمال أخرى [2].

وبغرض التخلص من النظرة السلبية تجاه الفئات الفقيرة حاول الباحثون دراسة الأشكال الحضرية التي تنشأ في مدن المجتمعات النامية–إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا في إطار الدراسات الأنثروبولوجية الحضرية والتي تشتمل على ثلاث منظورات رئيسية: أنثروبولوجيا الفقر، أنثروبولوجيا التحضر، وأنثروبولوجيا الحضرية كطريقة في الحياة، وتعد أنثروبولوجيا الفقر أحد أهم الفروع، التي إهتمت بأحياء اليهود والثقافات الفرعية في المجتمع الحضري وغيرها.

وتعتبر دراسة "**لويس أوسكار O. Lewis**" عن ثقافة الفقر من أبرز الدراسات التي ظهرت في مجال أنثروبولوجيا الفقر من خلال دراسته المعنوية ب: أطفال سانشيز، والذي استخدم مفهوم الثقافة الفرعية - Subculture- في دراسات عديدة منها ما شملت جماعات المراهقين كفئة متميزة في أنماط حياتها وسلوكها واستجاباتها تحت مفهوم الثقافة الفرعية للمراهقين، وكذلك في الدراسات التي أجريت على المجتمعات المحلية للضواحي والأطراف الحضرية تحت ما يعرف بالثقافة الفرعية للضواحي الحضرية، لكن **لويس أوسكار** أول من

[1] - إبراهيم التهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر سنة 2004، ص ص10-12.

[2] – السيد الحسيني: **المدينة– دراسة في علم الإجتماع الحضري**– دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1981،ص ص 180-185.

استخدم مفهوم ثقافة فرعية لجماعة الفقراء وأختصره تحت مصطلح ثقافة الفقر ويقصد به أن الفقراء يشتركون في أنماط مميزة من القيم والمعتقدات وتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر، فالجماعات الإنسانية الفقيرة التي تعيش في المناطق الحضرية المتخلفة تضع حلولا للمشكلات الأساسية التي تواجهها، حيث يستجيب الفرد لمواقف فيزيقية وإقتصادية وثقافية وواقعية.

فأوسكار لويس يميز بين ثقافة الفقر، حيث لا ينظر إلى هذا الأخير كحالة إقتصادية وإنما كثقافة فرعية، حيث يعرف ثقافة الفقر كطريقة للحياة يتوارثها كل جيل عن الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة، وعليه فالفقر ليس حالة حرمان إقتصادي أو مظهر من مظاهر التفكك وإنما يتضمن بعض الجوانب الإيجابية التي تساعد الفقير على التكيف في ظل ظروف الحرمان الإقتصادي ومن دون هذه الجوانب الإيجابية يعاني الفقير صعوبة التكيف والإستمرار في الحياة، هذه الثقافة الفرعية تجعل الفقراء ذوو ثقافة ثانوية وذوو دور ثانوي داخل الإقتصاد الحضري، فما أنشطتهم إلا نوع من أنواع التكيف مع الحياة الحضرية خاصة لما تتميز به الجماعات الفقيرة من خصائص حددها في: يقطنون الأحياء المتخلفة، اللامبالاة، الإندماج في أنشطة غير نظامية، يتميزون بالأمية، ضعف المشاركة الإجتماعية والسياسية، الحرمان من الخدمات الحضرية، إنخفاض مستوى المهارة لديهم والشعور بالقدرية والإستسلام [1].

هذا النموذج النظري الذي صاغه **لويس أوسكار**، رغم صدقه الإمبريقي في بعض جوانبه يظل يفتقد للكثير من المصداقية في العديد من الجوانب الأخرى، وخاصة في قضية التسليم بمجموعة من الخصائص وتعميمها على كل الفقراء في كل المجتمعات، هذا التسليم يؤدي إلى مغالطات عديدة في فهم الواقع الحضري بكل ميزاته فلا تكافؤ في الفرص وفي توزيع المداخيل وعلاقات السيطرة الموجودة بين أنظمة البناء الحضري لها دورها في إيجاد ثقافة الفقراء وبالتالي فالثقافة الكلية لها دورها في إنتاج هذه الثقافة كما أنها ليست بالفرعية، وإندماج الفقراء في عدة أنشطة غير منتظمة في حد ذاته دليل على وجود درجة من الأمل لديهم بما يعكس مبالاتهم بوضعهم ومحاولتهم لإيجاد مكان لهم داخل المجتمع الحضري، وعليه فالخصائص التي سلم لويس أوسكار بوجودها تفتقد كلها للصدق الإمبريقي، ووضع مسؤولية فقر الفقراء و تشكل ثقافتهم عليهم وحدهم ينزع المسؤولية على الثقافة الأم في خلق أية ثقافة فرعية لما تتميز به من قيم اللاتكافؤ في الفرص وعلاقات السيطرة الموجودة بداخلها.

---

[1] – محمد حسن غامري: **ثقافة الفقر– دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية**– المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 1980، ص ص83-100.

5- نقد النظريات الكلاسيكية:

إن الاختلاف في تحليل ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية بين فروع هذا المدخل الكلاسيكي والنزعة المحافظة يبقى جزئيا وناجما فقط عن اختيار أسس التحليل بهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات الحضرية من فقر وبطالة بين النمو الصناعي السريع أو التخطيط للنمو الحضري أو التطور الثقافي و القيمي.

ورغم اختلاف الإتجاه الأول الذي إعتبر الأنشطة الهامشية كعائق للتنمية عن الإتجاهات الأخرى التي اعتبرتها ذات جوانب إيجابية لما تقوم به من أدوار إستيعابية للفائض من القوة العاملة ومن تسهيل لعملية تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية.

إلا أن أصحاب هذا المدخل يجمعون على إهمالهم لمفاهيم السيطرة، اللاتوازن، اللاتكافؤ والتبعية في تحليلاتهم حيث ركزوا على متغير العمالة بدلا من متغير البطالة في التحليل والتفسير وذلك بهدف تأكيد طابع التكامل القيمي للنظام الإجتماعي مع إهمال ما يعرف بخصوصية كل مجتمع ثقافيا، إقتصاديا وإجتماعيا، مما يجعل من عملية التعميم فيه طمس للحقائق الموجودة فعلا داخل مختلف الأبنية الحضرية مما يعيب الكفاءة الإمبريقية لهذا المدخل في معالجة كل واقع حضري، ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية للفقراء الحضر تعبيرا صادقا عن تطلعات القيادات السياسية التي تريد وصفات طبية لأمراض إجتماعية معزولة عن سياقها الإجتماعي التاريخي، فالعمالة الحضرية وليس البطالة الحضرية هي محور هذه الإهتمامات مما يعكس فهم أسباب تركيز الكثير من الدراسات على الطاقة الإستيعابية للمدن والقطاع الحضري غير الرسمي والتنمية البديلة.

ثانيا– المدخل النظري الثنائي(الإصلاحي):

حاول ممثلو هذا المدخل إعطاء بديل للمدخل الكلاسيكي، حيث يكون أكثر قوة في تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية، رغم إتفاقهم الأيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين، فهم يشكلون بموقفهم النظري امتدادا للتفكير الثنائي مع تركيزهم على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الإجتماعي وأهم إسهام قدمه أصحاب هذا المدخل في مجال التنظير حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو استحداث ثنائية بديلة للثنائية الكلاسيكية " تقليدي– حديث" وهي " رسمي–غير رسمي" فنظروا إلى ما هو تقليدي على أنه يشكل جزءا من هوية الأمة وتراثها وأعطوه الدور القيادي للأنشطة الحضرية غير الرسمية كبديل للصناعات الرائدة، ولقد شاع إستخدام هذا المدخل في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق إجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من

قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، ولكل منهما ديناميكياته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة غير رسمية وغير محمية وغير منتظمة والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة رسمية ومحمية ومنتظمة، وينظر أصحاب هذا المدخل إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أنه يشكل هو الآخر نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

بينما اختلف أصحاب هذا المدخل حول قضية مدى مساهمة القطاع الحضري غير الرسمي في عملية المحافظة على النظام الإجتماعي القائم وبالتالي الحكم على إيجابية أو سلبية أنشطة هذا القطاع داخل مجتمع المدينة وبالتالي دعم وجودها أو رفضها.

ونستشف الإضافة الأساسية لهذا المدخل من خلال إستعراض إسهامات إتجاهين فرعيين ثنائيين أحدهما تقليدي والآخر محدث.

1- الثنائية التقليدية:

في ضوء الظروف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي ميزت البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين توجه إهتمام الباحثين إلى دراسة التحولات التي تعرضت لها هذه البلدان جراء حصولها على استقلالها السياسي وحدوث هجرات مكثفة من الأرياف إلى المدن و الانفجار السكاني بمدنها الذي مثل قاسما مشتركا بينها، هذه الأوضاع أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية، الإقتصادية، والفيزيقية، وأهمها إنتشار ظاهرة الفقر الحضري واتساع نطاق البطالة، الأمر الذي دعا المنظرين إلى محاولة صياغة أطر تصورية تلائم دراسة الواقع الحضري.

وفي ضوء هذه الأوضاع حاول "**بوك Boeke**" صياغة نموذج ثنائي يلائم دراسة هذا الواقع الحضري الجديد منطلقا من فكرة أساسية هي أن الثنائية الإجتماعية ظاهرة تاريخية نجمت عن تعارض نظامين إجتماعيين أحدهما رأسمالي مستورد والآخر محلي يتميز بطابعه اللارأسمالي، فهي تمثل شكلا من أشكال عدم الإندماج والإنحلال الذي يصاحب تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة، ووضح "**بوك**" هذا الموقف أكثر حينما أشار إلى أن لكل نظام إجتماعي نظريته الإقتصادية، كما أن هذه الأخيرة تشكل كذلك ثنائية، كل واحدة تصف

وتفسر التفاعلات الإقتصادية في النظامين المتعارضين [1].

بعد ذلك قدم "**لويس Lewis**" نموذجا ثنائيا لإنتقال العمل من القطاع الرسمي إلى القطاع الصناعي مرورا بالأنشطة الهامشية، وطور "**رانيس في Ranis-Fei**" فكرة الثنائية فتتمحور ثنائيته حول نمط الإستهلاك السائد في كل قطاع ، هذا النمط الإستهلاكي هو الذي يعكس تقدم أو تخلف كل قطاع وبالتالي تقليديته أو حداثته.

وإذا كانت هذه الثنائيات وغيرها إمتدادا وتطويرا للثنائيات التي طرحها " **مين Maine**" و " **تونيز Tonis**" و " **دوركايم Durkheim**" وغيرهم فإن التحولات التي أصبحت تعيشها المدينة المعاصرة جعلت الكثير من المنظرين يركزون أكثر على المجتمع الحضري بشقيه العصري والتقليدي وذلك إعتمادا على جملة من الخصائص المحددة مسبقا، ومهما كانت وحدة التحليل، فإن الثنائية التقليدية تقوم على حقيقة أساسية هي أن المجتمع الواحد حضري كلي يخضع لسيطرة نمطين متباينين من الحياة الإجتماعية والإقتصادية لكل منهما إستقلاليته الذاتية من حيث تقاليده وقيمه ووسائله المادية المستخدمة.

ورغم ما يقال عن وجود إقتصاد متقدم إلى جانب اقتصاد متخلف قد يسهم في تنميته هو ابتعاد عن الواقع الذي تؤكد شواهده على أن هذا الفصل بين هذين الشكلين من الإقتصاد هو تعسفي وفيه ابتعاد عن النظرة الشمولية خاصة وأن واقع مدن البلدان النامية يوضح تعايش الأنماط الإنتاجية المتباينة.

وعليه فإن هذا الإتفاق بين ممثلي هذا الإتجاه على أن إنقسام المجتمع الحضري لسيطرة نمطين إجتماعيين حياتيين مستقلين قيميا، وينعكسان في وجود إقتصاديين أحدهما متخلف وآخر متقدم هو الأساس الذي ينبني عليه الواقع الحضري جعل هذا الإتجاه يتعرض لانتقادات أدت إلى ظهور محاولات تنظيرية عملت على تعديل المفاهيم وتغيير مجالات الإهتمام رغم أن المنحى الأيديولوجي بقي نفسه فظهر المدخل الإصلاحي.

2-الثنائية المحدثة:

حيث شاع إستخدام هدا المدخل في مختلف المحاولات التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق إجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا ويتكون من قطاعين مع الإختلاف في المقاييس المعتمد عليها، ما إذا كان نمطان إنتاجيان

---

[1] – إسماعيل قيرة: **الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الإستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية**، قسم علم الإجتماع، جامعة القاهرة، سنة 1989، ص ص 90-115. (غير منشورة)

أحدهما رأسمالي في الإنتاج والآخر نمط فلاحي، أو كقطاعين أحدهما إحتكاري والآخر تنافسي أو كنمطين إقتصاديين يمثلان إقتصاد المؤسسة المتمركز أو إقتصاد البازار، أو كنظامين أحدهما يشمل المواقع العليا في البناء الإقتصادي والآخر يشمل المواقع الدنيا منه.

هذه التصنيفات لأنشطة المدينة إعتمدت على الطبيعة المميزة لتنظيمها في النظامين الفرعيين للإقتصاد الحضري، مما أدى إلى ظهور تصنيف جديد يميز بين قطاعين أحدهما رسمي وآخر غير رسمي إنطلاقا من الثنائية الهارتية، وينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا إجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع فهو أداة التغير الإقتصادي والإجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية مع الإختلاف بين ممثلي هذا التيار بين من ينظر إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا إجتماعيا مستقلا يتمتع بقدراته التنموية والآخر يعالجها كقطاع مندمج في بقية الاقتصاد الحضري بطريقة تكاملية إيجابية [1]، لكن كلاهما يؤكدان على قدرة هذا القطاع على توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على توازن المجتمع، خاصة وأنهما قد سعيا منذ البداية إلى تفسير بقاء الأنشطة غير الرسمية وبقائها.

هذا المدخل الإصلاحي تمثله عدة نظريات نذكر أهمها:

أ– نظرية"كايت هارت K.Hart": [2]

يحتل مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي مكانة أساسية في فكر **كايت هارت** حيث يتضح إيمانه بازدواجية البناء الإجتماعي الحضري، حيث صاغ نظريته في بحث له بعنوان " فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا" ولقد ميز في هذه الدراسة بين قطاعين رسمي وغير رسمي كبديل للثنائية التقليدية تقليدي– حديث، مستندا في ذلك إلى الإختلاف بين فرص الدخل وبين الحصول على الأجر والأعمال الحرة، مع التركيز على متغير أساسي هو درجة ترشيد وعقلنة العمل، بعبارة أخرى، هل إستخدام الأيدي العاملة يرتكز على أسس دائمة ومنتظمة لتحقيق مكافأة محددة، أم أنه يتم بطريقة لا نظامية؟ وهل يشكل الجيش الإحتياطي من العاطلين والمشغلين تشغيلا ناقصا في مدن البلدان النامية، الأغلبية السلبية و المستغلة ، أم هل أن الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها هذه الفئات تتمتع بدرجة معينة من الإستقلالية وتحقق دخلا متزايدا لفقراء المدن.

---

[1] – إسماعيل قيرة: **الفلاحون في المدينة:** مجلة الباحث الإجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02، سنة 1999، ص72 .

[2] – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مرجع سابق.ص ص 134-136.

في ضوء هذه القضايا يمكن فهم تصور **"هارت"** الرامي إلى دراسة الأنشطة الإقتصادية الحضرية غير الرسمية كنسق إجتماعي فرعي له وسطه الإجتماعي ويتمتع بديناميته التنموية التي تجعله نسقا مساهما في تحقيق وظيفة المجتمع العامة، فعن طريق تكامل وظائف الأنشطة الرسمية وتلك غير الرسمي يتجنب المجتمع أي خلل وظيفي ويضمن بقاءه واستمراره ولتوضيح ذلك حدد هارت مصادر الدخل في المدينة على النحو التالي:

- مصادر الدخل الرسمية وتتمثل في:
  - القطاع العام
  - القطاع الخاص
  - مكافآت وعلاوات كالمنح الحكومية وغيرها
- مصادر الدخل غير الرسمية وتنقسم إلى:
  - الأنشطة الحضرية غير الرسمية الشرعية وتضم:

الأنشطة الأولية و الثانوية كإستغلال قطعة أرض...الخ .

المهن الحرة غير الرسمية: كالبيع المتجول، تصليح الأحذية، الخياطة...الخ

المؤسسات الصغيرة التي تتجنب العد على أنها مؤسسات.

  - الأنشطة الحضرية غير الرسمية غير شرعية وتضم:

أنشطة مثل: الدعارة، الإحتيال، التسول، القمار، السرقة،...الخ.

المتاجرة في المخدرات، السلع المسروقة والمستوردة بطريقة غير قانونية.

فضلا عن ذلك أوضح **"هارت"** أن الإستخدام في القطاع غير الرسمي حر، بينما في القطاع الرسمي مؤجر، كما يوفر القطاع غير الرسمي وسائل العيش للقادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري الذين هم غير قادرين على إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي بسبب نقصها أو نقص تدريبهم وتأهيلهم.

والشكل التالي يوضح موقع ومكانة القطاع غير الرسمي من باقي فئات النشاطات المميزة للبناء الحضري ككل. [1]

[1] – حميد خروف وآخرون: **الإشكالات النظرية والواقع– مجتمع المدينة نموذجا**– دار البعث. قسنطينة.الجزائر سنة 1999، ص192

الشكل رقم 02 : موقع و مكانة القطاع غير الرسمي من باقي فئات البناء الحضري :

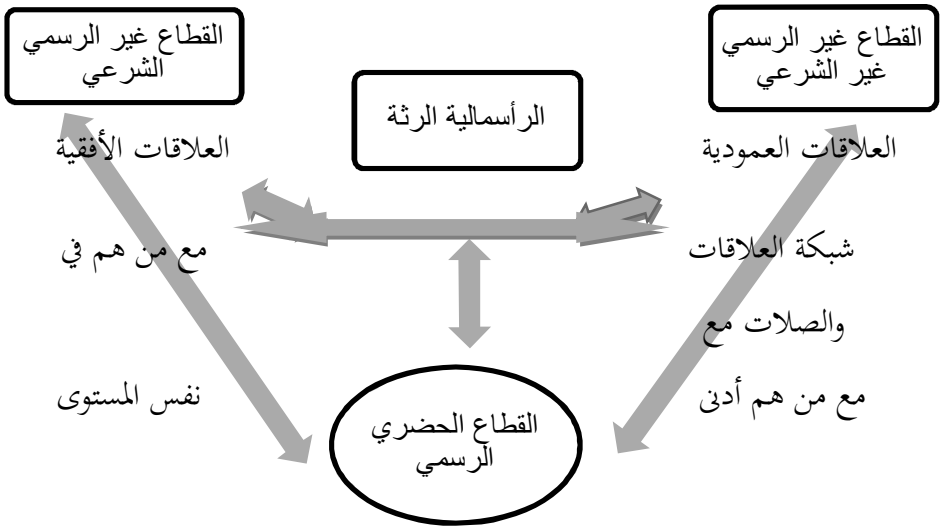

المصدر:حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع- مجتمع المدينة نموذجا-دار البعث: قسنطينة، **الجزائر**، سنة 1999، ص 192.

إن جوهر الإختلاف بين **هارت** وسابقيه المؤمنين بإزدواجية البناء الإقتصادي الحضري تكمن في إستطاعته تحديد الأنشطة التي تحقق دخلا جديدا، وغالبا ما تكون حديثة النشأة وتعكس حالة البطالة والتشغيل الناقص في المناطق الحضرية لكنه أغفل بالمقابل منشأ هذا القطاع الحقيقي متمثلا في أسباب نشوء تفاوتات في توزيع المداخيل وإرتفاع معدلات البطالة كما أغفل العلاقات التي تربط الأنشطة الحضرية غير الرسمية بمؤسسات القطاع غير الرسمي وعلاقته بالبناء الفوقي وإغفاله للعلاقة بين المدينة والمجتمع التي هي جزء منه، مؤكدا فقط على العلاقات المتكاملة بين القطاعين بالتركيز على ما يخلفه القطاع غير الرسمي من استيعاب للفائض من قوة العمل وخلق فرص بديلة للدخل هذا الفائض والموجود على هامش الإقتصاد الحضري، رغم أن نظريته مثلت إسهاما رائدا من نوعه في إطار إعطاء تصور ونظرة جديدة للقطاع غير الرسمي كقطاع ذو وظائف أولها خلق فرص عمل لليد العاملة التي لم تجد مكانتها في سوق العمل النظامي، وعليه خلق مداخيل لهذا الجزء من قوة العمل وبالتالي تحسين ظروفها المعيشية.

ب- نظرية "ويكس Weeks " [1]

نحى في دراسته للأنشطة غير الرسمية منحى خاصا بتركيزه على فكرة تطوير هذه الأنشطة تدعيما للإستراتيجية الصناعية القائمة على الإستخدام الكثيف لليد العاملة، حيث تناول أبعاد ومكونات القطاع غير الرسمي منطلقا من نقطة أساسية تؤكد أن المحاولات الثنائية التي تناولت البناء الحضري تنطوي كلها على قدر كبير من الغموض ولا تستوعب كل تفاعلات الإنسان الحضرية، لأن ثنائية رسمي- غير رسمي تقدم البديل الجديد لفهم واقع مدن البلدان النامية على اعتبار أن كل القطاعات دينامية تتغير وتتكيف مع التغيرات الخارجية وفي هذا الصدد حلل القطاع غير الرسمي في علاقته بالتغير التكنولوجي والدولة مبينا أهميته في توفير السلع والخدمات للجماعات الإجتماعية ذات الدخل المنخفض، واستخدامه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف فضلا عن إرتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيله في القطاع الرسمي، وهذا ما دعاه إلى فكرة الدعوة لتطوير هذا القطاع بغرض التحول نحو إستيراتيجية تصنيعية تعتمد على إستخدام العمل الكثيف.

ثم ناقش **ويكس** الإجراءات السياسية التي يمكن إتخاذها لتطوير هذا القطاع وخاصة توفير الظروف الملائمة لعمله وتوجيه الطلب نحو منتوجاته المختلفة، وهنا إهتم بدور الدولة وميز بين القطاعين تبعا للخصائص التنظيمية للعلاقات التبادلية ووضع النشاط الإقتصادي إزاء الدولة، فجوهر الإختلاف بين أنماط النشاط الإقتصادي يكمن في طبيعة العلاقة التي تربط كل منهما بالدولة، حيث يبدو واضحا أن الوجود اللارسمي لبعض الأنشطة سببه غياب الأمن الإقتصادي ومحدودية الحصول على المواد بكل أنواعها.

وهنا يركز **ويكس** على الوضع البنائي لكل قطاع مشيرا إلى إعتماد القطاع غير الرسمي على العمل العائلي دون خضوعه لأية إجراءات أو قواعد بيروقراطية.

ورغم إسهام **ويكس** البارز إلا أنه عرف القطاع غير الرسمي إستنادا إلى أسس قبلية ولم يهتم بدراسة العلاقات بين مختلف الأنظمة الإنتاجية والتوزيعية، فضلا على معالجته لدور القطاع غير الرسمي في حل مشكلات مدن العالم الثالث بنزعة محافظة تكرس الأوضاع القائمة، وتزيد من حدة التفاوت الإجتماعي، فالإصلاحات الجزئية ما هي إلا صرف للإنتباه عن المشكلات الإجتماعية الحقيقية التي يعيشها المجتمع.

---

[1] – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية** . مرجع سابق. ص ص 136-127.

ج- نظرية "مزيمدار D.Mazumdar " [1]:

عمل **مزيمدار** على صياغة ثنائية جديدة لسوق العمل الحضري وهي:

"محمي-غير محمي" على غرار "رسمي-غير رسمي"، وذلك بمعالجته لمشاكل الإستيعاب في الأسواق الحضرية وأبعاد وجود أسواق حضرية مفتوحة وأخرى مقيدة، مما جعله يصوغ إطاره التصوري(محمى-غير محمى) مركزا على قيود العرض وفرضية الحراك الحر للعمل، وقد أرجع **مزيمدار** وجود سوق عمل مجزأ إلى عدة عوامل أهمها قوى السوق، الترتيبات النظامية والسياسات الحكومية، حيث ميز بين سوقين للعمل أحدهما يتميز بانخفاض دوران العمل، صعوبة الدخول إليه، الإعتماد على رأس المال الكثيف، التنظيم وحصول عماله على عدة خدمات(كالتأمين، المكافآت والعلاوات)، فتوصل إلى القول بأن أساس الإختلاف بين القطاعين الحضريين يكمن في أن الإستخدام في القطاع الرسمي محمي وعليه يكون مستوى الأجور وظروف العمل غير متيسرة لكل الباحثين عن العمل إلا في حالة إجتيازهم لحاجز الدخول لهذا القطاع بطريقة معينة، هذه الحماية تنشأ وتدعم بنشاطات النقابات أو الحكومة أو كلاهما.

بالمقابل فعدم الحماية في الإستخدام في القطاع غير الرسمي يسهل الدخول إليه مع إنخفاض مستوى الأجور في أنشطته، وعليه بنى **مزيمدار** تصوره على قيود العرض والطلب في سوق العمل، وأرجع نمو القطاع المحمي لتزايد أهمية الخدمات الصناعية في عملية التحضر فقط.

إن في هذا التصور نظرة إقتصادية بحتة لتفسير ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية فضلا عن التصور الضيق لحل مشكلة هذه الأنشطة بإدخال تحسينات جزئية قائمة عل أسس إقتصادية بمعزل عن الإطار الإجتماعي-الثقافي والسياسي للبناء الحضري وإغفال بعض المعايير الواقعية للأنشطة غير الرسمية وفي مقدمتها سهولة الدخول إليها وإقتصارها على المجالات الخدمية لا يجد سندا إمبريقيا قويا، كما برز الطابع المحافظ على تصور **مزيمدار** والذي يغلب عادة على المنظمات العالمية التي غالبا ما تقدم إقتراحات تركز على بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تمس بمصالح الفئات الحاكمة، وعليه فثنائية" محمي-غير محمي" غير قادرة كليا على تقديم تفسير شامل للأزمة الحضرية المعقدة والمتعددة الأبعاد.

---

[1] – إسماعيل قيرة: **الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الإستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية**- مرجع سابق.ص ص 120-130.

3- نقد المدخل الثنائي(الإصلاحي):

إن هذا المدخل قد ترجم في صياغات ومفاهيم مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين: الأولى هي أن البلدان النامية غير قادرة على إستيعاب سكانها في قطاعات رسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية القطاع غير الرسمي كنظام فرعي ديناميكي خاصة من الناحية الإستيعابية، أما الثانية فتشير إلى أن وجود أنشطة هذا القطاع ووظيفتها تتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور يرى أصحاب المدخل الإصلاحي أن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري وأن العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي هي علاقة ذات فائدة مما دعاهم إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق عمل الأنشطة غير الرسمية وتطوير العلاقات بينها وبين تلك الرسمية.

ورغم أن هذا المدخل يعتبر إمتدادا للنظريات الثنائية التي إنتشرت إنتشارا واسعا خلال الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث: [1]

- رفضها للإستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، الحثالة الإجتماعية...الخ.
- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية مثل ثنائية" رسمي–غير رسمي"، بدلا من " تقليدي–حديث"
- إعطاء الأنشطة غير الرسمية الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم به من دور إنتاجي–إستيعابي–خدمي.
- نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية ودافع لعملية التنمية.
- التركيز على مسألة العمالة بدلا من مشكلة البطالة.

وأيا كانت الإضافات التي أدخلها أصحاب هذا المدخل في سبيل تفسير الواقع الحضري فإنه يبقى إمتدادا أيديولوجيا للمداخل الكلاسيكي، لما أعطوه من أهمية لظاهرة الأنشطة غير الرسمية إستيعابيا وارتباطها الوثيق بالبناء الإجتماعي لمدن البلدان النامية، وفي نفس الوقت ميلهم للحلول السياسية والحكومية الجزئية من أجل تحسين ظروف عمل هذه الأنشطة والتي تبقى ضيقة غير كافية لا تمس بطبيعة الأبنية الإجتماعية والسياسية القائمة، بتجاهل مختلف المعوقات الأخرى التي تقف في وجه تطور القطاع غير الرسمي، وخاصة علاقات التبعية والإستغلال

[1] – إسماعيل قيرة وعلي غربي: مرجع سابق.ص ص 92-93.

والسيطرة الممارسة عليه من طرف مؤسسات القطاع الرسمي، سياسية، إقتصادية وإجتماعية سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

كما أن إعطاء القطاع غير الرسمي الدور القيادي في العملية التنموية الحضرية، يعني البحث عن وسائل وأساليب أخرى يمتص من خلالها غضب الفقراء فيحقق بذلك البناء الحضري تماسكه وقدرته على الوجود والإستمرار فيه، وتحويل الأنظار عن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها مجتمع المدينة، كما أن هناك من يرى بأن تشجيع البلدان النامية لهذا القطاع قد يتيح الفرصة لنمو وتطور بورجوازية محلية مستقلة غالبا ما تتحالف مع القوى المضادة للتغيير الراديكالي كما أن تسليم هؤلاء بالأنظمة القائمة كحقائق لا يمكن تجاوزها يبعد النظر عن متغير الصراع كعامل هام للتغير الإجتماعي.[1]

وعليه فالإهتمام بكل هذه الجوانب يتطلب تحليلا تفسيريا يأخذ بعين الإعتبار كل أنواع العلاقات السائدة في المجتمع الحضري سواء كانت علاقات تكامل أو علاقات إستغلال وسيطرة، وهذا في سياق تاريخي لضمان أكبر صدق نظري وإمبيرقي لأي تصور بشأن مظاهر الواقع الحضري.

II. الإتجاه الراديكالي:

يرتكز أصحاب الإتجاه الراديكالي على الدور المهم الذي يلعبه الإستغلال الطبقي والسيطرة والتفاوت الإجتماعي السائدين في المجتمعات المتخلفة، هذه التفاوتات تتجسد في عدة مظاهر حضرية، كظاهرة الفقر، الأحياء المتخلفة والبطالة الحضرية وكل ما يرتبط بهم من هذا المنطلق ويمثل هذا المدخل أعمال مجموعة من علماء الإقتصاد والإجتماع ممن اهتموا بدراسة واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية في مدن البلدان النامية في مقدمتهم،"**جاري Garry**" ، "**غرين Green**"، "**برومليBromley**"، "**بيانفيلد Bienefeld**"، و"**موزرMoser**"، والشيء الذي يجعلهم يندرجون بأعمالهم ضمن المدخل الراديكالي هو إنطلاقهم من الإطار التصوري الماركسي وإيمانهم بضرورة التغيير الجذري لحل مشاكل البلدان النامية ومنها مشكلة القطاع غير الرسمي، حيث توجهوا في تناول أساليب الإنتاج السائدة وعلاقاتها المتبادلة لتحليل هذه المشكلة ودور القطاع غير الرسمي من عدمه.

---

[1] – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**. مرجع سابق. ص 140.

حيث يتفق أصحاب هذا الإتجاه حول إعتبار الأنشطة غير الرسمية نمطا إنتاجيا تابعا ومستغلا في تعايشه مع أنماط متباينة مرشحة للبقاء على الحالة التي هي عليها في ظل إستمرارية التبعية القائمة، حيث حاول المنظرون المحدثون تجاوز غموض ونقائص إستخدام المفاهيم الماركسية الكلاسيكية في معالجة مشكلات البلدان النامية في الوقت الذي ركز فيه أصحاب المدخل الراديكالي على مفاهيم(الإستقلالية، التبعية، الإستغلال، أسلوب الإنتاج...الخ)، ويمكن أن ينقسم هذا الإتجاه التنظيري إلى مدخلين فرعيين هما، نظرية المتصل الحضري ونظرية التبعية.

أولا– نظرية المتصل الحضري:

أجريت العديد من الدراسات لتحديد الأساليب الإنتاجية المتعايشة في المناطق الريفية والحضرية، ومن بين هذه الدراسات نجد منها ما أهتم بالأوساط الحضرية فركزت على وضع متصل للأنشطة الإنتاجية بمدن البلدان النامية والوصف الإمبريقي للترابطات المعقدة بين أنشطة الإنتاج والتوزيع تأثرا بالمبادئ التي تقوم عليها نظرية المتصل الريفي الحضري التي أتى بها "**رادفيلد**" عندما وضع أربعة مجتمعات محلية متباينة حضريا على متصل وحاول أن يدرس مختلف المتغيرات الحضرية بهذه المجتمعات المحلية على المجتمع ككل في حال إنتقاله من حالة الريفية إلى حالة الحضرية [1].

فأصحاب نظرية المتصل الحضري سعوا إلى رفض فكرة الثنائية الهارتية لعجزها في نظرهم على إستيعاب حقائق الواقع الحضري بمدن البلدان النامية وعجزها كذلك على فهم العلاقات القائمة بين مختلف أنظمة الإنتاج المتصفة بالتبعية وتجنب إستعمال مميزات نموذجية لتحديد ما هو رسمي وما هو غير رسمي.

1- نظرية "بيانفيلد M.Bienefeld"[2]:

تتضح نظريته في مقال له بعنوان –القطاع غير الرسمي والرأسمالية الهامشية، والتي تمحورت بشكل خاص حول الإرتباطات غير المتكافئة بين قطاعي إقتصاد المدينة، القطاع الحضري الرسمي والقطاع الحضري غير الرسمي وذلك في بيان تأكيده على العلاقات الجدلية بين كل عناصر البناء الإجتماعي، بإهتمامه بميكانيزمات تحويل الفائض من القطاع الحضري غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، هذا الأخير المندرج في النظام الرأسمالي العالمي، حيث

---

[1] – السيد عبد العاطي السيد: **علم الإجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، مصر سنة 2004.ص 74 .

[2] – إسماعيل قيرة: **ماذا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل؟** جدل، عيبال للدراسات والنشر، قبرص.ص ص 49-50.

بين **بيانفيلد** أن فشل عملية التحديث بالبلدان النامية في المجالات الإستيعابية وفقدان الأرياف لأدوارها الحقيقية هو سبب المشكلات الحضرية وخاصة منها الأنشطة الهامشية، وفي هذا الإطار إقترح "**بيافيلد**" طريقتان في بناء التحليل القطاعي لإقتصاد المدينة:

- الأولى: تتضمن تحليل مختلف أساليب الإنتاج وتمفصلها بالمعنى الماركسي من النواحي الثلاث التالية:
  - تكيف بعضها مع البعض الآخر.
  - تبعية بعضها للبعض الآخر.
  - فقدانها للهوية والإستقلالية.
- الثانية:تتضمن تحليل الإرتباطات غير المتكافئة بين هذه الأساليب من النواحي الثلاث التالية:
  - التفاوتات بين الجماعات
  - تراكم رأس المال
  - تحديد القوى المعوقة والمساعدة على تطوير الفعاليات الإقتصادية.

حيث يرى في هذا الصدد **بيافيلد**: بأن الشكل الذي يتخذه هذا التكافل محدد تاريخيا، إذ يتوقف على القاعدة المادية ومستوى إنتاج القطاع الرأسمالي والإطار السوسيو- سياسي الذي يعمل في نطاقه رأس المال، ومدى تحقيقه للتراكم والنمو المحلي، وعلى طبيعة أسلوب الإنتاج غير الرأسمالي الذي يتفاعل معه.

وخلاصة نظريته أن تشخيصية لأساليب الإنتاج المتعايشة في نفس البيئة أوصله إلى أن المشكلة تكمن في إرتباط هذه الأساليب بطريقة غير متكافئة ضمن أسلوب الإنتاج الرأسمالي بسبب سيطرة الأسلوب الأقوى على الأساليب الضعيفة الأخرى نتيجة توافر مجموعة عوامل مكرسة لهذه العلاقات أهمها دور الدولة كعامل داخلي مدعم لإنتاج السيطرة والتخلف.

2- نظرية "جاري C.Gerry": [1]

لقد أشار "**جاري**" إلى إنحياز بعض العلوم إلى دراسة الثقافات غير الغربية والقيم التقليدية، وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية، كما أوضح فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر

[1]–Gerry C :**petty producers and the urban economy: a case study in Dakar**, ILO , Geneva ,1974, pp1-47.

المحددة كإنحلال الأسرة، البطالة، المرض...الخ بالظواهر الكلية واسعة الإنتشار، خاصة تلك المرتبطة بالمشاكل الإقتصادية للعمالة والتراكم وعليه فإن تجسيد الإرتباط الواقعي لمظاهر الفقر قد تم من خلال الإنتقال التدريجي من مستوى الدراسات المصغرة لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الكبرى للهامشية، وتتضح نظريته بجلاء في دراسته المعنونة ب: أنماط الإنتاج الصغير والإقتصاد الحضري بمدينة دكار السنغالية، وذلك بشأن أنماط الإنتاج الصغير، فهي نتاج لتغلغل الرأسمالية بمظاهرها وخاصة التحضر وتغير الطبيعة الحياتية الريفية، هذا التغلغل سمح لأنماط الإنتاج الصغير بالتطور خدمة لمصالح المنتجين الشخصية، الذين يلعبون دورا هاما في جلب الأعداد الزائدة من القوة العاملة الريفية المهجرة للإندماج في الوسط الحضري لأن في ذلك تدعيم لنمو هذه الأنماط من الإنتاج.

وهذا يرجع إلى أن الإنتاج الرأسمالي الصغير يتميز بالزيادة في عدد العمال وكمية وسائل الإنتاج كشرط ضروري لذلك، أما التحول الرئيسي في هذه العملية التي يتم وفقا لها الجذب جزئيا أو كليا في المناطق الحضرية لفئات المنتجين والعاطلين من المهاجرين الجدد خاصة من بين الفلاحين والذين يدخلون في علاقات مع رأس المال الصناعي، وهذا ما أسماه "**جاري**" بعملية التكديح والتي تتخذ عدة أشكال.

هؤلاء المنتجون الصغار يخضعون لرأس المال من خلال السوق، فعن طريق نظام الأسعار مثلا يحدث تحول كبير لأسلوب المنتجين الصغار إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يستفيد بشكل كبير من الإنتاج الصغير بما يوفره من سلع منخفضة الأسعار والعمل التابع للمؤسسات الرأسمالية، وتوفر منتجات للعمال الأجراء بأسعار منخفضة مما يدعم استمرارية انخفاض أجورهم دون مشاكل، فخلاصة نظرية **جاري** أن نمط الإنتاج الصغير يتغير و ذلك باتجاهين ، إما التكديح أو التحويل نحو أساليب الإنتاج الرأسمالية، وهذا ما يجب الإهتمام به وليس بإمكانيات تطوير هذا النمط لأنه سيكون عقيم النتائج وبهذا ركز "**جاري**" في تحليله لعلاقات أساليب الإنتاج على مختلف مكونات النظام الإقتصادي الكلي في محاولة لتفادي النظرة التصورية الثنائية بتأكيده على خصائص أي نمط إنتاجي يتوقف على معرفة علاقته بكل الأنماط السائدة داخل النظام الإنتاجي الكلي وخاصة المسيطر منها.

3- نظرية "ولاس B.Wellace": [1]

إهتم **ولاس** بدراسة العلاقة الجدلية بين أسلوبين إنتاجيين أحدهما مسيطر مركزي وآخر تابع هامشي،إنطلاقا من فكرة أساسية تؤكد وجود صراع في المصالح بين فئات القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

فالقهر والإستغلال موجودان في البناء الإجتماعي و هما معوقان لأفراد القطاع غير الرسمي في عملية إتخاذ القرار، فالصراع ذو أهمية بالغة لفهم الإقتصاد السياسي وطبيعته والعلاقات الموجودة بين أنماطه وأساليبه الإنتاجية، وإنطلاقا من المجتمع محل الدراسة توصل: "**ولاس**" إلى أن بناء القوة القائم على العضوية في مجتمع ينتهج الرأسمالية يعكس تناقضات ترتبط بالمحافظة على الهوية وإثبات الذات وهذا ما يتجلى بوضوح في صراع ثقافيتين واحدة محلية وأخرى دخيلة وعليه فإن حل مشكلة القطاع غير الرسمي تكمن في النضال الثوري الذي من شأنه تغيير بنية الواقع المفروض من طرف قوى أجنبية خارجية، هذه الفكرة تبرز المتغير الجديد الذي أدخله "**ولاس**" في تفسيره ألا وهو التبعية ثقافيا وسياسيا للقوى الأجنبية.

هذه الإضافات رغم أهميتها تبقي التوجيه الأيديولوجي واضحا في إسهام "**ولاس**" مع وجود غموض كبير في إستخدام مجموعة من المفاهيم–النمط– الأسلوب الإنتاجي– وذلك في دراسة الأنشطة غير الرسمية، هذه المفاهيم هي ذات أبعاد إقتصادية، سياسية بحته وذات توجه ماركسي راديكالي، خاصة في جعل البديل الوحيد لحل مشكلات الأنشطة غير الرسمية متمثلا في النضال الثوري للفئات المستغلة من طرف النمط المسيطر والمستغل لها.

4- نظرية "غرين GREEN":[2]

إهتم **غرين** في دراسته للقطاع غير الرسمي بتوضيح خطورة هذا الأخير على التقدم الإجتماعي في البلدان المتوجهة نحو الإشتراكية بالتركيز على البعد السياسي لهذا القطاع، حيث ورغم إعترافه بأهميته في تحقيق بعض الأهداف لفئات معينة فإن تطوره يبقى يثير المزيد من المشكلات، في مقدمتها خلق نوع من البورجوازية الصغيرة التابعة والتي في تحالفها مع البورجوازية الرأسمالية إعاقة للتحول الثوري ، فالبورجوازية الصغيرة تحالفها غير مرشح ليكون مع طبقة العمال والفلاحين وإلا سيكون أمرا إيجابيا، وهنا يكون الدور على الحكومات في البلدان النامية

---

[1]– Wallace . B : **political conscionuess a among the poor** , ILO , Geneva,1983, pp.71-82.

[2]- Moser .C :, **the dual economy and marginality delete and the contribution of micro analysis development and change** , ILO , Geneva, N° :08,1977,pp465-489.

لتعمل كل ما في وسعها لتقف في وجه تطور البورجوازية الصغيرة بعدم فتح المجال أمام صغار المنتجين للتطور- القضاء على القطاع غير الرسمي – وهذا هو الحل المقترح من طرف "**غرين**" والذي يحمل توجها أيديولوجيا يخدم قيام الإشتراكية بالبلدان النامية حتى وإن كان الإعتراف الضمني بإيجابية القطاع غير الرسمي في تحقيق أهداف بعض الفئات الفقيرة والكادحة موجودا.

وما يعاب على نظرية "**غرين**" كونها لم تعمل على توضيح الميكانزمات التي يمكن بواسطتها لحكومات البلدان النامية من إعاقة نمو وتطور الأنشطة غير الرسمية والقضاء عليها، خاصة وأن المنتجين الصغار بتدعيمهم للبورجوازية الرأسمالية في هذه المجتمعات فإن في ذلك دعما آخر للحكومات نفسها والتي تعمل بطريقة غير مباشرة على تدعيم كل الفئات البورجوازية، فكيف تقضي على آخر حلقات دعم البورجوازية؟، فالعلاقة في هذه الحالة تشبه الحلقة المفرغة المترابطة، مما ينقص من الصدق الإمبريقي للنظرية.

5- نقد نظرية المتصل الحضري:

بالإضافة إلى المبالغة الكبيرة من طرف أصحاب هذه النظرية في إستخدام مفاهيم أساليب الإنتاج، الإستقلال، السيطرة، فإن "**غرين**" و "**جاري**" قد نظرا إلى فقراء الحضر على أنهم ضحايا الإستغلال واللامساواة وأنهم عقبة حقيقية أمام إمكانية حدوث عملية تغيير ثورية بمدن البلدان النامية مما جعلهم يدعون إلى ضرورة القضاء على القطاع غير الرسمي وفي محاولة لإثبات مبالغة هؤلاء في النظرة إلى فقراء الحضر على أنهم حثالة بروليتارية عمل "**فرانتز فانون F.FANON**" على إثبات أن هذه الفئات الهامة عدديا هم في الحقيقة حملة روح الثورة التي تعزز الطبقة العاملة القائمة لأنها يخاف من أي شيء يحتمل مس وضعها، فهناك شواهد تاريخية عديدة تشير إلى أن فقراء الأرياف والمدن قد مثلوا أدوارا بارزة في مقاومة المستعمر وقهره كما حدث في الجزائر عند الإطاحة بالمستعمر الفرنسي وكذا مشاركة الفقراء الصينيين في الثورة التنموية، وفي هذا السياق ينظر "**كابرال CAPRAL**" إلى هؤلاء الفقراء على أنهم في حالة إنتقالية من الوجود الفلاحي إلى الوجود الحضري، وأنهم يمتلكون قوة ثورية كامنة بقدر الطبقة العاملة الصحيحة، أو الطبقة الفلاحية[1]، وهذا ما أكده "**محمد بوخبزة**" في تحليله لحقيقة أحداث 5 أكتوبر 1988 بالجزائر والتي ربطها بالدور الفعال الذي لعبته الفئات المهمشية والفقراء كونها كانت أكثر

[1]- إبراهيم التهامي وآخرون: مرجع سابق.ص ص27-29.

الفئات تضررا من الأوضاع القائمة والأكثر قدرة على قيادة العمل التغييري، حتى وإن كان ذلك إنقياديا أم لا، وراء تيارات أيديولوجية أو سياسية معينة[1].

ثانيا– نظرية التبعية:

إن العلاقة المتبادلة بين إقتصادين أو أكثر أو بين الإقتصاديات والنظام العالمي تصبح علاقة تابعة وذلك عندما تكون مجموع الإقتصاديات في حالة التطور الذاتي بفضل ديناميكيتها الخاصة، في حين نجد إقتصاديات أخرى تابعة يمكن أن تتطور فقط بفضل توسيع الإقتصاديات المهيمنة، وعليه فإستيعاب مفهوم التبعية لا يكون إلا بالدعوة إلى تمفصل المصالح السائدة في المراكز المهيمنة وفي المجتمعات التابعة[2].

ومنه فإن نظرية التبعية هي مدرسة فكرية تسعى إلى تفسير أسباب التطور والتخلف الإقتصاديين، حيث احتوت النظرية على كم هائل من الكتابات التي أدخلت العديد من المفاهيم وطرق التحليل، ، حيث إتفقوا جميعا في معالجتهم للتطور الإجتماعي والإقتصادي للدول المتخلفة بإعتباره مشروطا بقوي خارجيته بالتحديد وبهيمنة الإقتصاديات الأكثر تطورا، والوجه الأكثر بروزا لهذه الهيمنة هي إستخلاص الفائض من البلدان المتخلفة وتوظيفه في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تؤكد نظرية التبعية أن ثنائية–إستخلاص الفائض–توظيفه–كليهما يسببان ويديمان التفاوت بين البلدان وإقتصادياتها بين الغنية والفقيرة[3]، ومن السمات الأساسية للكتاب من دارسي التبعية إثارتهم لجوانب هامة أغفلها غيرهم وخاصة منها دراسة الجانب السياسي والتركيز على دور الدولة في التشكيلات الإجتماعية التابعة والطرفية حيث إختلفت إسهامات الباحثين في تناول المترتبات السياسية للتبعية.

حيث ظهر إتجاهان نظريان، الأول يتزعمه "**فرانك**" ويتفق معه "**بول باران**" حيث يؤكد أصحابه الإختلاف الجذري بين الدول الرأسمالية في المركز والدولة التابعة في الهامش، والثاني يتزعمه :كاردوزو" ويتفق معه "**سمير أمين**" و " **إيمانويل**"، حيث يرون أن الدولة نفسها في المركز أو الهامش، كما عارضو الإتجاه الأول في مسألة نفي دور الطبقات في الإستيلاء على المنتوج وإسناد هذا الدور للدولة فقط.

‹‹... وعليه فقد حاولت نظرية التبعية التي أريد لها أن تكون نظرية شاملة البحث عن بدائل داخلية– جماعات، طبقات أيديولوجيات وبشكل خاص الدولة، يفترض فيها أن تؤمن إعادة إنتاج الآليات الإقتصادية

---

[1]- M'hammed Boukhobza **: octobre 88, évolution ou rupture ?** Bouchène , Alger ,1991, pp15-16.

[2] - اينريك هيت: ترجمة نبيل مرزوق: **نظرية التبعية**، جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ص ص 168-169.

[3] - إليزابيث دور: ترجمة نبيل مرزوق: **نظرية التبعية**، جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص ، ص 257.

الأساسية الخارجية محليا، زيادة على محاولة منظري التبعية لإبراز النتائج السوسيولوجية للتبعية ولاسيما –الهامشية– والمنعكسة في وجود فئات عديدة على الرغم من تحضرها فإنها غير مرتبطة بشكل دائم بالإنتاج الرأسمالي...››.[1]

هذه النتائج السوسيولوجية للتبعية إهتم بها الكثير من الباحثين في المشاكل الإقتصادية للبلدان النامية أين ركز هؤلاء على العلاقات غير المتكافئة بين القطاعين الحضريين الرسمي وغير الرسمي بتناول علاقات الإنتاج وعلاقات المركز بالهامش منطلقين من فرضية تقول بأن العلاقة بين هذين القطاعين يجب أن تحلل كجزء من نظام خاضع للعلاقات التبادلية العالمية من حيث التجارة، تحديد الأسعار عالميا، نقل التكنولوجيا، فالمركز يحاول الإستيلاء على الأرباح المحققة في الهامش من خلال عدة ميكانزمات كتحديد الأسعار العالمية ومراقبة السوق وعدم تغلغل التكنولوجيا على نحو منتظم دون تحطيم التقنيات القديمة في الهوامش، إذ أنه ونتيجة التراكم يحصل نمو بطيء في منحنى العمل وتسارع كبير في العمل الجانبي ويصاحب هذان العنصران زيادة سريعة في عرض العمل الحضري خالقا بذلك قطاعا غير رسمي أو قطاعا هامشيا، وعليه فنقل فائض القيمة من القطاع غير الرسمي يتوقف على مدى إدماجه في الإقتصاد الحضري، وعليه يعتقد أنصار مدخل التبعية أن العلاقات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لابد أن تحلل كجزء من نظام خاضع للعلاقات المتبادلة على المستوى العالمي، وفائض القيمة الذي يتكون في نطاقه يحول إلى بقية الإقتصاد كخطوة وسيطة لنقل هذا الفائض من الهامش إلى البلدان المركزية المهيمنة وبطبيعة الحال فإن ميكانيزمات نقل الفائض من القطاع غير الرسمي يختلف تبعا لإستقلاله أو اندراجه في بقية الإقتصاد الحضري، ومن هذا المنطلق إنقسم ممثلوا نظرية التبعية بين من درسها في ظل ظروف التكامل ومن درسها في ظل ظروف الإستقلالية

1-في ظل ظروف التكامل[2]:

درس القطاع غير الرسمي كقطاع مندمج في الإقتصاد الوطني في علاقته بالقطاع الرسمي بالتركيز على وجود علاقة غير متكافئة بينهما، أحدهما مسيطر وآخر تابع، وعليه فإستمرارية القطاع غير الرسمي– القطاع التابع– مرهونة بوضعية القطاع المهيمن والمسيطر و المتحكم في المواد الأولية مثل السوق، الأسعار، والمؤسسات الخدمية والمالية التي تتحكم فيها الفئات المرتبطة بالقطاع غير الرسمي كأسلوب إنتاجي مسيطر، وعليه فالوضع الهامشي

[1] – إينريك هيت: مرجع سابق .ص 261.

[2] – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟** مرجع سابق. ص ص155-156.

واللارسمي يزيد من حالة التبعية والإستقلال الذي تتعرض له الفئات المدينية الدنيا، كما أن تدعيم تبعية القطاع غير الرسمي للسوق المحمي وعجزه عن الحصول على المواد التي يحتاجها تتم من خلال عدة ميكانزمات أهمها:

أ- إرتفاع أسعار المواد التي يشتريها هذا القطاع

ب- إنخفاض أسعار المواد التي ينتجها والخدمات التي يقدمها

ج- الفرق بين(أ) و (ب) يجنيه القطاع الرسمي

د- درجة تبعية أنشطة القطاع غير الرسمي تختلف بإختلاف الأنشطة أي حسب طبيعة السلع المتاجر فيها، حيث أن درجة الإرتباط تكون وفقا لطبيعة السلع نفسها.

فالقطاع غير الرسمي في ظل ظروف التكامل يبقى مجرد قطاع مشوه تابع للقطاع الرسمي خاصة، والنظام العالمي عامة.

2- في ظل ظروف الاستقلالية.[1]

أما في ظل ظروف الإستقلالية فقد اتجه البعض من الباحثين إلى دراسة القطاع غير الرسمي كقطاع تابع ومع هذا يتمتع ببعض الإستقلالية عن باقي القطاعات الإقتصادية إعتمادا على المؤشرين التاليين:

أ- وجود فائض قيمة في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

ب- محدودية حصول القطاع غير الرسمي على المدخلات ومنتوجات الأسواق أو الموارد الأولية.

فبالنسبة للمؤشر الأول أكد "**كويجانو Quijano**" بأن السكان الهامشيين يلعبون دورا هاما في ظل الرأسمالية التنافسية بتأثيرهم على الأجور بخلقهم لفائض القيمة المنقولة للقطاع الرسمي، فتبعية القطاع غير الرسمي للسوق لا يكبح الطلب على منتجاته. أما بالنسبة للمؤشر الثاني فإن "**توكمان TOkman**" يعتقد بأن الأنشطة غير الرسمية لا تولد فائضا في القيمة لأن توسعها مرتبط بنقص الإستيعاب في القطاعات الإقتصادية الأخرى وكذا على إمكانيات السوق المتروكة من القطاع الرسمي، فالتبعية تنتج من خلال الحصول الصعب على الموارد وليس إستخراج فائض القيمة فالهامشية عند ممثلي نظرية التبعية مرتبطة بالفقراء لأن إنتاجيتهم ضئيلة مقارنة مع قطاعات الإقتصاد الوطني، لأن كل المتغيرات تعمل على تكريس الوضع الهامشي للقطاع غير الرسمي وأفراده نتيجة تحكم القطاع الرسمي خاصة والنظام الإقتصادي الرأسمالي عامة في مدعمات القوة والسيطرة.

[1] – نفس المرجع، ص ص 156-158.

كل هذه القضايا قادت البعض إلى طرح تساؤلات تتعلق بوضع الأنشطة الحضرية غير الرسمية وفئاتها أهمها:

- ما هي المساهمة الإيجابية لعمال الإقتصاد غير الرسمي رغم تشغيلهم الناقص؟
- من هم الهامشيون من بين العاطلين ؟ أي ما هي الهامشية بموضوعية؟
- ماذا سيحدث لو يتوقف الفقراء عن العمل؟

فللإجابة على هذه التساؤلات لابد من تناولها في سياق إجتماعي- تاريخي وتأكيد مسألة أن الباحثين قد إختلفوا أشد الإختلاف في الإجابة عليها بشكل محدد، ولا يزالون إلى يومنا هذا، فإذا كان"**ماركسMarx**" قد أجاب على هذه التساؤلات بوصف الفقراء بالبروليتاريا الطفيلية التي تمثل جزءا من الجيش الإحتياطي الصناعي الذي تحتاجه الرأسمالية لبقاء الأجور منخفضة بما يدعم وضعها القائم، و "**أنجلز**" قد إعتبرهم حثالة إجتماعية إن وجهت إيجابيا فستقوم بدور ريادي، واعتبرهم "**ماوتسي تونغ**" عناصر طبقية تحتية يمكنها القيام بدور طلائعي إذا زودت بالإرشادات المناسبة أيديولوجيا، وإذا إعتبرهم "**فانون F.FANON**" بحملة روح الثورة، أي راديكاليتهم الطبيعية إذا ما وجدوا تحريكا لها[1]، فإن كل هذه الصفات المعطاة للفقراء عامة وعمال الإقتصاد غير الرسمي خاصة قد وجدت عدة معارضات أهمها الإنتقاد الذي وجهه لها **وورسلي**.

3- نظرية "وورسلي P.WORSLY"[2]:

تقوم نظريته أساسا على تأكيد فكرة –خرافة الهامشية- حيث إعتبر "**وورسلي**" الهامشيين ليسوا بالطبقة المستقلة بل جزءا لا يتجزأ من النظام الحضري ككل، أما صفة الإحتياطيين التي وصفهم بها"**ماركس**" فهي خاطئة بإعتبار أن مراكز هؤلاء المهنية لا تضعهم في الإحتياط، أما صفة الهامشيين والعاطلين فإنها تحمل في طياتها صفة أخرى هي-اللاوظيفة- وهذه مغالطة كبيرة للحقائق لأن فئات الفقراء وعمال الإقتصاد غير الرسمي تتصف بالطموح والمبادرة والقدرة على إقامة علاقات جديدة في وسطهم الحضري بما يمكنهم من البقاء والإستمرارية والتي تبقى مرهونة بفاعليتهم.

---

[1] – إبراهيم التهامي و آخرون: مرجع سابق، ص ص 20-27.

[2] – بيتر وورسلي: ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله : **العوالم الثلاثة– الثقافة والتنمية العالمية–** ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، الجزء الثاني، سنة 1987، ص 69

وعليه فالهامشية تبقى خرافة لأن القطاع غير الرسمي يعتبر بمثابة حلقة في سلسلة العلاقات الرأسمالية، عدى في حالة واحدة وهي وضعية نشاطات الفئات التي لا تعمل على خلق أية قيمة من خلال حصولها على أجورها كفئة المتسولين مثلا والتي تنطوي تحت فئات الهامشيين في المجتمع الحضري.

فرغم معاناة أصحاب القطاع غير الرسمي من الإستفادة من الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والإستبعاد السياسي لهم كفئة ينقصها الوعي السياسي والثقافي المكتمل، إلا أن هذا التصور يظل نسبيا في صدقه، لما أثبتته الدراسات الإمبيرقية، من تمتع هذه الفئات بدرجة من الوعي السياسي والإجتماعي وروح المبادرة والفعالية والطموح بما يعطيه مكانتهم كجزء فاعل من النظام والبناء الحضري القائم، وعليه تظل نظرية"**وورسلي**" أقرب ما تكون لوصف وضعية الفئات المدمجة في القطاع غير الرسمي بأكثر دقة، بتأكيدها لوجود حقيقتين، أحدهما وجود مجموعة من العلاقات الرأسمالية التي تمثل القطاع غير الرسمي حلقة في سلسلتها، والأخرى تشكيل أفراد هذا القطاع لفئة وظيفية تتسم بكل خصائص الفئات الإجتماعية والإقتصادية داخل البناء الحضري، مما يلغي صفة الهامشية التي ظلت لصيقة بالأنشطة الحضرية غير الرسمية خاصة، وفقراء الحضر عامة.

4- نقد نظرية التبيعية:

إعترضت نظرية التبعية خاصة عدة مشاكل في التحليل أولها أن علاقات السيطرة بل انقسام النظام العالمي إلى إقتصاديات متقدمة وأخرى متخلفة يفترض مسبقا أي أن هناك فرضية مسبقة حول إمكانية قيام الإقتصاد المتقدم بانتزاع الفائض من الإقتصاد المتخلف، مما يسبب تخلف هذا الأخير، إذ لا يمكن للإنتزاع والتملك أن يكون سببا للتخلف أو التقدم كما لا يمكن جعله شرطا مفترضا مسبقا.

كما أن ممثلي هذا الإتجاه إهتموا أكثر بتحليل العلاقات المتبادلة في نقل الفائض بين الأنشطة الإقتصادية والمتميزة باللاتكافؤ مهملين طريقة وميكانيزمات خلق هذا الفائض في الإقتصاد المتخلف، وذلك في سياق دراستهم للإرتباطات غير المتكافئة بين قطاعي لمدينة، القطاع الحضري الرسمي والقطاع الحضري غير الرسمي كأسلوبين إنتاجيين متعايشيين في بيئة واحدة، حيث أن ممثلي هذا الإتجاه التنظيري ومع إختلافاتهم في وصف فئات الإقتصاد غير الرسمي، حيث اعتبرها الكلاسيكيون منهم قوة عمل غير وظيفية تعوق التقدم الإجتماعي بإعتبارها خليفة البورجوازية الرأسمالية المعوقة للتقدم، في حين إعتبرها المحدثون قوة إجتماعية ثورية فاعلة ذات أدوار فعلية، ومع هذا الإختلاف فإنهم يتفقون في فكرة جوهرية مؤكدة على كون الأنشطة غير الرسمية معوق لعملية

التنمية نتيجة مبالغتهم الشديدة في الإعتماد على المبادئ الأيديولوجية الراديكالية المتبناة من طرفهم، مما ينقص من الصدق الإمبريقي لهاته المحاولات التنظيرية حيث ركزوا كذلك إهتمامهم دوما على فهم مشكلات البلدان النامية في ضوء التحليل التاريخي للتفاعل بين الدول المتقدمة والمتخلفة مما قادهم لتحليل الأنشطة المختلفة بما فيها الأنشطة الحضرية غير الرسمية في ظل أنساق التكامل القائمة بإستخدام مفاهيم-القهر-الإستغلال-الصراع-السيطرة، مما جعلهم يبتعدون عن فهم المشكلات الحقيقية لفقراء المدن بكل أبعادها، سواء تعلقت بالفقراء أنفسهم أو علاقتهم الواقعية بباقي الأنظمة داخل البناء الحضري.

حيث يجب الإعتراف بأن فئة الفقراء تقوم بأدوار حاسمة لمجابهة كل الضغوطات النظامية والمجتمعة لضمان إستمرارها ومع ذلك يطرح التساؤل التالي: هل نسبة القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة غير الرسمي تنطوي على أهمية كبيرة من الناحية العددية، أم أن هذا العدد في تناقص مع مرور الزمن أو أنه لا معنى له؟ غير أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم تتعلق بالموقف النظري في علم الاجتماع الحضري فوجود أنشطة حضرية غير رسمية لا تتماشى مع توسع القطاع الحديث، يطرح مسألة الإرتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات كما يتيح الفرصة لمراجعة النظريات المستندة إلى إفتراض يقضي بوجود أنشطة حضرية محددة ومراقبة.

وعليه من الطبيعي أن يثير هذا التحول الفكري جملة من التساؤلات حول بعض المسلمات في الدراسات الحضرية الاجتماعية و خاصة ميل بعض التحليلات إلى إبراز الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية وكذا إرتباطها بشتى صور الإستغلال في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها جانب كبير من الإستثمارات لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان، البطالة وقلة الخدمات الحضرية على تنوعها.

وإذا كانت كل الشواهد المتوفرة تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان البلدان النامية تعيش على هامش الإقتصاد، مع تزايد نسب التهميش مع الزمن، فالموقف يصبح أكثر خطورة إذا عرفنا ما للتنمية الرأسمالية المتخلفة من إنعكاسات خطيرة على البناء الإجتماعي بما تخلفه من ميكانيزمات تدعم التخلف، إذ أن ما سبق ذكره يؤكد أن الأنشطة التي يمتهنها الفقراء هي فعلا في وضع المستغل والمهمش، الشيء الذي يجعلنا نؤكد بأن أية سياسة توجه لمساعدة هذه الفئة لا بد أن تمس النظام الإجتماعي ككل وليس الجزء الأسفل منه فقط، وعليه قد يكون

إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة، يمثل عاملا أساسيا لتجاوز الوضع القائم المتسم بالتأزم بخصوص هذه الجماعات الإجتماعية [1].

وعليه فإن دراسة ظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية بناءا على محاولات التنظير بنقائصها الإمبريقية التي إستعرضناها يكون عملا غير صادق وغير منطقي دائما وفي كل المجتمعات، وعليه فإن هذه الدراسة يجب أن تنطلق من إطار تصوري يقوم على الفهم الحقيقي لكل تعقيدات الواقع الحضري من كل جوانبه في سياقها التاريخي الإجتماعي والثقافي للمجتمع المعني بالدراسة والإهتمام بكل المتغيرات الفاعلة للإبتعاد عن إمكانية السقوط في المغالطات المنهجية والعملية وذلك لأن كل الأشكال الإجتماعية تتغير بإستمرار بما في ذلك علاقات الإنتاج و علاقات المركز بالأطراف، حيث ظلت محاولات كل المنظرين والباحثين السوسيولوجيين في إستفادتها من الأنساق النظرية المختلفة عاجزة في حل العديد من مشكلات مجتمعاتهم، ورغم إستمرارية النظرية الماركسية والثنائية والوظيفية في السيطرة على النظرية الإجتماعية إلا أنه يلاحظ ظهور عدة تيارات نقدية وبدائل سوسيولوجية أخذت فعلا تعيد النظر في القضايا الكلاسكية مما يسمح لباحثي البلدان النامية بوضع بناء نظري جديد يتماشى وواقع مجتمعاتهم المتغير بإستمرار وذلك إيمانا منهم بأن الإنطلاق من فهم العلاقات القائمة بين مكونات البناء الحضري في ظل ظروف سوسيو إقتصادية معينة جعلتها تصطبغ بصبغة هذه العوامل نفسها، أي إعطاء هذه الأنشطة خصوصية وفقا لخصوصية ظروف كل مجتمع محل نشأتها وبالتالي فتفهم واقع هذه الأنشطة مشروط بفهم واقع وظروف المجتمع نفسه.

[1] إسماعيل قيرة: **القطاع غير الرسمي في الدول الإشتراكية في العالم الثالث**، مجلة سيرتا. معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 7/6، جويلية سنة 1992 ص 155.

الفصل الثالث:

المدينة في البلدان النامية والقطاع غير الرسمي

I. واقع التنمية في مدن البلدان النامية

II. خصائص المدينة في البلدان النامية

III. مشكلات المدينة في البلدان النامية :

أولا– النمو الحضري والتحضر

ثانيا– الأحياء المختلفة

ثالثا– الفقر الحضري

رابعا– البطالة الحضرية والتشغيل

IV. التشغيل باستخدام القطاع الحضري غير الرسمي :

أولا– معايير تحديد القطاع الحضري غير الرسمي

ثانيا– حجم القطاع الحضري غير الرسمي وأضراره

ثالثا– مكانة القطاع الحضري غير الرسمي ومعوقاته

رابعا– العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي

I. واقع التنمية في مدن البلدان النامية:

يعتبر التفكير في المدينة محاولة قديمة إلى حد كبير، حيث تناولها الفلاسفة ووضعوها في مرتبة أفضل وأعلى من القرى، واعتبروها مركزا للعقلانية ومحورا للأيديولوجية والثقافة والتكنولوجيا والسياسة والقوة عموما، ومع ذلك نجد البعض منهم قد حذر من أخطار الحياة في المدينة من أمثال أفلاطون وأرسطو[1]، وذلك لعدة إعتبارات، ومما لا يختلف حوله اثنان من المهتمين بدراسة المدينة والتحضر فيها أن هناك ثورة حضرية قد شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين، حيث يعتقد كثير منهم على أن عوامل هذه الثورة ونتائجها لا تقل أهمية وخطورة عن الثورة الصناعية التي حصلت في القرن التاسع عشر والتي انعكست آثارها على مجريات الحياة بالمجتمعات البشرية ككل والمجتمعات الحضرية بشكل خاص.

حيث أنه يوجد إتصال وثيق بين الثورتين الصناعية والحضرية، فقد كانت الأولى من المسببات الرئيسية والدوافع التي أدت لظهور الثانية، فالثورة الصناعية دفعت بالملايين من السكان في كل مجتمع إلى الإنتقال من نمطه الريفي إلى نمطه الحضري، حيث أن المدينة عموما لم تصبح ظاهرة تفرض نفسها على دارسي المجتمع إلا في وقت حديث نسبيا، وهذا لا يرتبط بوجود المدينة في حد ذاتها وإنما يرتبط أساسا بالنمو الذي أصبح يفرض نفسه لما خلفه من نتائج وآثار على الوسطين الريفي والحضري على حد سواء، إذ تمتاز ظاهرة التحضر والتي يقصد بها إتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد ونسب السكان بها إلى مجموع سكان المجتمع بدينامكيتها التي تحمل في مضمونها عناصر التغيير السريع مما يؤدي إلى تغيير إجتماعي، بنائي ووظيفي عميق.

حيث كانت المشاريع الجديدة التي أنشئت في المدن قد جذبت العمالة من المدن إلى المناطق الصناعية الجديدة، وعندما نضبت اليد العاملة من المدن كان المزود الجديد لها هو الريف نظرا لإعتماد الصناعات في بداية ظهورها على تكنولوجيا بسيطة وبالتالي تكثيف اليد العاملة، وبعدها إستقر المهاجرون بشكل دائم بالمدن وتطبعوا بطابعها بسبب إطالة إقامتهم بها.

ومن ناحية أخرى فقد عرفت المدينة في هذا العصر في كل أنحاء العالم أزمات هائلة، فبريطانيا مثلا وهي من أعظم دول العالم تحضرا، صاحب عملية التحضر فيها وجود الأحياء المتخلفة والمزدحمة بالسكان وإزدحام حركة المرور، زيادة على عدة مظاهر إقتصادية وثقافية باعتبارها من أهم مخلفات ما يسمى بالتنمية الحضرية.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة– دراسة في علم الإجتماع الحضري**–المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، الطبعة 6، سنة 1998، ص37

وبالمقابل و بعد خروج أغلب بلدانها من دائرة الإستعمار، وانتهاج أغلبها لسياسات تنموية إقتصادية مستوردة يقوم أغلبها على إعتماد التصنيع كوسيلة أساسية لإحداث عملية نمو حقيقية، جعل مدن البلدان النامية في غالبيتها لا تسلم من نفس الوضع وبالتالي عيش نفس التجربة وخاصة على مستوى المشكلات التي نجمت عن مختلف عمليات التنمية الحضرية، وهذا ما يعرف بعمليات التحديث التي خضعت لها أغلب المجتمعات المتخلفة، حيث عاشت هذه الأخيرة ولفترات طويلة تجارب عديدة مست مختلف الأنشطة الرئيسية كالعمل والإقتصاد، ومختلف العلاقات الإجتماعية كما عرفت هذه المجتمعات فترات تغيير متنوعة منها ما تميز بالبطء الشديد و منها ما أخذ شكل الثورة العارمة التي غيرت الأوضاع رأسا على عقب، بعضها لم يتجاوز تأثيره حدود المظاهر الخارجية للبنى والنظيم والمؤسسات الإجتماعية، بينما طال التغيير في فترات لاحقة كل أسس وقواعد البنى والنظيم والمؤسسات،

كما مرت على هذه المجتمعات فترات تغير إجتماعي إقتصرت مظاهرها على المراكز أي "المدن" ولم تصل إلى الأطراف، وخاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بخروج أغلب هذه البلدان من دائرة الإستعمار، وظهور بعض مصادر الثروة، وبدء الإهتمام بمظاهر الدولة، هذه العناصر الثلاث تسببت في إحداث سلسلة تغييرات جعلت العالم المتخلف يعرف ما يسمى بالتحديث والذي تميز في بعض المجتمعات بنوع من الخصوصية لكن في أغلبها كان عبارة عن تكرار تجارب دول أخرى هي في الغالب دول صناعية، و بالتالي لعبت الصناعة دورا كبيرا في إحداث تغيرات هامة في الدول النامية، مست بالخصوص مجالات العمل، الإنتاج و العلاقات الإجتماعية كما أن هذه التغيرات أدت إلى ظهور أنماط جديدة للأنشطة اليومية، وما يتعلق بها من ترتيبات للإقامة والعمل والمواصلات.

"فالتحديث" في المجتمعات النامية ليس صورة طبق الأصل للتجربة الغربية، وإن كانت بعض مظاهره المادية وكأنها تقليد لما جرى ويجري في تلك المجتمعات المعاصرة، فتجارب أغلب البلدان النامية توضح كيف أن الدولة لعبت دورا هاما في تنظيم غالبية الأنشطة، وتوفير أغلب الخدمات وأهمها مثل :

التعليم، الصحة، السكن، الأسواق...الخ، غير أن هذه الإمكانيات من الخدمات تركزت في بادئ الأمر في العواصم ثم كبريات المدن، فأصبحت هذه الأخيرة تمثل المكان الأفضل للسكن، بفضل تحسين المستوى المعيشي به إلى حد كبير، هذا الأمر أدى إلى تكاثر السكان بالمدن فارتفعت من جهة معدلات الزيادة الطبيعية فضلا عن كونها أصبحت كذلك المكان الأكثر جاذبية للسكان من المناطق المحيطة بها وخاصة من الأرياف، وبمرور الزمن

أصبحت المدن في أغلب البلدان النامية تأوي أكثر من ثلاثة أرباع سكان المجتمع، هذا الإستحواذ على غالبية السكان يقابله حرمان بقية المناطق والأقاليم من حصصها من القوى العاملة وكذا مختلف الخدمات ومختلف البرامج التنموية وهذا ما يوصف بالإختلال في موازين التنمية فضلا عن وقوع الأوساط الحضرية بدورها في أزمات هائلة سبب عجزها عن التكفل بكل ساكنيها [1].

وزيادة على كل ما سبق فإن تغيير بعض النظم السياسية والإقتصادية في معظم البلدان النامية بالتالي تغيير نظم الملكية الزراعية أوقع المجتمعات في إختلال تنموي بين القرى والأرياف مما نشأ عنه معظم المناطق السكنية غير الرسمية على أطراف المدن[2].

إلا أن أهم مؤشر تنموي في المجتمعات النامية، عموما يخص بالتحديد ما اصطلح على تسميته بمهمشي عملية التنمية أو بكلفتها البشرية، حيث أكدت محاولات عديدة بمختلف الدوائر الأكاديمية ضرورة الإهتمام بما يعرف بالفئات الهامشية التي تندرج ضمن مسميات عديدة، حيث توجد أدلة عديدة توضح تنامي العناصر المعدمة كليا والمحرومين والفقراء والبطالين وغيرهم ممن يعيشون على هوامش الإقتصاد المنظم في عالم يدور في قالب رأسمالي، له الكثير من الآثار السلبية على ملايين البشر الذين يثبتون ضعف الإقتصاديات الوطنية وما ينجر عنها من انهيار في المؤسسات وتزايد حدة الصراع الإجتماعي، حيث وصلت أغلب السياسات التنموية في البلدان النامية إلى ما يشبه الطريق المسدود بعجزها عن حل المشكلات المختلفة وخاصة الحضرية منها، مما يؤكد فشل مشروع التحديث المتبع، وفشل السياسيين في حل مشكلات الفقر وإستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة، وسوء التغذية والبطالة الحضرية وازدياد صور التهميش .

وباعتبار العالم العربي جزء من هذا العالم النامي فوضعه من وضع هذا العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن، 73 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، و60 مليون عربي يعانون الأمية، و10 ملايين لا يحصلون على الغذاء، و نصف سكان المناطق الريفية لا يحصلون على المياه النقية للشرب والخدمات الصحية الأساسية، الأمر الذي يؤكد فكرة تنامي عدد المهمشين والفقراء المحرومين، بل إعادة إنتاج التهميش[3].

---

(1) -مصطفى عمر التير: **إتجاهات التحضر في المجتمع العربي**، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا سنة 2005، ص ص 32-34

(2) -عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر– خصائصه وآلياته ومشكلاته –** ، وزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مصر ، بدون سنة ، ص 14.

(3) -سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية– الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية–** مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة 2، سنة 1999، ص ص 130- 135.

II. خصائص المدينة في البلدان النامية:

لقد عرفت المدينة تحديدات مختلفة بإختلاف وجهات نظر العلماء والباحثين، فمنهم من تصور بأنها امتداد طبيعي للقرية ومنهم من عرفها في ضوء عدد السكان ومنهم من عرفها في ضوء إصطلاحات قانونية وأيا كانت الإختلافات بين الدارسين فإن المدن هي نفسها في كل المجتمعات، فهي حقيقة تراكمية في المكان والزمان، كما أنها مجتمع محلي يتميز بعدة صفات أهمها أنها كبيرة بحيث لا يعرف سكانها بعضهم بعضا، فأهم ما يميز الوسط الحضري هو التمايز واللاتجانس الإجتماعيين، وهي بالتالي ظاهرة إجتماعية فهي أكثر من كونها جزء من أجزاء المجتمع، فهي حقيقة إجتماعية وتعبير عن الممارسات الجمعية المتبادلة ومختلف الإرتباطات والإنجازات الحضرية وتظهر بداخلها كذلك المشكلات الحضرية على اعتبار أنها: [1]

- ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات: حيث تسهل دراستها إحصائيا ويمكن التعبير عن ظهورها وأنساقها الإجتماعية السائدة، كما تفرض نفسها على الأفراد في كل المجتمعات.
- ذات طبيعة إنسانية: حيث يتميز الإنسان بثلاث طبائع، حيوية، ونفسية، وإجتماعية، وإنطلاقا من صفاته وخصائصه تصطبغ المدينة بنفس خصائصه الثلاث.
- تلقائية النشأة: حيث تتطور من مجموعة منازل متناثرة، تجتمع هذه الأخيرة إلى أن تأخذ شكل القرية، والتي بدورها وبفضل الزيادة في السكان وتنوع الحرف تنمو وتتطور إلى أن تصل إلى مرحلة حضرية.
- تمتاز بموضوعيتها وشيئيتها: أي يمكن دراستها كأشياء خارجية عن ذواتنا أي بموضوعية، وشيئية بمعنى معرفتنا بها مستمدة من الواقع إذ أن لكل مدينة تراثها الذي يعرفنا بها.
- تمتاز بالترابط: تتصل أجزاؤها ببعضها البعض مورفولوجيا عن طريق المواصلات، وأنظمتها المختلفة تمتاز بالترابط ببعضها البعض كذلك.
- تمتاز بصفة الجبر والإلزام: الأفراد ملزمون بالحياة فيها عندما تتوفر لديهم خاصية الرغبة في التمتع بكل ما يتصل بالحياة الحضرية الراقية.
- تمتاز بصفة الجاذبية: بخصائصها وما توفره من فرص حياتيه وخدمات حضرية مرفهة تجعل ساكني الأرياف ينجذبون إلى تفضيل الحياة فيها أكثر من القرية التي تمتاز بخاصية الطرد.

[1] -حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق ، ص ص 60-63.

وعليه فالمدينة في البلدان النامية كغيرها من مدن العالم، ظاهرة فريدة من نوعها ورغم أن لكل مدينة ظروفها الخاصة بها تاريخيا وعوامل نموها ونتائج هذا النمو، إلا أن العلماء حاولوا بدءا من **"لويس ويرث"** "**L .WORTH**" تحديد الخصائص العامة للحضرية، حيث يمكن تلخيصها في ستة (06) أساسية:[1]

أولا– المهنية:

تخصصت المدينة على مر التاريخ إما في أحد هذه الوظائف أو أكثر:

- الوظائف الإجتماعية: الدفاع، الدين، الثقافة، الإدارة، الترفيه
- الوظائف الإقتصادية: التجارة، الصناعة، الخدمات

فالمدينة الحديثة ليست مجرد وحدة جغرافية وأيكولوجية فقط بل وحدة إقتصادية كذلك، كما يستند التنظيم الإقتصادي في المدينة على مبدأ تقسيم العمل، بالتالي فلا نجد وظيفة واحدة لها ، فنشاطها الرئيسي يحتاج إلى عدد من الخدمات والأنشطة الأخرى، حيث تجذب المراكز التجارية الصناعة وتحتاج الصناعات الكبرى إلى التجارة، كما تجتذب المراكز الحكومية والأنشطة الثقافية، ويترتب على ذلك أن يصبح لكل فرد في المدينة وظيفة أو مهنة معينة، فتختلف المهن والوظائف على إختلاف الأفراد وميولاتهم وإمكانياتهم ومستوياتهم، كما ينتج عن هذا الوضع كذلك إنقسام المدينة إلى مناطق حضرية متباينة بإختلاف النشاطات والوظائف فمنها ما يخصص للسكن أو التجارة، أو الصناعة أو الخدمات...الخ.

ثانيا– المظاهر الثقافية:

تتميز المدينة بالإتساع وتنوع المحلات التجارية ومزودة بالأضواء الزاهية وبها الميادين الفسيحة والحدائق، ودور السينما والمسارح وغيرها من الخدمات الترفيهية والتثقيفية المتنوعة، فضلا عن المتناقضات كالأحياء الغنية والفقيرة في نفس الوقت ومؤسسات الخدمات ذات المستوى العالي وتلك ذات المستوى المتدين من حيث التكاليف، كما تختلط الأجناس البشرية والثقافات المتناقضة في المدن وطبائع الناس المختلفة وكذا تعدد اللهجات واللغات وأنماط اللباس وغيرها، و من مظاهر المدينة كذلك حركة المواصلات الكثيفة وشدة حركة سكانها من مختلف الإتجاهات وفي كل الأوقات، و كذا الإزدحام سواء من ناحية الأفراد أو الهياكل، كما تختلف الأذواق في

[1] - نفس المرجع ، ص ص 64-69.

كل شيء، وهذا الأمر يجعل من النادر أن يتواصل الأفراد مع بعضهم البعض بشكل مباشر دون سابق معرفة كما هو الحال في الأوساط الريفية.

ثالثا–الإنسان الحضري:

بسبب نمو حجم المدينة تقل درجة معرفة الأفراد ببعضهم بعضا معرفة شخصية فتصبح العلاقات الإجتماعية تتسم بالسطحية وغير الشخصية، إذ أن ما يميز الإنسان الحضري أنه كثير التنقل وإكتساب المعارف الجديدة لكن دون الحاجة بالضرورة لربط علاقات شخصية مع كل من يقابلهم يوميا، كما يتميز هذا الإنسان بالعقلانية حتى وإن لم يفقد ولاءه لعائلته، مع ميله لفقد صلاته المباشرة بأقاربه الآخرين، كما يتميز أيضا بتحمل المسؤولية بدرجة أكبر، لأن الحياة في المدينة تشجع العمل الدائم والإنجاز ولا تحمي من يميلون للكسل بل لا تعطيهم حتى الفرصة في الحياة بداخلها.

رابعا– البيروقراطية:

إن تعقد الحياة الحضرية وتمركز المؤسسات الإدارية في المدن وزيادة إعتماد النشاط السياسي أو التربوي أو الإقتصادي في التنظيم الإداري، كما أن تطور وسائل الاتصال و أدوات التحكم و التوجيه ساعدت على قيام ظواهر بيروقراطية المؤسسات الإدارية والتجارية التي تتحكم في كثير من جوانب الحياة.

كل هذه الظواهر أدت إلى صعوبة أداء المهام المختلفة عن طريق أدوات العمل المباشر، فأصبحت كل الأمور تتطلب اللجوء للقواعد القانونية والتنظيمية المستندة إلى مجموعة من الوثائق والتبريرات وغيرها، وهذا ما يوصف بالميل إلى البيروقراطية.

خامسا– التشريعات القانونية:

تظهر في المدن التشريعات القانونية والأساليب الرسمية للضبط الإجتماعي لتحل محل التقاليد والأعراف وغيرها، وكذا كوسيلة أساسية لتنظيم مختلف علاقات سكان المدن وحياتهم في مختلف المجالات.

سادسا– تمتد المدينة خارج حدودها:

لا يقف تأثير المدينة على حدودها الداخلية فحسب، بل يمتد إلى خارجها لما تتميز به من صفات جاذبة ومؤثرة، ويمثل مركز المدينة المنطقة التي تسيطر على باقي الأجزاء.

هذا وفضلا على كل ما سبق ذكره تمتاز المدينة لدى الدارسين على إختلاف تخصصاتهم بكثرة تصنيفاتها، حيث يمكن أن تصنف على أساس، حجمها أو عدد سكانها أو من حيث تطورها التاريخي أو مميزاتها الإجتماعية والثقافية أو المميزات الإقتصادية، أو من حيث درجة تقدمها أو الأعمال التي تؤديها وغيرها من التصنيفات الأخرى .

III.مشكلات المدينة في البلدان النامية:

تعتبر مسألة العلاقة بين التنمية والتحضر واحدة من أهم المسائل المطروحة على بساط البحث الإجتماعي وخاصة على مستوى المجتمعات النامية وأهمية هذه المسألة نستشفها من خلال ربط العلاقة بين ظاهرتي التحضر والتنمية بمعنى هل يمكن إعتبار مجرد انتقال سكان المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية تقدما على طريق التنمية.

فإذا كانت الشواهد التاريخية تؤكد أن الترابط إيجابي بين التنمية، الصناعية والتحضر وإذا كان هذا الأخير في العالم المتقدم هو نتاج المائة وخمسين سنة الماضية فالأمر مختلف كليا في المجتمعات النامية حيث يؤكد "**ديفيزDIVIS**" أن المجتمع الهندي هو مجتمع زراعي قديم ذو نسبة عالية من التحضر، والمجتمع المصري وهو أيضا مجتمع زراعي قديم ذو نسبة عالية جدا من التحضر، حيث أن التحضر الزائد في مصر لا تتناسب سرعته مع التنمية الإقتصادية السائدة ونفس الظاهرة تنطبق على اليونان وكوريا ولبنان وغيرها، أما "**جولدنGOLDEN**" فتوصل بالدراسة إلى أن هذا النوع من التحضر المفرط أمر غير طبيعي، بل انه معوق للنمو الإقتصادي نفسه، لأن هذا النوع من التحضر يعتبر مصطنعا، مما جعل النمو السريع للمدن موضع قلق بالنسبة للمخططين للتنمية وواضعي السياسات الحضرية.[1]

كما أن 60% من معدلات النمو الحضري في مدن المجتمعات النامية سببه الأساسي الهجرة من الريف إلى المدينة، لذا من الطبيعي جدا أن تكون أعقد المشكلات، التي تعيشها المدن بالمجتمعات النامية ناجمة عن الموجة العالية الحدة من الهجرة الريفية الحضرية، هذه الأخيرة التي تشكل تدفقا جماهيريا غير مسبوق إلى مراكز حضرية قليلة، صارت مقرا للسلطة والإستثمار وخاصة بعد خروج أغلبها من دائرة الإستعمار، هذا النمو الحضري لأغلب

[1] - مصطفى زايد: **التنمية والتحضر**، الإنسان، مجلة مركز البحوث في الأنثروبولوجيا وما قبل التاريخ والإثنوغرافية، سنة 1983، ص ص 102- 103

المدن قلل من قدرات أنظمتها الإقتصادية والإجتماعية على إتاحة الفرص المطلوبة للعمل والإسكان والخدمات الإجتماعية الكافية من تعليم، صحة، ثقافة، ترفيه....الخ [1]

ومن هذا المنطلق يمكن حصر المشكلات التي تتخبط فيها أغلب مدن البلدان النامية وذات الصلة الوطيدة بنشأة القطاع الحضري الغير الرسمي وهي: النمو الحضري والتحضر، الأحياء المتخلفة، الفقر الحضري والبطالة الحضرية.

أولا– النمو الحضري والتحضر:

إذا كان النمو الحضري الطبيعي هو زيادة عدد السكان في المدن مقارنة بزيادة عددهم في الريف[2] وذلك من خلال ثلاث مصادر أساسية، زيادة المواليد عن الوفيات، الهجرة الريفية الحضرية والهجرة الخارجية، وإذا كان التحضر هو: العملية التي يتم بمقتضاها انتقال أهل الريف إلى المدن والتي ينتج عنها تغيير المهنة ومستوى المعيشة وتبني أسلوب حياة المدينة[3] أو هو عملية من عمليات التغيير الإجتماعي يتم بموجبها إنتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، فيحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية[4].

فانه عندما يحدث ذلك فقط يمكن الحديث عن مفهوم الحضرية الذي هو طريقة الحياة المرتبطة بالإقامة في المدينة[5] أو طريقة الحياة المميزة لأهل المدن، الذين يتبعون عادة أسلوبا معينا في حياتهم فحاجتهم للتكيف مع متطلبات المدينة ليتمكنوا من الإستمرار هو الذي يجعل سلوكهم يتطبع بسلوك ساكنيها[6].

أما درجة التحضر فهي نسبة سكان المدن لمجموع سكان البلد في وقت معين[7]، غير أن إسقاط كل هذه المفاهيم على واقع مدن البلدان النامية يجعلها بعيدة كل البعد عن الحالة السليمة سواء للتحضر أو النمو الحضري أو حتى لمدى انتشار سمات الحضرية بها، إذ يعتبر التحضر والنمو الحضري بهذه المدن مشكلات تصل حد الأزمات بدل أن تكون حالات طبيعية تعيشها المجتمعات أثناء تطورها التاريخي.

---

(1) Jean Rémy et Liliane Voye: **sociologie urbaine** ,sociologie contemporaine, VIGOT ,paris,année 1997.

(2) – عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة– الإجتماع الحضري–** دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة 1991 ، ص23

(3) - لوجلي الصالح الزاوي: **علم الإجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، سنة 1991، ص 23

(4) - إسحاق يعقوب وأبو عياش : **الإتجاهات المعاصرة والدراسات الحضرية** ، جامعة الكويت، سنة 1997، ص 126.

(5) - فاديه عمر الجولاني: **علم الإجتماع الحضري** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، سنة 1997، ص 42.

(6) - لوجلي صالح الزاوي، مرجع سابق ، 31.

(7)- قباري محمد إسماعيل: **علم الإجتماع الحضري –مشكلات التهجير والتغيير والتنمية–** منشأة المعارف الإسكندرية ، بدون سنة ، ص 24.

و الجدول التالي يعطينا صورة مقارنة لظاهرة التحضر بين الدول المتقدمة والمختلفة ، حيث يتضح من معطياته أن التحضر قد حدث بشكل سريع جدا في الدول المتخلفة وخاصة في إفريقيا التي كانت آخر القارات تحضرا، فبعد الستينات بلغت نسبة التحضر 52% ، 41,3% ، 28% ، 37,9% ، 25% في كل من الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، ونيجيريا على التوالي بينما في قارة آسيا فقد فاق التحضر فيها نسبة 53,3% بعد 1950، بينما تصل في أمريكا اللاتينية إلى 69%، حيث تجاوزت نسبة التحضر 50% في 17 دولة وتفوق 70% في 16 دولة مثل كوبا، البرازيل، الأرجنتين، وفنزويلا[1].

الجدول رقم 09 : نمو سكان العالم بين الحضر و الريف بين سنوات **1920 – 2000** بالمليون نسمة :

الأقاليم الرئيسية	المنطقة (النمط)	1920	1940	1960	1980	2000
العالم	حضر	360	570	990	1780	3090
	ريف	500	1725	2000	2545	3020
	المجموع	1860	2295	7990	4325	6110
الدول المتقدمة	حضر	240	350	500	735	1010
	ريف	365	380	355	315	255
	المجموع	605	730	588	1050	1265
الدول المتخلفة	حضر	120	220	490	1045	2080
	ريف	1135	1345	1645	2230	2765
	المجموع	1255	1565	2135	3275	4845

المصدر: محمود الكردي : **التحضر– دراسة إجتماعية–** دار المعارف ، سنة 1980، ص 77.

[1] لوجلي صالح الزاوي، مرجع سابق، ص 285.

والجدول التالي يوضح توزيع قارات العالم بين ريف وحضر سنة 1996.

الجدول رقم10: توزيع سكان قارات العالم إلى ريف وحضر سنة 1996:

القارة	الحضر		الريف	
	عدد السكان بالملايين	النسبة %	عدد السكان بالملايين	النسبة %
إفريقيا	262,3	35,5	476,4	64,5
آسيا	1229,3	35,2	2258,7	64,8
أوربا	537,9	73,8	190,9	26,2
أمريكا اللاتينية	357,4	73,8	126,9	26,2
أمريكا الوسطى	228,6	76,4	70,6	23,6
أستراليا	20,6	70,1	8,6	29,9
المجموع	263,6	45,7	3132,1	54,3

المصدر: لوجلي صالح الزاوي: **علم الإجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، سنة **1991** ، ص 274

والتحضر شأنه شأن أي عملية تغيير فهو عملية تراكمية معقدة ترتبط فيها العوامل بالمظاهر والنتائج إرتباطا وثيقا يصعب معه التمييز أو الفصل بينها وخاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمعات النامية[1].

وباعتبار التحضر مظهرا هاما وإشارة على النمو الإقتصادي فهذه العملية أصبحت أكثر إكتمالا في الدول المتقدمة، غير أن التحضر المتزايد عبر الدول النامية التي تعاني من أزمات حضرية هائلة، جعلته يرتبط بعديد من المشكلات فأصبحت هذه البلدان هي المسؤولة عن حدوث تحضر العالم بأكمله، حيث تضاعف حجم المدن الرئيسية لمرتين أو ثلاث خلال عقد من الزمن فقط، فكانت المدن الأكبر هي الأسرع في حدوث العملية عن المدن الصغيرة، فالعلاقة ليست ثابتة بين التحضر والتنمية، حيث أن هناك شواهد عديدة تؤكد أن أغلب الزيادات السكانية لمدن البلدان النامية هي زيادات كمية لا تعكس أي تحضر حقيقي كما هو الحال بالنسبة للعملية في الدول المتقدمة و التي اتصفت فيها بأنها منتظمة، وهذا ما توضحه معطيات الجدولين رقم(09) ورقم (10)، فالتحضر الغير حقيقي لمدن البلدان النامية يتضح من خلال السلوكات الحضرية ومناحي الحياة للأحياء المتخلفة

[1] - السيد عبد العاطي السيد: **علم الإجتماع الحضري** ، دار المعرفة الجامعية ، سنة **2004** ، ص 132.

والتي تعكس تناقض أنماط الحياة الحضرية في هذه المدن[1] فضلا عن تزايد مناطق الإستيطان التلقائي والأحياء الهامشية في المدن، حيث تشكل هذه المناطق شاهدا على الفقر والتخلف ومقرا لعدة مشكلات، فالتحضر في العالم المتخلف يتوجه نحو التصنيع والهجرة الريفية الحضرية، مما أوقع بعض المدن في حالة من الترييف، ومن أهم المشكلات المرتبطة بظاهرة التحضر في هذا العالم، البطالة، عدم الإستقرار، وتزايد سكان المناطق الهامشية ونمو الأحياء المتخلفة فضلا عن ظهور بعض المهن الطفيلية وعجز القطاع الرسمي الحضري عن إستيعاب العاطلين عن العمل مما ينتج عنه العديد من المهن الهامشية، فالإتجاه السريع نحو التحضر، دون تنمية شاملة أدى إلى بروز اختلالات واضحة بسبب سرعة التحضر، مما إنعكس على الأفراد والجماعات في ظهور عدة مشكلات إجتماعية أصبحت مصدرا للفوضى والعنف، وهذا ما أدى إلى بروز ما يسمي بثقافة الفقر أي مختلف مواصفات وأساليب الحياة التي يخلقها الفقر لتمكينهم من التكيف مع واقعهم الفقير والمتخلف[2].

وعليه تتلخص مشكلة البلدان المتخلفة في كون هذه الأخيرة تواجه مشكلات سكانية حادة تؤدي إلى ما يطلق عليه بالتضخم الحضري الذي يعني عجز المرافق و الخدمات عن مواجهة إحتياجات السكان الذين يتزايدون بمعدلات هائلة نتيجة الهجرة الريفية الحضرية خاصة، وبسبب التضخم الحضري تعاني مدن البلدان المتخلفة من تدهور البيئة الحضرية من، إسكان، مواصلات، خدمات عامة، ما ينبثق عنه أحياء هامشية تفتقر لكل مقومات الحياة الحضرية، هاته الظاهرة الأخيرة (الأحياء المتخلفة) التي تلعب دورها كذلك في تشكيل فئة إجتماعية هامة من ساكني الوسط الحضري تمتهن أنشطة هامشية. [3]

ثانيا– الأحياء المتخلفة:

1. ماهيتها ونشأتها:

إختلطت الأمور على المهتمين بالبحث في مجال العمران المتخلف، ذلك أن أهم ما ميز العصر الحديث هو سرعة نمو المدن وما ترتب عنه من إهمال بعض المناطق من داخل المدينة أو خارجها، هذه المناطق يقطنها أفراد وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضري في الحياة بشكل سليم.

---

(1) - مصطفى زايد: مرجع سابق، ص ص97-98.

(2) - هالة منصور: **محاضرات في علم الإجتماع الحضري** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية سنة 2001 ، ص ص 67-69.

(3) -أحمد الربايعة : **دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الإجتماعية والثقافية** ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، الأردن ، سنة 1987، ص ص 69-97.

ولا يوجد إتفاق بين الدارسين على تعريف المنطقة المتخلفة، حيث عرفها "إيريك بارث بريدج" فيقول أن كلمة تخلف مشتقة من كلمة هجوع، وتطلق على الأحياء التي تتميز بأزقة وحواري يأوي إليها الفقراء والأحداث للنوم ليلا كما تعرف بالشارع الخلفي للمدينة[1].

وفي الثقافة الأمريكية المنطقة المتخلفة منطقة إقامة للفقراء، ولهذا ربط العلماء بين الفقر والأحياء المتخلفة والعشوائية وقد ظهر هذا في أحياء الأكواخ في دكار والأحياء الفقيرة في كلكتا[2].

والفقر وحده لا يميز الأحياء المتخلفة،بل كذلك المرض وسوء التغذية والجريمة وعجز الأفراد وبأسهم.

ويعتبر البعض الحي المتخلف كمنطقة فاسدة ويظهر التخلف في سوء الأحوال السكنية بتواجد مباني أو مجموعة من المباني والمساكن القديمة والآيلة للسقوط والمتسمة بالإزدحام الشديد والظروف الصحية غير الملائمة، فالمسكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة فهو يوفر المأوى ومختلف التسهيلات التي تضفي على الحياة الراحة والطمأنينة والأمان، فالمسكن ذو طابع إجتماعي وثقافي وصحي واقتصادي لهذا ترتبط نشأة الأحياء المتخلفة بكل هذه الجوانب وخاصة الإقتصادية والإجتماعية منها، ذلك أن عمليات الحضرية والتصنيع في الولايات المتحدة كانت أسرع منها في أوربا، وعليه هاجر العمال اليدويون ذوو الأجور المنخفضة في جماعات كبيرة إلى المدن، وكون هذه الأخيرة لم تكن فيها مساكن كافية لهؤلاء المهاجرين، إنتشرت الأحياء المتخلفة لتأويهم وقد وصلت الظاهرة إلى ذروتها في سنة 1914 أين هاجر 1.218.480 شخصا مفلسا وعاطلا أو من العمال اليدويين، واحتشدوا في الأحياء، المتخلفة واستقروا فيها.

فالأحياء المتخلفة وحدات سكنية تفتقر إلى مختلف الخدمات الحضرية من صرف صحي، تسودها أماكن قديمة أو آيلة للسقوط تكثر فيها المساكن المستأجرة ويسكنها الفقراء.

---

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الفقر والمجتمع– دراسة في علم الإجتماع الحضري–** مؤسسة شباب الجامعة ، سنة 2006 ، ص 75.

(2) José Luis Andres S'arasa **; Urbanisation et croissance- le cas de Murcie-** annales, unité de recherche Afrique-mande arabe, v6 , année 1998 ,p 27 .

2. حجم الظاهرة بمدن البلدان النامية:

لكل مدينة مشكلاتها المحلية فيما يخص القضايا الحضرية وخاصة قضية الإسكان ومشكلات السكن، لكن البلدان النامية تشترك في معاناتها من هذه القضايا رغم اختلافها في جذورها وأنماطها ونتائجها عن الدول المتقدمة، حيث تعاني المجتمعات النامية من انتشار السكن غير القانوني وغير اللائق وبعضها الذي يتجه من الفقر إلى الأكثر فقرا، وتنقسم المساكن في البلدان النامية إلى تقليدية مخططة وأخرى غير مخططة، هذه الأخيرة التي غالبا ما تنشأ على أراضي غير مملوكة لأصحابها أي بوضع اليد على هوامش مدن هذه البلدان ، وسكانها غالبا من المهاجرين إلى المدينة أو المنتقلين من داخلها إلى الهوامش بسبب أزمة السكن، حيث يستخدمون مواد بناء مختلفة، كالخشب، الكرتون، والمعادن وغيرها حيث تؤكد الإحصائيات أن 50% تقريبا من مساكن البلدان المتخلفة تبنى بجهود ذاتية و عادة ما تكون هذه المساكن ذات نمط معروف وخاص بكل بلد فتسمى "باريوز BARIOS" أو "فافل FAVELAS" أو مستعمرات العمال في أمريكا اللاتينية وتسمى "مدن القصدير" أو "الصفيح" في شمال إفريقيا وتسمى"بوستس BUSTEES" في الهند، واسم "حي الجيسيكونو" في تركيا واسم "كامبونج KAMPONGS" في ماليزيا وفي مصر اسم "العشش" وفي السعودية "الصناديق"...الخ، فهذا النمط معروف من جامايكا إلى مكسيكو سيتي إلى جاكرتا ومانيلا.[1]

حيث يظهر الفقر الإجتماعي والمكاني معا في مساكن الفقراء المتسمة بالتدهور حيث تشكل المناطق المتدهورة بوسط المدينة والمناطق العشوائية غير القانونية في هوامشها مساكن فقيرة تتميز بالضيق الشديد وسكانها يعملون بوسط المدينة هذه الأحياء تصبح مراكز استقرار دائمة، حيث يسلك أصحابها سلوكات فوضوية تجاه حل مشكلاتهم.

وتختلف نسب القاطنين في مناطق متدهورة وغير قانونية من مدينة لأخرى ومن بلد لآخر حيث وصلت النسبة إلى 90% من سكان أديس أبابا بأثيوبيا سنة 1960، وإلى 80% بالكاميرون، و70% بمقديشو بالصومال، وفي الدار البيضاء بلغت 70% وفي التوغو كانت 75% وفي ساحل العاج وصلت إلى 60% وفي تنزانيا كانت 50% و60% في كينشاسا وفي سنة 1980 تزايدت النسب فبلغت 60% في رواندا و85% في أثيوبيا، و70% في تونس و45% في لوساكا و65% في بيونس آيرس بالأرجنتين فمدن العالم الثالث تظهر بمظهر الحضر بدون حضرية أو تحضر بدون حضر فمثلا أكثر من 69% من سكان مدينة طنجة المغربية يسكنون

---

[1] - فتحي محمد مصيلحي: **العمران العشوائي في مصر(بين الملامح العريضة والتجمعات الحضرية الكبرى)** ، المجلس الأعلى للثقافة سنة 2002، مصر ، ص ص 71-72.

سكنات غير لائقة تعمل على تشويه المظهر الحضري للمدينة، خاصة عندما تجاور نمط السكن الفاخر الذي يقطنه الأغنياء[1].

3. خصائص الأحياء المتخلفة:[2]

تتميز الأحياء المتخلفة بعدة خصائص أهمها:

- المناطق المتخلفة أماكن مزدحمة بالسكان والمباني ويبدو عليها القدم، وأغلب منازلها آيلة للسقوط ومع ذلك يعيش فيها أصحابها رغم الخطر.
- تتجسد في الأحياء المتخلفة سوء الأحوال السكنية ففي خارجها تنعدم الطرقات المنتظمة وداخلها تتميز بالاضطرابات والروائح الكريهة.
- مساكن الأحياء المتخلفة قد تكون مأوى لعائلة واحدة أو عدد من الأسر ففي بومباي بالهند مثلا تتسع الغرفة الواحدة الضيقة لما بين 6و9 أشخاص وفي بعض المدن ينام الأشخاص بالتناوب وفي جامايكا يعيش كل 9 أشخاص في كوخ صغير ضيق، وفي أكرا بغانا يبلغ عدد سكان الغرفة الواحدة حوالي 19 شخصا، هذا الوضع يقضي على الخصوصية مما يؤدي إلى تفشي الإنحرافات الخلقية بكل أنواعها وأشكالها.
- بعض المساكن في الأحياء المتخلفة جديدة وبعضها قديم أما الأكواخ المبنية من المهملات بالحديد أو الأخشاب فتكون أسوأ حالا وساكنوها أكثر فقرا.
- يعيش سكان الأحياء المتخلفة في فقر وبعضهم في فقر مدقع حيث ينخفض المستوى المعيشي الإقتصادي بينما ترتفع معدلات الجريمة.
- سكان الأحياء المتخلفة منبوذون من طرف سكان باقي الأحياء لتدني مستواهم الثقافي وتقليدية سلوكياتهم، كما تقل الخدمات التعليمية التي يستفيدون منها مقارنة مع باقي أجزاء المدينة.
- إرتفاع معدلات الجريمة والتشرد والإنحراف والرذيلة والجهل والطلاق وعدد ذوي العاهات بسبب تدني المستوى الصحي، كما تعتبر مأوى للعصابات وخاصة في بعض المدن مثل شيكاغو حسب ما أثبته بعض الدراسات، رغم أن هذا لا يعني أن كل سكان هذه المناطق مجرمون أو منحرفون.

---

[1] - عزيزة محمد علي بدر: **طنجة بوابة إفريقيا– دراسة في جغرافية المدن–** معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة 1997، ص 195 .

[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الفقر والمجتمع** ، مرجع سابق ، ص ص 79-81.

تتميز المنطقة المتخلفة بعدم وجود الصرف الصحي، وهذه العملية تتم بطريقة غالبا ما تؤدي إلى التلوث وتفشي الأمراض والأوبئة كما تكاد تنعدم المياه الصالحة للشرب.

- تتسم الأحياء المتخلفة بانعدام النظافة وبالتالي إمكانية التعرض للأمراض، ففي لاجوس بنيجيريا مثلا يعاني حوالي 85% من تلاميذ هذه الأحياء من الأمراض وكما كان 54,5% من مجموع الوفيات في العاصمة النيجيرية من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخمس سنوات.

وعموما فإن الأحياء المتخلفة أيا كان نوعها أو شكلها أو طبيعتها أو الغرض من نشأتها (منطقة دخول المهاجرين الريفيين الجدد أو منطقة إقامة الطبقة الوسطى العاملة أو منطقة متخلفة أصلا في تاريخها) و إذا كان بعضها يعاني من الإزدحام فقط وعلاجها يكون بإيجاد أماكن إيواء أخرى وبعضها الآخر لا يلائم السكن مطلقا ويحتاج إلى إزالة كلية وجذرية فإن كل هذه الأنواع تشترك في خاصية أساسية هي الفقر وانخفاض المستوى المعيشي لسكانها وتمثل عاملا حاسما في كل ما يرتبط بها من مشكلات إجتماعية خطيرة أو مشكلات إقتصادية بعضها أصبح يمثل عبئا على كاهل المجتمع وعلى إقتصاديات البلدان النامية والمتخلفة عموما.[1]

4. أثار الأحياء المتخلفة:

إن النمو الحضري للمناطق المتخلفة يحمل بعض الأدوار الإيجابية للمدينة، إذ يمكن اعتبارها منطقة إنتقال يتدرب فيها المهاجر على الحياة الحضرية، كما توفر مساكن بأجور زهيدة فهي فرصة للحصول على موضع قدم في المدينة، كما تتيح المجال لظهور شكل إقتصادي غير تقليدي أو غير رسمي يعرف بإقتصاد البازار المميز لاقتصاديات مدن البلدان المتخلفة، فنتيجة للأوضاع المزرية للأحياء المتخلفة تظهر إزدواجية حضرية في السكن والإقتصاد كذلك، فتتعايش وتنمو أنماط رسمية وأخرى لا رسمية، أحيانا وبعض المدن تكون في شكل متصل مثلا بين أنماط سكن الأغنياء والفقراء الذين أصبحوا يمثلون نسبة كبيرة جدا من سكانها ، ففي مدينة القاهرة مثلا المهاجرون الفقراء يسكنون الأحياء القديمة التي تعرف بالعشش، لكن فقرهم لم يتوقف عند هذا الحد فنسبة منهم يسكنون فوق أسطح العمارات ونسبة هامة تسكن المقابر، ونسبة أخرى تسكن محاور السكك الحديدية ومحاور المناطق الأثرية ومنهم من يقطن الأرصفة أو معسكرات الإيواء.[2]

---

[1] - José Luis Andress Sarasa , op . cit , p p28-29

[2] - ستانلي . د. براون وجاك ف. ويليمز، ترجمة نظمي لوقا: **مدن العالم– دراسة في نمو المواطن الحضرية في أنحاء الكرة الأرضية–** مطبوعات كتابي ، القاهرة ، ص 602 .

أما الإزدواجية الإقتصادية في مدن البلدان النامية فتتمثل فيما يطلق عليه إقتصاديات البازار، حيث يتعايش نمطان إقتصاديان متناقضان أحدهما رسمي وآخر غير رسمي، حيث يضم هذا الأخير الأنشطة الصغيرة والصغيرة جدا (الأنشطة المجهرية) هذه الأنشطة عادة ما تجذب المهاجرين الفقراء، حيث يقوم العامل بتقديم الخدمة أو السلعة في الشارع، ومن أمثلة هذه الأنشطة بيع الجرائد، تلميع الأحذية، البيع المتجول بمختلف السلع، وتنتشر هذه الأنشطة في الشوارع الأكثر إزدحاما وبالقرب من مختلف المؤسسات كمواقف السيارات ودور السينما والمسارح، وينتمي لهذه الأنشطة العاملون في قطاع الخدمات خاصة كالتشييد والبناء، والنقل غير الرسمي وخدم المنازل وغيرهم.[1]

وزيادة على الآثار الإقتصادية المذكورة لا يمكن إغفال أهمية ما تسببه الأحياء المتخلفة في الجانب المورفولوجي والثقافي ويتعلق الأمر بظاهرة ترييف الحضر عن طريق المهاجرين الريفيين إلى المدن والذين يقطنون في الغالب هذا النوع من الأحياء ، وتنتج هذه الظاهرة بسبب تمسك المهاجرين بثقافتهم الريفية وعدم اكتساب خصائص الحياة الحضرية ، فتصبح هذه الأحياء شبيهة بالجيوب المتخلفة وكلما زاد عددها وحجمها أصبحت المدينة مسرحا لأنماط الحياة الريفية وخاصة في الفترات الأولى للهجرة وكذا في حال تواجد المهاجرين من نفس الأصول المكانية والثقافية في نفس المناطق عندها تزداد درجة التمسك بالثقافة الريفية بكل مقوماتها ومكوناتها وتطغى على الممارسات الحياتية اليومية فنجدها منعكسة على الجوانب الفيزيقية والثقافية والأيديولوجية والإقتصادية للوسط الحضري.[2]

ثالثا– الفقر الحضري:

إن وجود أماكن فقيرة في المدينة خاصية إرتبطت بظهور وتطور المدن الكبرى، حيث أكدت الشواهد التاريخية بيانات حول الاختلاف الكبير بين مناطق وسكان المدينة، كما عرفت المدن أيام إزدهارها مناطق أقام فيها الفقراء، حيث وصفت عدة كتابات حالات البؤس والمعانات التي كان عليها بعض سكان المدينة الغربية خلال العصور المختلفة مما جعل هذه الفئة (الفقراء) محل اهتمام الباحثين والمفكرين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ونفس الشيء بالنسبة للمدن العربية ومدن البلدان المتخلفة في النصف الثاني من القرن العشرين بعدما عاشته مدن هذه البلدان بما يوصف بالتحضر الزائد عن الحد[3] وقبل وصف وتشخيص هذه الظاهرة

---

(1) - فتحي محمد مصيلحي: مرجع سابق ، ص 77 .

(2) - أحمد الربايعة: مرجع سابق ، ص ص 139- 141.

(3) - مصطفى عمر التير: مرجع سابق ، ص 158.

وخاصة في علاقتها بظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية (أنشطة الفقراء) سنستعرض أولا أهم التحديدات لمفهومي الفقر والفقر الحضري.

1- مفهوم الفقر الحضري:

لمفهوم الفقر (la pauvreté) معاني عديدة، غير أن الناحية اللغوية له في قواميس اللغة العربية معناها: الضعف والضعف أو الحاجة وفعله الإفتقار وصفته الفقير[1].

والفقر: هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا القوت، والفقر ليس الجوع إلى الأكل والحاجة للكسوة فقط، ولكنه القهر كذلك[2].

والفقر الإجتماعي: يقصد به عدم المساواة الإجتماعية والمركز الذي يحتله الفقير، كما يحدده نسق القيم الإجتماعية السائدة في المجتمع[3].

ولا يمكن إغفال بعض الإعتبارات المهمة المتعلقة بظاهرة الفقر، فهي رغم عموميتها في كافة المجتمعات نظرا لارتباطها بالبنيان الإقتصادي والتركيب الإجتماعي والنظام الإقتصادي، إلا أن سمة النسبية بها واضحة، فما نتصوره فقرا في مجتمع هو مستوى متقدم من مستويات الغنى في مجتمع آخر، ولعل سبب ذلك هو موضوع الفقر في حد ذاته، إذ أنه موضوع نسبي حيث يحاول بعض الباحثين إعتبار متوسط الدخل الفردي معيارا لقياس درجة الفقر أو الغنى، ويحاول البعض الآخر إضافة الإستفادة من بعض الخدمات كالتعليم، العلاج، الثقافة، ويركز فريق آخر على مدى الإستقرار السياسي وكفاية المؤسسات السياسية ودرجة مشاركة الأفراد فيها فيعتبرون بأن هذه المعايير هي التي تعكس بالفعل مستوى الفقر أو الغنى بالمجتمعات [4] .

---

[1] - صلاح رسلان : **الفقر– جذوره وسبل علاجه – (رؤية إسلامية)** ، أعمال الندوة السنوية السادسة حول الفقر في مصر ، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب ، مطبعة جامعة القاهرة ، سنة 1999، ص 415.

[2] - حسين عبد الحميد رشوان : **أضواء على الحياة الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة 1999. ص94.

[3] - أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، مكتبة لبنان . ص 322

[4] - محمود الكردي: مرجع سابق. ص ص 134-135.

فالفقر: حالة واقعية يعكس مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل: البطالة، و اللامساواة في الرفاهية وتفاوت الخدمات الحضرية، كما أنه لا فرق بين الفقير والمسكين فالأول لديه ربما ما يأكل، عكس المسكين الذي لا شيء له فهو أسوأ حالا من الفقير.[1]

أما الفقر عند علماء الإجتماع: هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم حدوث ذلك يعرف الناس كفقراء[2] ، أي الإعتماد على المعايير الإجتماعية في تميز فئة الفقراء.

أما ثقافة الفقر، فقد أتى بها "**لويس أوسكار o.lewis**" حيث يعتقد أن لها عناصر متعددة مادية وغير مادية إبتداء من نمط السكن وانتهاء بأفكار الأفراد وقيمهم مرورا بطرقهم وأساليبهم في تناول غذائهم وشرابهم وأنماط إستهلاكهم وأساليب تنشئة أبنائهم[3] ومن أهم سمات الفقراء الإفتقار للخصوصية، الشعور باليأس، الميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل، بينما اعتبرت "**سوزان مودل s. model**" الفقراء تلك الفئة التي تعتمد على إعانات الدولة لها بمعنى أن الفقراء هم من تحدد الدولة وضعهم وفقا للحد الأدنى لمداخيلهم بأنهم فقراء حقا. [4]

والفقر حسب البنك الدولي: هو الحرمان الشديد من الحياة الكريمة[5].

أما الفقر في تقرير التنمية البشرية: هو واقع إجتماعي وهو طريقة في الحياة تعيش في ظله جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا ذات القيم المختلفة والمتعارضة مع إتجاهات الأغنياء[6].

وأيا كانت الإختلافات بين هؤلاء في تحديد مفهوم الفقر فكلهم يتفقون على أن الفقر له خلفيات تتعلق بالفلسفة الإقتصادية والأيديولوجية والسياسية فضلا عن المعايير الأخرى كانخفاض الدخل والحرمان وسوء المعيشة وغيرها.

---

(1) - كريم محمود حمزة وآخرون: **الفقر والغنى في الوطن العربي** ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الإجتماعية ، بغداد ، ط1 ، سنة 2002 , ص 40.

(2) - علياء شكري وآخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة– دراسة إجتماعية واقعية–** جامعة عين شمس ، القاهرة سنة 2005 ، ص 34 .

(3) - محمود الكردي: مرجع سابق . ص 135

(4) SUZANNE MODEL**: social structure and poverty**, social problems, official journal of the society for the study of social problems , V 42, N° 04, 1995 , P 401 .

(5) world Bank :**world development - attaching poverty -** , 2000 -2001 , P15

(6) - محمود صادق: **الفقر والجريمة** ، الفقر في مصر– الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة– مرجع سابق. ص 397.

أما الفقر الحضري: فهو ظاهرة عامة بين مختلف المجتمعات البشرية وإن كانت في بداية نشأتها مرتبطة بالمدينة الغربية وظهور الصناعة بها إذ لعبت الهجرة الريفية الحضرية بغرض العمل في القطاع الصناعي دورا بارزا في ظهورها بسبب التمايز الإجتماعي الذي عاشته المدن آنذاك.

ففقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة المعالم تكونت أساسا نتيجة للتفاوتات الضخمة الملاحظة في إمكانات الأفراد وطاقاتهم ونصيبهم من الدخل والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والعلاج، كما أنه ليس من الضروري أن يكون فقراء المدينة نازحون أصلا من الريف (ليسو من السكان الأصليين)، وإنما شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة هي حضرية المولد والإقامة والإنتماء ولم يتمكنوا من تحقيق مستوى معيشي أفضل بالمدينة[1] ، فأقاموا بأحياء هي أقرب في صفاتها للريف منها إلى المدينة فيطلق عليهم البعض "صفة القرويون الحضر" أو "الفلاحون الحضر" هاته الشرائح الحضرية الهامة تتكتل في الجهات الفقيرة في الأحياء المزدحمة من المدن أو الضواحي المحيطة بها، وهم يفتقرون إلى الأعمال الثابتة ويشكلون مصدرا متنقلا للعمالة غير الماهرة، كما يمكن القول أنهم يشكلون كتلة من السكان الحضر المحرومين وناقصي الحقوق.[2]

وفي هذا الإطار ورد تعريف لأفقر فقراء المدن بإعتبارهم الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة وهم:

الباعة الجائلون– العاملون على تسيير وسائل النقل التقليدية والحمالون– الخدم في البيوت–العمالة الرثة ، وهي مجمل النشاطات الهامشية التي يمتهنها الفقراء الحضر حيث تتميز بتدني الدخل وترتبط بالإقتصاد غير الرسمي الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى ومساكن العشوائيات الذين يمثلون جزءا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية.[3]

وعليه يتضح أن فئات الفقراء الحضر تندرج ضمن عدة تسميات مثل الفئات الهامشية أو الرثة أو المحرومون وفي مجملها توصف بالفئات المدينية الدنيا[4]، فالفقراء العاديون يشغلون مكانة وسطا بين الوضع الرث والإنعدام، والمعدومون هم العاطلون وأشباههم من العاملين في البيوت ويمتازون بعيشهم دون خط الفقر.[5]

---

[1] -محمود الكردي: مرجع سابق. ص 130-131.

[2] - مصطفى عمر التير: مرجع سابق . ص 155,

[3] - ثروت إسحاق: **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة** ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة سنة 1987. ص ص 09-10.

[4] - إبراهيم التهامي وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي** ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2004 ، ص 161 .

[5] -إبراهيم التهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري** , مرجع سابق ، ص 90.

وعموما تلتقي مختلف تحديدات الفقر حول مسألتين هامتين:

- محددات الفقر خاصة الأنماط الإنتاجية السائدة ومؤشراته خاصة الإستسلام والقدرية والتواكل والإحباط...الخ .
- المؤشرات الكمية والكيفية للفقر أي عيش الكفاف، الحرمان النسبي، الإحباط المهني، الأحياء المتخلفة، الأنشطة الهامشية، سوء المعيشة...الخ.

وعليه فالفقر الحضري: هو الحالة التي تكون فيها الفئات الإجتماعية محتلة للمواقع الدنيا في النظام الإنتاجي للمدينة ، وتوجد على هوامش الإقتصاد الحضري، وتعيش داخل الأحياء المتخلفة على تنوعها وتتعرض لكل صورة التهميش والإقصاء.

1- أسباب الفقر الحضري وأبعاده:

لا يمكن فهم مسببات وأبعاد هذه الظاهرة دون فهم المكونات الحقيقية للبنية الحضرية والتي غالبا ما تكون متوافقة مع أهدافها الإقتصادية فعوائد النظام الإقتصادي الحضري لا تترك آثارها بنفس الدرجة على كل الأفراد، بل تتفاوت تبعا لظروف كل جماعة و نصيبها من الثروة السلطة والتعليم والمهنة، إذ غالبا ما تعود ما تعود النسبة الأكبر من العوائد على الفئة الأقل حجما بينما تتوزع النسبة الضئيلة المتبقية على الجماعات ذات الأعداد الكبيرة من الأفراد وهذه النسبة الضئيلة تتوزع بدورها بشكل متفاوت على الأفراد بحسب الخبرة والتدريب و الكفاية في العمل فعديموا الخبرة و التدريب يعملون في أحط الأعمال وبالتالي يحصلون على أدنى الأجور ولعل أبرز ما تعانيه الدول النامية عموما وأنماطها الحضرية خصوصا هو الخلل في النظام الطبقي بها ففي كل مجتمع يمكن التمييز ببساطة بين طبقتين متباينتين، أقلية ضئيلة متميزة في مستواها المعيشي قد لا تتجاوز نسبة 5% ،من السكان وأغلبية ساحقة هي بقية النسبة أي 95% منهم متدنية في مستواها المعيشي لا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية.

كما أشار تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم الذي أعده برنامجها الإنمائي عام1994 أنه على إمتداد ثلاثين عاما كان الإتجاه إلى تركيز الدخل وعدم المساواة في توزيعه بين الدول وبين الجماعات والأفراد داخل الدولة الواحدة، حيث ازدادت الفوارق بين الفقراء والأغنياء، حيث أن أغنى 20% من سكان العالم يحصلون على دخل يصل إلى ما يساوي دخل أفقر 20% من سكان العالم ثلاثين مرة مضاعفة سنة 1962،

ووصلت إلى 60 مرة مضاعفة الآن، بمعنى يملك خمس (1/5) البشرية أربعة أخماس الدخل العالمي وغيره مما يعكس تفاوتات في الإستثمار والإدخار ونوعية الحياة وعدم المساواة في الحصول عل فرصها[1].

هذا فضلا عن إنخفاض المداخيل في حد ذاتها مقارنة مع حجم المجتمعات البشرية عموما والحضرية خصوصا في أغلب المجتمعات النامية.

والإحصائيات التالية توضح حجم الظاهرة بمدن البلدان النامية التي أصبحت توصف وفقا لها بالبلدان الفقيرة.

حيث قدرت نسبة الفقراء في المدن (تحت خط الفقر المطلق في الفترة بين 1980-1989) حوالي 50% في موزمبيق، 40% في الصومال، 60% في إثيوبيا، 55% في بوروندي، 30% في ساحل العاج، 86% في الهند، 65%في بنجلاديش، 28%في المغرب، 46% في بيرو، 52% في بوتسوانا، 34%، في مصر، 45% في جمهورية الدومينيكان، 40% في الإكوادور، وما زاد في استمرار تزايد نسب الفقراء هو نمو الهوامش الحضرية بشكل أسرع من معدلات النمو الحضري العام للمدينة أو الدولة، إذ ترتفع معدلات نمو معظم المدن الكبرى عن 4% سنويا، حيث تصل إلى 7,14% في مابوتو، و6,11%في نيروبي، و 5,64% في القاهرة سنويا، وتتضاعف في ضواحي هذه المدن عدة مرات[2].

والجدولان اللاحقان يوضحان العلاقة بين حجم السكان والثروة و كذا تصنيف بعض البلدان ضمن سلم الفقر البشري .

الجدول رقم 11: العلاقة بين حجم السكان و الثروة حسب بيانات عامي 1990 – 1991 للبلدان العربية:

حجم السكان	متوسط دخل الفرد		
	منخفض	متوسط	عالي
منخفض	- موريتانيا - جيبوتي	لبنان	الكويت، الإمارات، البحرين،عمان، قطر
متوسط	الصومال	تونس، الأردن	ليبيا
عالي	مصر، اليمن،المغرب، السودان	الجزائر، سوريا	السعودية، العراق

المصدر: مصطفى عمر التير: **إتجاهات، التحضر في المجتمع العربي**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس. ص 77.

(1) - محمد مصيلحي: مرجع سابق ، ص ص 76- 77.

(2) - عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر** ، مرجع سابق . ص 10.

حيث يتضح من معطيات الجدول أعلاه تموضع بعض المجتمعات العربية من حيث حجمها وتوزيع الثروة فيها، حيث يرجع الكثير من الدارسين إرتفاع معدلات الفقراء في غالبية المدن النامية إلى ظاهرة التحضر الزائد عن الحد الذي أحدث الخلل بين حجم الأوساط الحضرية من ناحية إمكاناتهم المادية خاصة والتي تنعكس على مستواهم المعيشي.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي أجريت على مدن مثل: الدار البيضاء والقاهرة،هذه الأخيرة التي أصبح فقراؤها لا يقطنون فقط العشش، بل أدنى من ذلك مثل: إسكان القوارب النيلية، المخابئ، الدكاكين، قبوات الدرج، المساجد، الزبالين، وحتى القبور[1].

الجدول رقم 12: الفقر البشري:

الدولة	دليل الفقر البشري ضمن 95 بلدا ناميا في العالم	القيمة	الإحتمال عند الولادة للبقاء على قيد الحياة لسن الأربعين (%) 2005-2000	معدل الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) (%)2002	السكان دون القدرة على الحصول المستدام على مصدر ماء (%) 2002-1995
الأردن	7	2,7	6,6	9,1	4
الإمارات	-	-	3,4	22,7	-
البحرين	-	-	4,0	11,5	-
الجزائر	43	21,9	9,3	31,1	11
السعودية	30	15,8	5,2	1,22	5

المصدر:تقرير التنمية الإنسانية 2004 ، **نحو الحرية في الوطن العربي** ، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 231.

فضلا عما سبق تمثل الأحياء المتخلفة وتأصلها في البناء الحضري لمدن البلدان النامية من المسببات والمظاهر في نفس الوقت لظاهرة الفقر الحضري ، هذه الأحياء تتسم بالمستوى السكني المنخفض للغاية وكذا تدني المداخيل و نوعية الحياة ، وتعتبر المجتمعات المتخلفة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خير شاهد على وجود هذه الظواهر، حيث أفرزت الظروف المكونة لهذه المجتمعات ظواهر ترتبط بالبناء الديموغرافي والإقتصادي والإجتماعي، فأغلبها يتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني وضعف الإنتاجية والتركيب الطبقي المتخلف الذي أفرز ظاهرة الأحياء

[1] - ستانلي د. براون، وجاك ف. وليمز: ترجمة نظمي لوقا ، مرجع سابق ، ص 602.

المتخلفة الناجمة من ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية، فالمهاجرون يقصدون أحياء ذات مستوى معيشي منخفض تتماشى وظروفهم المعيشية المتدنية.

حيث أثبتت الدراسات أنه في العالم المتخلف أكثرية ساحقة تسكن أحياء الصفيح والعشوائيات وأقلية فقط تسكن أحياء لائقة للحياة البشرية بل أن أغلب الأحياء المتخلفة يعيش سكانها الفقر المدقع تبنى مساكنها من الصفائح أو الكرتون أو غيرها وتتسم بالضيق الشديد وتتوزع على أطراف المدن وأحيانا داخلها مما يجعل السلطات تقيم أحيانا أسوارا حولها لعزلها عن باقي الأحياء ، هذه الظاهرة نتجت منذ فترة الإستعمار أين عرفت أغلب المدن هجرات ريفية حضرية بغرض العمل، ورغم تشييد المستعمرين لأحياء سكنية جيدة إلا أنها كانت تخصص للمعمرين وعليه يقطن المهاجرون الأحياء الشعبية الفقيرة التي تأوي العمال اليدويون، ثم ظهرت أحياء الصفائح لتأوي المزيد من المهاجرين لتستمر الظاهرة في الوجود بعد الإستقلال ولتقوم تقريبا بنفس الدور–إيواء فقراء الحضر– وبنفس المظاهر الحضرية الفقيرة والهامشية، بل وأكثر حدة في بعض الحالات.

حيث أثبتت الدراسات الحضرية التي اهتمت بالأحياء المتخلفة والعشوائيات في عدة مجتمعات الصلة الوثيقة بين هذه الظاهرة والفقر، وذلك في عدة نقاط[1].

- تزايد حدة الفقر في الأوساط الحضرية وخاصة المتخلفة مع وجود نسبة كبيرة من الفقراء من بينهم يعيشون في حالة فقر مدقع أو شديدي الفقر.
- المناطق الهامشية تتركز بها النسبة الأكبر من شديدي الفقر وخاصة من العاملين ضمن الأنشطة الهامشية.
- هذه الفئات تعاني خاصة من عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية في ظل إرتفاع نفقات المعيشة التي تفرضها الحياة في المدينة.

فالحياة في الأحياء المتخلفة هي تجسيد فعلي لحياة الهامشية والفقر والإحباط والحرمان، ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نلخص أهم أبعاد الفقر الحضري ومسبباته في النقاط التالية:

أ– أسباب سياسيه: حيث تؤثر الأوضاع السياسية لعدة بلدان على المساهمة في خلق وتنمية الفقر مثل التموقع الجغرافي وحالات الحروب والحصار التي تؤدي إلى جعل شريحة إجتماعية هامة من أفراد المجتمع غير قادرة على تحقيق الحد الأدنى من متطلباتها.

[1] - جلال معوض: **الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، سنة 1998، ص ص 53 – 55.

ب– أسباب اقتصادية: تتمثل في: – عدم الإستفادة من الموارد المادية بالتساوي بين الأفراد

– التطورات الخارجية مثل: العولمة والخصخصة وضعف التمويل الإقتصادي

ج– أسباب إجتماعية: تتمثل في – ثقافة المجتمع وقيامها على مبدأ العدالة أم لا.

– قلة الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل لكل أفراد المجتمع

– ظهور النظام الطبقي والتمايز مما يخلق سوء توزيع ومنح الفرص

د– أسباب حضرية: تتمثل في طبيعة وبنية الوسط الحضري والتراكمات التي بني عليها والتي تفتقر لأدنى شروط التخطيط الحضري السليم مما تساهم أكثر فأكثر في استمرارية وتكريس ما يعرف بجيوب الفقر في أغلب الأوساط الحضرية ، مما يعطي للظاهرة بالمقابل أبعاد ما تتعلق بعدة جوانب: صحية، تعليمية، استهلاكية، و ثقافية...الخ .

1-آثار الفقر ونتائجه:

إن الفقر كواحدة من أبرز الظواهر الحضرية بالبلدان النامية وواحدة من أخطر مشكلاتها يخلف مجموعة من الآثار والنتائج السلبية وعلى مختلف مناحي الحياة سواء على الفقراء أنفسهم أو الوسط الحضري الذي يعتبرون جزءا هاما من بنيته البشرية، ويمكن حصر هذه الآثار والنتائج فيما يلي:

أ – الآثار الاجتماعية: وتبرز في عدة جوانب أهمها:

– التعليم: يعاني الفقراء من سوء الخدمات التعليمية فالمدارس الحكومية المتوفرة قرب بعض الأحياء المتخلفة أو داخلها عادة ما تكون ضعيفة من الناحية الأكاديمية ولا تراعي المبادئ التربوية مما يجعل من مستوى التعليم منخفضا مقارنة مع المدارس الأخرى، كما أن تدني مداخيل الأسر يجعلها تسحب أبناءها من المدارس مبكرا ودفعهم إلى سوق العمل لتذليل النفقات الأسرية[1]، كما ترتفع نسبة الأمية عموما في البلدان النامية حيث

[1] -عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر– خصائصه آلياته ومشكلاته–**ندوة أوضاع الطفل في المناطق العشوائية، مرجع سابق ، ص 7.

تقارب ال70 % من مجموع السكان كما يعاني فقراء الحضر فيها من قلة الوعي الإجتماعي، هذه الوضعية في الهند مثلا تصنف كأهم مسببات إنتشار الطائفية[1].

– الرعاية الصحية:

حيث تنخفض المستويات الصحية بسبب الخدمات المقدمة ومؤسساتها ونقص الإرشاد الصحي وتفشي مشكلات الصحة الوقائية مما يؤدي إلى إرتفاع نسب إنتشار الأمراض على إختلافها وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وخاصة الرضع منهم.

– الجريمة:

غالبا ما تشكل أحياء الفقراء أوكارا للجريمة وتفشيها وفي بعض الحالات أماكن للعصابات لما توفره من فضاء يساعد على ذلك فالحالة العشوائية لمساكنهم تجعل من سلوكاتهم فوضوية كذلك إزاء حل كل مشكلاتهم زيادة على عدم اعتراف غالبيتهم بالنظام الحضري القائم وخاصة القانوني منه ومع إرتفاع معدلات الأمية والتسرب المدرسي تتشكل البيئة الملائمة للإجرام والمجرمين.

– الدعارة والبغاء:

أدى الفقر إلى إنتشار وتوسيع ظاهرة المتاجرة بالبشر للعمل في شبكات الدعارة والبغاء، حيث غالبا ما يكون الضحايا من النساء والأطفال الفقراء بالدول الفقيرة وذات الصراعات والإضطرابات التي تزيد من حدة الفقر، حيث يمتهن الدعارة أفراد من المهاجرين عديمي الأسر أو من تلك العائلات التي تعيش الفقر المدقع، وما يجعل الظاهرة أكثر تفشيا في أحياء الفقراء هو عدم خضوع مساكنها للخصوصية فتجمع عدد كبير من الأفراد و أحيانا من عدة عائلات في حجرة واحدة يقضي تماما على الخصوصية ويزيد من إمكانية تفشي الآفات الأخلاقية في مقدمتها الدعارة والبغاء[2].

ب – الآثار النفسية:

وتتلخص في عدة جوانب أبرزها:

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الفقر و المجتمع** ، مرجع سابق ، ص 60

[2] – نفس المرجع ، ص 80.

– تؤدي الظروف البنائية الخاصة للمجتمع والأمية إلى تنشئة جيل يتميز بالشخصية الخاضعة، فالفرد منذ طفولته يحس بالسلبية والإذعان، فيفقد القدرة على الإبتكار والتجديد وتتسم شخصيته بالشك والريبة وخاصة تجاه السلطة في مجتمعه والتي فرضت عليه عدة أشكال من القهر الإجتماعي[1].

– تتسم حياة الفقراء بإنعدام الحيلة وعدم القرة على التعبير مما يحد من قدرتهم على الإختيار وكذا محدودية التعامل مع أرباب عملهم.

– الخوف من المستقبل، أي فقدان الأمل في الحياة، فالفقر عند بعض الفقراء هو الحياة بلا مال ولا أمل وهذا ما يفسر تزايد معدلات النمو السكاني في المجتمعات الفقيرة دون وجود أمل في المواليد الجدد[2]، هذا قد يرفع من معدلات الانتحار .

– محدودية الخيارات المتاحة للفقراء، مع عدم قدرتهم على إسماع صوتهم للغير وعدم القدرة على التأثير فيما يجري حولهم، أي قصر المدى في التفكير.

– إنعدام الثقة بالنفس أهم نتائج الفقر المتفشية وأخطرها ، فتنتشر روح الإنتقام والقدرة على الإساءة إلى أفراد المجتمع، فتتعقد العلاقات الإجتماعية ويقل السلام والإستقرار بما في ذلك السياسي منه فتنشأ الصراعات الداخلية المستمرة، مما يؤدي إلى صعوبة إسترجاع النظام[3].

جـ- **الآثار الاقتصادية:** ونلخصها فيما يلي:

– الإستهلاك:

لا يعرف الفقير مبدأ الإدخار، فهو يصرف ما يحصل عليه مباشرة، وظروفه المعيشية وعدم حيازته على ضروريات الحياة تدفعه للحصول على بضائع بالتقسيط، حتى وإن كان سعرها أغلى بهذه الطريقة، ويقطن مساكن بالإيجار حسب قدراته المادية ، لعدم تمكنه على حيازة مسكن خاص، كما أن إرتفاع النفقات الذي تستلزمه الحياة الحضرية تجعله مجبرا على الإستهلاك المستمر، فلا يكون هناك أي مجال للإدخار مع إستمرارية تحصيل ضروريات الحياة بتكاليف باهضة بالنظر لإمكاناته.

---

(1) – محمد المراغي: **ما زال الفقر مستمرا** ، مجلة العربي ، عدد 428، يوليو 1994. ص 8.

(2) – إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية** ، مرجع سابق ، ص ص 9-10.

(3) - سلاطنية بلقاسم: **العنف والفقر في المجتمع الجزائري** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة سنة 2008. ص 10.

-البطالة و الهامشية:

أهم نتائج الفقر الإقتصادية على الإطلاق يبقى سوء الأحوال المعيشية سبب قلة مردودية العمل، كون فقراء الحضر هم الفئة التي تتواجد في أدنى سلم النظام الإجتماعي والإنتاجي للمدينة فالبطالة أو عدم إستقرار العمالة يؤدي بفئات البطالين إلى العمل على هوامش الإقتصاد الحضري مما يجعلهم دائما عرضة لكل صور الإحتقار والتهميش سبب الإزدواجية الإقتصادية التي تميز بين قطاعين حضريين أحدهما رسمي وغير رسمي، الأول محمي ومنتظم وآمن والآخر غير محمي وغير آمن وعشوائي يضم مختلف المهن بما فيها تلك ذات الصفة الطفيلية كالتسول والدعارة والسرقة وغيرها حيث تصل نسب العاملين في هذا القطاع حوالي 70% من مجموع اليد العاملة في البلدان النامية عموما، كما ترتفع كذلك عمالة الأطفال والنساء بما تحمله من مخاطر على مختلف الجوانب الصحية، النفسية ، الجسدية...الخ.[1]

رابعا: البطالة الحضرية والتشغيل:

1. تحديد البطالة والتشغيل:

ترتبط البطالة والتشغيل بمجموعة من المفاهيم خاصة القوى العاملة المشتغلون المتعطلون والنشطون.

حيث يشير مفهوم القوى العاملة إلى ذلك الجزء من السكان الذي يمكن إستخدامه في النشاط الإقتصادي أي جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبن فيه مع كونهم في سن العمل، والمتعطلون هم الجزء من القوى العاملة الباحثة عن عمل ولا تجده، أما المشتغلون فهم الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط القدرة على العمل والرغبة فيه والممارسة الفعلية له.

أما النشطون فهم قوة العمل العادية مضاف إليها فئة من صغار السن والكبار الذين يتجاوزون 65 سنة الذين يساهمون في الفعالية الإقتصادية أو هم الأشخاص الساهمين في إنتاج السلع والخدمات والراغبين في هذا العمل.

[1] - عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر**، مرجع سابق ، ص 12.

وعليه ومن كل ما سبق فالبطالة هي الفقدان الكامل للعمل وتمثل الفرق بين عرض العمل والطلب عليه، فضلا عن وجود نوع آخر من القوى العاملة الموصوف بالعمالة الناقصة وهي حالة العامل الذي لا يشغل كافة طاقاته في العمل أو لا يعمل كل ساعات الأسبوع بل جزءا منها فقط.

أما التشغيل فهو إستخدام القوة العاملة في إحدى الفعاليات الإقتصادية،(إنتاجية أو خدمية) وعليه تصبح العمالة والبطالة تشيران إلى تشغيل أو تعطيل العمل الإنساني، حيث تزيد العمالة من رفاهية المجتمع من ناحيتين الأولى ما تنتجه من سلع وخدمات والثانية ما تحققه للإنسان من فرصة إستخدام طاقاته ومواهبه[1].

2. أهمية البطالة الحضرية والتشغيل وحجمها:

يبلغ سكان العالم حوالي 5,6% بليون نسمة ويتزايد عددهم بحوالي 90 مليون نسمة سنويا، هذه الزيادة تتركز في أفقر دول العالم، وهذه الزيادة مع قلة الموارد تؤدي إلى خلق مزيد من التخلف، حيث تعاني الدول النامية من كثرة الأيدي العاملة المتواكلة، أطفال، شيوخ، وقلة الأيدي العاملة المنتجة لتكون النتيجة هي زيادة نسبة الإستهلاك أي اختلال العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي مما جعل هاته الدول تولي عناية كبيرة بمسألتي التشغيل والبطالة بسبب خصوصية واقعها التنموي المتميز بإنتشار البطالة المقنعة في الأرياف بسبب تقليدية القطاع الزراعي وقلة تراكم رؤوس الأموال التي تتدفق على القطاع الصناعي أكثر مما يودي إلى تدفق العمال العاطلين من العمل الزراعي إلى الصناعي، كما أن عدم إتاحة فرصة التوسع السريع في العمل خارج دائرة الزراعة مع زيادة السكان جعل الفائض منهم يهرب من العمل الزراعي.

أما المجتمعات قليلة العدد من السكان فسوء التنظيم الخاص بملكية الأرض وتركيزها في أيدي قليلة جدا هو الذي خلق مشكلة العمالة.

وعليه فمشكلة العمالة في الدول النامية هو تمركز البطالة في المناطق الحضرية فضلا عن كون النسب الأكبر من العاطلين هم شباب ليصبح الوسط الحضري المكان الذي يعج بمختلف المشكلات، بطالة، فقر، أحياء مختلفة...إلخ.[2]

وفي هذا الإطار إهتم الكثير من الباحثين بهذه الظواهر، ومن بينها ممثلوا نموذج التحديث الذي يرى أصحابه أن المشكلات المصاحبة لعملية التحضر السريع من أحياء متخلفة، أنشطة هامشية، بطالة، فقر...إلخ،

---

[1] –حميد خروف وآخرون: مرجع سابق ، ص ص 165–184.

[2] - أحمد بيومي: **علم الإجتماع والقضايا السياسية** ، دار المعرفة الجامعية ، الجزائر ، سنة 1999 ، ص 158.

ما هي إلا ظروف مؤقتة ومع الزمن تحدث جملة من التحولات، حيث يصبح العمال المهاجرون من المناطق الريفية مستوعبين تدريجيا في أنشطة المدينة، ومع هذا الإستيعاب يتزايد تقمصهم للمعايير الحضرية فيتحولون من الحالة الهامشية إلى الإندماج الكلي في الوسط الحضري، ومن ممارسة المهن الهامشية إلى قطاعات الخدمات والصناعة.

لكن الواقع أن أعداد العمال المهاجرين لم تتوقف عند حد معين بل ازدادت واتسعت مع الوقت فأثبت القطاع الحضري الإقتصادي عجزه عن إستيعابها وبالمقابل زادت معدلات تلك الشرائح العاملة ضمن أنشطة هامشية مثل الباعة الجائلين وماسحي الأحذية وموزعي الجرائد وأوراق اليانصيب وغيرها [1]، ومع ذلك بقيت نسب البطالة في هذه المجتمعات عالية جدا ففي العالم العربي مثلا تقدر قوة العمل ب46 مليونا من أصل 170 مليون سنة 1980 أي ما نسبته 27,1% من مجمل السكان، وفي الجزائر 21,9%، وفي الكويت 31%، و 27,9% في البحرين، 41,3% في قطر و 20% في عمان...إلخ، حيث تشهد أغلب البلدان العربية تزايد معدلات البطالة بسبب فشل إقتصادياتها في توفير فرص العمالة المنتجة ومع تجاوز معدلات النمو الحضري ال 8% في 10 سنوات لم تتجاوز العمالة الصناعية نسبة 2%، حيث أن القطاع الرسمي أثبت محدوديته في أغلب البلدان النامية والتحضر فاق التصنع، والنمو الحضري يتم بصورة غير مخططة ، والتضخم شمل قطاع الخدمات، كل هذا أدى إلى توسع القطاع الحضري غير الرسمي في المقابل والذي يوفر أكثر من ربع فرص العمل في عدد كبير من مدن البلدان العربية ويقارب 70% في بعض مدن البلدان النامية عموما[2].

IV. التشغيل باستخدام القطاع الحضري غير الرسمي:

أولا– معايير تحديد القطاع غير الرسمي:

مع تحول سياسات بعض الدول النامية نحو إمكانية تبني القطاع غير الرسمي كوسيلة لإنجاز إستراتيجيات تنموية تعتمد على تكثيف اليد العاملة في ظل تنامي أعداد القوى العاملة العاطلة وفي ظل عجز إقتصادياتها الرسمية عن التكفل بهذه الزيادات أصبح ضروريا بما كان طرح مسألة تحديد معايير تفصل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي بأكثر دقة وشمولية كخطوة أولى قبل وضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة لخصوصيتها الإجتماعية والإقتصادية، خاصة وأن المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية لاقت الكثير من الإنتقادات ، تلك المعايير والمؤشرات تتمثل في سهولة الدخول إلى الأنشطة غير الرسمية، الإعتماد على الموارد المحلية، الملكية العائلية

[1]- Didier Vye : **Chômage et marginalité sociale , quelle vérité géographique ?** bulletin de l'association de géographe français , CNRS ,77 , année, 2003, p 234.

[2] - حميد خروف وآخرون: مرجع سابق . ص ص 161.

للمؤسسات، العمل في مجال محدود، الإعتماد على تكثيف العمل، إنخفاض مستوى مهارات أفراده، والأسواق غير المحمية وغير المنتظمة.

وفي هذا الإطار أي عزل مؤسسات القطاع غير الرسمي عن غيرها من المؤسسات، حدد **"سترمان"** « **s.v. sethurman** » مجموعة أخرى من المؤشرات بعدما إعتبر القطاع غير الرسمي هو ذلك القطاع المتكون من المهاجرين من الريف إلى المدينة لأن الإرتباط وثيق بين الهجرة الريفية الحضرية والفقر المديني، والبطالة والأكواخ، كما أنه يتشكل من ماسحي الأحذية، العاهرات، الشحاذين، الباعة المتجولين، السائقين، باعة الجرائد ، ومنظفي السيارات...الخ.

كما يمكن اعتباره بأنه القطاع الذي يتضمن نشاطات اقتصادية بسيطة ومداخيل أفراده غير منتظمة ويعيش أفراده حياة تعيسة.

أما **"ويكس"** فيرى بأن معايير تحديد القطاع غير الرسمي هي:[1]

1- مؤسسات صناعية: يمكن تندرج تحت القطاع غير الرسمي كل المؤسسات التي تتصف بواحدة أو أكثر من الصفات التالية:

أ- تستخدم 10 أفراد أو أقل.

ب- تقوم بنشاطها في إطار غير قانوني يتعارض مع قوانين الحكومة.

ج- سيطرة الملكية العائلية عليه.

د- لا تتقيد المؤسسة بأيام وساعات عمل محددة.

هـ- تعمل مؤسساته بطريقة شبه دائمة أو مؤقتة أو في مناطق متعددة.

و- لا تستخدم الكهرباء في عملياتها الإنتاجية.

ن- غير تابعة للمؤسسات المالية الرسمية في قروضها.

ي- توزع إنتاجها بشكل مباشر للمستهلكين.

ز- أفراده لا تتجاوز مدة تمدرسهم عموما الستة(6) سنوات.

---

[1] - إسماعيل قيرة: **القطاع غير الرسمي في الدول غير الإشتراكية في العالم الثالث** ، مرجع سابق،ص ص 161-162.

2- البناء:

أ- من 1(أ،ج) أو (ز) أعلاه.

ب- لا يستخدم في البناء قوة العمل الآلي والتجهيزات التي تستخدم الطاقة.

ج- تقوم بعمليات البناء شبه الدائمة والمؤقتة فقط.

3-**المواصلات:**

أ- من 1(أ،هـ)،(ز) أعلاه.

ب- لا تستخدم الطاقة الميكانيكية.

4- **التجارة:**

أ- من 1(أ،هـ) أعلاه.

ب- تتاجر بالسلع المستعملة وتبيع السلع الجاهزة.

5-**الخدمات:**

أ- من 1(أ،هـ)أعلاه.

هذه المحاولة التصنيفية التي وضعها ويكس، تخفي بعض الظواهر الإجتماعية والإقتصادية ذات الأهمية وخاصة فيما يتعلق بتوضيح العمليات التي يتم من خلالها إنحلال بعض الوحدات كتحول بائع الرصيف مثلا إلى بائع بالجملة، هاته العملية تفسر في إطار مجتمعي وفي إطار الممارسات السائدة في البناء الحضري كما أن الإعتماد على محاكاة الحجم، رأس المال، درجة التكنولوجيا، ومستويات الإنتاجية في رسم حدود القطاع لا تجد تجسيدا واقعيا لها، إذ أنه ليس من المؤكد أن مؤسسات القطاع غير الرسمي أقل إنتاجية من غيرها، كما أن متغير الحجم يهمل المهن الحرة في القطاع الرسمي ذات الحجم الصغير بدورها.

ورغم أن التركيز على علاقات الإنتاج السائدة داخل الوحدة الإقتصادية قد أعطى أهمية للقطاع غير الرسمي، وخاصة في عملية رسم الحدود الفاصلة بينه و بين مؤسسات القطاع الرسمي ، إلا أن هذا التحديد لا زال يثير الجدل بين الباحثين.

وفي هذا الصدد يعتقد"**محمود عبد الفضيل**" بأن هذا التحديد يبقى ضرورة ملحة فضلا عن أهمية الإعتراف بأن القطاع غير الرسمي يتصف باللاتجانس لأنه يحوي شريحتين مختلفتين: أنشطة لقمة العيش المحدودة والأنشطة الإنتاجية الصغيرة القادرة على النمو، كما أنه يجب ملاحظة ضرورة مراعاة درجة الإبتعاد عن الصفة

الرسمية، وعليه يجب أن تستخدم طريقة تنظيم الإنتاج وإدارته وحجمه والعمليات التي يقوم بها بإعتبارها معيارا إجتماعيا وإقتصاديا يحدد درجة الإبتعاد عن الرسمية لازمة لفهم التحول من أحدهما إلى الآخر، كما أن طبيعة العلاقة بين القطاع غير الرسمي والسياسة الوطنية المحلية ضرورية لفهم الإندماج المحتمل للقطاع غير الرسمي في الإقتصاد العالمي والنهوض به ليصبح قطاعا أكثر حداثة[1].

هذه الإشكالية المتعلقة بتحديد القطاع غير الرسمي والحدود الفاصلة بينه وبين باقي الأنشطة طرحت في ورشة عمل حول القطاع غير الرسمي والمنشآت الصغيرة في أسوان في مصر سنة 1996، فكان أهم ما أستخلص من هذه الورشة هو خضوع القطاع غير الرسمي نظريا وامبريقيا لطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي القائم و مختلف أنظمته الفرعية، حيث أكد "**نادر فرجاني**" إستنادا إلى نتائج بحث على قوة العمل وقضية مدى الرسمية في الأنشطة الإقتصادية المصرية أجراه سنة 1988 بأن التمييز بين الرسمي وغير الرسمي له طابع تحكمي ولا يكشف الطبيعة متعددة الأوجه للنشاط الإقتصادي، وأن تحديد القطاع غير الرسمي يجب أن يقوم على أساس عدد كبير من المعايير لأن الأنشطة الإقتصادية تمر بأشكال متعددة من الرسمية إلى غير الرسمية أو العكس أما "**محمد كلكول**" واستنادا إلى الأبحاث الإحصائية التي أجراها الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات (ONS) فيرى بأن معايير تحديد القطاع غير الرسمي تتمثل في ستة(6) أساسية، غير زراعية- سيطرة الأعمال اليدوية- تنطبق على أعماله خصائص تتعلق بالتشريع والتأمينات الإجتماعية- إيراداته تكتسب بطريقة غير قانونية – مؤسساته غير رسمية بسبب حجمها الصغير ولا تعمل وفقا للتنظيمات الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

هذه النظرة الكمية الإحصائية عارضها "**دونالد ميد**" أين أكد بأن قياس القطاع غير الرسمي لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب الكمية فحسب بل يجب أن يتعداها إلى بحث مدى المساهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع غير الرسمي في الرخاء العام، خاصة وأن المسائل المتعلقة بالتوظيف والدخل مجهولة بوجه عام على صعيد هذا القطاع وفي نفس السياق اعتبرت "**عالية المهدي**" الفرضية القائلة بأن المداخيل التي توفرها الأنشطة غير الرسمية منخفضة في مصر غير صحيحة، بل العكس تماما، فضلا عما تحققه هذه الأنشطة من إستقرار وإستمرار لأفرادها، أما "**بشير حمدوش**" فعمل على تحليل وضعية القطاع غير الرسمي في المغرب، وتوصل إلى أنه يتميز بطابع ديناميكي في سياق الظروف الإقتصادية الوطنية والدولية المتغيرة، حيث كشفت دراسة على أن القطاع غير الرسمي بالمغرب يعتمد إلى حد كبير على تشغيل الأحداث وعلى دفع أقل الأجور العالمية، مع تأكيد العلاقة

[1] - محمود عبد الفضيل:الندوة، مرجع سابق، ص 07.

الوطيدة بينه وبين الهجرة الحضرية أو الدولية وعليه جعل لهذا القطاع مكانة في سلسلة العلاقات الدولية المتغيرة معتبرا إياه جزءا لا يتجزأ من النظام الإقتصادي القائم[1].

ومما سبق نستشف نقاط الإلتقاء في تحديد الفواصل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي و "شبه الرسمي" بحيث لا يمكن الأخذ فقط بمعايير الحجم والتسجيل وحدها، بل يمكن وضع معايير متباينة من نظام إجتماعي لآخر مع التأكيد على ضرورة وجود المعايير الأربعة الأساسية: التسجيل- الترخيص- التأمينات الإجتماعية والضرائب، كما يمكن أن يكون توزيع القوى العاملة على القطاعات من المعايير التي تستخدم في تحديد درجة الرسمية.

وعليه ونظرا لجمل هذه الإختلافات والطروحات حول وضع معايير أكثر دقة لتحديد مؤسسات القطاع غير الرسمي يمكن إعتبار تلك التي وضعها المؤتمر الدولي الخامس عشر للإحصاءات العمالية المنعقدة " بجنيف " الأقرب إلى واقع هذا القطاع في أغلب مدن العالم الثالث وهي:

أ- يعرف القطاع غير الرسمي على أساس خصائص وحدات الإنتاج(المنشآت) التي يجري فيها النشاطات.

ب- يعتبر القطاع غير الرسمي مجموعة فرعية من المنشآت العائلية أو بعبارة أخرى، المنشآت من غير الشركات والمملوكة للعائلات شريطة أن تكون هذه المنشآت لم تنشأ ككيانات قانونية مستقلة ومنفصلة عن الأسرة.

ج- يشمل القطاع غير الرسمي المنشآت التي لها حساباتها الخاصة ومنشآت العاملين غير الرسميين وتبعا للأوضاع في كل دولة فإما أن تعتبر جميع المنشآت التي لها حسابات خاصة منشآت غير رسمية أو أن يقتصر هذا الوصف على المنشآت غير المسجلة بمقتضى صياغات يحددها القانون والتشريع الوطني وتحدد منشآت أصحاب الأعمال غير الرسميين على أساس واحد أو أكثر من المعايير التالية:

- صغر حجم المؤسسة من حيث عدد العمال - عدم التسجيل للمؤسسة وللعاملين فيها (بسبب عدم وجود عقود توظيف تلزم صاحب المؤسسة بدفع الضرائب) ويستحسن أن يشير معيار حجم العمالة إلى عدد العاملين الذين يشتغلون على أساس مستمر، ومع ذلك يجوز أن يوضع معيار على أساس العدد الإجمالي للعاملين بما في ذلك صاحب المؤسسة وأفراد أسرته العاملين معه، ولم يضع مؤتمر منظمة

[1] - نفس المرجع، ص ص 1-8.

العمل حدا معينا للحجم لأن ذلك قد يختلف من دولة لأخرى ويختلف حسب أنواع النشاط الإقتصادي الممارس.

د- تستبعد من القطاع غير الرسمي الوحدات الإقتصادية التي لا تشتغل إلا بإنتاج سلع تكون هي ذاتها مستهلكها النهائي(مثل بناء الأشخاص لمساكن خاصة بهم).

هـ- إستبعاد الأنشطة الزراعية من التحديد.

و- يشمل القطاع غير الرسمي الوحدات الواقعة في المناطق الحضرية كما يشمل الوحدات في المناطق الريفية وإن كان يستحسن أن تقتصر على الحضرية منها فقط.

ز- المنشآت التي تعمل بالخدمات المهنية أو الفنية التي يقدمها الأطباء والمحامون والمحاسبون والميكانيكيون والمهندسون والعاملين لحسابهم الخاص يجب أن تندرج ضمن القطاع غير الرسمي في حال خضعت لنفس الشروط.

ح- إدراج أو عدم إدراج العاملين في المنازل الذين تستخدمهم العائلات(الخدم والسائقين وعمال الحدائق) تترك لتقرير على أساس ظروف كل دولة.

ي-الأنشطة المستبعدة من القطاع غير الرسمي لا تكون بالضرورة أنشطة رسمية بل يمكن إعتبارها فئات مستقلة خارج نطاق هذا التمييز مثل الإنتاج غير السوقي، والزراعة على نطاق صغير والخدمات المنزلية.

ثانيا- حجم القطاع الحضري غير الرسمي وأدواره:

رغم أن الأنشطة غير الرسمية إرتبطت بالبطالة الحضرية، العمالة الناقصة والفقر والنمو الحضري غير السليم والزائد عن الحد إلا أنها أصبحت في كثير من البلدان وسيلة لمواجهة الأزمات الإقتصادية وخاصة بإستيعاب نسبة كبيرة من سكان المناطق الفقيرة .

حيث تمثل نسبة 40% ،50%، و70% من إجمالية العمالة الحضرية وغير الزراعية في أمريكا اللاتينية ودول آسيا وإفريقيا على التوالي وما بين ربع (¼) العمالة غير الزراعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التوالي، حيث بلغت نسبة العاملين فيه سنة 1992 حوالي 53% في غانا، 59% في نيجيريا، 51% في تنزانيا،

وفي سنة 1990 بلغت 75,3% في إيران، و 43,5 في تركيا [1]، رغم عدم دقة الإحصائيات حول أنشطة هذا القطاع والجدولان التاليان رغم إختلافهما الطفيف إلى أنهما يعكسان حجم العمالة غير الرسمية في بعض الدول العربية وكذا العالم.

الجدول رقم 13: العمالة غير الرسمية في المدن العربية:

المدينة	العمالة غير الرسمية(نسبة مئوية من مجموع العاملين)
المغرب	56,9
تونس	41,3
الجزائر	53,2
مصر	43,5

المصدر: قيرة إسماعيل: **الفقر في البلدان العربية، لوحة سوداء وأرقام مخيفة** ، الباحث الإجتماعي،قسم علم الإجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 06، سنة 2004، ص 24.

الجدول رقم 14: نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم :

المنطقة	البلد	نسبة القطاع غير الرسمي من العمالة(%)
جنوب شرق آسيا	إندونيسيا	%78
	الفلبين	%72
	تايلندا	%56
آسيا الجنوبية	بنغلادش	%17
	الهند	%91
إفرقيا الشمالية	الجزائر	%42
	المغرب	%45
	تونس	%56
	مصر	%55
إفرقيا الجنوبية	بنين	%93
	تشاد	%74

[1] - عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر**، مرجع سابق ، ص 12

	غانا	%72
	كينيا	%72
	إفريقيا الجنوبية	%15
أمريكا اللاتينية	الأرجنتين	%49,3
	البرازيل	%47,1
	الشيلي	%38
	كولومبيا	%55,6
	المكسيك	%39,2
	البيرو	%59,1

Source: ILO, global Employment trends, Geneva, 2003.

فحتى وإن كانت مختلف تقديرات حجم القطاع الحضري غير الرسمي موضع شك بسبب عدم توافر البيانات المؤكدة لذلك، إلا أنه أصبح ينظر إليه كوسيلة بديلة للنمو في ظل تناقص خلق القطاع العام لفرص العمل وبدء نمو القطاع الخاص بالمقابل، حيث أصبح هذا القطاع الملاذ لنسب كبيرة من الفقراء في البلدان النامية أين تكثر وترتفع عمالة الأطفال والنساء وتزداد معدلات الهجرة، خاصة بين فئات العمالة غير الماهرة والعاطلين وصغار الموظفين الباحثين عن بدائل حياتية أفضل حيث تبين معطيات الجدول رقم (14) فوق الإرتفاع المذهل لنسب العمالة في القطاع الحضري غير الرسمي في الجهات الأفقر في البلدان النامية مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

1- الدور الاستيعابي للقطاع غير الرسمي:

تعتبر القدرة الإستيعابية التي يتمتع بها القطاع غير الرسمي من أهم أدواره على الإطلاق ومن أكثر جوانبه التي غالبا ما يركز عليها الدارسون في محاولة منهم لفهم ميكانزمات هذا القطاع، وربطها بمختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية القائمة حيث سبق وأشرنا إلى أنه يضم 55,40و 70% من إجمالي العمالة الحضرية وغير الزراعية على التوالي في دول أمريكا اللاتينية،آسيا، ودول إفريقيا.

ففي دراسة له بدول أمريكا اللاتينية اعتبر "**غي بفيفرمان G.pfefferman**" آثار الأزمة الإقتصادية في زيادة معدلات البطالة و البطالة الجزئية كإنعكاس مباشر في نمو القطاع غير الرسمي، حيث عمل هذا الأخير على إستيعاب 1,8 مليون من بين 3,4 مليون شخص من القوة العاملة الإضافية بالمدن البرازيلية، وخاصة في أشغال

البناء وباقي الأشغال اليدوية والذين يمثلون أفقر الفئات الحضرية من أصل ريفي[1]، وبالمقابل توفير مداخيل مادية وأجور تسمح لهذه الفئات والشرائح بالإستمرار في العيش.

فرغم ما يوفره هذا القطاع من مداخيل غالبا ما تكون أقل مستوى من مداخيل فئات القطاع الرسمي إلا أن الدخول إليه يبقى أرحم من تحمل البطالة في ظل الظروف، الإقتصادية، المتأزمة، وعليه فإن "بفيفرمان" بنظرته هذه جعل الطاقة الإستيعابية للأنشطة غير الرسمية كنتاج حتمي لأزمة إقتصادية خانقة ذات أبعاد داخلية وخارجية، فكأنه بذلك رهن وجود هذه الأنشطة بإستمرار الظرف المتأزم، ورغم الصدق الجزائري لهذه النظرة إلا أن إستمرارية القطاع غبر الرسمي في لعب دوره الإستيعابي لا يرتبط فحسب بالأزمة الإقتصادية والعوامل الخارجية، بل وبدرجة أكبر ببعض المميزات الداخلية كميكانيزمات القرابة والجهوية ومظاهر البيروقراطية التي تتجلى ا في بنية الإقتصاد الحضري لأغلب البلدان النامية مما يجعل من ظاهرة الفقر والبطالة ذات أبعاد متعددة ومختلفة ونمو القطاع غير الرسمي بهذه البلدان مرهون بالأنظمة الإقتصادية والإجتماعية القائمة ويطرح في نفس الوقت أهميته السوسيو إقتصادية أي موازنة الكم بالكيف.

وفي نفس السياق قدم المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن تقريرا عن البطالة في البلاد سنة 2004 أثبت أن حوالي 200,000 شخص (حوالي 41%من العمالة الحضرية) مستوعبون في القطاع غير الرسمي وذلك في الأنشطة التجارية فقط، كما أن حوالي 98% من المؤسسات الأردنية مؤسسات غير رسمية لصغر حجمها(1-4 عمال) رابطا بين البطالة ومؤشرات أخرى مثل: القطاع، العمر، الجنس، المستوى التعليمي حيث توصل إلى أنه في الدول التي لا يتوفر فيها نظام تأمينات شامل لا يمكن للبطالين العيش عاطلين عن العمل في إنتظار فرصة عمل حكومي، كما أن فرض بعض المؤسسات العامة لمؤهلات وكفاءات وخبرات معينة للعمل تدفع بجزء من البطالين عديمي الخبرة دخول القطاع غير الرسمي لاكتساب بعض المهارات المهنية قد تسهل لهم العمل في القطاع الحكومي فيما بعد، كل هذا يحتم على البطالين القبول بوظائف بأجور قليلة وإنتاجية متدنية، وعليه فالقطاع غير الرسمي يعتبر جزءا هاما من الإقتصاد الأردني بما يوفره من وظائف لفئات معينة من قوة العمل التي تتعرض أكثر من غيرها للبطالة مثل: النساء، الشباب حديثي التخرج، العمال المحبطين، العاطلين عن العمل جزئيا، ومنخفضي المستوى التعليمي غير القادرين على الإحتفاظ بمنصب عمل في حال إيجاده ، وعليه فالقطاع

[1] - غي بفيفرمان: مرجع سابق ، ص ص 33-34.

غير الرسمي مستمر في إستعاب العاطلين عن العمل في ظل ما يوفره القطاع الحكومي من مزايا كالرواتب المرتفعة والحوافز وبالمقابل بفرض شروطا لا تتوفر في أغلب البطالين للدخول إليه[1]،

وتأكيد هذا الدور الإستيعابي أيضا إتضح في مختلف تقارير البنك العالمي حول التنمية في الدول النامية حيث أكدت أغلبها على أن أهم أسباب نشأة وتنامي القطاع غير الرسمي في أغلب الدول الإفريقية مرده لثلاث نقاط أساسية:

- النمو المتزايد للطلب على العمل.
- النقص التدريجي لعرض العمل من المؤسسات الحكومية، و النمو البطيء للقطاع الخاص.
- نمو القطاع غير الرسمي في فترة وجيزة فأصبح يمثل البديل في التشغيل مما جعل بعض الباحثين يصفونه بصمام الأمان للبطالة.

2- الدور الإنتاجي للقطاع غير الرسمي:

على غرار الإهتمام بالقدرات الإستيعابية التي يتمتع بها القطاع غير الرسمي بأغلب مدن البلدان النامية، إتجهت بعض الأبحاث إلى تركيز إهنمامها على إمكانية أخذ هذا القطاع لدور ريادي في العمليات الإنتاجية المختلفة لإقتصاديات هذه البلدان وخاصة إذا ما أخذ بعين الإعتبار تناقص الوتيرة الإنتاجية للقطاع الرسمي عامة بحكم الصفات التي يتميز بها هذا الأخير من نقص في المرونة وعدم تلبيته لحاجات الشرائح ذات المستوى المعيشي الأدنى من المجتمع وكذا بحكم العلاقة التي تربطه بالنظام الإقتصادي العالمي وذلك عقب مختلف الإصلاحات الهيكلية التي خضعت لها أغلب إقتصاديات البلدان والتي أنتجت تحريرا للأسواق وفتح المحلية منها على التجارة الخارجية.

وعليه أصبح القطاع غير الرسمي يؤدي الدور البديل للقطاع الرسمي إنتاجيا بشكل نسبي، حيث وفي الهند مثلا يساهم هذا القطاع من الناحية الإنتاجية بثلث(1/3) الناتج الصناعي وحوالي 90% في التجارة و 60% في مجال النقل، في حين يوفر في تنزانيا فرص دخل أحسن من تلك التي يوفرها القطاع الحكومي، كما أن الأنشطة غير الرسمية تساهم بها بنسبته 4% من مجمع الناتج الإجمالي في ياوندي بالكامرون، هذا فضلا عن توفير سلع

[1] - المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية: **تقييم نظام معلومات الموارد البشرية– دراسة حالة البطالة–**عمان ، الأردن ، سنة 2005 ، ص ص 13- 19 .

وخدمات لفئات معينة من أفراد المجتمع ذات الدخل المحدود والتي لا تجد تلبية حاجاتها في القطاع الرسمي لتدني إمكاناتها[1].

أما في جنوب شرق آسيا فقد أصبح القطاع غبر الرسمي مكونا إقتصاديا هاما وذا إنتاجية عالية في الإقتصاديات القومية، عن طريق إرتباطاته الديناميكية من خلال التعاقد مع قطاع المنشآت الكبيرة والرسمية[2]، حيث تبرز المساهمة الأساسية لهذا القطاع في مجالي الدخل والتوظيف، فأهم ما يتولد عن منشآت ومؤسسات القطاع غير الرسمي هو دخل الأسر الذي يساهم بقدر كبير في رفع المستوى المعيشي العام لأفراد ليست لديهم بدائل أفضل.

الأمر الذي جعل العديد من الدارسين يتفاءلون بشأن الأهمية الإنتاجية للأنشطة غير الرسمية وعدم توقفها فقط عند دور الإستيعاب الكمي المحض للبطالين، وذلك رغم ما يعانيه هذا النوع من الأنشطة من عراقيل ومعوقات تتمثل خاصة في نقص التجهيزات وصعوبة التسويق والحصول على القروض المالية والمعوقات القانونية والتشريعية بما يساهم في الرفع من إنتاجية القطاع غير الرسمي وفي ظل علاقات عدم التكافؤ بين مؤسساته ومؤسسات القطاع الرسمي ، و الجدول الآتي يوضح مدى إسهام القطاع غير الرسمي في خلق الناتج الداخلي الخام لبعض الدول النامية.

الجدول رقم 15: نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام (PIB) مقارنة مع عدد السكان في البلدان النامية:

المنطقة	البلد	مستوى الدخل	عدد السكان (الملايين)	الإقتصاد غير الرسمي (%)
إفريقيا الشمالية	الجزائر	دخل متوسط	31,8	34,1
	مصر	دخل متوسط	67,6	35,1
	تونس	دخل متوسط	09,9	38,4
	المغرب	دخل متوسط	30,1	36,4
إفريقيا الجنوبية	بنين	دخل ضعيف	6,7	45,2
	السنيغال	دخل ضعيف	10,2	43,2

[1] - ورشة عمل حول القطاع غير الرسمي ، الندوة ، مرجع سابق ، ص 21 .

[2] - ستانلي د. براون وجاك ف. ويليمز: ترجمة نظمي لوقا ، مرجع سابق ، ص 604 .

	كينيا	دخل ضعيف	31,9	34,3
	ساحل العاج	دخل ضعيف	16,8	39,9
دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	كندا	دخل مرتفع	31,6	16,4
	اليونان	دخل مرتفع	11,0	28,6
	إيطاليا	دخل مرتفع	57,6	27,0
	إسبانيا	دخل مرتفع	41,1	22,6
أمريكا اللاتينية	البرازيل	دخل متوسط	117,0	39,8
	البيرو	دخل متوسط	27,1	59,9
	المكسيك	دخل متوسط	102,0	30,1
	جمايكا	دخل متوسط	2,6	36,4
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	أرمينيا	دخل متوسط	3,1	46,3
	بلغاريا	دخل متوسط	7,8	36,9
	بولونيا	دخل مرتفع	38,2	27,6
	روسيا	دخل مرتفع	143,0	46,1
آسيا الشرقية	الفلبين	دخل متوسط	81,5	43,4
	تايلندا	دخل متوسط	62,0	52,6
	هونغ كونغ	دخل مرتفع	6,8	16,6
	إندونيسيا	دخل متوسط	215,0	19,4
آسيا الجنوبية	الهند	دخل ضعيف	102,0	23,1
	باكستان	دخل ضعيف	148,0	36,8
	البنغلاديش	دخل ضعيف	138,0	35,6

Source : world Bank , 2006, pp , 1 – 2

حيث يتضح من معطيات الجدول أعلاه، العلاقة الطردية الموجودة بين نسبة القطاع غير الرسمي ونسبة السكان والعلاقة العكسية بين هذا القطاع ومستوى الدخل، حيث تزيد نسبة القطاع غير الرسمي في البلدان التي يرتفع عدد سكانها وبالمقابل ينخفض مستوى الدخل فيها.

أما الجدول التالي فيوضح نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(PNB) في مختلف مناطق العالم:

الجدول رقم 16: نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(PNB) في مختلف مناطق العالم:

المنطقة	القطاع غير الرسمي (%)
آسيا الشرقية	%24,3
أوربا الشرقية ووسط آسيا	%37,7
أمريكا اللاتينية	%41,5
إفريقيا الشمالية	%27,5
دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	%17,4
إفريقيا الجنوبية	%42,3
آسيا الجنوبية	%35,7

Source : world bank , 2006 , p 8

ويتضح من معطيات هذا الجدول بأن نسبة القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام تزيد في المناطق التي تعرف نموا أكبر لهذا القطاع وبالتالي كلما نمى على نطاق أوسع كلما زادت إمكانيات مساهمته في الإنتاج الوطني وخاصة في المناطق التي غضت فيها الحكومات النظر نوعا ما على وجوده كونه يحل جزءا هاما من مشكلاتها بإستيعابه للفئات المتزايدة من الفقراء، إذ تضم مناطق إفريقيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية البلدان التي تعرف إرتفاعا كبيرا لنسب الفقر فيها وبالتالي معدومي المداخيل أو ذوي الضعيفة منها الذين وجدوا مكانا لهم في القطاع غير الرسمي كبديل وحيد متوفر.

3- الدور الخدمي للقطاع غير الرسمي:

رغم الظروف العملية التي تمارس فيها فئات القطاع غير الرسمي أنشطتها بأغلب دول البلدان النامية، والمتميزة بالصعوبة، والمخاطر أحيانا، بسبب الضغوط النظامية والمصادرات والمطاردات، وصعوبة الحصول على الموارد الأولية وقلة رؤوس الأموال الكافية للعمل، إلا أن أنشطة هؤلاء تساهم بشكل كبير حتى وإن كان بطريقة غير مباشرة وواضحة في توفير السلع والخدمات وبأسعار منخفضة خاصة لفئات إجتماعية معينة من الفقراء الحضريين ومحدودي الدخل، الذين لا يملكون الإمكانات المادية الكافية للحصول على مختلف حاجياتهم من مؤسسات القطاع الرسمي، حيث ومن خلال هذا الدور الذي يؤديه هذا القطاع في هذا الجانب الهام يكون قد ساهم في المحافظة على الإستقرار الإجتماعي حتى وإن كان بطريقة غير مباشرة[1].

[1] - إسماعيل قيرة: **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة** ، مرجع سابق ، ص 128.

من هنا نتوصل إلى الإجابة على التساؤلات التي سبق وطرحناها متمثلة في ماهية المساهمة الإيجابية لعمال القطاع غير الرسمي؟ وماذا سيحدث لو توقف هؤلاء عن العمل؟ المؤكد أن موقف أفراده لن يتسم بتقبل الأوضاع في ظل إنعدام البدائل التي تضمن لهم الإستمرار في الحياة، وهذا يتفق مع وجهات النظر التي تعتبر القطاع غير الرسمي عامل على تحقيق النظام الإجتماعي، وهذا يقودنا لطرح تساؤل آخر مفاده، ماذا لو قضي على القطاع غير الرسمي تماما، ماذا يكون موقف أفراده و الفقراء المستفيدين من خدماته من الأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية القائمة؟ مؤكد سيكون العمل على الإخلال ببنية النظام القائم بشكل كلي، خاصة وأن الصفة الأساسية لأنشطة القطاع غير الرسمي أنها أنشطة ضمان الحد الأدنى للبقاء في غالبية المجتمعات النامية، هذا الحد سيكون دونه إما الموت والفناء وتقبل ذلك، أو الثورة على الأوضاع القائمة.

ثالثا– مكانة القطاع الحضري غير الرسمي ومعوقاته:

إن تعدد وتعقد المشكلات التي تعاني منها مدن البلدان في مقدمتها الفقر والبطالة الحضرية جعل شرائح عريضة من ساكنيها يحصلون على قوتهم اليومي من أنشطة غير رسمية تصنف من قبل الكثيرين ضمن مظاهر الهامشية الحضرية كونها فئات إجتماعية مظلومة ومهانة علاوة على تعرضها لأبشع صور الإستغلال من طرف مختلف مكونات البناء الإجنماعي الحضري الأخرى، ورغم تصنيف البعض لهم ضمن فئات العاطلين عن العمل على إعتبار أنهم يعملون في أنواع المهن التي تحذف غالبا من الإحصاءات الرسمية وتضيفهم ضمن الهامشية بمعنى اللاوظيفيين، إلا أن باحثين آخرين عملوا على نفي صفة الهامشية عنهم وإعتبارها مجرد خرافة لأن أفراد القطاع غير الرسمي ليسوا طبقة منفصلة عن النظام الحضري، بل يشكلون جزءا لا يتجزأ عنه، فهم يطمحون ويبادرون ويقيمون علاقات جديدة ويعتمدون على أنفسهم في البقاء والإستمرار ويحاولون تحقيق الأفضل لهم ولأبنائهم وعليه لا يمكن وصفهم بقوة العمل السلبية، بل يجب الإعتراف بأدوارهم ومكانتهم التي أصبحوا يحتلونها يوما بعد يوم في ظل عجز السلطات في كل البلدان على توفير البديل الأفضل لهم[1].

فصانعوا البرامج والقرارات السياسية والتنموية أصبحوا يدركون بأن المكانة المتنامية للأنشطة غير الرسمية قد رفعت من ميزاتها وسماتها ومميزات الأفراد الداخلين إليها، مما يطرح دوما مشكلة التعرض للمعايير المحددة للأنشطة ومؤسسات القطاع الرسمي، كما ذهب إليه هارت و منظمة العمل الدولية حيث أصبحت هذه الصفة من الفرضيات التي تؤكدها بعض الدراسات التي تعتمد على إبراز الدور الذي تلعبه الإنتماءات القبلية والجهوية

[1] - إبراهيم التهامي وآخرون: مرجع سابق ، ص 28.

للمهاجرين الجدد في تسهيل عملية الدخول إلى القطاع غير الرسمي في الوقت الذي أثبتت دراسات أخرى عدم الصدق الإمبريقي لهذه الفرضية دوما ، مؤكدة أنه من الخطأ إقتصار أفراد القطاع غير الرسمي على المهاجرين الريفيين الحضريين الزائدين على الحد الأقصى لإستيعاب القطاع الرسمي فقط بحيث تقف عدة معوقات في وجه الداخلين الجدد إليه، هذه المعوقات تتصل بقضيتين أساسيتين هما النشاط الممارس في حد ذاته وممتهنيه وكذا بالضغوطات الحكومية الممارسة على أفراده ومؤسساته:

1 - معوقات ترتبط بطبيعة النشاط الممارس:

تعدد الأنشطة الحضرية غير الرسمية يجعلها بالمقابل تختلف من حيث ما تتطلبه من مهارات وكفاءات وقدرات، فليست كل الأنشطة في متناول كل الأفراد حيث يرى في هذا المجال "**السيد الحسيني**" في دراسته عن الأحياء الفقيرة بمدينة القاهرة بأنه يوجد أنواع معينة من الأنشطة تتطلب مهارات خاصة كالبناء مثلا الذي يتطلب قدرات لا يتقنها كل العمال[1].

وفي نفس الإطار وفي دراسة له بمدينة لاغوس النيجيرية ركز "**سينكلر SINCLAIR**" على قضية التدرج في الدخول إلى القطاع غير الرسمي حسب طبيعة النشاط وإرتباطه بالمهجرين، فمثلا تتطلب مهنة بيع السمك فترة زمنية لممارستها تقدر بخمسة سنوات وبيع القمصان ثلاث سنوات والبيع المتجول سنتان، كما أن بعض الأنشطة تتطلب إمكانيات مالية خاصة لدخولها وهذا سبب قساوة البيئة الحضرية، فمثلا يتوجب على كل من يرغب في إمتهان مسح الأحذية أن يشتري لوازم مهنته ليشرع في تعلمها رغم بساطتها.

في حين ركز آخرون على خصائص أفراد القطاع غير الرسمي لتأكيد مسألة صعوبة دخول الجدد إليه، حيث يتحتم على هؤلاء الإنخراط في بيئة حضرية معقدة وثقافة جديدة، فمحدودية المعرفة بسوق العمل وقلة العلاقات الإجتماعية تحد من قدرة هؤلاء على الإنخراط في أي نوع من الأنشطة إلا بعد الإستعداد الجيد للعمل.

فتعقد البيئة الحضرية وتأزم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بأغلب هذه البلدان النامية يجعل المعوقات المرتبطة برأس المال والمهارة والممارسات البيروقراطية في دخول القطاع الرسمي تطرح كذلك بالنسبة للقطاع

غير الرسمي وبأكثر حدة وصعوبة في بعض الأحيان.

---

[1] - السيد الحسيني: مرجع سابق ، ص ص 4-10.

2-معوقات ترتبط بالضغوط الحكومية:

على إعتبار أفراد القطاع غير الرسمي يعملون في سوق غير محمية ومحرومون من مختلف التأمينات الإجتماعية والقروض المالية التي تدعم لا رسمية أنشطتهم فإن هذه الأخيرة تتعرض لضغوطات حكومية أخرى، غالبا ما تقف حجرة عثرة في وجه الداخلين الجدد إليها وتعوق رغبتهم وعزيمتهم في العمل حيث أثبت "**ستريفلند S. strefland**" في دراسة له بأن حكومة جاكرتا بأندونيسيا تفرض شهادة إقامة لبدء البيع المتجول، وهذا الأمر يكاد يكون من المستحيلات، أما "**نيوكومب**" في دراسته عن باعة المواد الغذائية المتجولين في هونغ كونغ فقد أكد بأن عمل الدولة في بناء الأسواق الكبيرة تدعيم لتغلغل الرأسمالية وبالتالي ضرر للفئات الفقيرة سواء من حيث إستغلالها أو تقزيم آمالها[1].

هذا بغض النظر عن المطاردات التي يتعرض لها أفراد القطاع غير الرسمي بإستمرار مما يجعل من إمكانيات تحسين أوضاعهم أمرا بعيد المنال ويبقيهم دوما في أدنى درجات السلم الإجتماعي الحضري.

وتبعا لذلك إختلفت التصورات حول ضرورة القضاء على الأنشطة غير الرسمية أو اتخاذ إجراءات محددة لتطويرها، حيث يستند أصحاب الرأي الأول إلى مجموعة منطلقات تصورية حول هذه الأنشطة أهمها طبيعة العلاقة الإستغلالية التي تربطها كقطاع متخلف بالقطاع الرسمي كقطاع متطور، وما يتضمنه من عدم التجانس الداخلي والتفاوت والصراع ومختلف صور المحاصرة والتهميش والهيمنة التي يتعرض لها أفراد القطاع غير الرسمي، وبالتالي قد تعتبر إستمراريته شكلا من أشكال إستمرارية التفاوت والقهر الإجتماعي داخل الوسط الحضري.

في حين يركز أصحاب الرأي الثاني يشكل أكبر على أهمية تركيبة وخصائص ودور الأنشطة غير الرسمية في ضمان مزيد من التوازن والإستقرار الإجتماعي والسياسي، خاصة وأن هذا القطاع مستمر في الوجود رغم المضايقات والضغوط التي تمارسها السلطات بكل مؤسساتها عليه، ومنه فالتفكير يجب أن ينصب على القضاء على المعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون نموه وتطوره وتشويهه، وذلك بإتخاذ عدة إجراءات منها:

- توجيه الطلب نحو منتجات القطاع غير الرسمي.
- خلق التنظيمات التجارية والتعاونية لحماية وترقية مؤسسات القطاع غير الرسمي.

---

[1] - إسماعيل قيرة: **الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الإستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية** ، مرجع سابق ، ص ص 146-147.

- توفير الموارد الأولية وتسهيل عملية الإستفادة من القروض.

وفي ظل الإختلاف في المواقف النظرية تجاه الأنشطة غير الرسمية كانت المواقف السياسية أيضا مختلفة بشأن انتهاج إستراتيجيات تشجع هذه الأنشطة أو تقضي عليها.

فإذا كانت الحكومة التنزانية خلال السنوات الأخيرة أسست صناديق خاصة بالشباب والنساء وأصحاب الأعمال الصغيرة بعد إقتناعها بأن القطاع غير الرسمي قد أثبت قدرته على توفير فرص أفضل للعمل والدخل وخاصة للمنظمين الجدد إلى سوق العمل الحضري بسبب النمو المتزايد للسكان، فإن الأمر ليس كذلك بأغلب البلدان النامية حيث أن أهم عوائق نمو القطاع غير الرسمي في الشرق الأوسط هو عدم وجود إستراتيجية واضحة وتنظيمات مساندة للأنشطة الصغيرة والإفراط في الإجراءات البيروقراطية والإدارية والإفتقار إلى هيكل الحوافز والإعفاءات من الرسوم التي يمكن أن تشجع وتحمي هذا القطاع، وعدم وجود معاملة تفضيلية في مجال التسجيل والحماية والائتمان وعدم القدرة على الإقراض من البنوك بضمانات...إلخ.

كل هذه العراقيل إنما هي نتيجة إستراتيجية تنموية تعمل عمدا على إعاقة الأنشطة غير الرسمية وتتجاهل أدوارها، بل وتعمل على حرمانها من كل الإجراءات القانونية التي من شأنها التقليل من الفعالية الإنتاجية لهذه الأنشطة ، فالسياسات التي تبذل كل ما في وسعها لتضييق الخناق على القطاع غير الرسمي غالبا ما تكون هي منتجته ومدعمته بطريقة غير مباشرة.

ففي الأوروغواي التي تقوم سياستها أساسا على تنظيم الدولة للإقتصاد وحماية العمل حتى السبعينيات وبمجرد إنتهاج الحكومة للتوجه اللبرالي أعيق هذا العمل بسبب تركز إستراتيجيته التنموية على رأس المال الكثيف وليس العمل مما رفع من درجات البطالة إلى أعلى المستويات وخفض الأجور الحقيقية بالمقابل، مما حول شرائح كثيرة من البطالين عنوة تجاه الأنشطة غير الرسمية والهامشية بإعتبارها الحل الوحيد المتوفر كبديل أرحم من الوضعية المعاشة، ونفس الوضعية في السيرورة التنموية التي إنتهجت في تونس مما قاد السلطات فيها إلى غض النظر عن النمو المتزايد للأنشطة غير الرسمية لأنها تعلم بأنها الحل الذي يمكن أن يهدئ من الشريحة العريضة العاطلة عن العمل وذلك بسبب التغيرات الحاصلة في مسار العملية التنموية التي انتهجتها والتي كانت السبب الرئيسي وراء تنامي ظاهرة البطالة.

ورغم الضغوطات الحكومية المختلفة التي تمارس على فئات القطاع غير الرسمي تبقى الإحصاءات تؤكد نموه بأغلب مدن البلدان النامية مما يعطي للظاهرة صفة التأصل والإستمرارية، ويطرح مسألة المعالجة الدقيقة التي تأخذ

كل المتغيرات بعين الإعتبار وفي مقدمتها طبيعة العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لوضع سياسات من أجل إدماج أنشطة القطاع بما يضمن لها أكثر إنتاجية وللإقتصاد القومي أكثر رخاء ، وهنا يطرح " جيليان توتر" فكرة الإرتباط الديناميكي من خلال التعاقد الداخلي بين المنشآت الرسمية والقطاع غير الرسمي لزيادة إنتاجية هذا الأخير كما هو معمول به في دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي حسن وطور من دور القطاع غير الرسمي كثيرا[1]، فمع عدم وجود إستراتيجيات سياسية واضحة المعالم تستهدف تطوير الأنشطة غير الرسمية وتحسين ظروف أفرادها العملية تبقى كل أنواع التسهيلات الأخرى كحلول جزئية مدعمة للواقع الحضري الذي يميزه التفاوت الإجتماعي، ويبقى الأساس الأفضل لوضع هذه السياسات المنمية لهذا القطاع هو المعرفة الحقيقية والدقيقة به، وظروفه وظروف تطوره وإحتمال إستمراريته بكل مجتمع حسب خصوصية هذا الأخير.

رابعا– العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي:

أجمعت مختلف الدراسات سواء الإقتصادية أو الإجتماعية على وجود علاقات تربط القطاعين الرسمي بغير الرسمي مع اختلافهم حول تشخيص طبيعة هذه العلاقات غير أن هذه الأخيرة تقودنا أولا إلى معرفة تلك المسببات المؤدية إلى توسيع دائرة إنتشار الأنشطة غير الرسمية والمرتبطة في عمومها بمؤسسات لقطاع الرسمي وعلى كل المستويات هذه المسببات أهمها:

- ضعف الدولة الإقتصادي وخاصة في عجزها عن تحقيق فرص عمل جديدة تواكب الزيادة في حجم المجتمع.
- أثر التبادلات الإقتصادية الخارجية خاصة في مجال الإستثمار وما يتطلبه من إمكانات كبيرة تسمح بصمود المؤسسات في وجه المنافسة، مما يضطر الكثير من هذه المؤسسات الإستعانة باليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية بتوظيفها بطريقة غير قانونية والعمل على إستغلالها.
- ضعف القطاع الرسمي على تلبية أجور عالية دوما لفئاته مما يضطر نسبة هامة منهم إلى تلبية حاجاتهم من خلال اللجوء إلى القطاع غير الرسمي.
- الأزمات الإقتصادية ومختلف الإصلاحات الهيكلية المفروضة من طرف المؤسسات المالية العالمية وما تنتجه من غلق للمؤسسات العمومية وبالتالي تسريح اليد العاملة بها بمعنى خلق معدلات إضافية من البطالين في سوق العمل.

---

[1] - جيليان توتر: مرجع سابق ، ص 01.

- إنتشار البيروقراطية والفساد وتراجع الدولة عن أداء مهامها في المجتمع[1].
- تطور وتعدد الأنشطة الإقتصادية مما يؤدي إلى ظهور مهن جديدة يمكن إحترافها بطريقة غير رسمية.
- ضعف النمو الإقتصادي وأحيانا ركوده في مراحل معينة.
- إرتفاع الضرائب والتهريب مما يقود إلى إمتهان الأنشطة غير الرسمية.
- فرض قوانين تعجيزية على العمال وأصحاب المؤسسات في إقتصاديات بعض الدول مثل: ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع للحكومة، موانع التصدير والإستيراد...الخ، كل هذا يقود فئات المجتمع إلى إستخدام الأسواق الموازية.
- حظر ممارسة بعض الأنشطة يقود إلى ممارستها في الخفاء، كونها تخلف آثار سلبية على الاقتصاديات القومية[2].

كل هذا جعل الباحثين يختلفون في تشخيصهم لطبيعة العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي ويمكن من الناحية التطبيقية التمييز بين ثلاثة وجهات نظر:

– **وجهة النظر الثنائية:** والتي يرى أصحابها أن القطاع غير الرسمي هو قطاع هامشي لا تربطه علاقات مباشرة بالقطاع الرسمي، حيث ظهر كمصدر رزق لفئات الفقراء الحضريين كون القطاع الرسمي عجز عن تأدية دوره في هذا الجانب أي التشغيل.

– **وجهة النظر البنائية:** ويرى أصحابها أن القطاع غير الرسمي نتاج لذلك الرسمي وأن الرأسماليين يعملون على إضعاف علاقات العمل بين القطاعين للإبقاء على تبعية اليد العاملة غير الرسمية لهم[3].

– **وجهة النظر القانونية:** يعتقد أصحابها أن مختلف المبالغات القانونية والتشريعية التي تسنها الإدارة تلعب دورا كبيرا في نمو الأنشطة غير الرسمية[4].

---

(1) - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: **تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر– أوهام أم حقائق ؟** ، جوان 2004 ، ص 09.

(2) - فيتو تانزي: **الإقتصاد السري–أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها** ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 04 ، ديسمبر1983، ص 10

(3) - Portes Alejandro and . M . Castelles **: the world underneath – the origins , dynamics , and effects of the informal economy** , 1989 m p 289 .

(4)- Bernard Fortin: **Les enjeux de l'économie souterraine** , série scientifique,(CIRANO), Montréal ,année 2002 , p 34.

وعليه ومن الناحية الإمبريقية يمكن إكتشاف العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مختلف النشاطات الإقتصادية، حرف، خدمات، صحة، تعليم، تجارة..إلخ، وذلك من خلال وضعية اليد العاملة أو المنافسة الموجودة بينهما أو التموين بالموارد الأولية والمالية وغيرها من العمليات التي يتضمنها السوق.

- العاملون الذين قد ينتمون مرة للقطاع الرسمي ومرة للقطاع غير الرسمي.
- بعض الأنشطة ذات التسجيل الرسمي ومع ذلك يصرح أصحابها بمداخيل أقل بكثير من المداخيل الحقيقية لها.
- أغلب أنشطة القطاع غير الرسمي تمون عبر قنوات رسمية.
- مدخرات أفراد القطاع غير الرسمي المودعة في البنوك يستفيد منها أفراد القطاع الرسمي في شكل قروض على إعتبار أن أفراد القطاع غير الرسمي محرومون من هذا النوع من المساعدات المالية– القروض –.
- اليد العاملة في القطاع غير الرسمي، جزء هام منها أتى من القطاع الرسمي ومختلف مؤسساته مثل خريجي الجامعات الذين لم يجدوا فرصة تشغيل رسمية لهم في القطاع الحكومي أو الخاص.
- تبادل السلع والخدمات قد يكون في الإتجاهين بين القطاعين حتى وإن كان مستوى الأسعار يختلف كثيرا بينهما، مما يعطي الغلبة دوما للقطاع الرسمي.
- جزء هام من اليد العاملة التي تتخذ من الأنشطة غير الرسمية أنشطة مؤقتة في إنتظار الحصول على بديل أفضل في القطاع الرسمي فإنها عندما تجد هذا البديل تكون قد تلقت خبرة مهنية معينة في القطاع غير الرسمي قد تساعدها فيما بعد حتى وإن كان غير معترف بها رسميا.

وعموما يمكن القول بأن العلاقة القائمة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي قد نظر إليها المنظرون والدارسون من جانبين مختلفين هما جانب التكامل بينهما أو جانب الهيمنة والتبعية أحدهما للآخر وذلك منذ السبعينات من القرن العشرين عندما بدء الإهتمام به سياسيا حيث تقبلته عدة أنظمة وإعتبرته وسيلة فعالة لتطبيق إستراتيجيات تنموية تعتمد على العمل الكثيف في ظل الزيادة الهائلة في معدلات البطالة الحضرية بكل مدنها بينما عملت أنظمة أخرى على رفضه وتجاهله بشكل كلي حسب ما تتبناه من أيديولوجيات.

1- الإتجاه الأول- علاقات التكامل:

إتجهت عدة دراسات إلى تأكيد وجود علاقات تتصف بالتكامل والتساند بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، هذه العلاقة تعمل على ضمان إستمرارية تكامل وظائف الإقتصاد الحضري رغم إختلافهما من حيث كونهما يشكلان نمطان أو فرعان من مصادر الدخل في المدينة وهذا حسب ما ذهب إليه "**هارت hart**" وتستند الآراء التي تؤكد وجود علاقات التكامل الوظيفي بين القطاعين إلى العمالة الحضرية خاصة، بحيث يعتبر في نظرهم القطاع غير الرسمي بمثابة الممتص لليد العاملة الإضافية التي يعجز القطاع الرسمي عن استيعابها كما هو الوضع في كل المدن بالبلدان النامية.

فيما ذهب آخرون إلى أبعد من هذا الدور من أمثال "**ويكس weeks**" الذي أثبت بأن القطاع غير الرسمي المتكامل مع القطاع الرسمي لا يتوقف فقط غلى إستيعاب الفائض من اليد العاملة، بل ومدعما للإستراتيجيات الصناعية القائمة على إستخدام العمل الكثيف من جهة وعلى توفير ما يعجز القطاع الرسمي عليه من سلع وخدمات للفئات الحضرية ذات الدخل المحدود، والتي لا تستطيع تلبية حاجياتها من خدمات وسلع القطاع الرسمي.

هذا الدور المتكامل بين القطاعين هناك من يعطيه أهمية فائقة إلى درجة جعلت أحد الباحثين يقول بأن الأنشطة غير الرسمية أصبحت مجالا لزيادة الإنتاجية وتوليد الدخل في مجتمع كان بدونها سيصبح أكثر فقرا.

هذا الإقرار بدور القطاع غير الرسمي التكاملي مع الإقتصاد الحضري عموما حتى وإن كان يحمل درجة من الصدق الإمبريقي، إلا أنه يهمل الكثير من ظروف عمل القطاع والتي سبق وأشرنا إليها والتي تتسم في جانب منها بوجود علاقات إستغلال وتبعيته، غالبا ما تكون خفية حتى على أفراد القطاع غير الرسمي أنفسهم، هذه العلاقة تكون إما بإتجاه الإقتصاد الرسمي أو الدولة متمثلة في أساليب الإنتاج الرأسمالية المهيمنة والتي من صورها السيطرة على السوق ، الموارد الأولية، رؤوس الأموال والتحكم في الأسعار...إلخ[1]، هذه العلاقة تناولتها الدراسات الإمبريقية التي تنطلق من متطور ماركسي في دراسة تعقيدات الواقع الحضري وهذا في الإتجاه الثاني.

[1] -إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟** ، مرجع سابق ، ص ص 155-156.

2-الإتجاه الثاني– علاقات التبعية:

حيث ركز كثير من الباحثين على إبراز علاقة القطاعين والمتسمة بالإستغلال والتبعية والهيمنة لمؤسسات الاقتصاد الرسمي، في محاولة منهم للتأكيد على تلك المعوقات التي تقف في وجه نمو القطاع غير الرسمي وقيامه بأدواره التنموية بشكل كامل، محاولين الإستشهاد بالحقائق الميدانية حول هذا الموضوع.

وتعتبر دراسة "**جاري C.Gerry**" من أهم الأبحاث التي حاولت الكشف عن المعوقات التي يعمل في ظلها المنتجون الصغار بمدينة دكار السنغالية، حيث توصل إلى أن نمو العمالة غير الرسمية لا يوحي مطلقا بأن الإنتاج الصغير يدخل مرحلة التنمية السريعة والتقدم التكنولوجي، لأن معظم أصناف هذا الإنتاج يعاني التبعية والإستغلال الممارس من طرف النظام القائم، فالميكانيكيون مثلا مرتبطون تجاريا بالوحدات التجارية الرأسمالية للحصول على الموارد كقطع الغيار الأمر الذي يدعم الإستغلال الداخلي والخارجي ويقوي المحسوبية[1].

فالمنتجون الصغار ليسوا جماعة متجانسة، إذ يرتبطون بشتى صور الأسلوب المسيطر مع طموحهم في الحصول على عمل مؤجر، هذا التطلع الذي يميز آمال المنتجين الصغار هو نتيجة عدم وعيهم بمصلحتهم الحقيقية الكامنة في إختفاء أسلوب الإنتاج المهيمن، وفي هذا النقص في الوعي تكمن إستمرارية الإستغلال الذي يخضع له هؤلاء، بحيث يمثل العمل غير النظامي حسب " جاري" إحتياطا لا ينضب للعمل الرخيص.

وانتهى "**جاري**" إلى أن العامل غير النظامي والمنتج الصغير نتاج واقع إجتماعي يعيشان فيه ويكافحان من أجل الحصول على الرزق وبالتالي فهما غير هامشيان بل جزء لا يتجزأ من النظام الحضري والوطني ونتاج له كذلك.

هذا التشخيص " **لجاري** " لطبيعة العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لا يخرج عن إطار الصراع الطبقي القائم وعلاقات القوة والإستغلال التي تربط الفئات الحضرية الدنيا بالفئات الرأسمالية المسيطرة، رغم الإشارة الخاطئة إلى دور قلة الوعي في إستمرارية هذا الوضع.

وعموما توصلت أغلب الدراسات التي تناولت علاقات التبعية والإستغلال بين القطاعين إلى تشخيصها في نقاط أهمها:

- يتم إستغلال القطاع غير الرسمي من خلال: صعوبة الحصول على المدخلات، وسائل الإنتاج، التسويق، الضغوط النظامية...إلخ.

[1]- C. Gerry: op.cit , p p 1187-1198.

- تشبه تبعية و خضوع القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي تبعية وخضوع إقتصاد متخلف لآخر متقدم.
- توجد الأنشطة غير الرسمية في سياق النظام السوسيو إقتصادي الذي ينتجها ويعمل على استغلالها بمجرد ظهورها.
- أي تغيير جذري في ظروف القطاع غير الرسمي يتوقف على إحداث تغييرات مماثلة في أسلوب الإنتاج المسيطر.

هذه النتيجة الأخيرة وإن كانت تخفي في مضمونها التوجه الأيديولوجي للتصور الماركسي لعملية التغيير في دراسة الواقع الحضري بتأكيدها على وجود حل واحد فقط لمعالجة وضعية القطاع غير الرسمي وهي الإختفاء الجذري الشامل لأسلوب الإنتاج المسيطر ورغم الوجود الفعلي لكل أنواع الإستغلال والسيطرة فإننا نلمس في هذا التشخيص إنقاصا من قدرات القطاع غير الرسمي وجعلها ضحية من ضحايا النظام الرأسمالي المهيمن، وتدعيما للفرضية القائلة بوجود نمط إنتاجي هامشي وآخر مركزي إلى درجة جعلت بعض الدارسين يعتبر القطب الهامشي صفة دائمة ملازمة لإقتصاديات الرأسمالية التابعة متمثلا في قطاعات تتميز بالإنتاجية الضعيفة وتستخدم التقنيات المتخلفة وعليه فتخلفها مفروض وحتمي[1].

وعليه فإن ما يجب التركيز عليه في بحث مسألة مكانة ودور وعلاقة القطاع غير الرسمي بالنظام الاقتصادي الحضري هو تأثير خصوصية كل مجتمع التاريخية والإقتصادية والسياسية في تشكيل هذا النوع من الجماعات الإجتماعية للكشف عن دورها في إعادة تشكيل هذا الواقع نفسه بإعطائها نوعا من الفعالية داخل المجتمع بالإبتعاد عن وصفها بالهامشية واللاوظيفية.

ومن أهم النقاط التي تقودنا إلى دراسة علاقة القطاع غير الرسمي بالنظام السوسيو إقتصادي عامة والقطاع الرسمي خاصة تشخيص مسألة موقف الإستراتيجيات السياسية التنموية المعتمدة بمدن البلدان النامية من الأنشطة غير الرسمية في ظل الإعتراف أو إنكار دور هذه الأخيرة التنموي من جهة و النهج السياسي و الأيديولوجي من جهة أخرى هاته السياسات التي غالبا ما يؤكد الباحثون دورها وفعاليتها في إبقاء وإستمرارية تخلف وتبعية القطاع غير الرسمي كقطاع هامشي وكجزء من النظام الإقتصادي الحضري ككل وخاصة لما تتميز به الدولة من صفات وما تمارسه من صلاحيات بإعتبار هذه الأخيرة بالمجتمعات النامية تعمل على تسهيل عملية التبعية بتمثيلها لمصالح

[1] -إليزابيث دور: **نظرية التبعية** ، مرجع سابق، ص 258.

الطبقات المهيمنة المحلية وبما تتمتع به من نزعة سلطوية وتحكم في المؤسسات الإجتماعية[1]، كل هذه الوظائف والإمتيازات تعمل على إعاقة أي تطور أو نمو في مختلف الأنماط الإقتصادية السائدة.

خامسا– آثار القطاع الحضري غير الرسمي:

إن القطاع غير الرسمي بالنظر لخصوصياته وميكانيزمات عمله وفي ضوء علاقته بمؤسسات القطاع الرسمي يخلف عدة آثار منها الإيجابية ومنها السلبية وعموما يمكن حصر أهم آثار القطاع غير الرسمي في عدة جوانب:

1– الجانب الإقتصادي:

يخلف القطاع غير الرسمي آثار إقتصادية من حيث تشجيع السوق الموازية وخاصة من الناحية المالية بالنظر لحجم الأموال المتداولة بطريقة غير رسمية مما يحرم الإستثمارات الرسمية منها وما يمكنها من تحقيقه من رخاء عام، كما تزيد الأنشطة غير الرسمية من النفقات العامة فضلا على تأثيرها على النشاطات الصناعية والتجارية بالنظر لما توفره من سلع وخدمات بأسعار أقل منها في القطاع الرسمي، كما لا يسمح تنامي الأنشطة غير الرسمية من التوصل إلى إحصائيات مضبوطة ودقيقة تتعلق بحجم البطالة ، التضخم ، الناتج المحلي...إلخ[2]، بما يمكن من وضع إستراتيجيات تنموية أكثر دقة وصحة.

2- الجانب الإجتماعي:

على الرغم من كون القطاع غير الرسمي له أبرز الإيجابيات من حيث توفيره لمناصب عمل للأفراد الذين لم يجدوا مكانا لهم في القطاع الرسمي وتوفيره لكمية كبيرة من السلع والخدمات لشرائح هامة من فئات الفقراء الذين لا يتمكنون من تحصيلها من مؤسسات القطاع الرسمي إلا أن العمل غير الرسمي يخلف بالمقابل آثار سلبية تظهر خاصة في غياب الحماية الإجتماعية للعمل وما ينتج عن ذلك من أخطار كالأمراض، السرقة...إلخ، زيادة على خلق فجوة إجتماعية ومادية بين عمال هذا القطاع وعمال القطاع الرسمي من حيث حجم المداخيل وبالتالي إمكانيات الحصول على فرص حياتية متباينة بين الفئتين ، زيادة على ذلك يؤدي القطاع غير الرسمي إلى إستغلال شرائح ذات خصوصية مثل: الأطفال والنساء بعملهم داخل محيط لا يتوفر على أدنى شروط الحماية المهنية، كذا التأثير السلبي على مستويات التمدرس، إذ غالبا ما يتميز أفراد القطاع غير الرسمي بمستويات تعليمية متدنية كدليل

---

[1] - إسماعيل قيرة: **ماذا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل؟** مرجع سابق ، ص 47.

[2] - Gérard. Field: **la méthodologie et la théorie ,- une nouvelle approche du secteur informel -** , OCDE, paris , 1990 , p69.

على تشجيع هذا القطاع للأفراد الراغبين في العمل على التوقف من الدراسة، هذا المستوى المتدني ينعكس بدوره على مستوى المهارات والكفاءات والقدرات الفنية والمهنية لعمال القطاع غير الرسمي إلى درجة أن نسبة هامة من أفراده توصف بالجهل والأمية.

3- الجانب السياسي:

إن النمو المسجل في حجم الأنشطة غير الرسمية يؤدي إلى سوء تقدير الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع ككل، فكون هذا القطاع غير خاضع للإحصاءات الرسمية، يجعل من البرامج التنموية المقدرة والموضوعة وفق إحتياجات المجتمع غير عاكسة بشكل فعلي للأوضاع القائمة، وبالتالي فشل مختلف السياسات التنموية في معالجة الأوضاع بشكل صحيح ودقيق، من أمثلة ذلك البرامج التنموية الموجهة لقطاع التشغيل التي غالبا ما لا تأخذ بعين الإعتبار وجود نسب هامة من التشغيل غير الرسمي.

كما أن الإرتباط بين القطاع غير الرسمي والسوق الموازية للبضائع غالبا ما يؤدي في حال ندرتها إلى غلاء أسعارها مما ينعكس سلبا على المستويات المعيشية لفئات وشرائح هامة من المجمع كونها تحصل على سلع وخدمات بأسعار أعلى بكثير من أسعارها الرسمية الحقيقية[1].

وتبعا لإختلاف وتباين الآثار بين سلبية وإيجابية على كل مجال من مجالات الحياة إختلفت بالمقابل البلدان النامية بين مشجع ومستخدم للقطاع غير الرسمي كأداة ناجحة للتشغيل وللتغطية على عدم قدرتها على ذلك بطرق رسمية وبالمقابل رفضته بلدان أخرى وحاصرته وحاربته وعملت على بذل كل مجهوداتها للقضاء عليه في محاولة لتأكيد قدرتها على التسيير وعلاج وحلول المشاكل بطرق قانونية ورسمية فقط.

[1] - فيتو تانزي: مرجع سابق ، ص 13.

الفصل الرابع : واقع المدينة الجزائرية والتشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي

I. خصائص المدينة الجزائرية:

أولا– النمو الحضري

ثانيا– خصائص النمو الحضري في الجزائر

ثالثا– عوامل تنشيط النمو الحضري في الجزائر

II. مشكلات المدينة الجزائرية :

أولا– الأحياء المتخلفة

ثانيا– الفقر الحضري

ثالثا– البطالة الحضرية

III. مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر وآثارها على قطاع التشغيل :

أولا– من 1962 إلى 1987

ثانيا– من 1987 إلى الآن

ثالثا– الإنعكاسات الإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

IV. التشغيل بإستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر :

أولا– حجم القطاع غير الرسمي

ثانيا–مراحل تطور و نمو القطاع غير الرسمي

ثالثا– مصادر القطاع غير الرسمي في الجزائر

رابعا– خصائص و أدوار القطاع غير الرسمي في الجزائر

خامسا– علاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي في الجزائر حسب نتائج الدراسات الإمبريقية.

سادسا – معوقات التشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر.

سابعا – آثار القطاع غير الرسمي في الجزائر

V. مختلف البرامج والسياسات الحكومية في مجال التشغيل ومكافحة الفقر :

أولا– ما بذلته السلطات العمومية في مجال تحسين مستوى التشغيل.

ثانيا– سلبيات المصالح العمومية لدعم التشغيل.

ثالثا– المؤسسات العمومية المساهمة في التشغيل.

رابعا– مظاهر فشل البرامج والسياسات الحكومية في الحد من البطالة والفقر.

لا يوجد أدنى اختلاف بين المهتمين بدراسة التحضر والمدينة على أن هناك ثورة حضرية قد شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين، ويعتقد كثير منهم أن عوامل هذه الثورة ونتائجها لا تقل أهمية وخطورة على الثورة الصناعية التي انعكست آثارها على مجريات الحياة بالمجتمعات البشرية.

ومما لاشك فيه أن هناك اتصالا وثيقا بين الثورتين الصناعية والحضرية، فقد كانت الأولى من المسببات الرئيسية والدوافع التي أدت إلى ظهور الثانية، حيث دفعت الثورة الصناعية بملايين السكان في كل مجتمع إلى الانتقال من نمطه الريفي إلى نمطه الحضري حيث كانت المشاريع الجديدة التي جذبت العمالة من المدن إلى المناطق الصناعية الجديدة وعندما نضبت اليد العاملة من المدن كان المزود الجديد لها هو الريف، ثم إستقر هؤلاء المهاجرون بعد ذلك بشكل دائم بالمدن وتطبعوا بطابعها عندما طالت إقامتهم فيها، فكانت من هنا بداية المشكلات الحضرية التي رافقت التصنيع والتحضر على حد السواء.

إذ لا توجد بيئة أو تجربة حضرية خالية من المشكلات، أو بعض منها و التي صاحبت التجربة الجزائرية الحضرية هي التي يمكن أن توجد في أي مجتمع حضري معاصر، فارتفاع معدلات النمو الحضري التي تتراوح بين 3 و 6 % سنويا في مختلف أحجام المدن صاحبتها ظاهرة الإزدحام الذي وصل إلى درجة عالية في البعض منها، والتي أفرزت مناطق الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي أو ما يعرف بأحزمة الفقر والسكن العشوائي، وارتفاع معدلات الجريمة والجنوح، وتدهور البيئة وتلوثها، وارتفاع معدلات البطالة، ثم انتشار مظاهر الترييف في أغلب المراكز الحضرية، وظهور أنواع جديدة من الممارسات الإجتماعية وأخرى إقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحالة الفقر وتدني المستوى المعيشي ولعل أهمها تلك الأنشطة الموجودة على هامش الإقتصاد الحضري القائم التي تعتبر واحدة من مظاهر البيئة الحضرية للمدينة الجزائرية ونتاجا للواقع التنموي الذي عاشته وتعيشه هذه البيئة في نفس الوقت وعليه سنحاول تشخيص الواقع التنموي الإقتصادي والإجتماعي للمدينة الجزائرية في سيرورته التاريخية من ناحية وعلاقته بخلق وتكريس وتنمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية من ناحية أخرى.

I. خصائص المدينة الجزائرية:

أولا– النمو الحضري:

يمكن الكشف عن خصائص المدينة الجزائرية وبالتالي علاقة هذه الخصائص بمجمل مشكلاتها التي أصبحت تمثل جزءا ومظهرا هاما من مظاهر حياتها السوسيو إقتصاية وذلك فقط من خلال استعراض مراحل تطورها التاريخية وخاصة تلك الفترات التي شكلت طفرات هامة في مجال نموها وتطورها وبالتالي نمو وتغير مختلف أنظمتها خاصة الإجتماعية والإقتصادية منها.

حيث وقبل دخول الإستعمار الفرنسي إلى الجزائر كانت توصف هذه الأخيرة بالمجتمع الريفي الزراعي، كون نسبة التحضر آنذاك لم تتجاوز فقط ال05% من إجمالي السكان وهي نسبة ضعيفة جدا تعكس الحجم الصغير جدا للمدن الجزائرية، لتصل حاليا إلى ما يقارب 75% وهي نسبة كبيرة جدا تعكس حجم ضخامة المدن والحواضر، ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها المدينة الجزائرية في نموها وتصنيفها بالشكل التالي[1]:

المرحلة الأولى: 1830–1910:

وهي مرحلة استكمال غزو الإستعمار الفرنسي للجزائر وتوسيع عملية الإستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة، والأحواض الداخلية فأقام المعمرون المستوطنات والأحياء الأوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة، ثم دعمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين ظلت تعيش في الأرياف بأوضاعها المتدهورة والمزرية في جميع المجالات، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية للإقامة في عشش الصفيح على حواف المدن والعمل في الأشغال الشاقة كحفر الخنادق للسكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرقات عبر المناطق الوعرة كالجبال.

-المرحلة الثانية:1910–1954:

خلال هذه الفترة شهدت الجزائر نزوحا واسعا للسكان من الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الإقتصادية التي سادت العالم والتي أثرت على الأوضاع الإجتماعية، حيث تسببت في إنتشار الفقر والمجاعة بين الأهالي جراء

[1] - بشير التجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2000، ص ص 28-29.

تناقص الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري (خاصة الحبوب)، وقد إستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع الجزائريين إلى الهجرة القروية والريفية المكثفة نحو المراكز العمرانية سواء في الجزائر أو فرنسا، وقد بدأت تظهر هنا الأحياء القصديرية بشكل بارز بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، كما خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الإستعمارية لعزل الجزائريين وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

-المرحلة الثالثة 1954-1966:

شهدت بداية هذه المرحلة اندلاع ثورة التحرير التي كانت لها تأثير كبير على النزوح الريفي نحو المدن والمراكز الحضرية بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لحراسة ومراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن المهاجرين ، **و قد** تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بعد الإستقلال مباشرة وذلك بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واختيار أغلبهم للإقامة في المدن أين كانت تتوفر البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد مغادرتهم الجزائر، والشيء الملفت للانتباه هنا أنه في هذه المرحلة حققت الجزائر أعلى درجات النمو الحضري في تاريخها حيث وصل إلى حدود 10,2% وأصبح السكان الحضر يمثلون نسبة 30% من مجموع سكان المجتمع، ولعل كبريات المدن الظاهرة بها أكثر بروزا وحدة مثل: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابه.

- المرحلة الرابعة 1966-1977:

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الإقتصادي الموجه وذلك بتبني سياسة تصنيع مصحوبة بإصلاحات زراعية واسعة كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الإشتراكية في الأوساط الريفية وتوسيع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة وتوسيع شبكة الطرق الريفية والطرق البرية وإنشاء مركبات جامعية في مختلف أنحاء البلاد، مع إعطاء الأولوية المطلقة لسياسة التصنيع حيث تم استثمار أكثر 50% من الإعتمادات المالية في بناء المركبات الصناعية الضخمة.

كما أدى هذا إلى تحريك السكان باتجاه المدن بحثا عن العمل والعيش الأفضل وقد سجل في هذه الفترة هجرة حوالي 1,7 مليون نسمة من الأرياف إلى المدن بمعدل 150,000 نسمة سنويا وبمعدل نمو حضري يتراوح بين 4% و 8% سنويا وأهم ما يسجل في هذه الفترة هو توسع المدن الكبرى الساحلية بطرق فوضوية

حيث بنيت المركبات الصناعية وكذا الأحياء السكنية بالأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، كما شهدت هذه المرحلة مظاهر البؤس والشقاء تمثلت في اتساع الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى (الحراش، حي بوحمرة بعنابة، وبعض الأحياء الفوضوية بمدينة قسنطينة)

- **المرحلة الخامسة 1977-1987:**

ارتفع عدد سكان الجزائر في الفترة ما بين 1977_1987 بمعدل 13.5 إذ بلغ العدد 22971588 نسمة في مارس 1987 بعد أن كان 16948000 نسمة في تعداد سنة 1977 وبخصوص الشبكة الحضرية للجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية .بلغ عددها 447 تجمعا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 1444249 نسمة من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد السكان الحضر في الجزائر قد بلغ 49.8% من إجمالي عدد السكان .كما بلغ في نفس الفترة النمو الحضري نسبة 4 % سنويا منها 3 % زيادة طبيعية و 1 % زيادة غير طبيعية تعود خاصة للهجرة من الأرياف وسبب ذلك توقف الاستثمارات الصناعية وإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي وإرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها إضافة إلى صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي شهدها مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال.

- **المرحلة السادسة: 1987- إلى يومنا هذا:**

شهدت هذه المرحلة هجرة متزايدة لسكان الأرياف نحو المدن ولعل من أسباب الهجرة التغيرات التي عاشتها الجزائر وفتحها لأبواب الحرية السياسية الإقتصادية التي نتج عنها فتح فرص الإستثمار الصناعي والخدماتي الذي يحتاج إلى اليد العاملة القادمة من الريف، كما شهدت هذه الفترة دخول الجزائر دوامة العنف بدءا من سنة 1992 وما نتج عنها من معدلات الهجرة لأسباب أمنية.

وخلاصة ما يمكن قوله عن مراحل النمو الحضري التي شهدتها المدن الجزائرية وبغض النظر عن المرحلة الإستعمارية فإنه وبعد الإستقلال دلت الإحصائيات على أن سكان الجزائر في المدن المائة ألفية قد بلغ أربعة مدن فقط سنة 1966 ليصل العدد إلى إحدى عشرة مدينة سنة 1977، أما المدن التي يتراوح عدد سكانها بين

60-90 ألف نسمة فقد بلغ ستة عشر مدينة، وعليه يمكن وصف مراحل النمو الحضري بعد 1966 من خلال ثلاثة مستويات:[1]

- نمو حضري متوسط يبلغ التحضر معه: 30-40%
- نمو حضري شديد يبلغ التحضر معه: 56-80%
- نمو حضري شديد جدا يبلغ التحضر معه: أعلى من 85%

وعموما معطيات الجدول التالي يوضح معدلات عدد السكان على مدار 40 سنة.

الجدول رقم 17: نسبة السكان الحضر مقارنة بتطور عدد السكان (1960-2000) في الجزائر :

عدد السكان بالمليون			سكان الحضر (%) من مجموع السكان			
1960	1996	2000	1960	1994	1998	2000
10,8	27,40	28,70	30	55	58,40	60,10

المصدر: بووذن عبد العزيز: **المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر**، جامعة قسنطينة، سنة 2001، ص 149.

ثانيا- خصائص النمو الحضري في الجزائر:

- من بين مجموع التجمعات الحضرية الجزائرية تمثل المدن الصغرى والمتوسطة 96% منها، أما المدن الكبرى التي يزيد عدد السكان على 100,000 نسمة فتمثل نسبته 4% فقط منها.

- توضح الإحصائيات أنه وفي تاريخ التحضر في الجزائر ومع نهاية 1990 قد تعادل سكان المدن والأرياف لتبدأ بعدها البلاد مرحلة جديدة من مجتمع ريفي إلى آخر حضري بكل ما يحمله هذا الوصف من معاني ومظاهر وخصائص ومشكلات.

- تعد الهجرة الريفية الحضرية العامل الأهم في تاريخ التحضر في الجزائر، حيث بلغ عدد المهاجرين بين 1954-1966 حوالي 2,1 مليون نسمة.

- خريطة التوزيع السكاني الحضري بالجزائر توضح أن غالبيتهم يتركزون في ولايات الشمال القريبة من الشريط الساحلي، كما أن درجة المركزية والاستحواذ على المشاريع الصناعية بالمدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة،

[1] - محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1990،ص ص 81-82.

عنابه) قد خفت من خلال المخططات الإقتصادية الهادفة لتوزيع الاستثمارات الصناعية على جهات مختلفة من الوطن وتقليص تمركزها قدر المستطاع.

– بدأت تظهر في المجتمعات الحضرية الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) ملامح جديدة لمجتمعات حضرية وتلاحم نسيجها العمراني، هذا النمط الجديد في التجمعات يستلزم تخطيطا إقليميا خاصا به.

– مقارنة التحضر في الجزائر بنفس الظاهرة بالبلدان المغاربية يجعلها متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الخصوصية في كل مجتمع، ، حيث يركز النظام الحضري الجزائري على إنشاء المدن المتوسطة الصغيرة في جهات مختلفة من الوطن لتخفيف حدة المركزية والضغط على كبريات المدن.

ثالثا– عوامل تنشيط النمو الحضري في الجزائر:

يمكن إرجاع عوامل تحول المجتمع الجزائري من ريفي إلى مجتمع حضري بالنظر للنسب التي بلغها التحضر بعد 1997 إلى عدة عوامل أهمها: [1]

- إرتفاع معدلات النمو الديموغرافي بالمدن سبب الزيادة الطبيعية للسكان.
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي وخوصصته وحرمان شباب الأرياف من حق الاستفادة في الأراضي جعل نسبة كبيرة منهم يهاجرون من الأرياف بحثا عن مصادر بديلة للرزق خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- سياسة إقتصاد السوق وحرية المتاجرة المنتهجة في السنوات الأخيرة بالبلاد وتناقص الرقابة الإدارية على النشاط التجاري داخل المدن، كل هذا ساهم في دفع نسب كبيرة من شباب الأرياف للهجرة للمدن للعمل فيها وخاصة امتهان التجارة بحثا عن أرباح أكبر بكثير من تلك المحققة في الأرياف.
- سياسة الخوصصة وتشجيع الإستثمار سمح للجزائريين بتأسيس عدد كبير من الوحدات الصناعية التي استقطبت اليد العاملة الريفية،حيث تصل نسبتها إلى 75% من اليد العملة الصناعية.
- الهيكلة الإدارية لعبت دورا في نمو التجمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها لأن إضافة مراكز إدارية جديدة(ولايات، دوائر، بلديات) يصاحبه إضافة مرافق وخدمات جديدة إدارية، إقتصادية، وثقافية

[1] - بشير التجاني: مرجع سابق، ص ص، 47- 54.

جديدة، كما أن ترقية بعض المجتمعات الريفية أو شبه الحضرية إلى مراكز إدارية جعلها تصنف كمستوطنة حضرية و بالتالي زيادة في معدلات نموها بسبب إرتفاع درجات استقطابها.

- قلة المراقبة الإدارية للتغيرات الحاصلة على النسيج العمراني فتح المجال لإقامة المزيد من المستوطنات العشوائية التي تعتبر محركا أساسيا للهجرة الدائمة من الريف إلى الحضر.
- تدهور الأوضاع الأمنية التي ظلت مرتبطة بالريف كانت دوما دافعا وعاملا أساسيا من العوامل المدعمة للهجرة الريفية الحضرية في الجزائر.

كل هذا كان له دور بارز في إيقاع المدينة الجزائرية في عديد من المشكلات الحضرية ذات الإرتباط الوثيق بالوضعية الإقتصادية والإجتماعية المتأزمة التي عاشتها ولا تزال تعيشها إلى يومنا هذا.

II. مشكلات المدينة الجزائرية:

بغض النظر عن المشكلات الاجتماعية للمدينة الجزائرية والتي سنستعرضها لاحقا تعتبر الأحياء المتخلفة والفقر والبطالة من أبرز وأهم مشكلاتها.

أولا– الأحياء المتخلفة:

الجزائر كغيرها من دول العلم الثالث عرفت ظاهرة الأحياء المتخلفة وانتشرت في أكبر مدنها وذلك على فترات، حسب طبيعة كل فترة، حيث ترجع أصولها إلى المرحلة الإستعمارية في بداياتها الأولى مع استيلاء المعمرين على الأراضي الخصبة للفلاحين الجزائريين مما دفع نسبة كبيرة منهم إلى اللجوء إلى المناطق الحضرية والإقامة في أحياء أقل ما يقال عنها أنها لا تصلح للمعيشة الآدمية كحل بديل للتشرد، لتعرف الظاهرة فيما بعد انتشارا واسعا بعد الإستقلال وخاصة في السبعينات، ومن أهم المدن الجزائرية التي تعرف انتشارا واسعا للظاهرة: الجزائر العاصمة، وهران،قسنطينة وعنابه، التي تنتشر على ضواحيها الأحياء القصديرية و الأكواخ والتي تشكل خطرا على ساكنيها باعتبارها سكنات هشة، وتعرف تدهورا في الصحة العمومية وتفشي الأمراض بين السكان، وتدني المستوى المعيشي وانخفاض الدخل ومستوى التعليم وإنتشار الأمية والتفكك الإجتماعي، كما تعرف إنتشار الجريمة وجنوح الأحداث والإنحرافات الأخلاقية والرذيلة ونقصا مستديما في الخدمات الاجتماعية و المرافق العمومية وضروريات الحياة [1].

[1] – أحمد بوذراع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن** ، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر،1997،ص ص 29-31.

هاته الظاهرة إذا كانت في مراحل معينة من بدياتها قد نتجت لإيواء الجدد من المهاجرين الريفين الذين لم يتمكنوا من إيجاد مأوى لهم في الوسط الحضري أصبحت تنشأ بطريقة وضع اليد وفي المناطق البارزة والواضحة والمرئية من المدينة وذلك بغرض لفت الإنتباه للوضعية المزرية لساكنيها من طرف السلطات، حيث أثبت ذلك" إبراهيم بن لخلف" في دراسته عن مدينة عنابه مؤكدا أنه وفي سنة 1993، ومن بين 63419 وحدة سكنية تمثل البيوت القصديرية حوالي 1300 بيتا يعيش أصحابها في ظروف لا ترقى إلى أدنى شروط الحياة الإنسانية.[1]

وفي نفس السياق أكد " صلاح الدين شراد" في دراسة له بأن النسبة الأكبر من ساكني الأوساط الحضرية الصغيرة بقسنطينة هم من المهاجرين من المناطق الريفية المجاورة التي توصل القطاع السكني الحضري إلى درجة العجز عن الإستيعاب فتصبح الأحياء غير الرسمية– المتخلفة– هي الحل والبديل المتوفر [2].

أما "فؤاد سوفي" فقد أكد عن حالة مدينة وهران بأنه وبين 1987-1995 بلغت نسبة نمو المدينة 70% فقط في ضواحيها، في إشارة إلى ما تتضمنه منطقة الضواحي من إنتشار للأحياء العشوائية، وأنه من بين السكنات، الحضرية تعد 90% من مساكن المناطق المتخلفة مهددة بالسقوط[3]، هذه الوضعية تشخص الحالة والوضعية الحضرية لكبريات المدن الجزائرية بما، تتضمنه من مظاهر إجتماعية وإقتصادية أخرى ملازمة لها، أهم صفاتها على الإطلاق، الفقر والتهميش والبطالة.

ثانيا– الفقر الحضري:

في ظل إستمرار سوء الظروف المعيشية لنسبة كبيرة من السكان وبالخصوص سكان المناطق المتخلفة فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر في السنوات القادمة، وقبل هذا فإن تحديد فئة الفقراء في المجتمع الجزائري في حد ذاته لا زال لم يلق بعد إجماعا حول تحديد معاييره غير أن المجلس الوطني

الإقتصادي والإجتماعي سنة 1994 وحسب مؤشر الدخل حدد الفقراء في الجزائر بأنهم:

- صاحب الدخل الذي يساوي أو أقل من 7000دج.

---

[1] -Brahim Ben Lakhlef :**nouvelles périphéries autour d'Annaba ou espaces en difficulté – El bouni- sidi Ammar et El-Hadjar**, El. Tawassol, revue des sciences sociales et humaines, université d'Annaba, N° 05,1999,p 54.

[2]-Salah Eddine Cherrad :**les centres ruraux de la périphérie de Constantine – fonction, rôle et aménagement du territoire**, Annales, Ur – Afrique – monde arabe, vol 2, année 1998, p25.

[3]-Fouad soufi : **une ville dans la crise**- ORAN- CRASE,1997,p 9.

- الأجراء المتقاضون لمنح الضمان الإجتماعي.
- الفئات المدينية الدنيا.
- المواطنون بدون دخل.

ويقدر عددهم ب2 مليون أجراء و1 مليون متعاقد و55 ألف معوق،و 3,5 مليون بدون دخل والمجموع 7 ملايين مواطن فقير.[1]

كما أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002-2003 وجود انتشار رهيب للفقر في الجزائر حيث أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة و45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% بطالين، 66% من أرباب العائلات أميون و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6000دج ، و 1,6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب تدني الأوضاع المعيشية.[2]

هذا وحتى وإن كان الفقر أكثر انتشارا في المناطق الريفية عن الحضرية بمعدل 68% من إجمالي الفقراء، إلا أن الفقر الحضري في المدن ازداد انتشارا بشكل متلازم مع تزايد معدلات البطالة، فضلا عن كونه مظهر من مظاهر التمايز الاجتماعي.

والجدول التالي يوضح حالة الفقر في الجزائر بين الريف والحضر:

الجدول رقم18: أثر الفقر حسب مكان الإقامة سنة 1995:

أثر الفقر حسب مكان الإقامة			
منطقة الإقامة	حد الفقر الغذائي	حد الفقر المطلق	حد الفقر العالي
منطقة حضرية	3,6	8,9	14,7
منطقة ريفية	7,8	19,3	30,3
المجموع			22,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: **مسح حول مستوى المعيشة** ، سنة1995، ص 02.

[1]-Conseil national économique et social-CNES**: projet et étude sur les déterminants de la pauvreté**, **version première**, direction des études statistiques de la modélisation et de la synthèse, 1997, p 20.

[2] - إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، مرجع سابق، ص 13.

وإلى غاية سنة 2000 أثبتت الإحصائيات زيادة معدلات الفقر والفقراء لأسباب عدة ارتبطت بأوضاع وانعكاسات اجتماعية واقتصادية، زادت من نطاق البؤس والحرمان والتهميش، حيث أصبح الفقر وفقا لمشروع تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي بحدين أدنى وأقصى.

- الحد الأدنى للفقر: قدر بمبلغ 18191 دج للفرد سنويا، ويعادل نسبة 6,22% من السكان، وهذا إستنادا إلى المعدل العالمي والمقدر بدولار واحد كمعدل للقدرة الشرائية للفرد في اليوم الواحد[1].

وبعيدا عن قياس الفقر بالأجور فإن التقديرات الأخرى للفقر ترى بأن معدلاته ستزيد وخاصة في المدن على إعتبار الزيادات الحاصلة في معدلات النمو الحضري التي تفوق 3,61% سنويا، فإذا كان عدد سكان المدن قد بلغ سنة 2002 حوالي 16,8 مليون شخص فإن نسبة كبيرة منهم ما زالت تعاني من ظروف معيشية قاسية خاصة وأن 5 ملايين شخص يلتحقون مجددا بالمدن في أقل من 10 سنوات.[2]

ومنه ففقراء لمدن يعانون من مشاكل أكثر بكثير من تلك التي يعانيها فقراء الأرياف، بسبب ظروف المعيشة فضلا عن التمييز في مجال التوظيف والسكن، وصعوبة الإستفادة من الخدمات الحضرية والحصول على الممتلكات والقروض مما يجعلهم يعيشون في وضع هامشي يحد من قدراتهم ومساهمتهم في الإنتاجية الحضرية.

وعلى العموم، فالفقر في الجزائر قد نمى وتطور بشكل محسوس لعدة عوامل أهمها الأزمة الإقتصادية وخاصة منذ 1986 وإرتفاع معدلات سكان المدن وإستقلالية المؤسسات، فضلا عن عدم تساوي المداخيل مما سبب ظهور طبقات غنية و أخرى فقيرة تبعا لتغير طبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي الجزائري، الذي أنتج إرتفاعا كبيرا للأسعار خاصة في المدن، مما جعل الفقراء غير قادرين على التكيف مع الحياة الحضرية، ولا حتى ما يتعلق بالمأوى مما جعلهم يلجؤون إلى أطراف المدن في أحيائها العشوائية[3]، زيادة على هذا وجدت عوامل كثيرة ساهمت في توسيع دائرة الفقر منها المديونية الخارجية، سياسة الإصلاح الهيكلي وسوء الأوضاع الإقتصادية التي سنستعرضها لاحقا والتي خلفت تسريح نحو 400 ألف عامل أدمجوا إلى فئة الفقراء، حيث بلغ عددهم الجزائر حوالي 14 مليونا حسب لجنة الخبراء الدوليين التي أكدت في دراستها عن الجزائر بأن 40% يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر

---

[1] - مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرابع حول التنمية البشرية،2002 ، ص 67.

[2] - نفس المرجع ، ص 71.

[3]-Kelkoul. M: **la pauvreté en Algérie et les problèmes d'approche**, la revue du CENEAP; N 22, 2001, p22

و50% من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي[1]، وعليه فالفقر زيادة على معانيه المادية هو حرمان من توظيف القدرات البشرية وتفاوت في توزيع المدخيل والثروة الوطنية وتوسيع في الهوة بين طبقات وشرائح المجتمع الحضري، رغم أن معدلات نسب الفقر قد تراجعت قليلا في السنوات الأخيرة حيث بلغت 7,5 % سنة 2005 بعدما كانت تقدر ب 17 % سنة 1999.[2]

وعموما للفقر الحضري في الجزائر مظاهر يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تفشي ظاهرة التسول.
- تفاقم ظاهرة الأحياء المتخلفة.
- تفاقم التفكك الأسري.
- ممارسة الأنشطة الهامشية.
- زيادة معدلات الإنحراف الإجتماعي.
- إنتشار أمراض الفقر كالمعدية منها.
- زيادة درجات التهميش والإقصاء في المجتمع.
- إرتفاع معدلات الأمية.
- إرتفاع نسب التسرب المدرسي.

ثالثا– البطالة الحضرية:

تعتبر البطالة واحدة من أخطر وأبرز المشكلات التي واجهها ويواجهها المجتمع الجزائري وذلك منذ الإستقلال، إذ وبتعاقب البرامج والسياسات التنموية المختلفة ظلت معدلات البطالة في إرتفاع مستمر

وخاصة في الأوساط الحضرية، حيث شهدت المراحل الأولى بعد إنتهاج سياسة التصنيع السريع إرتفاعا ملحوظا في نسب التشغيل وخاصة في القطاعات غير الزراعية (الصناعات والمحروقات) كون هذه القطاعات قد أخذت الحصة الأكبر في الإستثمارات حيث بلغ المشغلون فيها حوالي 430,000 سنة 1978، بينما وصل

[1] - إبراهيم التهامي : **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**، الباحث الإجتماعي،قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، العدد03 ، سنة 2001 ، ص 130.

[2]- CNES**: rapport sur le développement humain** , 2008 , p 15.

عدد العاملين في قطاعات الأشغال العمومية، التجارة، النقل، الخدمات والإدارة حوالي 1,539,000 سنة 1978 بعدما كان 751,000 فقط سنة 1967.

إذ ومع إقامة أقطاب التنمية الصناعية(الجزائر، قسنطينة، وهران، البليدة...الخ) شهد القطاع الصناعي تشغيل كم كبير من اليد العاملة جعلت من معدلات الهجرة الريفية الحضرية ترتفع بالمقابل حيث غير حوالي 73,492 شخصا ريفيا مقر إقامته إلى المدن، يمثل الشباب بين 20-30 سنة نسبة 30% منهم[1]، وهذا فقط بغرض العمل في القطاعات الإقتصادية الحضرية، خاصة منها الصناعية.

ورغم الإنخفاض المحسوس في نسب البطالة بين 1967-1977 بإعتبارها فترة إنتعاش إقتصادي للبلاد، شهدت بعد ذلك هذه الأخيرة في إقتصادياتها فترة ركود وجمود بسبب ركود الإستثمارات بالمقابل في مختلف القطاعات الحضرية وخاصة الصناعية مما أوصل الإقتصاد الحضري إلى درجة التشبع من الأيدي العاملة، فأخذت معدلات البطالة في الإرتفاع وبشكل ملحوظ وخاصة بين الشباب الباحثين حديثا عن منصب عمل لتعرف فترة ما بعد 1990 إرتفاعا مذهلا بسبب آثار الإصلاحات الإقتصادية على قطاع الشغل، حيث بلغت نسبة البطالة 30% في نهاية التسعينات، يمثل الشباب الذين لم يبلغوا بعد سن 30 سنة حوالي 80% من مجموع البطالين، يتركز غالبيتهم في الأوساط الحضرية التي تشهد بدورها تكدس غالبية سكان الجزائر، وفي هذا الإطار سجل المجلس الوطني الإقتصادي حوالي 76227 طلبا للعمل خلال السداسي الأول فقط لسنة 1995 مقابل شبه إنعدام للتوظيف[2] ، كما أن البطالة بلغت بين 29,52 % و 29,5 % في الفترة بين 1997، 1999، لتصل إلى 29,77% سنة 2000، لتنخفض قليلا بعد ذلك لتبلغ 17,7 % سنة 2004 و 12,30 % سنة 2006 و 11,3 % سنة 2008 هذه الأعداد الهائلة من البطالين، وجدت نسبة كبيرة منها فرصتها من العمل وإن كان بطريقة غير رسمية كحل بديل لكسب الرزق في ظل الظروف المعيشية الصعبة ومتطلبات الحياة الحضرية التي تحتاج إلى ضرورة تلبيتها بأية وسيلة كانت.

---

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات: مجلة إحصائيات رقم 03، الجزائر سنة 1984، ص ص 38-39.

[2]- Ministères du travail et de la protection social: **rapport national sur le développement social**, mars, année 1995, p 13.

III. مراحل التنمية الإقتصادية في الجزائر وآثارها على قطاع التشغيل:

منذ الاستقلال يمكن تلخيص إشكالية التنمية في الجزائر في التساؤل التالي: كيف نخلق وننظم إقتصادا وطنيا قادرا على التكيف الجيد وبسرعة ليكون ليتمكن من مواجهة التقلبات الممكنة وليكون في وضعية جيدة وديناميكية أفضل ليضع البلاد في مكانة أحسن في الاقتصاد العالمي.

وعليه يمكن وضع مرحلتين أساسيتين مر بهما الإقتصاد الجزائري:

- من الإستقلال إلى ما قبل الإصلاحات الإقتصادية (1686).
- من الإصلاحات الإقتصادية (1986) إلى الآن.

هاتان المرحلتان الأساسيتان يمكن تقسيمها إلى مراحل وسيطة بالشكل التالي:

أولا– من 1962الى1987:[1]

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بإعتماده على القطاع الزراعي يشكل كبير بالإضافة إلى قاعدة صناعية محدودة، وخلال السنوات الخمس والعشرين التالية إتبعت الجزائر نظاما اقتصاديا اشتراكيا مع التركيز على الصناعات الثقيلة كما اعتمدت على التخطيط المركزي المستند في التمويل على إيرادات صادرات قطاع المحروقات وعموما يمكن تلخيص السياسة الإقتصادية في هذه المرحلة في أربعة نقاط ومقومات أساسية:

- الصناعة الثقيلة قاعدة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كأداة للتنمية.
- تحرير الإقتصاد الوطني من الهيمنة الدولية كهدف للتنمية.

هذه المعايير الأربعة ومنذ سنة 1988 عرفت العديد من التعديلات وعموما هذه المرحلة التنموية يمكن تقسيمها إلى مراحل ثانوية بالشكل التالي:

---

[1]- Kamel Behidji: **Ajustement structurel et nouvelle politique industrielle : rupture ou perpétuation ?** revue algérienne d'économie et gestion , université d'Oran , N° 2, 1998, p p 57-60.

- **من 1962الى1966:**

تعتبر بمثابة مرحلة للملاحظة حيث تميزت بخروج الإستعمار الفرنسي وما خلفه من مؤسسات وإقتصاد هش وإنعدام في الإطارات المسيرة له وتميز العمال بكونهم مجرد منظمين والتسيير تحمله ما يعرف بمفتشي الحكومة والقطاعات تعرف التسيير الذاتي الذي يشبه الخاص وعموما يمكن إعتبار هذه الفترة خاصة بتقييم الأوضاع ومحاولة رسم سياسات مستقبلية لإعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

- **من 1967الى1979:**

تميزت بإعادة هيكلة عامة للإقتصاد الوطني بإتباع النهج الإشتراكي لإدارة وسائل الإنتاج المحلية المتوفرة وإنشاء قطاع صناعي تديره الدولة وخاضع للتخطيط الموجه للإستثمار وإنشاء نظام تعاوني، ففي إطار التخطيط الشامل تقوم كل مؤسسة بوضع خطتها السنوية وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج والتوزيع تخضع لمراقبة مركزية، كما خضعت الأسعار للمراقبة وحددت الأجور وفق جدول وطني وعموما نمى الإقتصاد الوطني في هذه الفترة نسبة 6 %.

- **من 1979الى1987:**

تميزت بإعادة تنظيم المؤسسات الكبرى للدولة، وبداية الإبتعاد عن الإشتراكية وفتح الإقتصاد نوعا ما على القطاع الخاص مع تخطيط نصف موجه، حيث ترتب على السياسات التوسعية للإقتصاد الموجه إنعكاسات عديدة أثرت على معدل النمو الإقتصادي، خاصة في وجود سوق داخلية لم يتمكن الإقتصاد الوطني من تلبية حاجياتها، في ظل ركود قطاعات أخرى كالفلاحة منها وتزايد معدلات النمو الديموغرافي وإرتفاع المديونية الخارجية التي بلغت أكثر من 18 مليار دولار.

فرغم ضخامة الإستثمارات الحكومية ظهرت مساوئ، التخطيط المركزي بشكل واضح مما دفع البلاد إلى الإعتماد على إستيراد المواد الغذائية بالدرجة الأولى، كما أن الفترات المخصصة لإتمام المشاريع وفي كل المجالات أصبحت تطول وبشكل كبير وخاصة في قطاع السكن بما يعني صرف رؤوس الأموال منها ومع إرتفاع الطلب على العرض إرتفعت أسعار السلع الإستهلاكية في الأسواق الرسمية.

ثانيا– من 1987 إلى الآن:

حيث تمثل بداية هذه المرحلة الانطلاقية الحقيقية في الإصلاحات التي غيرت فيما بعد النهج المتبع في التنمية من ذلك الموجه من طرف الدولة إلى الحرية وإقتصاد السوق وعموما يمكن تحديد مرحلتين ضمن الفترة:

- **من: 1987 إلى 1993**: [1]

ظهرت عيوب التخطيط الموجه بشكل أفضل عندما حصلت الأزمة النفطية عام 1986 حيث كانت صادرات النفط تمثل 98% من المداخيل الجزائرية، أين إنخفضت عائدات البلاد بحوالي 50%، ما جعل السلطات عاجزة عن إتخاذ أي إجراء من شأنه الخروج من الأزمة، حيث كان أول ما حدث تدهور الأوضاع الإقتصادية بشكل كلي والمديونية إرتفعت بشكل مذهل حيث وصلت إلى حوالي27,89 مليار دولار سنة 1990 بعدما كانت 1010مليار دولار سنة 1977، وأهم الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة عقد إتفاقات مع صندوق النقد الدولي بغرض تحرير أسعار المواد المدعمة من طرف الدولة وخفض قيمة العملة الوطنية.

- **من 1994– 2004**: [2]

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي – ستاندباي – إبتداءا من أفريل 1994 لمدة سنة، والذي يقوم على تخفيض العملة الوطنية، نسبة القروض البنكية، تحرير الأسعار، وتحديد الواردات في العديد من المواد الإستهلاكية الأساسية:

وخلال هذه الفترة تحسن النمو الإقتصادي ب4% إلى غاية 1996 وبقي كذلك إلى غاية 2000، إضافة إلى تدهور المؤسسات الجزائرية بسبب نقص التموين الراجع إلى تخفيض حجم الواردات ،كما عرفت البطالة إرتفاعا متزايدا منذ بداية مرحلة الركود الإقتصادي سنة 1986، وذلك بسبب خفض الإستثمار الحكومي والشروع في الخوصصة على أوسع نطاقها داخل عدد كبير من مؤسسات القطاع العام وتسريح العمال، حيث بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2,1 مليون، إذ بلغت نسبة البطالة27% و 30 % من سنوات 1995 و 2000 على التوالي.

---

[1]- IBID: p p 61-63.

[2] عبد العزيز شرابي: **الإقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2004 ، ص 61.

- **بعد 2004**:

عرفت السوق البترولية نموا ملحوظا وإستقرارا سياسيا ملحوظا مما انعكس على الإقتصاد الجزائري إيجابيا ويتضح ذلك في:

- إنخفاض البطالة والمديونية.
- إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي.
- إرتفاع إحتياطي الصرف.

فالبطالة مثلا إنخفضت من 15,30 % سنة 1995 إلى 11,3 % سنة 2008، ومع ذلك تبقى فرص التشغيل المتاحة غير قادرة على إستيعاب كل القوة العاملة المتوفرة في السوق وخاصة الحضرية منها.

ثالثا– الإنعكاسات الاجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر: [1]

لقد كان للإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر على مدار سنوات، الكثير من الآثار والإنعكاسات فبغض النظر عن بعض الإيجابيات والمتمثلة خاصة في إعادة الإستقرار للإقتصاد الوطني وتخفيض حجم المديونية الخارجية والرفع قليلا من إحتياطي الصرف إلا أنه وخاصة العشرية التي تلت مباشرة البدء في عملية الإصلاح (1987-1998) سجل الجانب الإجتماعي والإقتصادي في حياة غالبية الجزائريين إنعكاسات سلبية خطيرة نحوصلها في جانبين أساسين، آثار إقتصادية وآثار إجتماعية .

1– الآثار الإقتصادية:

وتتمثل خاصة في تلك الإنعكاسات السلبية التي أدت إلى توسيع دائرة الفقر والبطالة ونلخصها كما يلي:

- فقدان المداخيل الأسرية على مدى عشريتين منذ بدء الإصلاحات لحوالي ربع (¼) القيمة الحقيقية لها، حيث ومنذ 1987 تناقصت في المتوسط بما نسبته 2,5 %

[1] - Mustapha Mekideche**: l'Algérie entre économie de rente et économie émergente - Essai sur la conduite des reformes économiques** - (1986-1999) et perspectives , DAHlAB , p p 190-192.

- توسيع دائرة الفقر ويظهر ذلك في عدة نواحي مثل سوء التغذية، إرتفاع نسب الأمية وعودة الأمراض التي توصف بأمراض الفقراء كالمعدية منها، حيث وفي دراسة " لجيلالي صاري" أثبت أن نصف السكان منذ 1995 أصبحوا غير قادرين على تحقيق المتطلبات والإحتياجات الأساسية المعيشية لهم.
- ظهور فئة جديدة من الفقراء أو الفقراء الجدد وهم الفئات من العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب الإصلاحات (ضحية تسريح العمال أو الخوصصة)، حيث وصل عددهم إلى حوالي 360.000 عامل أجير فقدوا عملهم وبالتالي فقدوا مداخيلهم ومصادر رزقهم، أما ثلث (⅓) العاملين الذين حافظوا على مناصب عملهم فقد إنخفضت القيمة الحقيقية لأجورهم مما جعل نسبة كبيرة منهم تصنف حسب خط الفقر كفقراء.
- إختلالات مالية مست نظام التقاعد والتضامن الإجتماعي، حيث تعتبر شريحة معتبرة منهم غير قادرة على تلبية متطلباتها.
- ويبقى أهم الإنعكاسات على الإطلاق توسيع دائرة البطالة، حيث مست هذه الأخيرة جزائريا واحدا من بين ثلاثة في سن العمل، وخاصة الفئات المؤهلة علميا كخريجي الجامعات الجدد.

حيث بلغ عدد البطالين 853.000 سنة 1987، و 2.209.000 سنة 1996 ليصل إلى 2.359.000 سنة 1997، بمعنى وصول نسب البطالين إلى 15,3 % ، 28,3% و 29,2% على التوالي وصولا إلى 30% سنة 1998.

والوضعية لم تكن أكثر تحسنا بعد سنة 2000 و الجدولان التاليان يوضحان تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في الفترتين بين (1985-2000) و (2005-2008).

الجدول رقم 19: تطور نسبة البطالة في الجزائر بين 1985-2000:

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
نسبة البطالة(%)	9,7	21,4	18,1	19,7	21,2	23,2	24,4	28,1	28	28	28	29,2	29,5

Source : Jean louis. R et autres : **profil pays des démise : Algérie** , institut de la méditerranée , France, 2006, p 2

الجدول رقم 20: بعض المؤشرات الاقتصادية بين 2005-2008:

الفترة / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام(%)	6.10	5.5	3.0	4.6
معدل التضخيم(%)	1.64	3.0	3.51	4.6
معدل البطالة(%)	15.30	12.30	13.8	11.3

Source : la banque d'Algérie , 2009.

2- الآثار الإجتماعية:

من الطبيعي أن تؤثر الجوانب الإقتصادية على الجانب الإجتماعي حيث تميز هذا الأخير بعدة إنتكاسات أهمها:

- من الناحية السكنية أصبح السكن يمثل مشكلا حقيقيا لشريحة هامة جدا من الجزائريين، بسبب تأخر أو تعطل أو إنعدام المشاريع المخصصة لهذا القطاع بسبب الأزمة المالية.
- سبب إنخفاض ميزانية قطاع التربية حيث هبطت من 25,2% سنة 1987 إلى 17,39% فقط سنة 1997 وبالمقابل تزايد الإحتياجات التي بلغت 21% في نفس الفترة، كل هذا كانت له إنعكاسات خطيرة على القطاع وبالتالي المستوى التعليمي ككل للجزائريين.
- سبب إنخفاض الناتج الداخلي الخام من 5,6% إلى 3,8% حدثت إنتكاسة كذلك على المستوى الصحي العام للجزائريين وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل وبالمقابل تناقص الخدمات الصحية المتوفرة والتي لا تكفي كل الإحتياجات والمتطلبات في هذا المجال.
- إختفاء ما يسمى بالطبقة الوسطى بسبب تدني المداخيل وخاصة فئات الموظفين الذين تدنت القيمة الحقيقية لأجورهم أمثال: الأطباء، المهندسين وإطارات المؤسسات...الخ.
- ظهور فئات جديدة من المهمشين إجتماعيا، فبإستثناء العاملين في القطاع الحكومي الرسمي من الموظفين والأجراء، ظهرت شريحة عريضة من المواطنين في غالبيتها من الشباب المهمش عن العملية الإنتاجية الوطنية وتوزيع الثروة وبالتالي مهمشا عن الحياة الإجتماعية ككل ، هذه الشرائح أصبحت تبحث عن

مجالات أخرى لإثبات وجودها وذاتها بأية طريقة كانت، فوجدت نسبة هامة منها ظالتها في الأنشطة غير الرسمية.

IV. التشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر:

يعتبر القطاع غير الرسمي مختلف الأنشطة المنتجة للدخل والذي لا يصنف ضمن الناتج القومي، كونها أنشطة مخالفة في قيامها للنظام القانوني السائد وعليه فهي غير مصرح وغير معترف بها وبالتالي غير مسجلة ضمن الإحصائيات الرسمية[1] ، وأيا كانت التسميات التي أعطيت لهذا القطاع: الهامشي- الخفي-غير المنظم-المحجوب- غير المسجل-الإقتصاد الأسود-القطاع الثاني- إلا أنه قد عرفته مختلف مدن البلدان النامية وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية العالمية في الثمانينات ومن بينها الجزائر نظرا لما خلفه خفض سعر المحروقات كمصدر أساسي للمدخيل الوطنية، مما أدى إلى صعوبة تغطية الواردات الضرورية للاستهلاك[2]،حيث يعد من بين عوامل توسع إنتشار الأنشطة غير الرسمية:

تحرير التجارة الخارجية على المنتوجات الأجنبية، تفاقم نسب البطالة، عجز الإقتصاد الرسمي عن خلق مناصب شغل تلبي كل الطلبات المتوفرة، عجز الجهاز الإنتاجي الوطني على سد حاجات المستهلكين، ضعف الرقابة الإدارية على القطاعات، رفع الرسوم الجمركية، تخفيض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى رفع أسعار السلع الإستهلاكية وانخفاض القدرة الشرائية مع نقص التنمية الحقيقية لمداخيل الأسر الجزائرية، كل هذا جعل من الأنشطة غير الرسمية كنتاج واقع إقتصادي و إجتماعي في مراحل معينة، ورد فعل لإيجاد حلول من طرف الفئات المتضررة من هذا الوضع، مما جعل حجم الظاهرة يرتفع من سنة لأخرى في ظل إستمرارية الأوضاع على ما هي عليه، بل وتتأصل لتصبح جزءا من المظاهر اليومية للحياة الحضرية.

أولا- حجم القطاع غير الرسمي:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثر سلبي كبير على الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية مما ساعد على تنامي القطاع غير الرسمي الذي جاء تلبية لإحتياجات الأفراد البطالين، حيث تزايد حجمه على مدار

---

[1] - رمضان صديق محمد: **القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الإقتصاد الرسمي**، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية و الإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، العدد 09، سنة 2004 ، ص 70.

[2]- Kelkoul. M: **l'emploi informel a travers le RGPH de 1987**, la revue du CENEAP, évolution de l'emploi en Algérie, N : 21, 2001, p 87.

العشرين سنة(1988-2008) بشكل ملفت للإنتباه إذ إنتقل من 19,5 % سنة في 1988 إلى 25,4% سنة 1990، ثم 32,95 سنة 1998، ليبلغ ذروته سنة 2003 بنسبة 42% سنة 2008، ليتراجع قليلا سنة 2006 بنسبة 34% ليصل مرة أخرى إلى 42% سنة 2008 ، وهذا ما تثبته معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم21: حجم القطاع غير الرسمي بين 1988-2008 في الجزائر:

السنوات	نسبة القطاع غير الرسمي(%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2
2008	42

Source : Philippe , A : **l'économie informelle au Maghreb**, world bank 2008.

بينما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي من الأنشطة غير الزراعية أي الأنشطة الحضرية غير الرسمية بنسبة 50% في الفترة الممتدة بين 1990-2005، حيث يمثل الذكور نسبة 53% والإناث 39% من إجمالي أفراد الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، مما يوضح بأن تنامي الظاهرة وتوسع حجمها يبلغ درجات ونسب عالية جدا عندما يتعلق الأمر بالوسط الحضري لعدة عوامل أهمها:

- زيادة حدة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية في الأوساط الحضرية.
- ما توفره المدينة من فضاءات ومجالات تسمح بممارسة هذا النوع من الأنشطة سواء تعلق الأمر بتعقد العلاقات الإجتماعية والإقتصادية في الوسط الحضري أو توفر موارد العمل من سلع وخدمات...الخ.

ثانيا– مراحل تطور ونمو القطاع غير الرسمي:

تبعا للمراحل التي عرفتها مستويات وطبيعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر عرف القطاع غير الرسمي مراحل هامة في مجال تنامي أنشطته بما يتماشى والوضعية المعاشة ويمكن أن نحدد المراحل التطورية التالية:

1- مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي:1962-1985 :

حيث تبنت الجزائر في هذه المرحلة النظام الإشتراكي الذي تميز بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة ومدعمة من قبل الخزينة العمومية، كما تميزت هذه الفترة بإنخفاض نسبة البطالة نوعا ما على إعتبار أن سياسة التشغيل فيها كانت تنص على ضرورة توفير منصب عمل لكل راغب فيه وذلك في معظم مؤسسات القطاع العام التي شيدتها الجزائر، كل هذا جعل الأنشطة غير الرسمية تتسم بالمحدودية نوعا ما، حيث كانت تمارس من طرف النساء الماكثات في البيوت، والشيوخ والمعاقين الذين لا تسمح لهم وضعيتهم بالحصول على منصب عمل رسمي لعدم توفر الشروط الصحية والجسدية فيهم.

2-مرحلة تفاقم واستفحال القطاع غير الرسمي: 1986- نهاية التسعينات:

تميز الإقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات، بسبب إنهيار أسعار المحروقات وندرة المواد الإستهلاكية مما أجبر الدولة على الإصلاحات المجسدة في بادئ الأمر في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1989 وتحرير الإقتصاد الوطني[1]، والإصلاح الثاني سنة 1993 والثالث سنة 1994 كما سبق ذكر ذلك والذي إنتهى بالخضوع لشروط إعادة الجدولة في مقدمتها الخوصصة ، إلغاء سياسة دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الإستثمار الخاص ، تخفيض العملة وتحرير التجارة الخارجية...الخ.

حيث خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية على الناحية الإجتماعية أهمها رفع نسب البطالة، مما صاحبه بالمقابل كحل لذلك إنتشار موسع للأنشطة غير الرسمية وتنوعها من بينها: البيع المتجول ، البيع على الرصيف، الترابانـدو، تجار الحقيبة. [2]

3-مرحلة توسع مجالات القطاع غير الرسمي، بعد 1998:

تميزت هذه المرحلة إقتصاديا بالإستقرار وإسترجاع التوازنات بفضل :

- إرتفاع المدخيل من إيرادات صادرات النفط.
- إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي.

---

[1] - Nacer Eddine Hammouda **: Secteur et emploi informel en Algérie** , CREAD , Alger , P 02.

[2]– Zoulikha Boumaza: **la rue dans le vieux Constantine, espace public , Marchand ou lieu de sociabilité?** INSANIYAT , la revue du C R A S C, ORAN , N° 02 , 1997, p 35.

- إنخفاض محسوس في نسب البطالة.
- إنخفاض معدلات التضخم.
- تحسين طفيف في الأجور ومداخيل الأسر.

ومع كل هذه التحسينات إلا أن القطاع غير الرسمي شهد إرتفاعا ملحوظا رغم تحفيز الدولة على إقامة مشاريع في شكل مؤسسات مصغرة بفضل القروض الممنوحة في إطار برنامج تشغيل الشباب، غير أن هذا البرنامج لم يلق النجاح المفروض أن يلقاه بسبب عدم مرونة الجهاز المصرفي وتفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة والمحسوبية في مجال منح القروض مما لم يسمح بإستفادة نسب كبيرة من مستحقيها الحقيقيين، حيث تؤكد الإحصائيات تزايد نسب الشباب البطال القادر على العمل في هذه الفترة فمثلا زاد عدد الشباب البالغين من العمر(20-39 سنة) 6706741 شابا سنة 2007 مقابل 6500055 شابا سنة 2005.[1]

كما أن انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج مكن القطاع غير الرسمي من توفير مناصب شغل للأسر والبطالين في ظل عجز الشبكات الإجتماعية من التكفل بهم بسبب إرتفاع تكاليف المعيشة و ارتفاع أسعار المواد الإستهلاكية خاصة ، والجدول التالي يوضح تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر:

الجدول رقم22: تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر بين 1992-2003 :

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير رسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل(%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر: مشروع تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2004، ص 90.

[1]- ONS : **Répartition de la population Active et occupée par groupe d'âge** , période 2000-2007.

ثالثا– مصادر القطاع غير الرسمي:

يستوعب القطاع غير الرسمي مجموعة كبيرة من الفئات والشرائح الإجتماعية الباحثة عن بديل متوفر في ظل عجز القطاع الرسمي عن توفيره لهم ومن أهم هذه الفئات:

- المتسربون من المدارس والأميين الذين لم يندمجوا في المنظومة التربوية من عديمي المؤهلات العلمية والعملية.
- ممثلي البطالة المقنعة وهم خريجو الجامعات العاطلين عن العمل الذين لم يسعفهم الحظ في العثور على منصب عمل، وخريجو التكوين المهني.
- قلة النشاطات الرياضية التي تعتبر كوسيلة لتمضية وقت الفراغ مما يجعل العمل في الأنشطة غير الرسمية عند شريحة هامة من الشباب والأطفال ملجأ لقضاء وقت الفراغ.
- البطالة مصدر حقيقي وهام للتشغيل غير الرسمي حيث تفرض على الواقعين فيها البحث عن مصدر للرزق وخاصة لأرباب الأسر، حيث أصبح القطاع غير الرسمي يشكل مجالا جيدا لتوفير منصب شغل في ظل عجز القطاع الرسمي بين حكومي وخاص على القيام بدوره في هذا المجال بسبب عمليات الخوصصة وتسريح العمال.

رابعا– خصائص وأدوار القطاع غير الرسمي في الجزائر:

تناولت مختلف الدراسات الإمبريقية ظاهرة الأنشطة غير الرسمية من عدة جوانب فمنها ما ركزت على أهمية هذه الأنشطة وذلك في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري من ناحية النمو والطاقة الإستيعابية لها ومنها ما اهتم بمعاناة فئات القطاع غير الرسمي والضغوطات التي تتعرض لها ، وبنفس الإختلاف منها من إهتم بربط الظاهرة بظروف حدوثها وخاصة التغيرات الحاصلة في طبيعة العلاقة الريفية– حضرية وبالتالي جعلت هذه الأنشطة كإستجابة للإختلال الحاصل في هذه العلاقة في مرحلة معينة، فنظرت إليها كصمام أمان للبطالة الحضرية المتزايدة بإستمرار، ومنه ما إهتم بتحليل الواقع الحضري إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا وتاريخيا للوقوف على الطبيعة المتحكمة في توسع ونمو القطاع غير الرسمي إلى درجة أصبح يمثل فيها ظاهرة متأصلة تتغير تبعا لتغير الظروف المحيطة بها ولكن من غير الممكن إستئصالها أو القضاء عليها.

حيث وفي هذا السياق أكد " **أحمد هني**" على المكانة التي أصبح يحتلها القطاع غير الرسمي في عملية صنع مجتمع جديد، مضاد للمجتمع القائم بحصر إهتمامه على الآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية المتبناة في الجزائر فتوصل إلى أن الأزمة التي وقعت فيها الجزائر هي المسؤولة عن ظهور ممارسات إقتصادية تعرف أكاديميا بالقطاع الموازي الذي يمثل إستجابة لحاجات الفئات التي ساءت ظروفها المعيشية بفعل عوامل داخلية وخارجية، فممارسات الدولة الإقتصادية دفعت الفئات المتضررة إلى محاولة الحصول على مداخيل موازية من خلال إندماجهم في نشاطات تعتبر بمثابة ضمان الحد الأدنى للبقاء، تضم مجموعة من العاملين توجد خارج مجال الإقتصاد الموجه والتي تعمل في ظل حرية إقتصادية مناقضة تماما لإقتصاد الدولة.

وعليه فإنه لا يمكن أن ننظر إلى الإقتصاد غير الرسمي كمؤشر على تدهور حاد في التوازنات الإقتصادية فحسب، بل كنواة لمجتمع جديد يقوم على فاعلين جدد غير الدولة ويقوم على ممارسات إجتماعية جديدة[1]، هذه النظرة التحليلية الإقتصادية لأحد هني تعطي صورة جديدة للقطاع غير الرسمي بعد الثمانينات، حيث أعطى لوضعية هذا القطاع من الأهمية بما يجعلها نواة لمجتمع جديد خلفا للدولة وإقتصادها الموجه، هذا الأخير الذي أصبح لعدة إعتبارات عاجزا عن القيام بأدواره بفاعلية.

أما " **قيرة إسماعيل**" وفي محاولة تشخيصية للأوضاع الواقعة التي تعيشها فئات الباعة الجائلين وفي ضوء العلاقات المعقدة المستمدة من الواقع الإجتماعي الحضري الجزائري، توصل إلى أن صغار المنتجين يشكلون جماعة إجتماعية غير متجانسة يرتبط أفرادها بأساليب الإنتاج المتعايشة في الوسط الحضري ويحتلون مواقع طبقية متمايزة، كما يشكلون قوة عمل ليست بالسلبية بل تتصف بالوعي بما يحيط بها من ظروف، ويظهر ذلك من خلال مشاركتها الإجتماعية والسياسية الإيجابية، ورغم ما تعانيه من ظلم وقهر وإستغلال من طرف الوسطاء المزودين إياها بالمواد الأولية، فإن هذه الفئات تلعب دورا بارزا في عمليات التنمية الحضرية فهي قادرة على الإنتاج والإبداع وما تهميشها إلا صورة من صور الإستغلال الكامنة في البناء الإجتماعي وتعبير عن الظروف السائدة في المجتمع ككل.[2]

---

[1]- Ahmed Henni : **ajustement, économie parallèle et centre- société** , NAQD, la société d' édition , d'animation scientifique et culturelle – SARL , N° 07, année 1994 p p 50 – 51 .

[2] - إسماعيل قيرة: **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة** ، مرجع سابق ص ص 119-120.

ودائما في سياق توضيح مختلف خصائص القطاع غير الرسمي في الجزائر فإن "**شانتال برنارد C.Bernard** " وفي إطار مقارنتها لوضعية الأنشطة غير الرسمية بين الدول المغاربية، تونس، الجزائر والمغرب توصلت إلى أن فشل نهج التصنيع السريع كإستراتيجية إقتصادية جزائرية بالإعتماد كلية على القطاع العام ووصول إقتصادها إلى أزمة فائقة أدى في سنوات 89-90 إلى إعادة التوازنات الداخلية والخارجية وإعادة النظر في المعايير المؤسساتية والقطاعية للبلاد، بإدخال تغييرات هيكلية بما يعيد التوازن بين القطاع العام من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

هاته العملية أهم آثارها السلبية على الإطلاق تخليفها لنسب إضافية من البطالة، فضلا عن كون الشباب الشريحة الأكثر معاناة من هذه الظاهرة، الأمر الذي دفع حسب الإحصائيات بحوالي 42% من مجموعهم إلى أنشطة القطاع غير الرسمي والتي مثلت بديلا للدخل وخاصة بين الفقراء إلى درجة أصبح فيها القطاع غير الرسمي القطاع البديل و " المبشر" بديناميكية جديدة في مجال التشغيل.[1]

غير أن طرح "**شانتال**" المتفائل يصلح بالنسبة لتونس غير انه و بالنظر للظروف العملية والقانونية القائمة وفي ظل علاقة القطاع غير الرسمي بمؤسسات القطاع الرسمي، فإنه يبقى غامضا بالنسبة للجزائر في ظل إثارة عدة مسائل تتعلق خاصة بالحدود الفاصلة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في حالة إدماج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الوطني، ومكانة هذا القطاع بين الأنماط الإنتاجية المتعايشة بإعتبار هذه العلاقات الجدلية من أهم سمات الواقع السوسيو إقتصادي الجزائري القائم.

1- دور القطاع غير الرسمي في إستيعاب العمالة الحضرية:

حيث أن تناقص الإستثمارات في القطاع الصناعي والركود المسجل في إنتاجيته إنعكس سلبا على سوق العمل وخاصة الحضري الذي شهد في مرحلة النمو الصناعي تدفقا كاسحا لليد العاملة الريفية بفضل التشجيعات والامتيازات التي حصل عليها هذا القطاع و مستخدميه و بعد التسعينات و بتراجع نسب التشغيل أصبح القطاع غير الرسمي وجهة لكل الباحثين عن مداخيل لضمان العيش، حيث يستوعب هذا القطاع ما نسبته 25% من اليد العاملة في المدن الجزائرية.[2]

---

[1]– Chantal. Bernard : **Ajustement structurel et secteur informel- Ajustement- éducation-emploi** , ouvrage publiée avec le concours du CNRS, Europe media publications, N° 4156, novembre 1995, p p 95-103.

[2] - IBID, p 104

كما أن التحول في السياسة التي تمنح الأولوية للقطاع الخاص عمل على خلق المزيد من المؤسسات المعروفة بالمؤسسات المتناهية الصغر والعاملة بطريقة كاسحة خاصة في ميادين التجارة والخدمات والتي تشغل أقل من 20 عاملا، هذا النوع من المؤسسات أعتبر الحل الوحيد المتوفر لمواجهة مشكلة البطالة وإنعدام فرص الحصول على مداخيل ، هذه المؤسسات هي نوع من المؤسسات الخاصة ووجه جديد من صغار أرباب العمل في القطاع غير الرسمي، كما ذهبت إلى ذلك "شانتال برنارد" وبالتالي إعتبار أفراد هذا القطاع كشكل من أشكال الرأسمالية الصغيرة وحلقة تضاف إلى سلسلة الطبقات الرأسمالية المختلفة المواقع نتيجة طموحات هؤلاء الأفراد بأن يصبحوا يوما ما ملاكا كبارا، وما العدد الكبير للمؤسسات المتناهية الصغيرة إلا دليل على التوجه نحو طغيان ظاهرة اللارسمية في الجزائر، وإعطائها الأولوية في العملية التنموية.

2- التوزيع القطاعي للأنشطة غير الرسمية:

إن من أهم سمات الأنشطة غير الرسمية في المدينة الجزائرية هو ذلك التوزيع القطاعي لها والذي يعكس عدة خصائص للظاهرة.

حيث توضح الإحصائيات طغيان القطاعات التجارية والخدمية على الأنشطة غير الرسمية، بكونها الأكثر جلبا للأفراد إلى هذا القطاع دون القطاع الإنتاجي الصناعي خاصة، والسبب في ذلك يرجع إلى كون قطاعي التجارة والخدمات أكثر سهولة من حيث الدخول إليهما من حيث عدم تطلبهما لرأس مال كبير ولا كفاءة مهنية عالية للقيام بها، حيث تمثل الأنشطة التجارية والخدماتية ما نسبته 80% من أنشطة القطاع غير الرسمي[1] هذا التوجه نحو الأنشطة الخدمية يضفي صبغة اللاإنتاجية على القطاع غير الرسمي، رغم ما يقدمه من خدمات وما يخلفه من مداخيل لأفراده ، والجدول التالي يبين توزيع العمالة غير الرسمي على مختلف الأنشطة الإقتصادية .

[1]– IBID : p 103.

الجدول رقم16: تطور بنية التشغيل غير الرسمي في الجزائر ب (الآلاف):

السنوات	إجمالي التشغيل	التشغيل الزراعي	التشغيل خارج القطاع الزراعي	التشغيل غير الرسمي والتشغيل المصرح به جزئيا											
				التشغيل غير الرسمي				التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا				النسبة(%)			
				الصناعة	والأشغال	الخدمات	التجارة	الصناعة	والأشغال	الخدمات	التجارة	الصناعة	والأشغال	الخدمات	التجارة
فيفري 1992	**4.403,7**	**761,3**	**3642,4**	**26**	**3**	**48**	**102**	**40**	**193**	**106**	**118**	**10,4**	**30,9**	**24,1**	**34,6**
أوت 1995	**5055,9**	**578,3**	**4477,6**	**38**	**161**	**95**	**37**	**98**	**33**	**192**	**286**	**14,5**	**20,6**	**30,5**	**34,3**
مارس 1996	**4957,2**	**664,4**	**4292,8**	**0**	**197**	**167**	**196**	**73**	**49**	**140**	**140**	**7,6**	**25,6**	**31,7**	**34,9**

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: **تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر– أوهام أم حقائق ؟** ، جوان 2004 ن، ص 92 .

هذا التوجه نحو الأنشطة غير الرسمية في المجال التجاري والخدماتي يرتبط بعاملين أساسيين:

الأول: العراقيل التي تقف أمام الأنشطة الإنتاجية الصناعية خاصة سواء تعلق الأمر بقلة رؤوس الأموال التي تتطلبها هذه الأنشطة أو قلة المهارات الفنية لأفراد القطاع ذوي التمدرس الضعيف أو العراقيل البيروقراطية والإدارية مثل: ميكانيزمات: السوق والموارد الأولية الضرورية التي يستحيل الحصول عليها بسهولة في ظل الظروف القانونية والإدارية القائمة.

الثاني: يعود إلى أفراد القطاع غير الرسمي أنفسهم وهدفهم من دخول هذا القطاع متمثلا في الحصول على مداخيل تضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة وبأسهل السبل لتكون بذلك الأنشطة التجارية والخدمية هي الأنسب لهم بحيث لا تكلفهم الكثير رغم ما يتعرضون إليه من ضغوطات ومضايقات نظامية تصل إلى المطاردات و المصادرات للسلع، فضلا عن كون غالبيتهم يتخذون من هذه الأنشطة كحلول مؤقتة وليست دائمة على أمل

الحصول على منصب عمل دائم في القطاع الرسمي، مما يجعل من الأنشطة ذات المتطلبات الأقل هي الأفضل بالنسبة إليهم.

خامسا– علاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي في الجزائر حسب نتائج الدراسات الإمبريقية:

إختلفت الآراء التي تناولت العلاقة بين القطاع غير الرسمي ومؤسسات القطاع الرسمي، حسب المنطلقات الأيديولوجية للدارسين و الباحثين، فمنهم من إعتبرها علاقة تكاملية بغرض تحقيق التنمية الحضرية ومنهم من إعتبرها علاقة غير متكافئة تتسم بالتبعية والسيطرة، وعموما يمكن تلخيص أهم هذه الآراء كما يلي:

الرأي الأول:

الذي يرى العلاقة بين القطاعين متكاملة، بل ويمكن أن يأخذ القطاع غير الرسمي الريادة في العملية التنموية، ويعد "**محمد كلكول**" و "**شانتال برنارد**" من ممثلي هذا الإتجاه.

"**فشانتال برنارد**" بإختيارها للمؤسسات متناهية الصغر كمجال للدراسة وبإعتمادها على متغيري الدخل والتشغيل اللذان توفرهما الأنشطة غير الرسمية في مجال التشغيل، توصلت إلى أن أهم ما يوفره هذا النوع من المؤسسات هو المداخيل التي تعتبر عنصرا دافعا على التوجه نحو إعتماد هذه المؤسسات كبديل للمؤسسات المتوسطة للقطاع الرسمي في مجال التشغيل، رغم أن هذه المؤسسات تكاد تكون مقتصرة على التجارة والخدمات، وحسب " شانتال برنارد" فإنه ينبغي إتخاذ بعض الإجراءات التعديلية لهذه المؤسسات لتقوم بمهامها كقاعدة حقيقية للعمليات الإنتاجية، هذه الإجراءات هي:

- تغيير العلاقة كلية بين القطاعين العام والخاص.
- توفير تسهيلات مالية كافية لمؤسسات القطاع غير الرسمي.
- إعادة تهيئة وتدريب رأس المال البشري.

وفي ظل هذه التغييرات يمكن إعتماد سياسة تشغيل غير رسمية، بتحويل ريادتها إلى مؤسسات القطاع غير الرسمية[1].

[1]– IBID: p110.

هذا التحليل بإعتماده على متغيرات كمية يتصف بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل الأنشطة غير الرسمية من أدوار بغض النظر عما يتعرض له أفرادها من إستغلال سواء من طرف مستخدميهم أو المؤسسات الرسمية التي تبقى على تبيعية الأنشطة غير الرسمية لها سواء من حيث الموارد الأولية للعمل، أو التحكم في الأسواق وفي رؤوس الأموال، مما يبقى دوما على الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

الرأي الثاني:

أهم ممثليه" **إسماعيل قيرة**" و " **أحمد هني**"، فالأول يرى بأن أفراد القطاع غير الرسمي رغم تشكيلهم لجماعات إجتماعية متمايزة تحتل مواقع طبقية مختلفة، ورغم الأدوار التي يؤديها داخل الوسط الحضري من حيث توفير مصادر للرزق وضمان الإستمرار في الحياة من ناحية وتوفير السلع والخدمات لمحدودي الدخل من السكان الحضر من ناحية أخرى، إلا أن فئات القطاع غير الرسمي تعاني من الظلم الإجتماعي والسيطرة ويظهر ذلك سواء من حيث نوعية النشاطات الممارسة من طرفهم والتي لا تحتاج إلى تأهيل كباقي القوى العاملة، أو في مختلف الممارسات والضغوطات التي تتعرض لها هاته الفئات من الجهات الحكومية والمنعكسة في غياب التأمينات والحماية وكذا المطاردات والتغريم، وما الإستغلال الذي يتعرض له الباعة بالعمولة من طرف مستخدميهم في القطاع الرسمي إلا دليل على وجود عدة أشكال للتبعية والسيطرة الممارسة واقعيا.

أما "**أحمد هني**" فذهب إلى أن ظاهرة القطاع غير الرسمي أنتجت ثقافة جديدة هي ثقافة –الفردية– والنجاح عند صغار المنتجين، هذه الثقافة تترجم في بروز أيديولوجية جديدة في مجتمعات مضادة للمجتمعات القائمة والمعتمدة على توجيه الدولة لإقتصادياتها.

المجتمعات الجديدة تعتمد على تطبيقات جديدة أيضا في مجال التشغيل وعلى ثقافة جديدة وهي السوق غير المنظمة في ظل تحرير المؤسسات وفي هذا السياق إعتقد " **أحمد هني**" أنه لا يمكن التمييز بين أفراد القطاع غير الرسمي من حيث المواقع الطبقية التي يحتلونها إجتماعيا كما فعل ذلك" **إسماعيل قيرة**"، بل إنه يعتبر الطفل الصغير بائع السجائر في الشارع بمثابة عنصر في شبكة تموينية خاضعة لنفس التاجر، مثله مثل الأفراد المجتمعين في ورشة غير قانونية أو العاملين في البيوت لحسابهم الخاص، فهم كلهم غير مالكين للعائدات الحقيقية من نشاطهم ، وعليه فإنه رغم وجود فئات القطاع غير الرسمي في أنشطة مصنفة، إلا أنها في الحقيقة تتساوى من حيث خضوعها للسيطرة من

طرف جهة واحدة قد تكون الممول أو المستخدم[1]، هاته الشبكة التموينية هي التي تعكس وجود حلقات من التبعية من أدنى المستويات إلى أعلاها متمثلة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

ورغم هاته الوضعية التي يعيشها أفراد القطاع غير الرسمي، إلا أن الإعتراف بثقل هذا القطاع في صنع مجتمع جديد يقوم على آليات جديدة مغايرة للآليات القائمة من خلال المواجهة بينه وبين الإقتصاد الموجه يجعلنا نستشف أهمية هذا القطاع خاصة في مرحلة إنتهى فيها توجيه الدولة للإقتصاد، مما يطرح تفاعلات جديدة بين القطاع غير الرسمي والفاعلين الجدد إقتصاديا وسياسيا.

سادسا– معوقات التشغيل بإستخدام القطاع غير الرسمي في الجزائر:

ظل القطاع الرسمي بشقيه العام والخاص يتصدر الريادة في مجال التشغيل وتوفير المداخيل للأفراد إلى غاية 1985، غير أنه وبعد هذه الفترة شهد المجتمع الجزائري دفعا قويا للمؤسسات غير الرسمية والمتناهية الصغر بسبب فقدان القطاع غير الرسمي لفعاليته وأدواره الحقيقية وفي ظل الإرتفاع المذهل لمعدلات البطالة.

وإقتداء بالتجارب الناجحة في مجال التشغيل بإستخدام القطاع غير الرسمي كما هو الحال في البلدن الجنوب آسيوية، والتي إعتمدت على فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة في العملية التنموية وإعطائها بعض التسهيلات والإمتيازات، غير أن هذه العملية واجهتها العديد من الصعوبات والعراقيل في حالة التجربة الجزائرية، خاصة في الجوانب القانونية.

حيث يقتضي الأمر ضرورة تكييف الوسائل والأطر القانونية المسهلة لنشاط المؤسسات غير الرسمية من: تسهيل تشريعي، التخفيف من نسب الضرائب، التحديد من شدة الرقابة الإدارية...الخ.

لكن التطبيق الواقعي لهذه السياسة ظل محدودا وخير مثال على هذه المحدودية الإجراء الخاص بمشروع تدعيم الشباب الحرفيين، هذا البرنامج قصير المدى الموجه للشباب البطالين ومنذ الشروع في تطبيقه سنة 1991، واجهته صعوبات على كل الأصعدة أهمها: تشكيل الملف، نسب الفائدة على القروض الممنوحة لهم، صعوبات قانونية تتعلق بالإستثمار الخاص...الخ.

[1]– Ahmed Henni : **essai sur l'économie parallèle- cas de l'Algérie** – op-cit , pp. 129-136.

هاته العوائق وقفت في وجه نجاح وتطور هذا البرنامج وتحقيقه لأهدافه إضافة إلى طرح مسألة جديدة تتعلق بنوعية النشاطات المختارة، فمع تزايد مؤسسات القطاع غير الرسمي تظل دوما وجهة إهتمام أفرادها النشاطات التجارية والخدماتية (كما توضحه معطيات الجدول رقم 15) لأن الأنشطة الإنتاجية لا يمكنها الصمود أمام الصعوبات المفروضة عليها وخاصة مع عدم وجود تعامل مباشر ومتكافئ مع مؤسسات القطاع الرسمي فضلا عن صد أبواب الإمداد الخارجي بالمواد الأولية في وجه مؤسسات القطاع غير الرسمي، هاته العملية (الإستيراد والتصدير) التي لايمكن الإستغناء عنها في النشاطات الإنتاجية الصناعية خاصة.

وأهم من ذلك يبقى أهم شروط تحقيق نموذج ناجح للتشغيل بإستخدام القطاع غير الرسمي كما هو الحال في التجربة الآسيوية ، تسهيل السلطات المحلية بقوة ودعم عمل هذا القطاع ومساعدته في تكوين وتشكيل المتكفلين بمختلف النشاطات، بمعنى التحول من فرض السيطرة إلى التدعيم الفعال ، كل هذه العوائق تجعل من سياسات التشغيل عاجزة عن تحقيق أهدافها بل وتزيد من لارسمية أنشطة القطاع غير الرسمي، وتجعل من أفراده يتبعون كل الوسائل حتى وإن كانت العمل في الخفاء بعيدا عن التدخلات الحكومية.

سابعا– آثار القطاع غير الرسمي في الجزائر:

يمكن الفصل بين نوعين من الآثار، إيجابية وسلبية:

1- الآثار الإيجابية:

للقطاع غير الرسمي عدة مزايا خاصة من الناحية الإجتماعية فهو يساعد في حل مشكلة البطالة ويساهم في تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد والإحتياجات في ظل إنخفاض مستويات المعيشة وإنتشار الفقر والبطالة.

أ– الحد من الفقر:

على إعتبار أن الفقر هو الحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الذين لا يستطيعون الحصول على السلع الأساسية المكونة من، الغذاء– الملابس والسكن، والحد الأدنى من الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم...الخ.

حيث وبعد أن بلغ حد الفقر ذروته سنة 1995 ب 22%، وصل إلى 7,5% سنة 2005[1] ، وفي هذا الإطار أحصيت في الجزائر 177 بلدية فقيرة، تضم 1569637 نسمة، من بينها 46 بلدية تصنف كبلديات تعاني الفقر المدقع والشديد بحرمانها من كل الخدمات على إختلافها.

فبإسقاط قيمة الإعانات التي تقدمها السلطات الجزائرية على قيمة متطلبات المعيشة من غذاء، لباس، سكن...الخ، نجد الفارق ضخما جدا، قد يصل إلى وصف فئات هامة من المجتمع بالفئات التي تعاني الجوع، وما

زاد من حدة هذه الظاهرة كون أغلب السلع الغذائية يتم استيرادها بأسعار السوق العالمية العالية جدا، مما ينعكس على قيمة الدخل الحقيقي للأفراد حتى الأجراء منهم.

وفي هذا الإطار تصنف الجزائر بين البلدان التي تضم فقراء يعانون من القصور الغذائي حيث تصل نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم إلى 18% في الفترة الممتدة بين 1990-2006[2]، بما تخلفه هذه الوضعية من سوء التغذية، تدهور الوضع الصحي، التأثير السلبي على الجوانب النفسية للفقراء، اللجوء

للإنحرافات الإجتماعية على إختلافها، ولعل بعض الفئات كالأطفال تكون الأكثر تضررا من الوضعية المعيشية، مما ينعكس سلبا على المستوى التعليمي لديهم فيزيد من نسب التسرب المدرسي بينهم.

- **القطاع غير الرسمي والفقر:**

إنطلاقا من مختلف الدراسات الإمبريقية التي تفترض وجود علاقة فعلية بين الفقر والأنشطة غير الرسمية، فإن هذا يتطلب ضرورة وضع سياسة إجتماعية حضرية للحد من الفقر أو دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الكلي، هذه العلاقة بين الفقر والقطاع غير الرسمي طبيعية كون هذا القطاع يستوعب غالبا العمالة الفقيرة والمهاجرين من الريف إلى المدن، بممارستها لأنشطة ذات رؤوس أموال ضعيفة ومداخيل متدنية، حيث أثبتت تقارير التنمية البشرية المختلفة الصادرة عن الهيئات العالمية كون أغلب فقراء الحضر يمارسون أنشطة هامشية، هذه الأنشطة التي توفر للعاطلين فرص تمكنهم من كسب القوت بما توفره لهم من مداخيل رغم محدوديتها.

ورغم كل ذلك تجد الأنشطة غير الرسمية لامبالاة وعدم الإهتمام من طرف السلطات لعدة أسباب:

---

[1]– CNES:OP- CIT. p 15.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية** ، 2007 – 2008 ، ص 16.

- أنشطة القطاع غير الرسمي غير محمية (الدخل وظروف العمل).
- الحرمان من التكنولوجيا والقروض.
- تضم أنشطة هذا القطاع الأفراد العاطلين من الفقراء، الحضر.

هذه اللامبالاة تترجم في حملات القضاء على هذا النوع من الأنشطة بكل الطرق والوسائل مما يسمح باتساع دائرة الفقر والفقراء.

وما يبرز أكثر إرتباط القطاع غير الرسمي بالفقر، بعض الشرائح الإجتماعية العاملة ضمن نشاطاته، كالأطفال ممن لم يبلغوا بعد سن العمل رغم أن هذه الأعمال تتيح لهم الفرصة لامتلاك بعض المهارات المهنية، وفئة النساء العاملات في البيوت في أنشطة تضمن لهن مداخيل أسرية تلبي متطلبات الحياة اليومية، زيادة على فئة كبار السن وبعض الفئات من المعوقين الذين يمثلون شريحة هامة من الفقراء بسبب حرمانهم من فرص العمل لأسباب جسدية وبيولوجية، مما يجعل من الأنشطة غير الرسمية ملاذا وحيدا لهم في ظل إنعدام أو قلة ما يمكن أن يحصلوا عليه من معاشات أو منح حكومية.

هذه الأنشطة غير الرسمية غالبا ما توصف بأنشطة الفقراء بالنظر لطبيعة وأماكن ممارستها ، ومستويات أفرادها، وساعات عملها الطويلة حيث تنتشر إما في الشوارع والطرقات مثل: البيع على الرصيف–البيع المتجول–باعة الخضر والفواكه–باعة الأغذية السريعة...الخ، أو في بعض المتاجر والورشات الصغيرة المنتشرة في الأحياء الفقيرة والشعبية، أو في البيوت من خلال ما تنتجه النساء من سلع داخلها، كالخياطة– صنع المأكولات أو الحلويات...الخ، أو امتهان حرف كالحلاقة والتجميل،

فرغم أن الأنشطة الممارسة في الشوارع هي الأكثر وضوحا إلا أن هناك كم لا يعد ولا يحصى من الأنشطة الخفية للعمال غير النظاميين غير أن ما تشترك فيه كل هذه الأنشطة هي عدم قدرة أصحابها على الدفاع على حقوقهم أمام السلطات، فطبيعة أنشطتهم وحاجاتهم لها تدفعهم إلى قبول ممارسة هذه الأعمال بمخاطرها، وتجعلهم يتقبلون الإستبعاد والتهميش الممارس في حقهم.

وعليه وفي ظل إستمرار الوضع المعيشي المتردي بحكم إرتفاع معدلات النمو الديموغرافي بمقابل تناقص معدلات النمو الإقتصادي فإن إستمرارية الفقر في التوسع والنمو هو الأمر المرشح حدوثه وبالتالي إستمرارية

الأنشطة غير الرسمية في الوجود والنمو والتوسع أيضا أمر متوقع، وعليه فإنه إذا إستمرت هذه الأنشطة على حالة التهميش التي تعاني منها حاليا فإن هذا يؤكد فكرة أن مهمشي اليوم هم نفسهم مهمشوا الغد وأن مكانتهم

ب- الحد من البطالة:

تعتبر معدلات البطالة المرتفعة جدا دلالة على حالة الإختلال التي يشهدها سوق العمل وما يميز هذه الظاهرة أيضا تمثيل فئة الشباب لنسبة كبيرة جدا من بين البطالين رغم إرتفاع المستويات التعليمية لشريحة معتبرة منهم.

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب القطاع غير الرسمي نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الأنشطة غير الرسمية، فحتى إذا لم يدرج عمال القطاع غير الرسمي ضمن فئة اليد العاملة المشغلة فعليا في الإحصائيات الرسمية حول العمل والتشغيل إلا أن القطاع غير الرسمي عمل بطريقة غير قانونية وغير مباشرة في الحد ولو مؤقتا من بطالة نسب كبيرة جدا من البطالين، وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم(15).

2- الآثار السلبية:

تخلف بالمقابل الأنشطة غير الرسمية آثار سلبية عديدة أهمها:

- عدم دفع الضرائب يساهم في خسارة خزينة الدولة، فحسب وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة الجزائرية تذهب إلى السوق الموازية، كما وصل عدد التجار الوهميين في الجزائر 626781 تاجرا سنة 2002.
- تزايد قضايا الفساد والرشوة.
- نمو الأنشطة غير الرسمية يجعل من الإحصائيات الرسمية غير عاكسة بالفعل للواقع الإقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالبطالة، التشغيل، الدخل، الإستهلاك...الخ.
- توسع الأنشطة غير الرسمية وإرتفاع نسبة الأطفال العاملين بها، يزيد من نسب التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبة التسرب بين الأطفال البالغين 15 سنة فما فوق 55,88%، مما ينعكس فيما بعد على مستوى مهاراتهم المهنية والفنية حتى ضمن الأنشطة غير الرسمية التي يمتهنونها.
- كل هذا فضلا على أثر إنتشار الأنشطة الهامشية على النواحي الجمالية للوسط الحضري وعلى أدوار بعض الفضاءات والمجالات والمساحات الحضرية، مثل ما يحدثه نشاط البيع على الرصيف من فوضى في

الشوارع والطرقات، وتخصيص مساحات هامة لبيع الخضر والفواكه، ومختلف المنتوجات الإستهلاكية الغذائية مما يؤثر على نواحي النظافة وحتى الصحة لساكني الوسط الحضري.

V. مختلف البرامج والسياسات الحكومية في مجال التشغيل ومكافحة الفقر:

في إطار تعاملها مع القطاع غير الرسمي إتخذت السلطات المعنية مجموعة من التدابير على مدار السنوات الماضية بغرض الحد من إنتشار وتوسع الأنشطة غير الرسمية وذلك بوضع مجموعة كبيرة من البرامج السياسية الغرض منها إيجاد حلول وإن كانت جزئية أو مؤقتة لمشكلة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، كما أنشأت مؤسسات وهيئات عديدة مهمتها التكفل بالمهمة و على رأسها جميعا وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني، وفي شقها الخاص بالتشغيل أنشأت عدة مديريات على مستوى كل الولايات ووكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة:

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وكالة التنمية الإجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وهذا كله ضمن إستراتيجية تخص قطاع التشغيل من أجل تخفيف الضغط على سوق العمل بتمويل من الدولة.

أولا– ما بذلته السلطات العمومية في مجال تحسين مستوى التشغيل:

1–إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل:

بعد الإستقلال مباشرة ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل هي الديوان الوطني لليد العاملة(ONAMO) الذي بدء أعماله سنة 1972، يتكون من 140مكتب لليد العاملة (BMO) موزعة على كامل التراب الوطني،

حيث كانت وظيفته في بادئ الأمر مراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو الخارج ثم تسطير برامج إستثمارية تمتص اليد العاملة فيما بعد للحد من ظاهرة الهجرة الخارجية وخاصة نحو أوروبا.[1]

حيث شمل هذا الديوان كل القطاعات الاقتصادية و خاصة في ظل نمو المشاريع الإستثمارية في تلك الفترة، ومع الركود الإقتصادي بعد 1985 توقف هذا الجهاز عن العمل.

2- الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM):

أنشأت هذه الوكالة سنة 1990، وهي من أقدم المؤسسات العمومية للتشغيل في الجزائر، تختص بتنظيم سوق العمل وتسيير عملية العرض والطلب على اليد العاملة ولهذا تتعامل بشكل موسع مع فئة البطالين الباحثين عن العمل وبالمقابل مع أصحاب المؤسسات العامة والخاصة ما عدا الإدارة العمومية التي يخضع فيها التوظيف للمديرية العامة للوظيف العمومي.

وعندما زادت حدة الطلب على مناصب العمل توسع عمل المؤسسة ليشمل بعض البلديات كما تم تطوير عملها من خلال تدعيمها بمختلف الإمكانات اللازمة، وتحسين خدماتها لكلا الطرفين من طالبي العمل أو عارضيه ولهذا الغرض بلغ عدد هياكل الوكالة، 10 جهوية وأزيد من 157 وكالة محلية.

وتقوم الوكالة بعملها على مراحل:

- إستقبال طالبي مناصب عمل وتسجيلهم وفق رغباتهم ومؤهلاتهم.
- تلقي عروض العمل من قبل القائمين على المؤسسات أو أصحاب المؤسسات الخاصة.
- تسجيل خريجي الجامعات في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل.
- تسجيل العمال المسرحيين من مناصبهم لإستفادتهم من خدمة التأمين على البطالة.
- دور إعلامي توجيهي بالتعامل المباشر مع البطالين وإعطائهم كل المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتوفرة أو إلى مراكز التكوين المهني في حال إنعدام المؤهلات لدى البطال طالب العمل.

[1] - سعدية قصاب: **إختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990- 2004)**، جامعة الجزائر سنة 2006 . ص 164. (غير منشورة).

3- مديرية التشغيل بالولاية:

أنشأت سنة 2002 وتوجد على مستوى كل الولايات وتقوم بتنظيم مصالح التشغيل، حيث تختص بثلاث وظائف أساسية:

أ- **برنامج التشغيل للمنفعة المحلية:** وهو برنامج مدعم للجماعات المحلية في مواجهة البطالة، موجه للشباب العاطل بدون تأهيل أو بمؤهلات ضعيفة الذين تتراوح أعمارهم بين(19- 30 سنة) في ورشات تقوم بنشاطات ذات منفعة محلية في كل بلدية وهو برنامج مشابه لأحد برامج الشبكة الإجتماعية بإشراف مديرية النشاط الإجتماعي.[1]

ب- **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة(TUP-HIMO):**

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات بهدف خلق مناصب عمل مؤقتة بشكل كثيف وفي وقت سريع للشباب البطال من عديمي المؤهلات في المناطق النائية والمحرومة.

حيث شرع في تطبيق هذا البرنامج سنة 1997 ويشمل أشغال الصيانة، الطرق، الغابات، الفلاحة، الري، العقار الحضري، ومن فوائد هذا البرنامج الإستعانة بصغار المقاولين الذين يشغلون عمالا لمدة 3 أشهر مع ضمان التغطية الإجتماعية لمدة سنة بأجر شهري يقدر ب10.000دج.[2]

ج- **برنامج عقود ما قبل التشغيل:** وهو من أهم البرامج المطبقة في هذا المجال، موجه لإدماج الشباب في عالم الشغل وخاصة ذوي الشهادات من غير العاملين، شرع فيه سنة 1998 حيث تسمح عقود ما قبل التشغيل للمتحصلين على الشهادات الجامعية من إكتساب خبرة مهنية تسهل لهم العمل لاحقا، وذلك من خلال العمل في مؤسسات عامة أو خاصة بينما تتكفل الدولة بدفع الأجور وتغطية تكاليف التأمين الإجتماعي طيلة عقد العمل الذي تصل مدته إلى سنتين، وعقد ما قبل التشغيل يلتزم بتطبيقه ثلاثة أطراف، مديرية التشغيل، الشاب العامل وصاحب العمل.

حيث استفاد سنة 2004 أكثر من 60.000 شاب من هذا البرنامج.[3]

---

[1]–ADS : **revue d'information de l'agence de développement social**. N° 03, 2005, p 12.

[2]–IBID : p 12.

[3] - محمد قرقب: **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج أجهزة التشغيل بالجزائر** ، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه في تشغيل الشباب ، وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، طرابلس. 2005، ص 12.

ثانيا– سلبيات المصالح العمومية لدعم التشغيل:

شهدت برامج المصالح العمومية التي سبق ذكرها في مجال التشغيل عدة نقائص وسلبيات أهمها:

- قلة اليد العاملة المؤهلة، وضعف تطور المهن والحرف
- إختلال كبير بين الكم من العرض لليد العاملة واحتياجات العمل.
- إنعدام وجود شبكة وطنية لتنسيق أعمال المصالح الجهوية.
- إستمرارية المشاكل والعوائق الإدارية والمالية أمام الإستثمار.
- ضعف المؤسسات في تكيفها مع أهداف البرامج.
- غلبة النشاطات التجارية على النشاطات المنتجة رغم كونها غير مولد لمناصب شغل كبيرة.
- ضعف التنسيق بين القطاعات.
- ضعف الحراك المهني والسكاني وخاصة في المناطق النائية.
- نقص الكفاءة المهنية لعمال المصالح العمومية وخاصة في تعاملها مع طالبي العمل من أصحاب المؤسسات من ناحية والباحثين عن العمل بما يخدم تخصصاتهم.
- وجود الوساطة والبيروقراطية في منح العقود بما لا يسمح دوما لمستحقي العمل بالحصول عليه.

ثالثا– المؤسسات العمومية المساهمة في التشغيل:

حيث أنشأت عدة مؤسسات وهيئات لضمان السير الحسن لسياسات التشغيل المختلفة، أهمها على الإطلاق:

1– وكالة التنمية الإجتماعية:

أنشأت عام 1996، مع مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر وكان هدفها التخفيف من حدة إنعكاسات هذا المخطط على الفئات الإجتماعية ضعيفة المستوى المعيشي وذلك بوضع عدة برامج لمواجهة الفقر والتهميش والبطالة وتتكون الوكالة من 07 منها جهوية ومديريات التشغيل ومديريات النشاط الإجتماعي ومن مهامها:

- تموين وترقية كل النشاطات الموجهة للفئات المحرومة.

- تمويل المشاريع ذات المنفعة الإقتصادية والإجتماعية والمستعملة لليد العاملة الكثيفة لضمان تشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد.

ومن أهم برامجها على الإطلاق:

أ- الشبكة الإجتماعية(FS):

وتتضمن برنامجين أساسيين:

- **المنحة الجزافية للتضامن(AFS):**

وهو برنامج مخصص للفئات العاجزة عن العمل وهم المسنون، المكفوفون، المعوقون، ذو الأمراض المزمنة، النساء المتكفلات بالأبناء أقل من 18 سنة، ويستفيد كل فرد من مبلغ قدره1000 دج، وعدد الأفراد من كل عائلة لا يتجاوز الثلاثة وشرع في تطبيق هذا البرنامج سنة 1997.

- **التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة(IAIG):**

حيث تسير وكالة التنمية الإحتماعية هذا البرنامج، وشرع في تطبيقه سنة 1997، و البرنامج موجه إلى الفئات المحرومة النشيطة والقادرة على العمل، وتتمثل نشاطات البرنامج في أشغال الصيانة، نشاطات ثقافية وإجتماعية، ويستفيد من البرنامج الأفراد والأسر عديمي الدخل، مع شرط استفادة فرد واحد من كل عائلة.

ب- التنمية التعاونية:

ويهتم البرنامج بالبطالين القاطنين في المناطق المحرومة لتمكينهم من رفع مستواهم المعيشي.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

أنشأت الوكالة عام 1996 بإشراف وزير التشغيل والتضامن الوطني، والبرنامج يعد من بين الحلول المتخذة لمعالجة مشكلة بطالة الشباب في ظل أزمة الإقتصاد الوطني.

من أهداف البرنامج:

- تشجيع المبادرات وخلق الأنشطة من طرف الشباب.

- ترقية وتشغيل الشباب.

وعليه تقوم الوكالة بعدة مهام في سبيل ذلك مثل:

- الدعم والإستشارة للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- الإعلام القانوني للشباب بخصوص ممارسة نشاطه.
- متابعة المؤسسات المصغرة خلال كل مراحل إنشائها أو عملها .

هذا البرنامج موجه للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة، وأصحاب المؤهلات المهنية أو المهارات الفنية في المجال الذي يختارون العمل فيه.

يمول هذا البرنامج كل نشاطات الإنتاج والخدمات بإستثناء النشاطات التجارية ويمكن لأصحاب المشاريع الإستفادة من التمويل من مؤسستين:

قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض من البنك بفوائد، بالإضافة إلى مساهمة مالية من صاحب المشروع نفسه.

حيث أنه وإلى غاية 2008 أنشأت في إطار البرنامج ما يزيد عن 68.000 مؤسسة مصغرة خلال خمس سنوات عملت على خلق أكثر من 135.000 منصب عمل دائم[1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم24: حصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من 1999 إلى غاية 2008:

قطاعات النشاط	عدد الشهادات المسلمة	عدد مناصب العمل
خدمات	110336	292910
الزراعة	74615	198476
الصناعة التقليدية	44536	139997
الصناعة	31554	109644
نقل المسافرين	24643	60548

[1]– ANSEJ : **Bilan du dispositif de création de micro entreprise** , période 1999, 2008, p 1.

نقل البضائع	23179	49208
البناء والأشغال العمومية	18869	69516
التبريد	13679	28877
الصيانة	4472	12180
الأعمال الحرة	4664	11282
الصيد	1719	6949
الري	663	2471
المجموع	352929	982058

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية رقم14، معطيات2008 .

3- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI): [1]

أنشأت عام 2001 بغرض ترقية الإستثمارات المحلية والأجنبية كأداة لإنعاش سوق العمل في الجزائر، حيث تقوم الوكالة بوظائف على مستوى:

- إعطاء المعلومات اللازمة للمستثمرين بخصوص كيفية الإستثمار
- تسهيل مهام المستثمرين.
- تهيئة المناخ الملائم للإستثمار محليا ودوليا.
- توفير مختلف المساعدات للمستثمرين بما يسهل من مهمتهم.
- متابعة المستثمرين منذ بداية وحتى أثناء إنجاز المشاريع الإستثمارية حيث إنتقل حجم المشاريع من 3109 مشروعا سنة 2002 إلى 16925 سنة 2008، أي ما يقابله توفير مناصب شغل عددها 96545 و 2401890 بين سنوات 2002 و2008 على التوالي ، والجدول التالي يوضح نتائج نشاط الوكالة في الفترة 2002-2008.

[1]- :Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements : l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI) , 2008 , p3.

الجدول رقم25: المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال 2002-2008 :

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
2002	3109	96545
2003	7211	115739
2004	3484	74173
2005	2255	78951
2006	6975	123583
2007	11497	157295
2008	16925	196754
المجموع	51456	843040

Source : ANDI, Invest in algeria, **Bilan des déclarations d'investissement**, 2009, p1.

كما أثبتت الإحصائيات أن القطاعات التي شهدت الإستثمار فيها هي: الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصحة، النقل، السياحة، الخدمات، التجارة، الإعلام والاتصال ، ومن بينها كان قطاع النقل الأكثر إقبالا من غيره من القطاعات بنسبة 58,50%، ليأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15,60%، والصناعة بنسبة 13,36%، وذلك في الفترة الممتدة بين 2002-2008. [1]

غير أن أهم ما سجل من خلال تطبيق برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هو أنه ورغم كون الإستثمار كان مفتوحا للمستثمرين المحليين والأجانب بحسب إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي، غير أن الإستثمارات الأجنبية ظلت ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 1% من مجمل المشاريع الإستثمارية، بما ينعكس سلبا على قطاع الشغل، ويرجح أن تكون التعقيدات الإدارية والبيروقراطية من أهم الأسباب المعرقلة لإقامة إستثمارات أجنبية كبيرة وعدم توفير الجو الملائم للإستثمار وخاصة على مستوى البنوك وكذا الجانب الأمني العام للبلاد.[2]

[1]- IBID : p 01.
[2] - IBID : p 02.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC):

حيث أنشئ هذا الصندوق سنة 2004 كمؤسسة عامة للضمان الإجتماعي، الغرض منها إعادة إدماج العمال المسرحين من مناصب عملهم، واستحداث مناصب عمل ضمن نشاطات البطالين من أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 15-50 سنة.

حيث دفع هذا الصندوق منذ نشأته تعويضات للبطالين لا بأس بها، واستفاد منها إلى غاية سنة 2005 حوالي 189,185 شخص[1]، كما أثبتت الإحصائيات أنه من بين القطاعات التي شهدت إنجاز مشاريع إستثمارية إحتلت قطاعات: الزراعة، النقل، والخدمات المراتب الأولى بنسب:33,74%،25,22% و20,13% على التوالي من مجمل المشاريع المقبولة ملفاتها، والسبب في ذلك، إرتفاع نسب البطالة في الأوساط الريفية[2]، أما من حيث أعمار أصحاب المشاريع فقد إحتلت الفئة التي يتراوح عمر أفرادها 40-44 سنة، النسبة الأكبر بين الفئات العمرية الأخرى، مع ارتفاع نسبة ذوو المستوى الدراسي المتوسط[3]، وهي الشريحة القادرة على العمل بعد تسريحها من العمل أو الراغبة أكثر فيه إذ غالبا ما يكون الشخص في هذه المرحلة مسؤولا عن أسرته وبالتالي أكثر حاجة لدخل مادي يغطي نفقاتها.

غير أن أهم ما يسجل في نشاطات برنامج التأمين على البطالة هو، ذلك النمط الجديد من التشغيل الذي ظهر والذي يجعل الإستفادة من الإمتيازات الخاصة بالتغطية الإجتماعية للبطال مؤقتة تنتهي بإنتهاء العقد بعدما كانت تتسم بالديمومة، والسبب في ذلك ربما إرتفاع تكاليف نفقات الصندوق والتي زادت من 10761909936دج سنة 2006 إلى12843916531دج سنة 2009، وبالمقابل ضعف موارد الصندوق المتمثلة في حصص الإشتراك التي تعادل 1,75% فقط من الأجر[4]، وبالتالي الإنعكاس السلبي على ميزانية الصندوق.

---

(1)- أحمد حددان: **نشاطات ومهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** ، النشرية الشهرية ، جانفي- مارس- العدد 31 ، سنة 2005.ص 02.

(2) - نفس المرجع: ص 02.

(3) - كمال زروقي: **نشاطات ومهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** ، النشرية الشهرية ديسمبر، العدد 32 ، سنة 2006 ، ص 13.

(4) - نور الدين أعراب، **نشاطات ومهام الصندوق الوطني للتأمين من البطالة**، النشرة الشهرية جانفي-مارس العدد 33 ، 2008 ، ص07

5- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: (DAIP)[1]

ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود أساسية:

- عقود إدماج حاملي الشهادات.
- عقود الإدماج المهني.
- عقود التكوين والإدماج.

ربعا- مظاهر فشل البرامج والسياسات الحكومية في الحد من البطالة والفقر:

كل هذه البرامج والسياسات التي سبق واستعرضناها والتي دعمتها الدولة بكل الأجهزة والوسائل المادية، إلا أن كون أغلبها خصصت للشباب الباحث عن العمل لأول مرة فقد أدت بطريقة غير مباشرة إلى تهميش ذوي الكفاءات والخبرات المهنية منهم ، مما إنعكس على طبيعة البطالين باعتبارهم الباحثون عنه لأول مرة فقط، ليكون التكفل بمشكلة البطالة جزئيا وليس كليا.

فرغم كل محاولات الدولة في إيجاد الحلول للحد من مشكلة بطالة الشباب إلا أن فئة هامة منهم بقيت دوما على هامش النشاطات الإقتصادية، في ظل تزايد طلبات العمل ب:25.000 طلب سنويا، مما يؤدي دوما ورغم كل المجهودات إلى خلق خزان إضافي من الشباب البطال، هذا الوضع ليس انعكاسا لعدم الحصول على فرص عمل فحسب بسبب ندرتها بل نتاج كذلك لعملية التسرب المدرسي مبكرا والتي تمد سوق العمل بالمزيد من اليد العاملة قبل الأوان دون توفر الشروط الفنية والمهنية والمعرفية اللازمة للعمل.

فوضعية التشغيل في الجزائر يمكن أن تشخص في بعدين هامين، سياسات التشغيل المنتهجة والسياسات الموجهة لشريحة الشباب، وبما أن بطالة الشباب كانت دوما ذات ثقل كبير على المستوى الإجتماعي والإقتصادي فإن الجزائر إعتمدت السياسات ذات البرامج الإستعجالية والسريعة ليس للقضاء على المشكلة واستئصالها بقدر ما هي برامج تخفيفية و ترقيعية فقط، وهذا هو السبب الرئيسي وراء كون كل برامج التشغيل الحكومية لم تحقق منذ البدء في تطبيقها سوى 60% فقط من أهدافها، وبالتالي أبقت على هامشية نسبة كبيرة من الشباب، بما لهذا الوضع المستمر من إنعكاسات تتعدى الجانب المادي والإجتماعي إلى الجانب النفسي، بإعتبار هذه الشريحة

[1] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي: **إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة** ، 2008 ، ص ص 10-11 .

الإجتماعية مقارنة مع غيرها توجد في أوج القدرة على العطاء وبذل الجهود والرغبة في الإنجاز بهدف تحقيق الإستقرار المهني والإجتماعي والمادي والنفسي.

فاستمرارية تهميش نسب معتبرة من الشباب يمكن أن يظهر في المجتمع الجزائري في ثلاث فضاءات إجتماعية هامة[1]:

1- التضامن الأسري:

فالعائلة الجزائرية تتجاوز مسألة الفرد العالة عليها وتبقى متكفلة به دوما رغم أن هذا التكافل محدود في الوسط الحضري، إذ أن العائلة الجزائرية ملزمة من باب التضامن التقليدي بالتكفل بأفرادها وخاصة في حالات إنعدام كل مصدر للمداخيل المادية مما أوصل المستوى الإقتصادي لأغلب العائلات إلى درجات متفاوتة من الفقر بسبب بطالة أعداد هائلة من الأفراد الذين يفترض وجودهم في فئة قوة العمل النشيطة.

وما زاد من وضعية بطالة الشباب تأزما بعض الإتجاهات السلبية للبعض منهم في نظرتهم للعمل جاعلين من الأجير منه وحده محققا لرغباتهم المهنية رافضين باقي الأعمال التي تدخل ضمن العمل الحكومي ذو الأجر الشهري، معتقدين بأن النجاح الإجتماعي القائم على الإستقرار المهني يتحقق فقط بالعمل في المؤسسات الحكومية كأجراء، وهو المطلب الذي يصعب تحقيقه في ظل ظروف إقتصادية عامة للمجتمع، تتسم في بعض الأحيان بإستحالة تحقيق هذه المطالب المهنية لأغلب الأفراد، فتبقى العائلة متكفلة بأبنائها الشباب إلى حين توفر بدائل أنسب وأفضل لهم.

2- القطاع غير الرسمي:

بإعتبار أغلب الشباب البطال والباحث عن العمل وجد في القطاع غير الرسمي فضاء ثانيا يمكن اعتباره الحل الأفضل للعمل، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات، حيث ترتفع نسب العمل غير الرسمي في العطل المدرسية والمناسبات، التي تتيح هذه الفرصة لجزء هام من الأفراد العمل وإمتهان أنشطة غير رسمية مزودة لمداخيلهم إن وجدت، فنجد الأطفال، الشباب، المسنين، الرجال، النساء وكل الفئات الإجتماعية يقبلون على العمل غير الرسمي

فالأسواق الأسبوعية المنظمة من طرف البلديات تشكل فضاء ثريا لملاحظة ظاهرة عرض مختلف المنتوجات، بإعتبار هذا النشاط يشكل بديلا عن القطاعات الإنتاجية الأخرى العاجزة عن تلبية رغبات الشباب المهنية، حيث

(1) - Mohamed Saib Musette : **la jeunesse, l'emploi et l'insertion, la jeunesse dans le monde arabe- Etude sociologique** , l'institut de sociologie de l'université d' Annaba , N° 03, 1992 , p p 35-38.

أخذت تنتشر وتنمو شيئا فشيئا حتى وصلت إلى درجة تتصف فيها بأبعاد عالمية من خلال دخول أفرادها في علاقات معقدة عالميا، في سبيل الوصول إلى أقصى درجات الربح المادي تحت ما يعرف- بالبزنسة- حتى أن التهريب أصبح يعتبر نشاطا إيجابيا لدى الشباب رغم نتائجه السلبية.

كما يعد- الترابانـدو- حرفة من أشكال العمل في غياب بديل آخر ثابت ودائم فالنجاح الإجتماعي المحقق بواسطة مثل هذه البدائل المتوفرة يعد نوعا من ردود الأفعال التي يمارسها الشباب إزاء وضعية التهميش والإقصاء التي تظهر في سياسات التشغيل الحكومية، بعدم قدرتها على توفير البدئل المطلوبة لأفرادها والمقبولة من طرف مختلف المؤسسات وخاصة القانونية منها.

3- الشارع وظاهرة الحيطيست(Les hittistes):

حيث يعرف "**محمد صايب موسات**" الحيطيست بأنهم الفئة الشابة التي لم تجد مكانا لها في مختلف القطاعات الإقتصادية بدءا بالقطاع غير الرسمي، ومن أهم مميزاتها ومميزات أفرادها، عدم قدرتهم على التكفل بعائلاتهم أو العكس.

إن هذه الفئة الإجتماعية تمثل الخزان الإحتياطي من اليد العاملة للقطاع غير الرسمي وهم من جنس الذكور المهمشين مهنيا، حيث يشكلون جماعات لكل منها فضاؤها الجغرافي والإجتماعي الخاص بها ووسائلها لتمضية وقتها والذي تغلب عليه الفترات الميتة- الفراغ- أما الفترات الحية- العمل- فهي قليلة وتخضع لمجموعة ظروف محيطة تعمل على توفيرها من حين لآخر فالحيطيزم(le hittisme) هو الصورة القصوى لتهميش الشباب الجزائري في انتظار الحصول على مكانة لهم حسب التسلسل في المستوى المهني من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بمختلف أنشطته المتفاوتة المكانة والأهمية، فعندما لا يوجد الفرد مكانا له حتى في الأنشطة الهامشية، فهذه هي صورة منتهى التهميش.

الفصل الخامس

الواقع الميداني للباعة المتجولين بمدينة مسيلة

I- الظروف الاجتماعية للباعة المتجولين:

أولا- الخصائص العامة للباعة المتجولين.

ثانيا- الظروف الأسرية للباعة المتجولين.

ثالثا- الظروف السكنية للباعة المتجولين.

رابعا- الظروف المهنية للباعة المتجولين.

II- الأدوار التي يؤديها نشاط البيع المتجول:

أولا- الدور الاستيعابي للبيع المتجول.

ثانيا- الدور الإنتاجي للبيع المتجول.

ثالثا- الدور الخدماتي للبيع المتجول.

III- مكانة الباعة المتجولين في المجتمع:

أولا- علاقة الباعة المتجولين بالقطاع الرسمي.

ثانيا- معوقات ممارسة الباعة المتجولين لنشاطهم.

ثالثا- الوعي الاجتماعي والسياسي للباعة المتجولين.

I- الظروف الاجتماعية للباعة المتجولين:

أولا: الخصائص العامة للباعة المتجولين:

يمكن الكشف عن مجموعة من الخصائص العامة التي يشترك فيها الباعة المتجولون، وذلك من خلال مؤشرات: الجنس، السن، المستوى التعليمي والحالة العائلية، أين كشفت معطيات الدراسة الميدانية عما يلي:

الجدول رقم:26 توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن:

الجنس / السن (سنة)	ت[2]		مجموع ت	%[1]		% مجموع
	ذكر	أنثى		ذكر	أنثى	
أقل من 20	06	02	08	6.06	2.02	8.08
من 20- 29	41	-	41	41.41	-	41.41
من 30 - 39	22	-	22	22.22	-	22.22
من 40 -49	19	02	21	19.19	2.02	21.21
من 50 - 59	06	01	07	6.06	1.01	7.07
60 فأكثر	-	-	-	-	-	-
المجموع	94	05	99	94.94	5.05	100 [3]

-معامل ارتباط السن بالإناث: R= -0.18 , -معامل ارتباط السن بالذكور R= -0.27

R: معامل الارتباط الخطي، حيث أن R محصور بين [-1 ، +1]، ويكون موجبا إذا تغيرت صفات المتغيرين x و y في نفس الاتجاه و يكون سالبا إذا تغيرتا في اتجاهين متعاكسين وكلما اقترب R من+1 أو-1 زادت شدة الارتباط.

وقانونه:

---

(1) - %: رمز النسبة المئوية وهذه الملاحظة ستتكرر في كل الجداول اللاحقة.

(2)- ت: يرمز للتكرارات ، و هذه الملاحظة ستتكرر في كل الجداول اللاحقة.

(3)- النسبة المئوية جعلناها في كل الجداول 100% وذلك بتقريب 100/1.

$$R = \frac{\Sigma[(\chi-\bar{\chi}).(\gamma-\bar{\gamma})]}{\sqrt{\Sigma(\chi-\bar{\chi})^2.\Sigma(\gamma-\bar{\gamma})^2}}$$

حيث: χ ،γ : التكرارات ، $\bar{\gamma}$،$\bar{\chi}$: الوسطين الحسابيين

$$\bar{\gamma} = \frac{\Sigma ni\ .yi}{\Sigma \text{ni}} \quad ،\bar{\chi} = \frac{\Sigma ni\ .xi}{\Sigma \text{ni}}$$

الجدول رقم 27: توزيع المبحوثين حسب الجنس والمستوى التعليمي :

الجنس / المستوى التعليمي	ت		مجمـــوع ت	%		% مجموع
	ذكر	أنثى		ذكر	أنثى	
لا يعرف القراءة والكتابة	07	02	09	7.07	2.02	9.09
ابتدائي	10	01	11	10.10	1.01	11.11
متوسط	19	02	21	19.19	2.02	21.21
ثانوي	36	-	36	36.36	-	36.36
جامعي	22	-	22	22.22	-	22.22
المجموع	94	05	99	94.94	5.05	100

معامل ارتباط المستوى التعليمي بالذكور: $R = +0.79$

معامل ارتباط ارتفاع المستوى التعليمي بالإناث : $R = -0.64$

يوضح الجدولان رقم 26و27 أهم الخصائص العامة للمبحوثين وذلك من حيث توزيعهم العمري والتعليمي وفقا لتوزيعهم الجنسي أين تبرز عدة خصائص أهمها:

- عدم اقتصار نشاط البيع المتجول على فئة جنسية دون أخرى، حتى وإن كان الفارق كبيرا بينهما (94.94% ذكور و5.05% فقط إناث)، وهذا التباين الكبير بين النسبتين طبيعي جدا بالنظر إلى طبيعة النشاط وظروفه والتي لا تلائم فئة الإناث لما يتطلبه من قدرات جسدية (حمل السلع والتنقل بها من مكان لآخر) وظروف فيزيقية كون الباعة المتجولين يتنقلون في بيئة تتميز بمناخ يختلف بين الحر الشديد صيفا والبرد والأمطار شتاءا، هذا فضلا عن الظروف الأمنية والتي لا تلاءم فئة الإناث في مختلف الجوانب سواء تعلق الأمر بالتعرض للمطاردات من طرف الدوريات الأمنية أو التعامل مع زبائن فيما يشبه السوق في الهواء الطلق والتي لا تتمتع بأدنى شروط الحماية،

خاصة في مجتمع له نظرته الخاصة لعمل المرأة، وبشكل أكثر قسوة فيما يتعلق بالعمل غير المحمي ورغم كل هاته الظروف فإن نسبة 5.05% من النساء العاملات في إطار هذا النشاط دليل على أن الحاجة الملحة للمداخيل التي يجنينها من وراء نشاطهن خاصة وان اغلبهن مسؤولات على الإنفاق على أسرهن حيث معامل ارتباط الإنفاق على الأسرة بفئة الإناث يصل إلى R=0.95 هذا ما يدفع بهن إلى هذا العمل كونه كل ما توفر لهن[1] وهذا أيا كانت أعمارهن حيث لا يرتبط البيع المتجول بفئة عمرية دون أخرى ، بدليل أن معامل ارتباط السن بالفئتين ذكور و إناث يوضح العلاقة الضعيفة والعكسية في نفس الوقت (R=- 0.27، R=-0.18) على التوالي.

هذا الارتباط إذا كان ضعيفا في هذه الناحية فانه قوي جدا بين أجناس المبحوثين ومستوياتهم التعليمية، حيث توضح معطيات الجدول رقم 26 ، ارتفاع المستوى التعليمي بين فئة الذكور R=+ 0.79 ،وبالمقابل انخفاضه الشديد بين فئة الإناث R= -0.64، وهذا يرجع لكون الفئة الغالبة على المبحوثين هي فئة الشباب الذين لا تتجاوز سنهم 40 سنة، حيث قدرت نسبتهم ب: 71.71 %[2]، وهذا ما يفسر اللجوء إلى هذا النوع من الأنشطة من طرف فئة الشباب وخاصة بعد إنهاء دراستهم أو التوقف عنها،حيث يصطدمون بالواقع العام للمجتمع والذي يتميز بانتشار حاد لمشكلة البطالة بسبب قلة نسب التوظيف وتزايد نسب الباحثين عن فرص العمل[3] وذلك بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية ومهاراتهم فحتى وإن كان ذوو المستويات الثانوية والجامعية يمثلون نسبة معتبرة(36.36 % و22.22 % على التوالي)، فالبطالة وخاصة بطالة الشباب تمثل مشكلة مجتمعية عامة لم تسلم منها أية شريحة اجتماعية، حيث تتعدد مسببات البطالة من فئة لأخرى، بين ندرة وقلة فرص العمل بالنسبة للكفاءات وذوي الشهادات الجامعية، فضلا عن قلة التأهيل وحتى انعدام التكوين والتدريب بالنسبة لعديمي الشهادات أو ذوو المنخفضة منها، كما هو حال النساء من المبحوثات، حيث كلهن ذوات مستوى دون الثانوي، واضطرتهن وضعيتهن المعيشية المزرية إلى الخروج للعمل فلم يتوفر لهن سوى هذا النشاط حيث معامل ارتباط المستوى التعليمي بالإناث R= -0.64.

---

(1)- يمكن الرجوع لمعطيات الجدول رقم 33.

(2)- تحصلنا على نسبة 71.71% بجمع نسب الفئات العمرية الأقل من 40 سنة وهي الفئات العمرية الثلاث الأولى في الجدول رقم 26.

(3)- يمكن الرجوع إلى معطيات الفصل الأول فيما يتعلق بحالة سوق العمل بمدينة المسيلة.

فنشاط البيع المتجول لا يحتكم لفروق جنسية أو عمرية أو تعليمية، وإنما لظروف اجتماعية ومادية عامة يعيشها المجتمع تجعل منه الملاذ والحل الوحيد المتوفر أمام أفراده في انتظار الحصول على بديل أفضل، وخاصة بالنسبة لذوي المستويات التعليمية العالية أو الشرائح التي لا يلائم هذا النشاط مقوماتها العمرية أو الجنسية أو الجسدية.

الجدول رقم 28: توزيع المبحوثين حسب الجنس والحالة العائلية:

الجنس / الحالة العائلية	ت		مجمـــوع	%		% مجموع
	ذكر	أنثى	ت	ذكر	أنثى	
أعزب	56	01	57	56.56	1.01	57.57
متزوج	33	02	35	33.33	2.02	35.35
مطلق	03	01	04	3.03	1.01	4.04
أرمل	02	01	03	2.02	1.02	3.03
المجموع	94	05	99	94.94	5.05	100

الجدول رقم29 : توزيع المبحوثين حسب السن والحالة العائلية

الحالة العائلية / السن (سنة)	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%		%		%
اقل من 20	07	7.07	01	0.01	–	–	–	–	08	0.08
29-20	38	38.38	03	3.03	–	–	–	–	41	41.41
39-30	11	11.11	11	11.11	–	–	–	–	22	22.22
49-40	01	1.01	16	16.16	03	3.03	01	1.01	21	21.21
59-50	–	–	04	4.04	01	1.01	02	2.02	7	7.07
60 فأكثر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	57	57.57	35	35.35	04	4.04	03	3.03	99	100

-معامل ارتباط السن بفئة العازبين:R = + 0.82

يتضح من معطيات الجدول رقم 28 غلبة فئة العازبين على المبحوثين -57.57% - كما أن اغلبهم شباب،حيث أنه من بين 57 مبحوثا نجد 45 منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، بارتباط يصل معامله إلى: R = + 0.82،حيث أن هذه الفئة وجدت في نشاط البيع المتجول ملجأ لها لتحصيل مداخيل مادية تعينها على تلبية حاجاتها الخاصة وحتى العائلية بالنسبة لولائك المسؤولين على أسرهم فالباعة المتجولون فئة ويد عاملة شابة تعد في قمة عطاءها المهني والعملي والتي كان يجب أن تجد مكانها في مختلف المؤسسات المجتمعية الاقتصادية المختلفة لتقدم إسهامها في تنمية المجتمع بمنحها أحد أهم حقوقها وهو الحصول على فرصة عمل ، خاصة وأن أغلب هؤلاء الشباب ذوو مستويات تعليمية عالية نسبيا كما توضحه معطيات الجدول رقم 27.

هذا الارتباط بين الحالة العائلية للمبحوثين وسنهم هو ارتباط منطقي على اعتبار أن نسبة من هؤلاء البطالين رغم تجاوزتهم سن الشباب[1] إلا أن وضعهم المادي والاجتماعي العام كان السبب الرئيسي في عدم إقبالهم على الزواج وتكوين الأسرة هذا الأمر الذي يتطلب من أهم ما يتطلبه الاستقرار المهني الذي يخلق بالمقابل استقرارا ماديا وهذا ما يفتقده هذا النشاط ذو الطبيعة غير القانونية وغير المستقرة وغير الدائمة.

أما فئات المطلقين والأرامل فتنخفض نسبتهم – 4.40% و 3.03 % - على التوالي وهم من كبار السن كما يوضحه الجدول رقم 29، والمسؤولين عن عائلاتهم والذين اضطرتهم ظروفهم المعيشية لامتهان نشاطهم هذا و خاصة فئة النساء منهم حيث نجد أن من بين 5 نساء، 4 منهن إما متزوجات أو مطلقة أو أرملة قد فقدن الأمل في إمكانية إيجاد منصب عمل في ظل انخفاض مستوياتهن التعليمية وكبر سنهن كما توضحه معطيات الجدولين رقم 27 و 26 من ناحية، وكذا بسبب ارتفاع معدلات البطالة من ناحية أخرى.

وعليه ومن معطيات الجداول رقم 26، 27، 28 و29 نجد أن امتهان نشاط البيع المتجول لم يقتصر على فئة دون أخرى، بل يشمل كل شرائح المجتمع الجنسية، العمرية، والتعليمية، حيث أن الوقع الحضري بكل تعقيداته و أزماته و مشاكله كان الدافع وراء اللجوء إلى مثل هذه الأنشطة و الجداول اللاحقة ستبرز و تشخص هذا الواقع من نواحيه الأسرية والسكنية والمهنية.

---

[1] -لا يوجد اتفاق حول تحديد سن الشباب، وعليه اعتبرنا هذه المرحلة هي مادون سن 40 سنة باستثناء مرحلة الطفولة.

ثانيا: الظروف الأسرية للباعة المتجولين:

تتميز الظروف الأسرية للباعة المتجولين بمجموعة من الخصائص يمكن الكشف عن أهمها من خلال طبيعة هذه الأسر و حجمها والمعيل لها ومواطنها الجغرافية الأصلية التي تنحدر منها.

جدول رقم 30: توزيع المبحوثين حسب عدد أبنائهم:

الفئات(طفل)	ت	%
اثنين أو أقل	05	11.90
3- 5	12	28.57
6 - 8	17	40.47
أكثر من 8	8	19.05
المجموع	42	100

الجدول رقم 31: توزيع المبحوثين حسب طبيعة أسرهم

الفئات	ت	%
نووية	73	%73.73
ممتدة	26	%26.26
المجموع	99	100

الجدول رقم 32 : توزيع المبحوثين حسب حجم أسرهم داخل المسكن الواحد:

الفئات(فرد)	ت	%
اثنين أو أقل	14	14.14
3- 5	26	26.26
6 - 8	39	39.39
أكثر من 8	20	20.20
المجموع	99	100

تشخص الجداول رقم 30 و31 و 32 الوضعية الأسرية للمبحوثين من حيث حجمها وطبيعتها وبالتالي المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق أرباب الأسر ومن يتحملون ولو جزءا من مسؤوليات أسرهم، فرغم كون النسبة الأكبر من المبحوثين أسرهم نووية – 73.73%– مما يعكس سيادة هذا النمط على العائلات الحضرية الجزائرية الحديثة خلفا للأسرة الممتدة التي ظلت حتى إلى وقت قريب من صفات العائلة الحضرية، إلا أن هذه الأسر تتميز بكبر حجمها ، حيث توضح معطيات الجدول رقم 30 أن 19.05% من أرباب الأسر من المبحوثين لديهم أكثر من 8 أبناء وهو حجم كبير جدا بينما 59.52%[1](1)

منهم لديهم أكثر من 6 أبناء، وهي نسبة معتبرة من أفراد العينة بمتوسط كبير أيضا لعدد الأبناء، كما توضح معطيات الجدول رقم أن النسبة الأكبر من المبحوثين يفوق حجم أسرهم داخل المسكن الواحد 6 أفراد منهم 20.20% يفوق حجم أسرهم 8 أفراد، وهو متوسط كبير جدا بالنظر لمتطلبات المعيشة في الوسط الحضري، إذ يحتاج هذا الحجم الأسري إمكانات مادية معتبرة تفوق بكثير ما يجنيه أفراد البيع المتجول منه وهذا ما سنوضحه في الجدول رقم 57.

هذا الوضع الأسري من حيث الحجم يعكس صورة مادية واجتماعية لعائلات الباعة المتجولين، ففي ظل ارتفاع تكاليف الحياة وزيادة المصاريف العائلية تبعا لكبر حجم أفراد عائلاتهم فانه تنخفض بالضرورة درجة إشباع كل الحاجات بالشكل المطلوب وخاصة بين تلك الأسر ذات المداخيل المنخفضة [2] هذه الأخيرة تكون أكثر حاجة لأي دخل إضافي مهما كان مصدره، مما يدفع بعضا من أفرادها لامتهان أي نشاط من شأنه أن يخلق لها دخلا أو يزوده إلى درجة تلبية أكبر عدد من الاحتياجات، وفي ظل انعدام فرص إيجاد مصادر رسمية ،(فرص عمل نظامية) تكون المصادر غير الرسمية هي البديل المتوفر ، رغم كون هذه الوضعية العائلية لا يشترك فيها كل المبحوثين باعتبارهم على درجة متفاوتة من حيث الحاجة لنشاط البيع المتجول، حيث نجد 14.14% من المبحوثين مثلا يقل حجم أسرهم عن ثلاثة أفراد، وعليه فحاجتهم لعملهم هذا أقل من غيرهم.

---

(1)– تحصلنا على نسبة 59.52% بجمع نسبتي الفئتين (6-8 أبناء) و(أكثر من 8 أبناء).

(2)– تختلف درجة إشباع الحاجات الدنيا من أسرة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، كما تختلف النظرة للحد الأدنى من الدخل الضروري لها، وعليه اعتبرنا أدنى درجة من تلبية الاحتياجات هي الضرورية منها من مأكل ، ملبس، سكن، تعليم وعلاج وعليه فالحد الأدنى من الدخل الضروري هو القادر على تلبية هذه الاحتياجات، وما دونه فهي مداخيل محدودة بالكاد تلبي البعض منها فقط وبشكل نسبي.

الجدول رقم 33: توزيع المبحوثين حسب المسؤول عن الإنفاق على الأسرة وحسب الجنس:

الجـــــــــــنس / المسؤول عن الإنفاق	ت		مجموع ت	%		% مجموع
	ذكر	أنثى		ذكر	أنثى	
المبحوث	62	04	65	61.61	4.04	16.16
الأب	16	-	16	16.16	-	16.16
الأم	07	-	07	7.07	-	7.07
اشتراك عدة أفراد	10	01	11	10.10	1.01	11.11
المجموع	94	05	99	94.94	5.05	100

- معامل ارتباط الإنفاق على الأسرة بفئة الإناث: R = + 0.95

يبين الجدول رقم 33 مكانة المبحوث داخل أسرته من خلال تحمله مسؤولية الإنفاق عليها، فاغلب أفراد العينة – 65.65% – هم المسؤولون عن إعالة أسرهم ذات الحجم الكبير في الغالب كما توضحه معطيات الجدول رقم 32، وهي نسبة كبيرة توضح السبب الرئيسي وراء لجوء هذه الفئة إلى امتهان البيع المتجول، وذلك لسد حاجيات ونفقات أسرهم أو تزويد مداخيلهم إن وجدت، هذه النسبة أهم ما تحمله من مضامين هو ارتباط النساء البائعات المتجولات بتحمل مسؤولية إعالة الأسرة بمعامل ارتباط يصل إلى R = + 0.95، حيث أن كلهن تقريبا مسؤولات على أسرهن لوحدهن، في ظل انعدام كل أشكال النفقات الأخرى.

هذه المسؤولية بالتكفل بالأسر تقل بالنسبة لفئة قليلة من المبحوثين وخاصة الشباب والأطفال الذين اتخذوا من نشاطهم كمصدر لمداخيلهم الخاصة الفردية أو المشاركة بشكل نسبي في مداخيل أسرهم حيث نجد 16.16% منهم يتكفل آبائهم بمسؤولية الإنفاق على العائلة باعتباره، الدور التقليدي المعهود لكل أب في أسرته، في حين يتعاون 11.11% من المبحوثين مع أفراد عائلاتهم في تحمل هذه المسؤولية، وخاصة في ظل زيادة الاحتياجات

والنفقات بكل أنواعها في ظل مرحلة اقتصادية مجتمعية أهم مميزاتها الارتفاع تكاليف المعيشية بشكل مذهل [1]، مما انعكس سلبا على المستوى المعيشي العام للفرد والعائلة الجزائرية على حد السواء.

أما نسبة إنفاق الأم على الأسرة فهي قليلة قدرت ب 7.07% من مجموع المبحوثين وهن ذوات المداخيل (العاملات) ، ويبقى تحمل مسؤولية إعالة الأسرة أو الإنفاق الشخصي أو الفردي من بين أهم مسببات لجوء فئات هامة من الأفراد إلى نشاط البيع المتجول كبديل متوفر في ظل انعدام بدائل أفضل.

الجدول رقم 34: توزيع المبحوثين حسب أصولهم الجغرافية (مواطنهم الأصلية):

الفئات	ت	%
مدينة	19	19.19
ريف	34	34.34
منطقة شبه حضرية	46	46.46
المجموع	99	100

الجدول رقم 35: توزيع المبحوثين حسب طبيعة المنطقة التي يقطنوها :

الفئات	ت	%
ريف	15	15.15
منطقة شبه حضرية	31	31.31
مدينة	53	53.53
المجموع	99	100

توضح معطيات الجدولين رقم 34 و 35 المواطن الجغرافية الأصلية للمبحوثين ومناطق إقامتهم الحالية ، أين نجد النسبة الأكبر منهم يقطنون أوساطا حضرية – 53.53% - أو شبه حضرية –31.31%- رغم أن غالبيتهم ذوو أصول إما شبه حضرية أو ريفية بنسبتي - 46.46% و34.34% - على التوالي.

[1]- يمكن الرجوع لمعطيات الفصل الرابع المشخص للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري وخاصة فيما تعلق بظاهرتي الفقر الحضريوالبطالة الحضرية.

حيث أن أغلبية المبحوثين هم من القادمين للعمل في المدينة من المناطق الريفية وتلك شبه الحضرية المجاورة لها أو المهاجرون إليها والمستقرين بالأحياء المحيطة بها في الغالب، والتي تشهد نموا متزايدا واكتظاظا لهؤلاء المهاجرين[1] والذين يرون في المدينة الوسط أو المكان الوحيد والأفضل الذي يوفر لهم منصب عمل، وبسبب عدم تحقيق هدفهم هذا من الهجرة يلجؤون إلى امتهان أنشطة غير رسمية توفرها المدينة في مقدمتها البيع المتجول كحل شائع بين جموع البطالين، أما ذوو الأصول الريفية –34.34%– من مجموع المبحوثين فهم بدورهم إما من العائلات المهاجرة للمدينة بحثا عن ما توفره من ميزات وخدمات وفرص حياتية أفضل لا توفرها قراهم وأريافهم، خاصة وأن عددا كبيرا من أرياف ولاية المسيلة يصنفون من بين أفقر المناطق على المستوى الوطني ،كما يمكن أن تكون هجرتهم لبيع منتجاتهم وسلعهم في المدينة لكبر أسواقها وضمان نجاح التسويق فيها وخاصة في ظل الهروب والعزوف عن الأعمال الفلاحية التي تختص بها المناطق الريفية عادة ، مع ركود العملية التنموية في هذه المناطق من ناحية، وحالة الجفاف والقحط التي تعانيها أرياف الولاية في السنوات الأخيرة، والتي تشكل أهم عوامل الطرد منها.

في حين نجد نسبة ذوي الأصول والإقامة الحضرية تصل إلى 19.19% و53.53% على التوالي من مجموع أفراد العينة فالنسبة الأولى تنفي الفرضية القائلة بان أفراد القطاع غير الرسمي ليسوا من أصول حضرية أو ارتباط نشاطهم بعامل الهجرة الريفية الحضرية، أو اختلال موازين التنمية بين الريف والمدينة، فالواقع أثبت أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية السيئة المتسمة بالبطالة خاصة قد مست شريحة هامة من أفراد المجتمع الحضري فأصبحت الأنشطة غير الرسمية ملاذا لمعدومي الدخل عموما، كما أن القطاع الحضري قد وصل إلى درجة العجز عن الاستيعاب كغيره من القطاعات، وعليه لا يمكن اقتصار الأنشطة غير الرسمية على نتائج الأزمة الحضرية وحدها، بل هي نتائج حتمي لأزمة اقتصادية واجتماعية عامة وشاملة مست أفراد المجتمع دون أي استثناء، كما أن هذه المعطيات فوق تؤكد أنه ليس بالضروري كل فقراء الحضر من المهاجرين من الأرياف بل انه توجد نسبة معتبرة منهم حضرية المولد والنشأة، لم تمكنها ظروفها من تحقيق المستوى المعيشي المطلوب للحياة الحضرية.

---

[1]– يمكن الرجوع إلى الفصل الأول –المجال المكاني– وخاصة ما يتعلق بنمو مدينة المسيلة وعوامل هذا النمو تاريخيا، أين يبرز دور الهجرة الريفية الحضرية في ذلك.

ثالثا: الظروف السكنية للباعة المتجولين:

كشفت معطيات الدراسة الميدانية عن مجموعة من الظروف التي تعكس الحالة والوضعية السكنية للباعة المتجولين من خلال متغيرات : طبيعة الحي السكني ، طبيعة المسكن، شكل الملكية ، حجم المسكن ، مدى خضوع هذا الأخير للخصوصية ومجمل الخدمات الحضرية التي يتوفر عليها الحي والمسكن معا.

الجدول رقم 36: توزيع المبحوثين حسب طبيعة أحيائهم السكنية ومساكنهم:

طبيعة المسكن / طبيعة الحي السكني	شقة		كوخ		مسكن فردي		فيلا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ذو سكنات جماعية مخططة(عمارات)	39	39.39	-	-	-	-	-	-	39	39.39
عشوائي	-	-	16	16.16	10	10	-	-	26	26.26
قصديري	-	-	17	17.17	5	5.05	-	-	22	22.22
شعبي[1]	2	2.02	1	1.01	5	5.05	-	-	8	8.08
راقي	-	-	-	-	-	-	1	1.01	1	1.01
أخرى	-	-	-	-	3	3.03	-	-	3	3.03
المجموع	41	41.41	34	34	23	23.23	1	1.01	99	100

[1]- الأحياء الشعبية هي أحياء المدينة القديمة وخاصة التي ترمز إلى المدينة العربية الإسلامية والتي تضم طرازا خاصا من البيوت وهي الجماعية ، والتي غالبا ما تسكنها العائلات ذات الأصل الحضري مثل أحياء الكوش والعرقوب.

الجدول رقم37: توزيع المبحوثين حسب طبيعة شغل المسكن:

الفئات	ت	%
ملكية خاصة	27	27.27
مؤجر	72	72.72
المجموع	99	100

يتضح من خلال معطيات الجدولين رقم 36 و 37 أبز المؤشرات المحددة للوضعية السكنية للباعة المتجولين متمثلة في طبيعة أحيائهم السكنية وكذا صفة شغلهم لمساكنهم بين ملكية خاصة أو إيجار، أين يبرز بشكل جلي اللاتجانس بين المبحوثين من حيث هذه المتغيرات، أين نجد من بين الباعة ساكني الأحياء العشوائية و القصديرية والشعبية كواحدة من أهم مؤشرات الهامشية في بعدها السكني كما نجد ساكني الأحياء ذات السكنات الاجتماعية الجماعية وحتى الراقية كصفة للوضعية الاجتماعية والمادية الميسورة نوعا ما، غير أن الفئة الغالبة هي من ساكني الشقق التي تميز السكنات الجماعية (العمارات) ، وذلك بنسبة 41% وهي الوضعية الطاغية والغالبة على الحظيرة السكنية بمدينة المسيلة كغيرها من المدن الجزائرية وباعتبارها الطراز الأكثر شيوعا للسكن حيث أن النسبة الأكبر من أحياء المدينة هي تلك المخططة والمنجزة في إطار مواجهة مشكلة السكن منذ أكثر من عشريتين من الزمن[1] حيث أن الطبقة التي يمكن وصفها بالمتوسطة أو شبه الكادحة من السكان اغلبها يقطن هذا النوع من الأحياء في إطار استفادتهم من المشاريع السكنية الحكومية ، وفق ما كانت ولا زالت تقتضيه سياسة الإسكان في الجزائر أو من خلال استئجارها لمن لا يملكون سكنات خاصة حيث يمثلون النسبة الغالبة من المبحوثين- 72.72% - وعليه من الطبيعي أن تكون النسبة الأكبر من المبحوثين من ساكني هذا النوع من الأحياء فضلا عن كون نسبة هامة منهم تقدر ب 48.48% [2] هم من ساكني الأحياء القصديرية أو العشوائية و 8.08% من ساكني الأحياء الشعبية ذات السكنات الهشة في غالبيتها وغير قابلة للإقامة حيث أن 34.34% منهم يقطنون الأكواخ بكل ما تحمله من معاني التهميش السكني والاجتماعي والمادي وبكل ما تحمله من مواصفات أقل ما يقال عنها أنها غير صالحة للحياة الآدمية الكريمة. وتجعل من أفرادها يعيشون أقصى درجات الحرمان من الخدمات الحضرية السكنية، هاته الوضعية السكنية تجعل من المبحوثين يتطلعون في غالبيتهم إلى الحصول على فرص سكنية أحسن وأفضل أو دائمة خاصة لذوي السكنات المستأجرة مما يجعل من فرصة العمل وسيلة لتحقيق ذلك في ظل ارتفاع متوسط حجم الأسر وحالة البطالة يجد المبحوثين أنفسهم مضطرين إلى تقبل أي نشاط يعود

---

(1)- يمكن الرجوع إلى معطيات الفصل الأول فيما يتعلق خاصة بنمو مدينة المسيلة تاريخيا.

(2)- تم الحصول على هذه النسبة بجمع نسبة ساكني الأحياء العشوائية والقصديرية معا، كونهما تعكسان صورة الهامشية السكنية معا.

عليهم وعلى أسرهم بمداخيل مادية يمكن أن تحسن من وضعهم ولو قليلا غير أن الوضعية ليست نفسها بالنسبة لفئة قليلة جدا – 1.01%– ممن يمكن وصفهم بميسوري الحال من ساكني الأحياء الراقية ببيوتها الفخمة، والتي لم تسلم بدورها من حالة البطالة فاعتبرت نشاط البيع الحل المؤقت لوضعيتها حتى وان كان ما يميزها المتاجرة بسلع ذات رأس مال أكبر نسبيا من غيرها، وهذه الوضعية أيضا تؤكد مسالة انه ليس بالضروري كل من في القطاع غير الرسمي فقير، وليس كل الفقراء داخل الأنشطة غير الرسمية، وهذا ما سبق وأسقطته من الحسبان بعض الدراسات التي تناولناها في الفصل الأول من بحثنا مثل دراسة "**نوريل أمين**" و دراسة "**ستيرمان**" اللتان اعتبرتا القطاع غير الرسمي متنفسا للفئات التي تعاني الحرمان الاجتماعي فتحاول أن تثبت وجودها في الحياة الحضرية بأية طريقة ليكون العمل غير الرسمي أحد هذه الطرق، فالفئات التي لا يمكن وصفها بالفقيرة دخلت القطاع غير الرسمي دون أدنى اعتبار للفروق المادية والاجتماعية وحتى الثقافية فقط من أجل القضاء على بطالتهم ولو مؤقتا في انتظار الحصول على الأفضل، أما ساكني الأحياء الشعبية – 8.08 %– من المبحوثين فيمكن اعتبارهم ضحية مزاحمة الفئات العريضة من المهاجرين الريفيين الحضريين اللذين كانوا السبب الرئيسي وراء النمو المذهل للمدينة سكانيا وعمرانيا وبالتالي عجز القطاع الحضري عن استيعابهم سكنيا ومهنيا، فأصبح جزء هام منهم يندرج ضمن الفئات الحضرية الفقيرة وحتى الأكثر فقرا منها.

الجدول رقم 38: توزيع المبحوثين حسب عدد غرف مساكنهم ومدى توفر هذه الأخيرة على الخصوصية:

الخصوصية عدد الغرف (غرفة)	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
واحدة	–	–	31	31.31	31	31.31
اثنتان	1	1.01	35	35.35	36	36.36
ثلاثة	7	7.07	19	19.19	26	26.26
أربعة	4	4.04	1	1.01	5	5.05
أكثر من أربعة	1	1.01	–	–	1	1.01
المجموع	13	13.13	86	86.86	99	100

الجدول رقم 39: توزيع المبحوثين حسب توفر مساكنهم على خدمات التهيئة الحضرية :

الخدمات / الفئات	الماء		الكهرباء		الغاز		الصرف الصحي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	57	57.57	51	51.51	40	40.40	54	54.54
لا	42	42.42	48	48.48	59	59.59	45	45.45
المجموع	99	100	99	100	99	100	99	100

الجدول رقم 40: توزيع المبحوثين حسب توفر بيوتهم على الأجهزة الكهرومنزلية :

الفئات	ت	%
كلها	8	8.08
بعضها	76	76.76
لا يحتوي على أي منها	15	15.15
المجموع	99	100

زيادة على وضعية المبحوثين السكنية من حيث طبيعة أحيائهم السكنية ومساكنهم وطريقة شغلهم لها بين ملكية خاصة وإيجار، تعد الخصوصية داخل المسكن والتي تتحدد من خلال حجمه مقارنة مع حجم الأسرة وكذا مختلف الخدمات الحضرية في مقدمتها الاستفادة من التهيئة الحضرية للأحياء والمساكن وتوفر مستلزمات الحياة الحضرية داخل البيوت من مختلف التجهيزات الضرورية والتي أصبحت من المؤشرات المحددة للفقر أو الغنى، كل ما سبق يعتبر من المتغيرات التي تعطينا صورة حقيقية عاكسة للوضعية السكنية للمبحوثين، وهذا ما توضحه معطيات الجداول 38، 39، 40، أين نجد 67.67% من مجموع أفراد العينة وهي نسبة كبيرة جدا تضم مساكنها إما غرفة أو غرفتين فقط وبالنظر لمتوسط حجم اسر المبحوثين الكبير كما توضحه معطيات الجدول رقم 32 فان هذا دليل على انعدام صفة الخصوصية في مساكن اغلب المبحوثين و التي في حال افتقادها يكون مؤشرا على إمكانية حدوث مختلف الآفات الاجتماعية والأخلاقية والنفسية كما سبق وشرحناه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وزيادة على ذلك تفتقد أحياء المبحوثين وبنسبة كبيرة لمختلف خدمات التهيئة الحضرية التي أصبحت في المجتمعات

المعاصرة صورة من صور الحياة الضرورية والكريمة مثل الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الغاز، والصرف الصحي، وهذا طبيعي بالنظر لكون نسبة كبيرة من المبحوثين يقطنون أحياء غير نظامية إما عشوائية أو قصديرية مما يحرم ساكنيها أوتوماتيكيا من مختلف هذه الخدمات فتكون نتيجة ذلك تدني المستويات الصحية بالدرجة الأولى وعبئا إضافيا على القطاع الصحي الحضري، حيث أن غياب الصرف الصحي مثلا يوازيه تفشي مختلف الأمراض بما في ذلك ما يوصف منها بأمراض الفقراء، فضلا عن تدني تلبية الكثير من الحاجات بالنظر للمستويات المعيشية للأسر والتي تظهر من خلال حرمان نسبة هامة منها من اغلب الأجهزة الكهرومنزلية المسهلة للحياة كمؤشر على تدني الوضع المعيشي سكنيا واجتماعيا وماديا وصحيا .

رابعا: الظروف المهنية للباعة المتجولين :

يعمل الباعة المتجولون في واقع مهني خاص جدا مقارنة مع باقي النشاطات، هذا الواقع يمكن تشخيصه من خلال عدة مؤشرات أهمها: طبيعة العمل في حد ذاته، حجم رأس المال، درجة الاستقرار في العمل، الحجم الساعي له وظروف العمل اليومية ومتطلباته، وهذا ما تؤكده معطيات الجداول التالية:

الجدول رقم 41: توزيع المبحوثين حسب تقديرهم لرأس مال عملهم :

الفئات	ت	%
كبير	21	21.21
متوسط	31	31.31
صغير	47	47.47
المجموع	99	100

إن أهم ما يتوقف عليه سهولة أو صعوبة الدخول إلى أي نشاط تجاري مهما كانت طبيعته هو رأس المال وحجمه كعامل ضروري ومسهل للعمل من ناحية ومحدد لمستوى الأرباح من ناحية أخرى، والجدول رقم 41 يوضح أن أغلبية المبحوثين لم يكلفهم نشاطهم رأس مال كبير[1]، على اعتبار أن الوضعية المادية الصعبة لأغلب هؤلاء هي التي اضطرتهم إلى الدخول إلى هذا النشاط و عليه لم يتوفر لأغلبهم رأس مال كبير و هذا ما لا تتطلبه اغلب السلع المتاجر فيها في إطار البيع المتجول كونها إما محلية الصنع أو من الإنتاج الخاص للبائع نفسه، وبالمقابل

[1] - لا يوجد مقياس معين أو حجم معين لرأس المال الكبير، بل إن هذه الصفة تقاس حسب الإمكانيات الخاصة لكل مبحوث والمتحكمة في قدرته على توفير رأس المال.

نجد نسبة 21.21% اعتبرت رأس مالها كبير بالنظر لما تتطلبه سلعها وخاصة بالنسبة للمستوردة منها، حتى وان كان هذا الحجم من رأس المال لا يقدر بشيء أمام ما تتطلبه الأنشطة التجارية الرسمية من رؤوس أموال ضخمة، فمعطيات الجدول أعلاه زيادة على كونها تعكس وضعية متباينة بين الإمكانيات المادية للمبحوثين فإنها تؤكد الفرضية واهم مؤشرات القطاع غير الرسمي التي حددتها مختلف الدراسات وهي حاجته لرأس المال صغير مما يعكس أيضا بالمقابل ربحا بحجم صغير، على اعتبار أن الربح يكون على قدر رأس المال، فالمداخيل التي يحصل عليها البائع المتجول مهما كانت مرتفعة تبقى محدودة مقارنة مع ما يجنيه غيرهم في تجارة القطاع الرسمي .

الجدول رقم 42: توزيع المبحوثين حسب شكل عملهم (منفرد أو بشراكة) :

الفئات	ت	%
منفرد	56	56.56
بشراكة	43	43.43
المجموع	99	100

في حالة العمل في إطار الشراكة :

- عدد الشركاء لا يتعدى شخصين أو ثلاثة .
- الشراكة تشمل كلا من رأس المال والعمل وبطبيعة الحال الربح .

يوضح الجدول رقم 42 طبيعة العمل عند الباعة المتجولين بين عمل منفرد أو في إطار الشراكة وحجمها ومجالاتها، حيث نجد النسبة الأكبر 56.56% منهم يعملون بشكل منفرد وهذا لعدة أسباب أهمها الرغبة في العمل الخاص وتجنب مشكلات الشراكة المختلفة خاصة في ظل نشاط غير قانوني أو سبب بساطة العمل في حد ذاته لدى اغلبهم والتي لا تتطلب أي نوع من أنواع الشراكة، فالميل نحو العمل وبالتالي الربح للصالح الخاص يميز أغلبية المبحوثين ويسقط في نفس الوقت الصفة اللصيقة بالأنشطة غير الرسمية والتي تربطها بكثافة العمل وخاصة حسب تحديد منظمة العمل الدولية وكذا اغلب الدراسات المصنفة والمحددة للقطاع غير الرسمي، وهذا ما سبق توضيحه في الفصل الأول، أما البقية من أفراد العينة -43.43%- وهي نسبة معتبرة، فتمثل من يعملون في إطار الشراكة ، هذه الأخيرة التي لا تتعدى الثلاثة أشخاص وتشمل رأس المال والعمل وكذا الربح وغالبا ما تكون ذات طبيعة عائلية أو بين الأصدقاء أكثر منها خارجية، كما تكون بهدف الزيادة من المداخيل وتحسين نوعية السلع المتاجر بها أو تقسيم الأعمال لتسهيلها أو المساعدة في العمل وخاصة في حالات التعرض للمطاردات التي يتعرضون لها من

الدوريات الأمنية، وهي إحدى صور التضامن بين الباعة في سوق أهم خصائصها المنافسة الشديدة وانعدام الحماية، فالشراكة سببها الأول القدرة على مواجهة صعوبات وعراقيل العمل الكثيرة واليومية .

الجدول رقم 43: توزيع المبحوثين حسب سبب اختيارهم لمكان ممارسة عملهم :

الفئات	ت	%
قريب من مقر السكن	10	10.10
منطقة جذب للزبائن	32	32.32
بعيد عن أعين الدوريات الأمنية	53	53.53
أخرى	4	4.04
المجموع	99	100

إن كون دراستنا هذه جاءت في فترة تميزت بوجود حملة أمنية موجهة أساسا للقضاء على كل أوجه النشاط التجاري غير الرسمي بمدينة المسيلة، جعل النسبة الأكبر من المبحوثين تختار أماكن ممارسة نشاطها بعيدا عن أعين الدوريات الأمنية، مما يؤكد صفة النشاط الخطير وغير المحمي للبيع المتجول كواحد من نشاطات القطاع غير الرسمي بينما تختار نسبة 32.32% من المبحوثين أماكن تواجدها بالمناطق التي تمثل بؤر جذب للزبائن على اختلاف مستوياتهم وخاصة الأحياء السكنية التي تتميز بالكثافة السكانية العالية أو تلك التي تقطنها العائلات ذات المستوى المعيشي المحدود أو المتدني على اعتبار أن هذه الفئات تمثل أهم وابرز زبائن الباعة المتجولين وهذا ما ستوضحه معطيات الجدول رقم 65، بينما تختار نسبة-10.10%- من المبحوثين مناطق تتجول فيها بسلعها لقربها من مقر سكناها وذلك للتذليل من صعوبات نشاطهم والذي يحتاج إلى بذل مجهودات عضلية في نقل السلع المتاجر بها والتي لا يتحملها كل الباعة أو لا يقدرون عليها، وخاصة من طرف ذوي البنية الجسمية الضعيفة، وعموما يبقى اختيار مكان ممارسة النشاط مرتبطا دوما بصعوبات وعراقيل ممارسة البيع المتجول، الأمنية والجسدية والمهنية .

الجدول رقم 44: توزيع المبحوثين حسب مدى استقرارهم في نشاطهم:

الفئات	ت	%
العمل بشكل دائم	73	73.73
العمل بشكل متقطع	26	26.26
المجموع	99	100

تبرز معطيات الجدول رقم 44 الأهمية القصوى لنشاط البيع المتجول لأفراده من خلال مدى ممارسة نشاطهم بشكل دائم أين أكد 73.73% من المبحوثين بأنهم لا ينقطعون عن عملهم ومرد ذلك كونه الوحيد المتوفر لديهم، والتوقف أو الانقطاع عنه يوازيه انقطاع المداخيل المادية التي تضمن لأغلبهم كسب العيش لهم ولأسرهم، أما المجموعة القليلة من أفراد العينة والذين يمارسون عملهم بشكل متقطع غالبا ما يكون عند الحاجة لمداخيل إضافية فيمثلون الفئة التي تزاول البيع المتجول كنشاط إضافي أو ثانوي أو أولئك الذين لا تلزمهم طبيعة العمل غير النظامية على مداومته يوميا وإنما وفقا لأهوائهم كون من خصائص كل الأنشطة غير الرسمية عدم الالتزام بمواقيت معينة للعمل عكس الرسمية منها.

وعموما تبقى المعطيات فوق دليل على ما يمثله البيع المتجول لأفراده كمجال يكاد يكون الوحيد لكسب قوت شرائح هامة من السكان الحضريين خاصة الفقراء منهم .

الجدول رقم 45 : توزيع المبحوثين حسب عملهم أيام العطل والمناسبات:

الفئات	ت	%
دائما	31	31.31
أحيانا	49	49.49
مطلقا	19	19.19
المجموع	99	100

الجدول رقم 46: توزيع المبحوثين حسب الحجم الساعي للعمل:

الفئات (ساعة)	ت	%
4 أو اقل	18	18.18
8-5	68	68.68
أكثر من 8	13	13.13
المجموع	99	100

يعتبر الحجم الساعي والفترات الأسبوعية للعمل من العوامل المشجعة أو العكس على درجة الإقبال على أي نشاط، كما يوضح ضرورة و أهمية النشاط لصاحبه بما يحصل عليه من مداخيل وفقا للمجهودات التي يتطلبها منه، وهنا ما توضحه معطيات الجدولين رقم 45 و 46، حيث تعكس ما يتعرض له الباعة المتجولون من استنزاف للجهد في سبيل رفع الإيرادات من نشاطهم قدر المستطاع، أين نجد بان اغلبهم يعملون بين 5 و 8 ساعات يوميا بنسبة تقدر بـ 68.68% حيث أن العمل طيلة هذه الفترة بالنظر لما يتطلبه نشاطهم من مجهودات عضلية وجسدية كونه يعتمد على التنقل من مكان لآخر مع حمل أو جر السلع في اغلب الحالات، كل هذا يجعل هذا الحجم الساعي منهكا للقوى، أما العمل لأكثر من 8 ساعات فتمثله نسبة 13.13% من المبحوثين وهي تلك لفئة التي تضطرها ظروفها إلى العمل اكبر وقت ممكن رغم كل ما يتطلبه ذلك من صبر وجهد، حيث أن فئة هامة من هؤلاء يمثلها أرباب الأسر ذات الحجم الكبير الذين يكون دافعهم الوحيد هو تحصيل مداخيل اكبر من وراء نشاطاتهم، حتى وان كان أيام العطل الأسبوعية والمناسبات المختلفة، أين أكدت نسبة 31.31% من أفراد العينة عملها بشكل دائم خلالها ونسبة 49.49% منهم أكدت عملها أحيانا حسب الحاجة معتبرين لقمة العيش المتوقفة على نشاطهم هذا، لا تعترف بهذه المتغيرات .

لتأتي في الأخير نسبة قليلة تقدر بـ 18.18% من المبحوثين تعمل لأقل من 5 ساعات يوميا اضطرارا وهي فئة المرتبطين بأعمال وأشغال أو وظائف مهنية أخرى متخذين من البيع المتجول كنشاط إضافي مزود لأجورهم التي تعتبر وفقا لاحتياجاتهم ونفقاتهم غير كافية لسدها، هذه الوظائف منها النظامية ومنها غير النظامية، مما يجعل من البيع المتجول حلا ليس لفئة اليد العاملة البطالة فحسب بل أيضا حلا للعاملين ذوي المداخيل غير الكافية لتحقيق المستوى المعيشي الأفضل لأصحابها .

فالبيع المتجول زيادة على عدم احتكامه لمواقيت عمل محددة كما هو حال اغلب الأنشطة غير الرسمية وكما حددته اغلب الدراسات يبقى حلا وبديلا لعدة فئات ذات وضعيات متباينة :

1- توفير مداخيل مادية لأسر البطالين على اختلافها .

2- تدعيم المداخيل الضعيفة لأصحابها من عمل القطاعات الأخرى .

3- مصدر لتحقيق أرباح كبيرة قد تعجز الأنشطة الأخرى من القطاع الرسمي على توفيرها خاصة بالنسبة للمتاجرين في السلع المستوردة .

الجدول رقم 47: توزيع المبحوثين حسب طريقة ووسيلة الانتقال من مكان لآخر :

الفئات	ت	%
السير على الأقدام	80	80.80
باستعمال سيارة خاصة	19	19.19
المجموع	99	100

من أهم الظروف المهنية التي يمارس فيها البائع المتجول نشاطه التنقل من مكان لآخر أحيانا لمسافات طويلة حاملا سلعه معه، متكبدا عناء جسديا كبيرا وخاص في حال كون السلع من النوع الثقيل الوزن أين أكد أغلبية المبحوثين بنسبة 80.80% تنقلهم سيرا على الأقدام كون نشاطهم يرتكز في الأحياء السكنية التي تكون أحيانا آهلة بالسكان أو عدم قدرتهم على الاعتماد على وسائل النقل المختلفة كون بعضهم يحمل سلعه في عربات أين يستحيل حملها في أية وسيلة من وسائل النقل العمومي وبشكل مستمر لأن مصاريف عملية التنقل ستكون اكبر من مداخيلهم من نشاطاتهم، أما 19.19% من أفراد العينة فيستعينون بسيارات خاصة غالبا ما تكون لنقل البضائع وذلك لنقل سلعهم وخاصة للمتاجرين في الخضر والفواكه التي تكون بكميات كبيرة أو المتاجرين في سلع كبيرة الحجم كالمواد البلاستيكية أو المعدنية أو الأواني المنزلية أين تكون وسائل النقل مسهلة بشكل كبير لتحركاتهم اليومية وتضمن لهم التنقل إلى اكبر قدر ممكن من الأحياء والمناطق وفي بعض الأحيان تكون هذه الوسائل هي نفسها مكان عرض سلعهم المختلفة لتسهيل حركتهم وهروبهم من الدوريات الأمنية من ناحية أخرى إذا تطلب الأمر ذلك.

II- الأدوار التي يؤديها نشاط البيع المتجول:

أولا: الدور الاستيعابي للبيع المتجول.

يشكل البيع المتجول كنشاط غير رسمي بديلا هاما جدا لفئة لا بأس بها من العاطلين عن العمل والذين عجزوا عن إيجاد فرصة عمل ضمن أنشطة القطاع الرسمي بشقيه الحكومي العام أو الخاص وهذا ما توضحه معطيات الجداول التالية:

الجدول قم 48: توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانوا قد سبق لهم واشتغلوا أم لا:

الفئات	ت	%
نعم	12	12.12
لا	87	87.87
المجموع	99	100

الجدول رقم 49: توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق و قدموا طلبات عمل للمؤسسات الرسمية:

الفئات	**ت**	**%**
نعم	75	75.75
لا	24	24.24
المجموع	99	100

يهدف الجدولان رقم 48 و 49 إلى تشخيص وضعية سوق العمل التي أدت إلى لجوء نسبة كبيرة من اليد العامة إلى امتهان أنشطة غير رسمية و من بينها البيع المتجول، حيث يتضح لنا أن نسبة قليلة جدا 12.12% سبق لهم وأن عملوا من قبل إما في إطار القطاع النظامي العام أو الخاص ولا زالوا يزاولون عملهم هذا بالموازاة مع نشاطاتهم كباعة متجولين بغرض تزويد مداخليهم، أو فقدوا مناصب عملهم لأسباب مختلف كالتسريح أو الطرد لارتكاب أخطاء مهنية أو غيرها، في حين نجد غالبية المبحوثين 87.87% لم يسبق لهم مطلقا وأن دخلوا عالم الشغل النظامي، إما لحداثة سنهم أو خاصة لعدم توفر فرص عمل لهم في مرحلة وصلت فيها البطالة إلى معدلات عالية مست كل شرائح المجتمع.[1]

---

[1]- يمكن الرجوع إلى الفصل الخامس، فيما يتعلق بوضعية سوق العمل بمدينة المسيلة.

ذلك رغم أن نسبة 75.75% من المبحوثين قد سبق لهم وأن تقدموا بطلبات عمل متعددة لمختلف المؤسسات عمومية كانت أو خاصة، لكن الردود على طلباتهم كانت إما بالرفض لعدة أسباب أو التجاهل، هذه الوضعية التي يتسم بها سوق العمل من حيث العرض والطلب على اليد العاملة، عندما أدركتها النسبة المتبقية من المبحوثين فإنها تفادت الإقدام على طلب العمل واكتفت بالبحث عن مصادر بديلة فلم يتوفر لها سوى البيع المتجول في انتظار الحصول على الأفضل أو ضمان سبل وطرق معينة تفتح لها الأبواب للعمل في القطاع الرسمي، حيث اجمع أغلب أفراد العينة على أن أهم هذه الطرق على الإطلاق هي الوساطة من أطرف معينة لها وزنها في المجتمع أو أن يتحسن مستوى التنمية في البلاد بما يمكن من توفير فرص عمل إضافية للعاطلين عن العمل والذي لا يمكن أن يحدث إلى بانتعاش الاستثمارات بكل أشكالها في ظل حرية السوق التي تنتهجها الجزائر منذ ما يقارب عشريتين من الزمن.

الجدول رقم 50: توزيع المبحوثين حسب سبب اختيارهم لنشاطاتهم:

الفئات	ت	%
كل ما توفر من عمل	73	73.73
الخبرة بهذا العمل	12	12.12
أخرى	4	4.04
المجموع	99	100

تتضح من معطيات الجدول رقم 50 الدوافع التي تقف وراء اختيار المبحوثين لنشاطهم، حيث يظهر توجههم إلى هذا العمل باعتباره كل ما توفر لديهم (الحل الوحيد المتوفر) وهذا ما أكدته نسبة 73.73% من إجمالي أفراد العينة، وهذا خاصة بالنسبة للعاملين أول مرة من الشباب وكذا كل المضطرين من المبحوثين لممارسة أي نشاط لكسب رزقهم ورزق أسرهم، لكن هذا لم يمنع من وجود حالات اختيارية كالخبرة في مجال التجارة والتي تسهل من مهمة المبحوث، حيث يمثل هؤلاء نسبة 12.12% وهم عموما من بعض الباعة الخواص الذين يضطرون لبيع بعض من سلعهم بطريقة غير رسمية إما لزيادة أرباحهم أو تفاديا لكساد بعضها، أو في حالة كون البائع يتاجر في سلع من إنتاجه الخاص أين يكون أدرى وأكثر خبرة في مجال التجارة بهذه السلع.

أما 4.04% من المبحوثين فتمثل حالات أخرى كاختيار النشاط اضطرارا وفقا لرغبة الشريك في العمل أو حب الإطلاع على عالم التجارة واكتساب خبرة به حتى وإن كان بطريقة غير رسمية، أو مزاولة أي نشاط في انتظار

الوصول إلى السن القانونية للعمل في حالة المبحوثين صغار السن أو أولئك الذين لم يجتازوا بعد عتبة الخدمة الوطنية والتي لا تمكنهم قانونيا من مزاولة أي عمل رسمي إن وجد.

ومن خلال كل هذه النسب نجد أن البيع المتجول يمكن اعتباره البديل الوحيد المتوفر لأغلب أفراده في ظل انعدام كل فرص الحصول على منصب عمل دائم وقار.

ومن خلال تحليل أسباب اختيار الباعة المتجولين لنشاطاتهم نجد أن:

- هناك اختلافات ودوافع متباينة من وراء نشاط الباعة المتجولين.
- هناك تغير مستمر ودائم في النشاطات.
- يمثل البيع المتجول كنشاط غير رسمي بديلا وحيدا أمام ممتهنيه.

الجدول رقم 51: توزيع المبحوثين حسب ممارستهم نشاطات أخرى موازية لعملهم:

الفئات	ت	%
نعم	17	17.17
لا	82	82.82
المجموع	99	100

لتشخيص الوضعية المهنية أكثر للباعة المتجولين وبالتالي حجم الدور الاستيعابي لنشاطهم، تأتي معطيات الجدول رقم 51، لتوضح من لهم مداخيل موازية لمداخيلهم من البيع المتجول، ومن يعتبر هذا الأخير هو مصدر رزقه الوحيد على اعتبار أن هذا من المؤشرات الهامة لتحديد الوضعية المعيشية للمبحوثين من ناحية وتشخيص دور وأهمية هذا النشاط لأفراده، حيث أكد 82.82% من المبحوثين بأنهم لا يمارسون سوى البيع المتجول فهو مصدر رزقهم الوحيد وما يحصلون عليه من مداخيل تعتبر مواردهم الوحيدة، فأغلب أفراد العينة وجدوا في البيع المتجول مصدر قوت عائلاتهم رغم وجود نسبة 17.17% من المبحوثين تعتبر البيع المتجول نشاطا ثانويا وهم من يمتهنون أعمالا أخرى منها الرسمية والتي لا تكفي أجورها المنخفضة لسد حاجيات أصحابها المتزايدة فيلجؤون إلى مختلف الأنشطة غير الرسمية في أوقات الفراغ لتزويد مداخيلهم، كما يوجد ضمن هذه النسبة التجار الخواص ممن يضطرون لبيع جزء من منتجاهم الخاصة بطريقة غير رسمية، إما هروبا من الضرائب أو بسبب شدة المنافسة أو لسهولة تسويق هذه الأخيرة عند التجول بها وتقريبها للمستهلكين خاصة ما تعلق بمختلف المواد الغذائية، من خضر وفواكه، فزيادة المصاريف في ظل قلة المداخيل تجعل من التجارة غير الرسمية بكل أنواعها كحل لهذه الوضعية

دون إغفال الرغبة في تزويد الأرباح لدى البعض دون الحاجة الملحة لذلك، حيث أنه من بين المبحوثين الـ 17 اللذين يمارسون نشاطات موازية للبيع المتجول نجد 10 منهم مداخيلهم من نشاطهم هذا غير ضرورية وأساسية بقدر ما هي مزودة فقط لمستوياتهم المادية.

وعليه فإن ما يزيد في عزم هذه الفئة الاجتماعية على الحراك نحو الأفضل أن هناك اتجاه نحور العمل لساعات طويلة كما سبق واستعرضنا ذلك، والرغبة في العمل أكثر وتحبيذ البعض منهم العمل الحر عن العمل المؤجر حيث أكدت شواهد كثيرة أن هناك من استطاع الانتقال من هذه الأنشطة إلى أعمال أكثر ربحا ومكانة اجتماعية واقتصادية مثل التجارة واسعة النطاق والمربحة أكثر.

فالبيع المتجول إذا يعمل على استيعاب فئات متباينة من حيث أهدافها من العمل يبقى أغلبها تلك الشرائح من عديمي المداخيل المادية والباحثين عن فرص لكسب الرزق اليومي وشرائح أخرى من ذوي المداخيل المنخفضة غير الكافية لتلبية الحاجيات المتزايدة وخاصة في المدن حيث تتميز الحياة الحضرية بكثرة المتطلبات وارتفاع تكاليفها ، وبالأخص في المجتمع الجزائري الذي عرف ومنذ التسعينيات تزايدا مستمرا في غلاء المعيشة بسبب الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والثانوية على حد السواء وبالمقابل انخفاض الأجور مما ينعكس سلبا على القدرات الشرائية لأغلب أفراد المجتمع.

الجدول رقم 52: توزيع المبحوثين حسب رغباتهم المهنية:

الفئات	ت	%
الحصول على منصب عمل رسمي	93	93.93
الاستمرار في هذا العمل	6	6.06
المجموع	99	100

الجدول رقم 53: توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم وقدموا طلبات عمل في إطار البرامج الحكومية لمكافحة البطالة:

الفئات		ت	%
نعم	تشغيل الشباب	51	51.51
	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	11	11.11
	الشبكة الاجتماعية	9	9.09
لا		28	28.28
المجموع		99	100

تشير معطيات الجدول رقم 52 إلى أن 93.93% من المبحوثين وهي الغالبية الساحقة منهم ترغب في الحصول على منصب عمل دائم ومستقر وذو أجر شهري يضمن لهم الاستقرار المادي، في حين يرغب 6.06% منهم في الاستمرار في عملهم هذا لإدراكهم بأن ما يجنيه العمال في القطاع الرسمي من مداخيل أغلبها لا يكفي حتى لتلبية الحاجيات الأساسية والضرورية.

فسلبيات ممارسة البيع المتجول بما يتضمنه من مخاطر أمنية واجتماعية، بغض النظر عن الحرمان من كل أنواع التأمينات الاجتماعية التي تضمن المستقبل لهم ولأسرهم حتى وإن كانت بمستويات محدودة، هذا يجعل الرغبة في الحصول على منصب عمل رسمي رغبة ملحة لغالبية المبحوثين فضلا عن الظروف الفيزيقية للعمل والتي تجعل من نشاط البيع المتجول أحسن منه أسوء الأعمال الرسمية، فتحصيل دخل شهري دائم حتى وإن كان منخفضا أفضل بكثير من دخل غير دائم وغير مستقر ومستقبله مجهول حتى وإن كان كبيرا، هذا الأمر دفع بـ 71.71% من المبحوثين يبذلون كل الجهود ويسلكون كل الطرق في سبيل الظفر بمنصب عمل يوصف بالحكومي حتى وإن غير دائم وذلك في إطار مختلف البرامج الحكومية المخصصة لمكافحة البطالة والفقر، مثل تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والشبكة الاجتماعية، حيث نسجل الإقبال على البرنامجين الأولين بنسب أكبر وخاصة بين الشباب وذوي المستويات التعليمية العالية لتوفر الشروط اللازمة لذلك فيهم من ناحية وكون هذين البرنامجين يضمنان أكثر من غيرها الاستقرار المهني وبمداخيل مادية أفضل من تلك الحلول المؤقتة(الشبكة الاجتماعية) زيادة على أنهما يوفران الاستقلالية في العمل وإمكانية الكبر والنمو ماديا واجتماعيا في حال ما إذا أتيحت لهم الفرصة في ذلك، غير أن هذه الأخيرة لم تتوفر لهم، بالنظر لوجود سلسلة طويلة من العراقيل الميدانية

منها الإدارية ومنها المالية ومنها البيروقراطية التي تجعل من هذه البرامج الحكومية غير مسموح لأي كان من الاستفادة منها، زيادة على كون تطبيقها الميداني أثبت وجود صعوبات كثيرة واجهت المستفيدين منها مما جعل من البعض يعزف عن مواصلة العمل في إطارها حتى بعد أن أقبلت ملفاتهم إداريا.[1]

أما البرامج المؤقتة للتشغيل في إطار الشبكة الاجتماعية فيؤكد المبحوثون بأن عدمها أحسن من وجودها بالنظر للمداخيل التي يحصلون عليها من ورائها والتي تكاد لا تساوي شيئا بالنظر لقيمتها مقابل تكاليف المعيشة، إذ يعد العمل في إطارها حسب غالبتهم مضيعة للوقت، خاصة وأنها لا تعتبر خبرة مهنية فيما بعد بما يمكن من الاستفادة منها عمليا وقانونيا في المستقبل.

الجدول رقم 54: توزيع المبحوثين حسب نظرتهم لمسببات البطالة:

الفئات	ت	%
انعدام مناصب شغل بسبب ظروف البلاد الاقتصادية	45	45.45
بيروقراطية التوظيف	37	37.37
نقص الكفاءة المهنية والتعليمية للمبحوث	14	14.14
أخرى	3	3.03
المجموع	99	100

توضح معطيات الجدول رقم 54 مسببات البطالة التي دفعت بالمبحوثين إلى اللجوء إلى البيع المتجول، حيث نجد النسبة الكبرى منهم تدرك تمام الإدراك أن وضعيتها هي نتاج لواقع اقتصادي عام تعيشه البلاد، أهم سماته شبه ركود في الطلب على اليد العاملة شل حركة التوظيف نسبيا بمختلف المؤسسات.

حيث أن انتعاش سوق العمل يتطلب بالمقابل انتعاشا في حركة الاستثمار بكل أشكاله وأنواعه وهذا ما كان شبه متوقف ولفترة الطويلة، لعدة أسباب منها المالية ومنها الإدارية ومناه القانونية وحتى الأمنية والتي لعبت دورا كبيرا في رسم ملامح هاته الوضعية الاقتصادية المتأزمة، ولا تزال بعض آثارها مستمرة في الوجود لحد الآن، حيث أن إدراك هاته الحقيقة من قبل غالبية المبحوثين خلق لديهم نوعا من تقبل الوضع حتى وإن كانوا ضحاياه الأوائل، مما يعمل نوعا ما في الوقت نفسه على إخماد بوادر التمرد على الأوضاع القائمة، أما دور بيروقراطية التوظيف في بطالة فئة هامه من الأفراد وخاصة ذوو المستويات التعليمية العالية فقد أكده ما نسبته 37.37%

---

[1]- يمكن الرجوع لمعطيات الفصل الخامس فيما يتعلق بواقع تطبيق هذه البرامج بولاية المسيلة.

من المبحوثين حيث يعتبرون بان سمات التوظيف التي ميزت إدارة المؤسسات الجزائرية في مراحل ماضية ولا تزال وهي عدم العدل والمساواة في منح فرص العمل للأحق والأجدر بها، وهي نسبة عالية تعكس معاناة هذه الفئة من اليد العاملة التي كانت ضحية الممارسات الإدارية والواقع الاجتماعي غير العادل مما سلبها حقها في التوظيف ومنحه بالمقابل لغيرها.

بينما فئة قليلة جدا تقدر بـ 14.14% والتي تمثل كبار السن وبعض الشباب من ذوي المستويات التعليمية الدنيا والتي كانت قلة كفاءتهم المهنية والعلمية السبب الرئيسي لبطالتهم، حتى في مراحل الانتعاش الاقتصادي والتي شهدت حركة متسارعة في التوظيف.

أما آخر نسبة والمقدرة بـ 3.03% من المبحوثين فترجع مسببات بطالتها لعدة أسباب كعدم اجتياز عقبة تأدية الخدمة الوطنية أو عدم الرغبة في العمل بشكل منتظم يحتم الامتثال للقوانين والتعليمات الصارمة التي يفرضها أو وفقا لحجم ساعي دائم يوميا وبشكل روتيني، حيث يعتقدون بأن العمل الخاص أفضل مهما كانت طبيعته ومعوقاته.

ثانيا: الدور الإنتاجي للبيع المتجول:

يبرز أهم دور إنتاجي على الإطلاق لنشاط البيع المتجول في ما يخلفه من مداخيل لأفراده في ظل انعدام مصادر بديلة له، خاصة وأن هذا النشاط ذو صبغة تجارية، وهذا ما توضحه معطيات الجداول الآتية:

الجدول رقم 55: توزيع المبحوثين حسب عدد السلع ومصادرها:

مصدر السلع	من إنتاج خاص بالمبحوث		محلية ليست من إنتاج المبحوث		مستوردة		المجموع	
عدد السلع	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
سلعة واحدة	23	23.23	51	51.51	4	4.04	78	78.78
أكثر من سلعة	4	4.04	10	10.10	7	7.07	21	21.21
المجموع	27	27.27	61	61.61	11	11.11	99	100

إن كمية السلع وأنواعها وبالتالي طبيعتها تؤثر بشكل مباشر على ما تخلفه من مداخيل على أصحابها، فنجد بين المبحوثين من يتاجر بسلعة واحدة، ومنهم من ينوع سلعه لضمان إقبال أكبر من الزبائن، ومنهم من يبيع سلعا يقوم بإنتاجها إما بشكل فردي أو عائلي ومنهم من يبيع سلعا محلية ومنهم من يتاجر بالمستورد منها، وبطبيعة

الحال كل حسب إمكاناته المادية، حيث نجد النسبة الأكبر من المبحوثين تتاجر في سلعة واحدة وخاصة منهم الباعة الجدد الذين يعتقدون التخصص في سلعة معينة يجعلهم أكثر تحكما في نشاطهم ويضمن لهم أرباحا أكبر.

هذه الأرباح تتباين كذلك باختلاف مصادر السلع بين المحلية والمستوردة وذات الإنتاج الخاص، وباختلاف وتباين رؤوس الأموال التي يتطلبها الحصول على سلعة دون أخرى، زيادة على خضوع ذلك لخبرات الباعة أنفسهم في الميدان التجاري وأحيانا علاقاتهم الاجتماعية، هذه الخاصية التي لا تتوفر إلا في نسبة قليلة من الباعة والمقدرين بـ 11.11% والذين أكدوا بأن سلعهم المستوردة والتي غالبا ما تكون أقمشة أو ألبسة جاهزة أو أدوات كهرومنزلية هي الأكثر ربحا من ناحية والأكثر حاجة للعلاقات الاجتماعية داخليا وخارجيا في ظل انفتاح السوق المحلية على التجارة الخارجية والتي ساعدت حتى الباعة بطريقة غير قانونية، على الاستفادة من هذا الانفتاح دون إغفال أقدمية هؤلاء في نشاطهم مما جعلهم يطورون عملهم ونوعية سلعهم شيئا فشيئا بحثا عن أرباح أكبر.

أما الباعة الذين يتاجرون في سلع من إنتاجهم الخاص فيمثلون نسبة 27.27% من المبحوثين وهي نسبة هامة، أغلبهم من باعة المواد الغذائية ذات الإنتاج المنزلي أو الخضر والفواكه ذات الإنتاج الخاص، والقادمين من المناطق الريفية وشبه الحضرية المجاورة للمدينة وفئة من الحرفيين التقليديين المختصين في الصناعات الفخارية ذات الإنتاج المنزلي الخاص، والذين يعتمدون إلى بيع منتجاتهم الخاصة بالتجول بها من مكان لآخر، كون الأحياء السكنية تشكل لديهم أفضل سوق.

فالباعة المتجولون يتباينون بدورهم مهنيا وماديا واجتماعيا ولا يشكلون، فئة اجتماعية متجانسة كما ذهبت إليه بعض الدراسات الامبريقية التي سبق واستعرضناها في الفصل الأول من البحث، كما لا تشكل بالضرورة السلع ذات الإنتاج العائلي الخاص المورد الأساسي لهم، وإن كانت المنافسة الشديدة أهم ما يشترك فيه كل هؤلاء وهذا ما تؤكده معطيات الجدول رقم 71.

الجدول رقم 56: توزيع المبحوثين حسب طبيعة العمل:

الفئات	ت	%
لصالح المبحوث الخاص	86	86.86
بالعمولة	9	9.09
أخرى	4	4.04
المجموع	99	100

تختلف وضعيات الباعة المتجولين من حيث مقدار ما يجنونه من مداخيل مادية باعتبارها الإنتاج الأهم لنشاطهم وذلك باختلاف الجهة الحقيقة المستفيدة أكثر من هذه المداخيل، حيث تؤكد معطيات الجدول رقم 56 بأن 86.86%من المجموع المبحوثين يعملون لصالحهم الخاص بينما تعمل النسبة المتبقية لصالح جهات مختلفة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى رغبة كل عامل في الانفراد بنشاطه وربحه تجنبا لكل أنواع التقييد والاستغلال والسيطرة، بينما تعمل نسبة 9.09% من المبحوثين بنظام العمولة، أين يستخدم الباعة في هذه الحالة (غالبا من الأطفال والجدد في النشاط ممن لم يتوفر لديهم رأس مال يسمح لهم بالعمل المستقل) كوسيلة من طرف بعض التجار وأصحاب المحلات الرسمية أين يكون البائع المتجول بمثابة الموزع بطريقة غير رسمية لسلعه مقابل أجر يحصل عليه، هذا الأجر غير ثابت ويكون خاضعا في مستواه لدرجة الربح المحقق.[1]

ومع ذلك تسجل بعض حالات البيع بالعمولة لصالح تجار غير رسميين يستخدمون مجموعة من العملاء لصالحهم مقابل أجور زهيدة، خاصة وأن بعض السلع تحتاج ضرورة السرعة في بيعها تفاديا لتلفها، خاصة المواد الغذائية منها، أين تكون الأرباح لأصحابها مضاعفة من ناحيتين، الربح المادي بنتيجة توسيع مجال النشاط والجهد المدخر أيضا.[2]

أما نسبة 4.04% من المبحوثين فيعملون بصفات مختلفة، إما بالنسبة للعامل مؤقتا أو مساعدة للأصدقاء أو لأحد أفراد العائلة.

فالبيع المتجول كنشاط غير رسمي لا يخلو من عمليات السيطرة والاستغلال المباشر من عدة جهات رسمية وغير رسمية والتي تختفي وراء ستار البائع في الشارع، هذه العلاقات تؤثر على مداخيل الباعة التي تنتج عن نشاطهم في ظل ظروف صعبة من مختلف الجوانب.

وعليه فقيام البيع المتجول كغيره من الأنشطة غير الرسمية، بدوره الإنتاجي كاملا خاصة في مجال خلق الثروة وخلق مداخيل لمعدومي الموارد المادية لا يكون إلا بتخليصه من كافة العراقيل التي تحول دون ذلك في مقدمتها استنزاف جزء من هذه المداخيل من قبل أطراف أخرى خاصة الرسمية منها.

---

(1)- نجد من بين 9 أفراد يعملون بالعمولة، 4 أطفال، كما أكد كلهم بأن عملهم هذا اضطراري كونهم يعملون دون رؤوس أموال خاصة بهم، حيث أن أصحاب السلع هم من ساعدهم على دخول هذا النشاط.

(2)- تمثل هذه الفئة ما يطلق عليهم تجار الجملة غير الرسميين على غرار تجار الجملة الرسميين، هذه الفئة لا تعمل بشكل مباشر، بل تستخدم العملاء بأجور أقل بكثير مما تجنيه من أرباح.

الجدول رقم 57: توزيع المبحوثين حسب متوسط دخلهم الشهري بالتقريب:

الفئات (دج)	ت	%
أقل من 5000	15	15.15
من 5000-10000	29	29.29
من 11000- 20000	34	34.34
من 21000-30000	13	13.13
من 31000-40000	5	5.05
أكثر من 40000	3	3.03
المجموع	99	100

الجدول رقم 58: توزيع المبحوثين حسب مدى تلبية دخلهم لحاجياتهم:

الفئات	ت	%
كل الحاجيات	10	10.10
البعض من الحاجيات	89	89.89
المجموع	99	100

الجدول رقم 59: توزيع المبحوثين حسب مساهمتهم في التكفل بمصاريف البيت:

الفئات	ت	%
نعم	86	86.86
لا	13	13.13
المجموع	99	100

على اعتبار المداخيل المادية التي يحصل عليها الباعة المتجولون تعكس أهم الأدوار الإنتاجية على الإطلاق التي يؤديها نشاطهم وتعكس الوضعية المادية بالضبط لأفراده حيث أن معطيات الجداول رقم 58،57 و 59 تعكس ذلك أين نجد بأن النسبة الكبرى من المبحوثين والمقدرة بـ 34.34% منهم يتراوح متوسط مداخيلهم بين 11000 دج و 20000 دج بالتقريب تليها نسبة 29.29% من المبحوثين تصل مداخيلهم ما بين 500 دج و 10000 دج، ثم نسبة 15.15% من المبحوثين الذين تقل مداخيلهم عن 5000 دج.

فبالنظر لهذه النسب الكبرى الأولى يمكن القول بأن غالبية المبحوثين لا تتجاوز مداخيلهم الـ 20000 دج عموما، وهو متوسط دخل ضعيف جدا إذا ما أخذنا في الحسبان تكاليف المعيشة في الوسط الحضري خصوصا والمجتمع عموما، هذا ما جعل نسبة 89.89% من المبحوثين وهي الغالبية الساحقة لا تتمكن سوى من تحقيق بعض حاجياتها الضرورية فقط، في الوقت الذي تلبي نسبة قليلة جدا من المبحوثين كل حاجياتها وهم الباعة الذين قدروا متوسط مداخيلهم بأكثر من 30000 دج هذه المداخيل ترتبط برؤوس الأموال التي وظفها الباعة وبالتالي طبيعة السلع المتاجر فيها، إذ أن الأرباح ترتبط طرديا بها، و بالنظر لكون غالبية أفراد العينة يساهمون إما بشكل كلي أو جزئي في مصاريف عائلاتهم فإن ذلك ينعكس على درجات إشباع حاجيات كل فرد من أفراد الأسرة.

ففي ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية على تنوعها وفي ظل ارتفاع تكاليف مختلف الخدمات الحضرية، ماء، كهرباء، غاز، فإن هذا يعطينا صورة عاكسة للمستوى المعيشي لأسر المبحوثين، إذ تتمكن نسبة صغيرة جدا منهم من تحصيل الكماليات في عيشها وإن كان هذا الوضع أحسن بكثير من ذلك الذي كانوا يعيشونه قبل امتهان هذا النشاط.

فالدخل المادي أيا كان مستواه يظل ضروريا لأصحابه لسد مختلف الحاجيات حتى وإن كان ذلك بمستويات متباينة أيضا، وتعتبر في غالبيتها محدودة.

الجدول رقم 60: توزيع المبحوثين حسب الادخار من دخلهم:

الفئات	ت	%
نعم	21	21.21
لا	78	78.78
المجموع	99	100

الجدول رقم 61: توزيع المبحوثين حسب مدى تلبية دخلهم لحاجياتهم ودرجة تحسن ظروفهم المعيشية:

درجة تحسن الظروف المعيشية / مدى تلبية الدخل للحاجيات	كثيرا		قليلا		مطلقا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
كل الحاجيات	8	8.08	2	2.02	-	-	10	10.10
البعض من الحاجيات	26	26.26	47	47.47	16	16.16	89	89.89
المجموع	34	34.34	49	49.49	16	16.16	99	100

معامل ارتباط تلبية الحاجيات بدرجة تحسن الظروف المعيشية R=+0.76.

الجدول رقم 62: توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في ترك نشاطاتهم:

الفئات	ت	%
نعم	12	12.12
لا	87	87.87
المجموع	99	100

إن مساهمة البيع المتجول لا تتوقف على توفير مداخيل لأفراده وبالتالي إشباع مختلف حاجياتهم الخاصة والعائلية بعيدا عن التأثيرات الاقتصادية المجتمعية، بل أنها تؤثر تتأثر بدورها بالوضعية العامة للاقتصاد الوطني من حيث المساهمة ولو بشكل بسيط ومحدود جدا في خلق الثروة الوطنية وذلك بتوظيف جزء من أموال الباعة في مختلف المؤسسات المالية، حيث أكد 21.21% من مجموع المبحوثين أنهم يدخرون جزءا من مداخيلهم، أغلبهم يقومون بذلك في المؤسسات البنكية المختلفة وبدرجات متفاوتة حسب إمكانات كل منهم المادية، هذه المهمة يمكن تدعيمها لو تحسنت الظروف المهنية أكثر للباعة المتجولين، بما يمكن بعضهم في حال زيادة أرباحهم إلى إمكانية خلق مشاريع خاصة وبطرق رسمية وقانونية، مما يدعم من الاستثمارات الوطنية ويعمل على تدعيم الاقتصاد العام بطريقة غير مباشرة، بل ويمكن من خلق مناصب شغل تساهم في التخفيف من حدة مشكلة البطالة.

فالبيع المتجول في ظل ظروف ممارسته والتي لا تشجع على نمو مداخيل أفراده بشكل كبير يبقى مجرد نشاط الغرض منه تحسين الظروف المعيشية الصعبة لأفراده وإن كان بشكل محدود جدا، حيث أن قلة قليلة من

المبحوثين فقط حسن عملها هذا من مستوياتها المعيشية الشيء الكثير في حين يبقى بالنسبة للأغلبية منخفضا وما يشبه المنقذ من حالة الفقر المدقع لكن في حدود لا تتجاوز توفير البعض من أساسيات الحياة حيث يربط المبحوثون بين تلبية حاجياتهم وتحسين ظروفهم المعيشية، أين بلغ معامل ارتباط هذين المتغيرين R=+0.76،
أم الفئة التي لم يحقق نشاطها كل طموحاتها المادية والاجتماعية وخاصة أولئك المتاجرين في سلع ذات رأس مال بسيط وبالتالي ذوو الأرباح المنخفضة جدا، فأغلبهم يرى البطالة وتوفير الجهد أرحم من عمل لا طائل منه، في الوقت الذي يعتبر فيه بالنسبة للغالبية من أفراد العينة – 87.87% – البديل عن حالة البطالة والتي تعني بالنسبة لهم انقطاع كل مصدر لكسب الرزق، وعليه فترك هذا النشاط لا يكون إلا في حال توفر البديل الأفضل، وإلا فالاستمرار في نشاطهم رغم صعوباته العديدة أرحم لهم.

ثالثا: الدور الخدماتي للبيع المتجول:

يؤدي نشاط البيع المتجول أدوارا خدماتية تتمثل خاصة فيما يوفره من سلع وخدمات لشرائح اجتماعية معينة من ساكني الوسط الحضري والتي لا تتمكن من تلبية حاجياتها من مؤسسات القطاع الرسمي وخاصة في ظل تدني المستوى المعيشي لنسب هامة من السكان الحضريين، وهذا ما تبرزه معطيات الجداول التالية:

الجدول رقم 63: توزيع المبحوثين حسب درجة إقبال الزبائن عليهم:

الفئات	ت	%
كثيف	74	74.74
متوسط	17	17.17
ضعيف	8	8.08
المجموع	99	100

الجدول رقم 64: توزيع المبحوثين حسب أسباب إقبال الزبائن عليهم:

الفئات	ت	%
انخفاض الأسعار	53	53.53
عدم وجود بديل آخر	31	31.31
أساليب الباعة في التأثير على الزبائن	13	13.13
الشفقة على الباعة	2	2.02
المجموع	99	100

الجدول رقم 65: توزيع المبحوثين حسب الوضعية المادية لزبائنهم:

الفئات	ت	%
ذوو المداخيل المنخفضة	56	56.56
ذوو المداخيل المرتفعة	34	34.34
كل الفئات	9	9.09
المجموع	99	100

الجدول رقم 66: توزيع المبحوثين حسب الوضعية العائلية لزبائنهم:

الفئات	ت	%
مسؤولون عن عائلاتهم	18	18.18
غير مسؤولين عن عائلاتهم	5	5.05
كل الفئات	76	76.76
المجموع	99	100

لا تتوقف أهمية نشاط البيع المتجول وأدواره على استيعاب أفراده، الذين لم يجدوا مكانا لهم في مؤسسات القطاع الرسمي ولا على ما يخلقه من مداخيل مادية لهم بما يحسن من وضعياتهم المعيشية بشكل متباين، بل يتعداها إلى ما يقدمه من خدمات إلى شرائح اجتماعية هامة من سكان الوسط الحضري، وهذا ما يترجمه الإقبال الكثيف للزبائن على السلع التي يعرضها الباعة المتجولون للبيع، وهذا ما تؤكده معطيات الجدول رقم 63، أين وجدت فئات كثيرة من الزبائن مطلبها وحاجتها من سلع الباعة المتجولين بسبب انخفاض قدراتها الشرائية، حيث أكد 53.53% من المبحوثين أن أهم ما يوفره نشاطهم لزبائنهم على الإطلاق هو تحقيق رغبات الفئات الفقيرة وذات المداخيل المحدودة من السكان الحضريين وغيرهم من القادمين إلى المدينة بحثا عن إمكانية تلبية حاجاتهم بأسعار أقل من تلك التي توفرها المحلات الرسمية إذ تعتبر السلع المعروضة للبيع من طرف الباعة المتجولين لفئة هامة من الزبائن الحل الوحيد، بل يصل الحد لبعضهم إلى استحالة تلبيتها من جهات أخرى وخاصة بالنسبة للفئات من الزبائن المسؤولين عن الإنفاق على عائلاتهم، فباعتبار الأحياء مجال الدراسة من أهم صفاتها أنها ذات كثافة سكانية عالية نسبيا، والبعض منها يضم الغالبية من الأسر الفقيرة أو تلك محدودة الدخل مما يجعل من معظم

سكان هاته الأحياء زبائن دائمين للباعة المتجولين وخاصة من باعة المواد الغذائية على اختلافها كونها تأتي في مقدمة الاحتياجات الأساسية اليومية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

الجدول رقم 67: توزيع المبحوثين حسب ما يوفروه أكثر لزبائنهم:

الفئات	ت	%
توفير سلع وخدمات رخيصة السعر	53	53.53
تقريب السلع والخدمات إلى الزبائن	20	20.20
كل ما سبق	22	22.22
أخرى	4	4.01
المجموع	99	100

الجدول رقم 68: توزيع المبحوثين حسب درجة رضى[1] الزبائن على خدماتهم:

الفئات	ت	%
كثيرا	84	84.84
قليلا	13	13.13
مطلقا	2	2.02
المجموع	99	100

الجدول رقم 69: توزيع المبحوثين حسب البديل للفقراء من زبائنهم لولا نشاطهم:

الفئات	ت	%
عدم القدرة على تلبية أغلب حاجياتهم	60	60.60
الأسواق والمحلات الرسمية	34	34.34
أخرى	5	5.05
المجموع	99	100

(1)– على اعتبار أنه لا يمكن قياس درجة الرضى فقد اعتبرنا حسن المعاملة والمداومة على اقتناء سلع الباعة المتجولين من محددات وجود الرضى لدى الزبائن والعكس صحيح.

كتكملة لأهم ما يوفره البيع المتجول من خدمات لساكني الوسط الحضري تبرز معطيات الجداول رقم 68،67 و69 أكثر ما يقدمه الباعة المتجولون لزبائنهم من خدمات وبالتالي وزن نشاطهم بالنسبة لشرائح اجتماعية حضرية هامة، خاصة محدودي الدخل منهم، أين أكد غالبية المبحوثين أن أسعار السلع المنخفضة مقارنة من تلك التي تقدمها المحلات الرسمية هي أفضل الخدمات على الإطلاق في نظر الزبائن، فضلا عن تقريبها لمستهلكيها، أي توفير الجهد للحصول عليها، كون البائع المتجول يعمل على إيصال سلعه إلى كل منطقة وكل حي ، هذا الأمر يجعل من الزبائن ذوو المداخيل المحدودة راضين ومتقبلين ومستحسنين لوجود هذا النشاط إلى حد كبير، الذي لولا وجوده لما أمكن غالبتهم من تحصيل كم كبير من السلع الاستهلاكية بسبب غلاء أسعارها في محلات القطاع الرسمي وعدم ملاءمتها مطلقا لقدراتهم الشرائية المحدودة.

هذه المسألة تقودنا إلى طرح تساؤل ماذا سيفعل الفقراء الحضر لولا وجود الأنشطة غير الرسمية، الأرجح لن يكون تقبل الوضع القائم بهدوء، بل يمكن أن يقود إلى ردود فعل كثيرة قد تصل حد الإخلال بالنظام العام، حيث غالبا ما يتحرك الفقراء في احتجاجات على واقعهم المعيشي في حال سد الأبواب أمامهم وانعدام البدائل لديهم، ولعل الاحتجاجات الشعبية العارمة والتي مست أغلب ولايات الجزائر سنة 2012 بسبب المساس بقدراتهم الشرائية سلبا عند الرفع من أسعار أهم المواد الاستهلاكية الأساسية لخير دليل على ما يمكن أن يبدر من الشرائح محدودة المداخيل والشرائح الفقيرة في حال توقف الباعة المتجولين عن نشاطاتهم.

III- مكانة الباعة المتجولين في المجتمع

أولا: علاقة الباعة المتجولين بالقطاع الرسمي:

يربط الباعة المتجولين بمؤسسات القطاع الرسمي عدة علاقات منها الظاهرة ومنها الخفية، منها المباشرة ومنها غير المباشرة وذلك سواء في جانب التموين أو التوزيع أو المنافسة في السوق وهذا ما توضحه بجلاء معطيات الجداول الآتية:

الجدول رقم 70: توزيع المبحوثين حسب طلب الاستفادة من القروض البنكية:

الفئات	ت	%
نعم	02	%02,02
لا	97	%97,97
المجموع	99	100

تعبر القروض البنكية من بين أهم الخدمات المالية المسهلة والمشجعة والمطورة للكثير من الأنشطة وخاصة التجارية منها، حيث تعود بالفائدة والربح على المستفيد منها من ناحية وعلى المجتمع من ناحية أخرى، وبالنظر لوضعية الباعة المتجولين غير الرسمية والتي لا تسمح لهم قانونيا من الاستفادة من أي تدعيم مالي حكومي مهما كان شكله، فإن هذه المسألة قد أدركها غالبية المبحوثين وعليه لم يكلفوا أنفسهم عناء الإجراءات الإدارية المعقدة خاصة وأنهم مدركون للردود مسبقا بأنها ستكون الرفض القاطع، غير أن قلة قليلة من المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـ 02,02% فقد جربوا حظهم بتقديم طلبات الاستفادة من القروض المالية وخاصة من طرف المتاجرين في السلع المستوردة والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو أولئك الراغبين في تنمية تجارتهم وزيادة أرباحهم بما يمكنهم من إقامة تجارة رسمية حقيقية فيما بعد، غير أن طموحاتهم لم تجد لها طريقا للتحقيق، بسبب رفض المؤسسات البنكية لطلباتهم كلها.

الجدول رقم 71: توزيع المبحوثين حسب الجهة المنافسة لهم بشدة:

الفئات	ت	%
الزملاء في النشاط نفسه	79	%79,79
القطاع الخاص	18	%18,18
القطاع العام	02	%2,02
المجموع	99	%100

الجدول رقم 72: توزيع المبحوثين حسب طبيعة المنافسة التي يتعرضون لها في نشاطهم:

الفئات	ت	%
الأسعار	67	%67,67
جودة السلع	26	%26,26
أخرى	06	%6,06
المجموع	99	%100

تبين معطيات الجدولين رقم 71 و 72 تلك الأطراف التي تدخل في علاقات تنافسية بطريقة غير مباشرة مع الباعة المتجولين وطبيعة المنافسة، أين يتضح بأن شدة التنافس لا تتوقف على وجودها بين أفراد نفس النشاط فقط رغم أنها تظهر أكثر حدة بينهم حسب غالبية المبحوثين – 79,79% – ، وهذا لتداخل مجموعة من العوامل أهمها كثرة الباعة المتاجرين في نفس السلع في منطقة جغرافية ضيقة، في غياب قوانين منظمة لعمل الباعة في مجالات عدة مثل : المكان، السلع، الأسعار...الخ، بما يضمن زيادة الأرباح لكل الأفراد، وهذا ما سبق وحدده مختلف الباحثين والدارسين للأنشطة الحضرية غير الرسمية حيث أكد جميعهم على الطبيعة التنافسية الشديدة التي يمارس فيها أفرادها أنشطتهم، وزيادة على المنافسة بين الباعة أنفسهم فإنهم يدخلون في منافسة أخرى بينهم وبين التجار الرسميين، هذا النوع من المنافسة مفروض عليهم، وأكثر شدة لأنه يتعلق بميولات الزبائن تجاه خدمات

القطاع الرسمي والمتميزة بصفات: الضمان، الجودة...الخ ، وإن كانت عوامل المنافسة داخل نفس النشاط تتعلق أكثر بالأسعار وجودة السلع وقد تصل إلى المنافسة على المكان وبالتالي الزبائن.

الجدول رقم 73: توزيع المبحوثين حسب مصدر سلعهم:

الفئات	ت	%
الأسواق الأسبوعية	32	%32,32
الإنتاج الخاص للباعة	30	%30,30
الأسواق اليومية	18	%18,18
السماسرة	07	%07,07
التجار الخواص	07	%07,07
أخرى	05	%05,05
المجموع	99	%100

الجدول رقم 74: توزيع المبحوثين حسب شكل حصولهم على سلعهم:

الفئات	ت	%
بشكل مباشر	61	%61,61
عن طريق وسيط	27	%27,27
أخرى	11	%11,11
المجموع	99	%100

إن السلع كأداة متحكمة في استمرارية نشاط الباعة المتجولين، يحصلون عليها بطرق مختلفة ومن مصادر متباينة، هذه المصادر تعد الممول الرئيسي وأساس قيام الكثير من الأفراد بأنشطتهم، كما تتحكم أيضا في تحديد وضعيات الباعة من حيث استقلاليتهم أو تبعيتهم لأطراف معينة ، من خلال استغلال أرباحهم باعتبارهم الحلقة الأخيرة في السلسلة التجارية غير الرسمية والتي يأتي بعدها مباشرة المستهلك.

حيث نجد من بين أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة بأن النسبة الكبرى 32,32% منهم يحصلون على سلعهم من الأسواق الأسبوعية المنتشرة بكثرة في مختلف المناطق داخل المدينة وخارجها والتي تشهد عرضا مكثفا لكل أنواع السلع وبأسعار أقل وخاصة المتحصل عليها بالجملة، بما في ذلك ذات الإنتاج المحلي والخارجي، ويعد اللجوء إلى هذه الأسواق من باب التقليل من حلقات الوساطة التي ترفع من أسعار السلع وتزيد من الاستغلال، خاصة وأن أسعار السلع الأكثر انخفاضا هي ما يركز عليه الباعة المتجولون لضمان زبائن أكثر.

وزيادة على الأسواق الأسبوعية يمثل الإنتاج الخاص للباعة لسلعهم التي يتاجرون فيها مصدرا هاما لفئة لا بأس بها من المبحوثين تقدر بـ: 30,30% وهي من المصادر التي تضمن تفادي الوساطة في الحصول على السلع، حيث يركز 61,61% من المبحوثين على السلع المحصل عليها بشكل مباشر تفاديا لرفع أسعارها والذي يتزايد بتزايد حلقات الوساطة بينهم وبين المصدر الأول للسلع، وهذا ما يحدث لأولئك الذين يحصلون على سلعهم من التجار الخواص أو السماسرة، والذين يعملون على استنزاف جزء هام من أرباح الباعة بالنظر للمجهودات التي يتطلبها عملهم في سوق تنافسية وفي ظل ظروف فيزيقية ليست بالمشجعة والمساعدة على العمل.

هذا مع وجود نسبة قليلة تحصل على سلعها من مصادر مختلفة مثل المتاجرة في سلع ليست محلية، يحصل عليها البائع من عمليات التجارة الخفية لبعض أفراد أسر المبحوثين والذين يعملون على إعادة بيع سلع اشتروها من دول أجنبية أو من عمليات التهريب لبعض السلع المحصل علها بطريقة غير مشروعة.

ومهما تنوعت مصادر سلع الباعة المتجولين فإن هؤلاء غالبا ما يدخلون في علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع أطراف آخرين في القطاع الرسمي وغير الرسمي على حد السواء، ما يؤدي إلى استغلال جزء هام من جهودهم في شكل أرباح، مقارنة مع ما يحصلون عليه من نشاطهم باعتبارهم الحلقة الأخيرة قبل وصول السلع للمستهلكين وبأسعار منخفضة جدا.

الجدول رقم 75: توزيع المبحوثين حسب ما إذا سبق لهم ومولوا التجار الخواص بسلعهم:

الفئات	ت	%
نعم	21	%21,21
لا	78	%78,78
المجموع	99	%100

يهدف الجدول رقم 75 إلى تشخيص طبيعة العلاقة التي تربط البيع المتجول بالقطاع الرسمي إن وجدت ومن الاتجاهين ، حيث نجدها جدلية بدلا من التسليم ببعض الفرضيات القائلة بوجودها باتجاه واحد فقط، أي استفادة الأنشطة غير الرسمية من تمويل القطاع الرسمي لها، فمن بين أفراد العينة نجد نسبته 21,21% منهم يؤكدون بأنه سبق لهم وأن مولوا بعض التجار الخواص ببعض سلعهم، التي يجد فيها هؤلاء تزويدا لأرباحهم خاصة وأنهم يتحصلون عليها بأسعار منخفضة ويعيدون المتاجرة بها بأسعار مضاعفة، ويتعلق الأمر ببعض المواد الغذائية الزراعية خاصة والتي تكون في الغالب من الإنتاج الخاص للبائع المتجول (الفلاح نفسه البائع) فيجد في بيعها جملة للتجار الخواص ربحا للجهد، زيادة على السلع التي ينتجها بعض الحرفيين والتي يدخرون وقتهم وجهدهم في التنقل من أجل بيعها من مكان لآخر عن طريق بيعها لبعض المحلات الخاصة، حتى وإن كانت هذه الأخيرة ستبيعها بأسعار مرتفعة جدا.

وعليه فالتسليم بوجود علاقة باتجاه واحد فقط بين القطاع الرسمي والأنشطة غير الرسمية في عملية التمويل لا يصدق دوما، فالعلاقات متبادلة، إلا أنها تظهر أحيانا بشكل جلي وتكون خفية غير واضحة في أحيان أخرى.

الجدول رقم 76: توزيع المبحوثين حسب تأثير نشاطهم على التجار الخواص:

الفئات	ت	%
فيه ضرر على التجار الخواص	14	%14,14
لا يؤثر على التجار الخواص	85	%85,85
المجموع	99	%100

إذا كان الجدولان السابقان قد أوضحا نوعا من العلاقات التي تربط الباعة المتجولين بالقطاع الرسمي وخاصة منافسة هذا الأخير واستغلاله لهم، فإن الجدول رقم 76 يوضح بدوره العلاقة العكسية، أي مدى منافسة الباعة المتجولين للخواص من أصحاب المحلات الرسمية، خاصة وأن هؤلاء الباعة ينتشرون في كل مكان ويصلون بسلعهم إلى الزبائن وليس العكس، الأمر الذي خلق منافسة من نوع جديد للخواص، بعد ما كانت داخلية بينهم.

هذه المنافسة دعمها التباين في أسعار السلع فضلا عن استغلال الوضعيات المادية المتباينة للزبائن.

هذه المنافسة يرى 14,14% من المبحوثين بأنها تضر بمكاسب وأرباح التجار الخواص حتى وإن كانت بشكل بسيط، بما تجلبه من زبائن، في حين ينظر إليها غالبية المبحوثين (85,85%) بأنها لا تؤثر مطلقا على التجار الرسميين على اعتبار أن لكل طرف زبائنه الخاصين به، أين يكون الإقبال على المحلات الرسمية أو الباعة المتجولين بحسب تباين المستويات المادية والاجتماعية للزبائن أنفسهم، فهذا اللاتجانس الذي يميز سكان الوسط الحضري يجعل من كل بائع له زبائنه الخاصين به بما لا يضر بأي طرف، سواء كان في إطار العمل الرسمي أو غير الرسمي.

فالسوق التنافسية لا تضم الباعة المتجولين فقط وتشملهم، بل تتعداهم إلى أطراف أخرى، يعد التجار الخواص في القطاع الرسمي من بينها.

الجدول رقم77: توزيع المبحوثين حسب ما إذا كانوا يدفعون رسوما على سلعهم:

الفئات	ت	%
نعم	09	%09,09
لا	90	%90,90
المجموع	99	%100

رغم أن من اهم سمات كل الأنشطة غير الرسمية عدم خضوعها لأي نوع من أنواع التأمين أو أي شكل من أشكال الضرائب، إلا أن الخضوع لهاته الأخيرة يحصل أحيانا بطرق غير رسمية و غير مباشرة أيضا، حيث يتعرض البعض من الباعة في حصولهم على سلعهم وخاصة المستوردة منها إلى الإستغلال من قبل بعض الأطراف

الإدارية لتسهيل مهمتهم في إيصال سلعهم، حيث من بين مجموع أفراد العينة، سبق لـ 9,09% منهم وأن تعرضوا لدفع رسوم معينة على سلعهم بمناطق العبور، بعض هذه الرسوم قانونية وبعضها مجرد ابتزاز واستغلال بطرق غير قانونية لوضعية الباعة، قد يصل أحيانا إلى ما يشبه الرشاوى ، أين يكون الطرف الثاني في هذه العملية من رجال الأمن أو الجمارك، من ذوي الصلاحيات في تسهيل أو تعقيد مهمة أصحاب السلع بطرق خفية وغير قانونية.

هذه العقبة لدى البعض من الباعة خلقت حلقة أخرى من حلقات الإستغلال والسيطرة الذي تتعرض له أرباحهم، فكلما زادت إمكانية الربح أكثر بحسب طبيعة وقيمة السلع ازدادت المهمة صعوبة مما يجعل من احتمالات نمو وتحسين وضعية الباعة المتجولين دوما محدودة، وذلك في ظل علاقات الإستغلال المفروضة عليهم والتي تتخذ طابعا تسلسليا تبعا لتسلسل العلاقات التجارية من الداخل إلى الخارج فاتخاذ التجارة غير الرسمية للطابع الدولي وفقا للتغيرات الحاصلة على مستوى السياسة الاقتصادية للبلاد أخضع الأنشطة غير الرسمية لممارسات أخرى من الإستغلال والتي تتحكم في ديمومة المصلحة المشتركة للطرفين (المستغل و المستغل) لزيادة الأرباح للأول واستمرارية واتساع ونمو النشاط بالنسبة للثاني فضلا عن تغيير الإحساس لديه بالهامشية و اللاوظيفية أيام البطالة.

ثانيا: معوقات ممارسة الباعة المتجولين لنشاطهم:

بالنظر لخصوصية نشاط البيع المتجول الذي لا يحتكم إلى قوانين رسمية أو اعتراف بوجوده كغيره من الأنشطة غير الرسمية وممارسته في ظل ظروف فيزيقية صعبة جدا فإنه تواجه أفراده مجموعة من العراقيل أكدها المبحوثون الذين أجرينا معهم مقابلات في ثلاث مجموعات، حيث توصلنا إلى تشخيص مجموعة من الصعوبات في الجوانب التالية:

1- المعوقات الفيزيقية، الجسدية والمادية:

يتعرض الباعة المتجولون لعدة أنواع من العراقيل التي تحول دون قدرتهم على تطوير قدراتهم العملية لما تسببه لهم من إحباط في العزيمة وإهدار للقوة، فمهما بذلوه من جهد وحققوه من أرباح فإن ذلك لا يتجاوز حدود القدرة على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية للحياة اليومية.

حيث اجمع المبحوثون الـ 17 الذين أجريت معهم المقابلات بأن أهم ما يتطلبه نشاطهم بالدرجة الأولى ويعتمد عليه هي صفة التجول والانتقال من مكان لآخر مع سلع تتراوح أوزانها بين الخفيف وشديد الثقل، حيث يمكن للبعض أن يقطع عشرات الكيلومترات يوميا، حسب توفر الزبائن والقدرة على توزيع أكبر قدر ممكن من السلع، فالحركة وتحمل عبء السلع يجعل من الجهد المبذول مضاعفا، وفي أحيانا كثيرة عاملا على استنزاف كل القوة الجسدية المتوفرة لدى البائع، هذا بغض النظر عن الظروف المحيطة، ففي مدينة تصل درجة حرارتها إلى 50 تحت الظل صيفا وبرودة شديدة شتاء وأحيانا ممطرة[1] (حسب أحد الباعة: **نعمل و كأن نشاطنا يشبه العمل في الهواء الطلق بكل ما يحمله ذلك من قسوة**) يضطر الباعة لتحملها، مما يجعل من البيع المتجول نشاطا لم يقدر على تحمله أي كان بل فقط ذو الصبر الطويل و القدرة على التحمل، فتحصيل المداخيل اللازمة لكسب القوت لا يحصله الباعة المتجولون دون أن يكون للظروف الفيزيقية المحيطة بهم دور كبير و أثر بالغ عليهم، و خاصة بالنسبة لكبار السن.

2- المعوقات الأمنية:

أجمع المبحوثون على أنهم يتعرضون بشكل مستمر للمضايقات الامنية والتي تقوم بها الدوريات المسؤولة عن مكافحة الأنشطة غير الرسمية، مما يسبب للمبحوثين خسائر مباشرة لما يفقدونه من سلع بفعل عمليات المصادرة، أو خسائر غير مباشرة بحرمانهم من العمل لفترات طويلة بسبب انقطاعهم عنه، هذه الممارسات الأمنية يصنفها المبحوثون كواحدة من أهم العوائق التي تحول دون تأديتهم لنشاطهم بشكل جيد ومريح.

هذه المضايقات الأمنية التي تختلف بين المصادرة و التغريم و المطاردة، تدخل ضمن الإجراءات الردعية التي تتبعها السلطات المعنية للتخفيف أو الحد من ظاهرة تفشي العمل غير الرسمي وخاصة في المجال التجاري، وهي من الإجراءات العاكسة لموقف السلطات الرافض لمثل هذه الأنشطة في مجتمع لازال يرفض بشكل قطعي ما للقطاع غير الرسمي من ادوار ومكانة في مجال استيعاب الكم الكبير من العاطلين عن العمل.

حيث أجمع المبحوثون بأن ما يتعرضون له من ضغوطات أمنية هي مجرد إجراءات لإكراههم على ترك نشاطهم وإعلامهم بطريقة غير مباشرة بأنهم مخالفون للقوانين العملية والمهنية، رغم اقتناع أغلبهم وإدراكهم بان نشاطهم

---

[1]- يمكن الرجوع إلى الفصل الأول، ما يتعلق بالجانب المناخي المميز لمجال الدراسة.

هذا مخالف في وجوده للإجراءات القانونية الرسمية اللازمة لممارسة النشاط التجاري، غير أن عدم توفر بدائل أخرى أمامهم هو ما أجبرهم على هذا العمل في ظل ظروفه الفيزيقية وكذا في ظل تحصل بعضهم على شهادات علمية جامعية تؤهلهم لأعمال نظامية أحسن بكثير.

إن هذا الموقف الذي تتخذه السلطات المعنية بالأمر والمترجم في ممارسات أمنية رافضة لنشاط البيع المتجول يفسره البعض على أنه استمرار لممارسات التهميش والإقصاء التي يعانيها فقراء المجتمع عموما والوسط الحضري خصوصا، أين عبر أحدهم عن هذا الوضع قائلا: "**رضينا بالهم، و الهم ما رضاش بينا" وعبر آخر "هؤلاء المسؤولون ما يرحموا ما يخليو رحمة ربي تنزل علينا**" في إشارة إلى أن هذا النشاط بصعوباته الكثيرة لا يشجع على العمل فيه، غير أن الظروف المعيشية اضطرت الكل إلى الرضى به باعتباره أحسن من لا شيء، وعليه الأحرى بالسلطات التي كان يفترض بها توفير مناصب شغل لكل أفراد المجتمع أن تغض الطرف على نشاطهم ما دامت تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في بطالتهم غير المبررة.

3- معوقات ترتبط بالتهميش بالإقصاء:

رغم كل ما تتميز به الأنشطة غير الرسمية والبيع المتجول واحد منها من الحرمان من مختلف التأمينات الاجتماعية والضمانات القانونية والتدعيم المالي، إلا أن شرائح عديدة تلجأ إليه كبديل وحيد متوفر، وإذا كان الوضع شبه عادي للفئات عديمة المؤهلات العلمية والمهنية، والفئات التي لم تبلغ بعد السن القانونية للعمل أو تلك التي تجاوزته، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للفئات التي تتوفر لديها مؤهلات معينة تجعلها أجدر بالحصول على وظائف رسمية، وخاصة من الطاقات الشابة، حيث أجمع المبحوثون بأن ما سبق لهم وعانوا منه أيام البطالة من إحساس بانعدام الأهمية وبالتالي الهامشية والإقصاء من اهم الحقوق التي تضمن الحياة الإنسانية الكريمة، تزداد حدته عندما يقابل نشاطهم بكل صور الرفض، وخاصة من طرف السلطات الإدارية والأمنية، و أحيانا يصل الرفض إلى بعض من أفراد المجتمع في الأحياء السكنية التي يمارس فيها الباعة نشاطهم، عندما يطلب منهم عدم إزعاج السكان (في حالة الباعة الذين يستخدمون الأبواق للتشهير بسلعهم) وأحيانا تصل حد الاعتداء عليهم لطردهم بالقوة من طرف البعض الآخر، فالقبول بهاته الظروف المهنية الصعبة يجعل من الإحساس بالتهميش مضاعفا، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين بالقول: "**هل توجد حقره أكبر من أن يرفضك الجميع في المجتمع**"، والوضعية تكون أكثر تأزما خاصة لدى المبحوثين الذين يعانون بالموازاة مع حرمانهم من منصب عمل

رسمي حرمانا من سكن يضمن لهم الاستقرار والأمن، وبشكل أخص لدى أرباب العائلات الذين يحملون المجتمع بكل طبقاته وفئاته مسؤولية وضعهم بدءا من السلطات المحلية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة وصولا إلى الأفراد الرافضين لوجودهم، فمن وجهة نظرا المبحوثين فإن من تكون لديه قدرات أو كفاءات معينة ولم يتمكن من إبرازها أو المساهمة بها في تنمية مجتمعه الاقتصادية والاجتماعية يصبح شبيها بالآلة المعطلة عمدا و وضعها في مستودع للآلات البالية ، بهذه الطريقة شبه أحد المبحوثين حالة التهميش والإقصاء التي يعيشها على غرار زملائه.

4- معوقات نفسية ترتبط بالنظرة للمستقبل المجهول:

كغيره من العمال تتميز الحالة النفسية للبائع المتجول بخصائص معينة مرتبطة أشد الارتباط بوضع نشاطه ذو المستقبل المجهول، حيث أجمع المبحوثون على أن من أهم ما يشعرون به زيادة على الإحساس بالتهميش والإقصاء المقصود بالنظر لدور التسيير البيروقراطي غير العادل لعملية التوظيف في القطاع الرسمي فإن نظرتهم لمستقبلهم أصبحت بمثابة هاجس مخيف، خاصة في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه فيوما بعد يوم وسنة بعد سنة يقضيها البائع في انتظار الحصول على البديل الذي يضمن المستقبل الأحسن والأفضل وخاصة لفئة الباعة من صغار السن والمقبلين على الزواج، حيث يعتبر وضعهم المهني غير الدائم وغير المستقر غير مشجع على اتخاذ أية خطوة في سبيل تشكيل عائلة، لأن هذه الأخيرة في نظرهم تعني الاستقرار الذي لا يتأتى بدوره دون حدوث استقرار على المستوى المهني، بالدرجة الأولى.

وفي هذا الإطار اعتبر أحد المبحوثين البيع المتجول ذلك النشاط الذي يضمن القوت لهذا اليوم، لكن لا يمكن أن يضمنه للغد أو بعده في إشارة إلى أن مستقبل الباعة المتجولين مجهول الأفق، الأمر الذي يتطلب أخذ الأمر بجدية من طرف أفراده أو المسؤولين المعنيين بالأمر، فإما توفير مناصب العمل الدائمة أو إدخال إجراءات معينة بما يسمح بإمكانية تثبيت البعض من الباعة في إطار التجارة الرسمية، بإنشاء أسواق مخصصة لهم ، أو منحهم بعضا من المحلات التي تمنح من طرف السلطات المحلية على فترات لفئات معينة غالبا ما تكون من غير مستحقيها.

ثالثا: الوعي الاجتماعي والسياسي للباعة المتجولين:

من بين أهم المؤشرات المؤكدة للمكانة الهامة للباعة المتجولين في الوسط الحضري، تمتعهم بدرجة من الوعي الاجتماعي والسياسي، حيث يمكن أن يبرز ذلك من خلال إدراكهم للعديد من الحقائق الاجتماعية

والاقتصادية، فضلا عن مواقفهم وممارساتهم السياسية إن وجدت، حيث يحاول الباعة المتجولون تأكيد ارتباطهم بواقعهم بكل مستوياته، وذلك من خلل عدة ممارسات منها الإيجابي ومنها السلبي، هذا الوعي الاجتماعي والسياسي لهم يمكن الكشف عنه في ستة نقاط:

1- الطموح إلى تحقيق الأفضل:

أكد المبحوثون جميعا أن لجوءهم إلى نشاطهم هذا يعتبر هروبا اضطراريا من أزمة البطالة التي تؤثر سلبا على الوضع المادي، النفسي وحتى الأخلاقي للفرد البطال، فالشاب الذين هو في مقتبل عمره وفي ذروة القدرة على العطاء ، يجد نفسه مجبرا على هذا النشاط كبديل عن التسكع في الشوارع، ورب الأسرة المسؤول عن إعالة عدد كبير من الأفراد تصبح لقمة العيش هي الهدف الأسمى من وراء نشاطه قبل التفكير في ظروف العمل أو ضمان المستقبل، ومع ذلك فجميعهم متفقون على أن هذا العمل ليس الحل النهائي لحالة بطالتهم، فتحسين المستوى المعيشي لأفراد الأسرة لن يتحقق إلا بالعمل الدائم والمستقر، وإحساس الشاب بوجوده واستقلاليته عن أسرته ماديا ثم اجتماعيا، لن يكون إلا بوظيفة دائمة ومستقرة، فكل مبحوث يطمح من وراء نشاطه هذا إلى أن يحل مشكلة الدخل المادي مؤقتا في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة الحضرية، أما الطموح الأكبر فهو تحقيق الأحسن والأفضل ماديا والذي سينعكس على الوضع الاجتماعي، و يبرز ذلك من خلال تأكيد أغلب المبحوثين على أن جهودهم مستمرة و لا تنقطع بحثا عن فرصة العمل الأحسن، كل بحسب مستواه العلمي والمهني، هذه الفكرة تنفي بشكل قطعي فرضيات ونتائج بعض الدراسات التي تصف فئات فقراء الحضر بما فيهم أفراد القطاع غير الرسمي بالخضوع والاستسلام ومحدودية الطموح والشعور بالقدرية[1] وعليه الحكم عليهم بعدم الفاعلية وعدم القدرة على تحسين واقعهم المعيشي والاتكال في ذلك على السلطات الحكومية، فنفي هذه الخصائص عبر عنها أحد المبحوثين قائلا: **"لو كان الأمر بيد السلطات الحكومية لقضوا علينا لأننا نمثل حجر عثرة أمامهم أو شوكة في حلقهم، فوحدنا قادرون على تحصيل أهم حقوقنا، خاصة المهنية والتي تعيد لنا مكانتنا الحقيقية كأفراد فاعلين في المجتمع، فلا يوجد بائع واحد راض عن واقعه المهني والاجتماعي، وكلنا يطمح إلى الأفضل"**.

---

[1]- يمكن الرجوع لمعطيات الفصل الثالث، فيما يتعلق بسمات الفقراء الحضريين.

2- الوعي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد:

أجمع المبحوثون على أنه بالفعل تعيش مؤسسات المجتمع الاقتصادية المعنية بالتوظيف أزمة فائقة تجعلها غير قادرة على إستيعاب كل الراغبين والقادرين على العمل، وإن كانت هاته الوضعية تتحمل الحكومات المتعاقبة جزءا كبيرا من المسؤولية في صنعها، وعليه تتحمل بدورها مسؤولية إيجاد الحلول الكفيلة لها حتى و إن لم تكن حلولا جذرية للمشكلة، لكن على الأقل التخفيف منها، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين قائلا: **"لماذا تتورط الحكومات بأغلب مسؤوليها في الفساد والاختلاس، أليس هذا دليلا على أن التوظيف حتى وإن كان يتم على مستويات أدنى من ذلك أيضا يخضع لفساد إداري وإلى اللاعدل واللامساواة في منح الفرص إن وجدت"**، هذا التصريح يؤكد إدراكا بوجود عجز معين في خلق مناصب العمل، لكن المتوفر منها يمنح بطريقة غير عادلة ولا تحتكم للكفاءات والخبرات وذوي الحاجة بقدر الاحتكام للعلاقات الشخصية واصفين إياها بالبيروقراطية والمحسوبية...الخ.

3- النشاط الثقافي والرياضي:

إذا كان الباعة المتجولون يفتقدون للاندماج المهني في مجتمعهم فإنهم ليسوا كذلك ثقافيا واجتماعيا ورياضيا، حيث أكدت نسبة هامه من المبحوثين وخاصة الشباب وصغار السن المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية، كل حسب ميولاته، حيث تحتل الرياضية منها الأكثر جلبا لهم، سواء كان ضمن إطار رسمي (نوادي رياضية) أو ضمن إطار غير رسمي كالقيام بنشاطات رياضية في مختلف الملاعب أو القاعات الرياضية المتوفرة بالمدينة رغم قلتها، في الوقت الذي عبر باقي المبحوثون عن رغبتهم في أن يمارسوا أنشطة رياضية أو ثقافية غير أن ظروفهم المهنية لا تسمح لهم بذلك، فالعمل لفترات طويلة وبطريقة منهكة للقوة الجسدية تجعل من البائع المتجول بعيدا كل البعد عن الحياة الحضرية الثقافية والرياضية، وتصعب من إمكانية أن تكون له انتماءات لمختلف مؤسسات المجتمع المدني، وإن كان بعضهم قد أكد انتماءه لبعض الجمعيات ذات الطابع غير السياسي، كجمعيات الأحياء وبعض الجمعيات الرياضية، لإدراكهم ما لهذه المؤسسات غير الحكومية من أدوار هامة في التحسيس بوضعياتهم الاجتماعية المختلفة من ناحية أو التخفيف من إحساسهم بالحياة المهمشة، فيجدون لأنفسهم مجالات معينة للاندماج الاجتماعي ولتأكيد وجودهم وفعلهم الإيجابي في الحياة الحضرية ككل.

4- النشاط السياسي:

بالنظر للوضعية غير المستقرة التي يعيشها الباعة المتجولون فإن ذلك يحتم ضرورة أن يلقى ذلك اهتماما كبيرا من طرف السلطات السياسية في البلاد والمعنية سواء باتخاذ القرارات أو إيجاد الحلول اللازمة لمشكلة بطالة شرائح كبيرة من المجتمع، وهذا لا يمكن حدوثه دون أن توجد حركة معينة من طرفهم للمطالبة بالحقوق والتحسيس بالواقع الصعب المعاش.

ومن بين الأطر التي يمكن ضمنها القيام بذلك نجد الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي تمكن المنافسة الموجودة بينها من ظهور العديد من المشكلات الخفية إلى السطح وبالتالي مناقشتها وإمكانية إيجاد حلول بشأنها غير أن هذا العمل السياسي لا يحبذه أغلب المبحوثون أو لا يبوحون به إن وجد، بالنظر للوضع العام للبلاد والذي كان لفترة طويلة امتدت منذ بداية التسعينات غير محفز لأغلب الفئات على النشاط السياسي لما يمكن أن يخلقه ذلك من مشاكل قد تصل حد الخطورة، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى بعد استعادة البلاد للأمن والاستقرار ولو نسبيا، حيث رسخت في العقول فكرة أن النشاط السياسي مرادف للتعب والبحث عن المشاكل مع عدة جهات خاصة منها الأمنية ، غير أن الأمر يختلف بالنسبة لمشاركة المبحوثين في مختلف العمليات الانتخابية التي تنظم على فترات معينة وعلى كل المستويات وهي من الأحداث التي تظهر مدى مبالاة ومشاركة أفراد المجتمع في كل ما يتصل بالحياة اليومية العامة له، بل وتحدد مصيره ومصير أفراده أحيانا.

حيث أكد أغلب المبحوثون بأنه ورغم كونهم بدؤوا يفقدون الأمل في إمكانية أن يحدث تغيير فعلي يمس إيجابيا بوضعهم، إلا أنهم لا زالوا مواظبين على المشاركة في الانتخابات السياسية المنظمة لحد الآن إيمانا منهم بأن مشاركتهم في حد ذاتها هي موقف سياسي يحاولون تأكيد وجودهم في هذا المجتمع من خلاله، ويطمحون من خلال التأثير بحجمهم الكبير على نتائجها باعتبار هذا الفعل هو الطريقة الوحيدة التي لا تزال تشعرهم بأنهم أفراد فاعلون كغيرهم من فئات المجتمع ما دام نشاطهم يوحي لهم بالتهميش والإقصاء، آملين أن تكون لمشاركاتهم السياسية يوما ما دورا في إيصال الفئة الأفضل لمراتب اتخاذ القرار خدمة للشرائح العريضة من فقراء المجتمع.

ومن ناحية أخرى يدرك الباعة المتجولون ما يحتلونه من مكانة في مجتمعهم ومن ثقل بالنظر لحجم شريحتهم الكبير، هذا الأمر جعل رجال السياسة يلجؤون إليهم في كل المناسبات مستخدمين ظروفهم و وضعيتهم الاجتماعية ضمن أوراقهم الضاغطة في برامجهم السياسية، أو مستغلين ذلك وصولا لأهداف ومصالح سياسية

لوعيهم بمدى إمكانية أن تصبح هذه الفئات ذات تأثير سياسي كبير في حال الاهتمام بمشاكلها بشكل فعلي، ما جعل أحد المبحوثين يصف تلك العلاقة الدائمة بين رجال السياسة وبينهم في مختلف المناسبات السياسية قائلا: **"ينساونا طول العام وكي تجي الانتخابات يتفكرونا احنا لولين"**، في إشارة إلى ما يمكن أن تقوم به هذه الشريحة من دور حقيقي في رسم طبيعة الإستراتيجيات السياسية المنتهجة داخل المجتمع، في حال ما إذا استعملت بطريقة تخدم الصالح المجتمعي ككل وليس المصالح الشخصية الضيقة.

تأكيد المبحوثين على مشاركتهم السياسية في الغالب ينفي الفرضية التي تصف فقراء الحضر عموما بالفئة المهمشة سياسيا أو تلك الشريحة التي تعاني ما يشبه العزل السياسي لها من خلال عزوفها عن كل نشاط سياسي مجتمعي فاعل لفقدانها الأمل بشكل قطعي في إمكانية أن تتحسن ظروفها يوما ما مهما تغيرت الأنظمة السياسية القائمة.

5- الوعي بحقيقة وضعهم المهني والاجتماعي وموقف السلطات منه:

إن الوضع المهني المتسم باللااستقرار والحرمان من مختلف الضمانات المهنية للعامل والوضع الاجتماعي المتسم بالتهميش والواقع المعيشي الصعب الذي يصل حد التأزم هي الحقيقة التي أجمع المبحوثون على أنهم يدركونها تمام الإدراك، وبدل أن يقابل هذا الوضع بالتفهم والتقبل لنشاط البيع المتجول رغم سلبياته، في ظل انعدام الحلول البديلة كان و لازال موقف السلطات المعنية بالأمر منهم الرفض القاطع لوجودهم، وهذا ما تترجمه الحملات التي تقوم بها الدوريات الأمنية على فترات في سبيل منعهم من تأدية نشاطهم.

حيث أكد أحد المبحوثين بأنه عندما يتعلق الأمر بالعمل الذي نكسب منه القوت اليومي لنا ولعائلاتنا تصبح كل الخدمات المهنية ثانوية بالنسبة لنا فنتقبل الحرمان من التأمين الاجتماعي ومن الدعم المادي وغيرها ويصبح الأهم الحفاظ على مصدر الرزق الوحيد المتوفر أمامنا، بينما موقف السلطات منا والتي لم توفر لنا فرصة العمل الرسمية وبالمقابل تمنعنا من نشاطنا هذا شبيه بدفعنا إلى الموت، فهم رافضون لعملنا ولا يبالون بنتيجة ذلك، وعليه يمكن وصف هذا الموقف بالرفض واللامبالاة والتهميش والإقصاء.

6- الباعة المتجولون بين الهامشية والفاعلية:

إذا كان الواقع المعيشي مهنيا واجتماعيا يوحي بان الباعة المتجولين يعيشون على هامش الحياة الحضرية من خلال حرمانهم من مختلف الخدمات ومقومات العيش الكريم في ظل عملهم دون أي شكل من أشكال التأمين المهني المتعارف عليها، فإن هذا لا يعني أنهم غير فاعلين بالضرورة وغير قادرين على إحداث أي فارق وهذا ما أكده كل المبحوثين عندما طرحت عليهم أسئلة تتعلق بموقفهم في حال منعهم بشكل قطعي من تأدية نشاطهم وتقييمهم لمكانتهم في مجتمعهم، أين كان رد أغلبهم بأنه سيكون شبيها ببعض الأحداث التي غالبا ما تقودها فئات الفقراء والمحرومين في المجتمع الجزائري، لأنهم مقتنعون بأن مختلف الحركات الاحتجاجية كفيلة بجعل السلطات تلتفت إليهم بل ويمكن أن تخضع لطلباتهم وخير دليل على ذلك ما أكده أحد المبحوثين متسائلا: "**ألم تتراجع الحكومة عن قراراتها برفع أسعار بعض المواد الاستهلاكية سابقا في ظرف وجيز بمجرد خروجنا للشارع؟، ألا تحل المشاكل بمجرد قطع الطرقات وعرقلة حركة السير؟ إن الإخلال بالنظام العام في المجتمع هو الحل في حال المساس بمصدر رزقنا**"، هذا ما يبرز وجود شحنة ثورية كامنة داخل فئات المهمشين والتي يمكنها أن تتفجر في حال وصول الأوضاع إلى الذروة من التأزم، مما يحول من الوضع الهامشي لهم إلى احتلال الصدارة في تغيير الأوضاع القائمة، وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه كل من "**بارلمان J.Perlman**" و "**فرانتز فانون F.Fanon**"، حول الفاعلية الثورية للفقراء حين أكدا بأنه رغم ما تعانيه فئات وأفراد القطاع غير الرسمي كغيرها من الفقراء من سياسات تهميشية إلا أنهم يلعبون أدوارا ضاغطة وذات فعالية سياسية وخاصة إذا ما استعملوا بطرق صحيحة في ذلك من طرف الأفراد الأكثر وعيا بينهم، حيث يمكنهم أن يغيروا واقعهم المعيشي إلى الأفضل وأكثر من هذا يمكنهم حتى قلب أنظمة حكم بكاملها، بالنظر لتشكيلهم لقاعدة شعبية عريضة جدا، قد تصل في بعض المجتمعات إلى غالبية أفرادها.

نتائج الدراسة:

I- مناقشة الفرضيات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية:

لقد انطلقت دراستنا هذه من ثلاث فرضيات أساسية، كل منها بثلاثة مؤشرات بغرض دراستها وتحليلها، وبعد الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن في ضوئها مناقشة الفرضيات بالشكل التالي:

أولا- الفرضية الأولى: يتسم الواقع المعيشي للباعة المتجولين بالتأزم الاجتماعي.

وتتمحور هذه الفرضية حول ثلاثة مؤشرات:

1- المؤشر الأول- تتسم الظروف الأسرية للباعة المتجولين بالصعبة:

حيث أتت في هذا الإطار معطيات الجداول رقم : 28، 29، 30، 31، 32 و 33 حول طبيعة أسر المبحوثين، حجمها، عدد أبنائهم (للمتزوجين)، شغلها للسكن، الجهة المسؤولة عن الإنفاق على الأسرة، الأصول الجغرافية لها وطبيعة مناطق إقامة المبحوثين.

أين أكد أغلب المبحوثين بأنهم ينحدرون من أسر نووية، بنسبة 73,73% بحجم يفوق في الغالب الستة (06) أفراد بنسبة 59,59%، ونفس النسبة من المبحثين لديهم أكثر من ستة (06) أبناء بالنسبة للمتزوجين منهم، بينما يتحمل 65,65% منهم المسؤولية كاملة على الإنفاق على الأسرة، رغم حجمها الكبير نسبيا، هذه الأسر تنحدر أغلبها من أوساط غير حضرية بنسبة 80,80% بين ريفية وشبه حضرية، بينما يستقرون في غالبيتهم بالوسط الحضري حاليا بنسبة 53,53%.

وبالنظر لكل هاته المعطيات الإحصائية التي تفوق كلها الـ 56% وبعضها كبير جدا يفوق 70%، يمكن القول بأن أغلب المبحوثين يعيشون ظروف أسرية صعبة وأن نشاطهم كان نتاج عدم قدرة القطاع الحضري على استيعابهم كون أغلبهم من المهاجرين الريفيين الحضريين، رغم وجود نسبة منهم ذات أصول حضرية.

2- المؤشر الثاني- تتسم الظروف السكنية للباعة المتجولين بالمزرية:

وفي إطار هذا المؤشر جاءت معطيات الجداول رقم: 34، 35،36، 37 و38 لتشخص طبيعة الأحياء السكنية ومساكن المبحوثين، و طبيعة ملكيتهم لها، الخصوصية داخل المسكن، ومدى توفر بعض الخدمات الحضرية الضرورية.

أين أكد أغلب المبحوثين بأنهم يقطنون أحياء سكنية لا ترقى للحياة الآدمية الكريمة (عشوائية، قصديرية، شعبية) أو ذات كثافة سكانية عالية (ذات سكنات جماعية) بنسبة 56,56% و 39,39% وهي الأغلبية

الساحقة من المبحوثين، حيث تأويهم مساكن ليست أحسن حالا من الأحياء على اعتبار أن المسكن في طبيعته ومستواه يخضع للحي الذي يتواجد فيه حيث تقطن غالبية المبحوثين الأكواخ أو البيوت الفردية الخاصة التي تميز الأحياء العشوائية أو شقق العمارات في أحسن الأحوال بنسب 34%، 23%، و 41% على التوالي، وفي مجموعها تعكس وضعيات سكنية إما غير مريحة أو غير قابلة نهائيا للإقامة، فضلا عن كون أغلبهم يستأجرون هذه المساكن بما يضيف عبئا ماديا على تردي الأوضاع السكنية.

حيث من أهم ما يميز مساكن المبحوثين افتقادها للخصوصية بسبب ضيقها وكبر حجم الأسر التي تشغلها (93,93%) مع حرمان عدد كبير منها من الخدمات الحضرية الضرورية للحياة من ماء، كهرباء، غاز وصرف صحي بنسب 42%، 48%، 59% و 45%، وهي نسب كبيرة بالمقارنة بأهمية الخدمات التي تمثلها للحياة اليومية، بينما يكتفي أغلب المبحوثين ببعض التجهيزات الكهرومنزلية الضرورية فقط بنسبة 76,76%، هذه المعطيات الإحصائية تكشف ظروفا سكنية مزرية لنسب كبيرة من الباعة المتجولين.

3- المؤشر الثالث- تتسم الظروف المهنية للباعة المتجولين بالسيئة وغير المشجعة على العمل:

حيث جاءت معطيات الجداول الإحصائية رقم: 39، 40، 41، 42، 43، 44 و 45، وذلك لتشخيص الظروف المهنية التي دفعت بالمبحوثين إلى دخول نشاط البيع المتجول وبعض ما يميزه من: رأس المال الذي كلفهم إياه هذا النشاط، طبيعة العمل من حيث كثافة اليد العاملة، طريقته، الحجم الساعي للعمل والوسائل المساعدة على ذلك.

أين أكد غالبية المبحوثين قلة حجم رأس مالهم واعتبروه إما متوسطا أو ضعيفا ممثلين نسبة 78,78% من مجموع أفراد العينة، بينما بساطة نشاطهم هذا تجعل منه لا يحتاج تكثيفا لليد العاملة بالنظر لمداخيله القليلة مما يجعلهم يعملون إما بشكل إنفرادي (56,56%) أو بشراكة لا تتجاوز الثلاثة أشخاص (43,43%)، و خاصة في حالات الحاجة للمساعدة على التنقل بالسلع من مكان لآخر أو لعدم القدرة ماديا على العمل ما يحتم الشراكة بين بعضهم البعض، بينما يختار أغلب المبحوثين لأماكن لممارسة نشاطهم آخذين بعين الاعتبار بالدرجة الأولى تجنب الدوريات الأمنية بنسبة 53,53% أو البحث عن المكان الأنسب لبيع السلع بحسب أهمية عامل الزبائن لهذا النشاط بنسبة 32,32% ، فالحاجة لهذا العمل تجعل من نسبة 73,73% من المبحوثين يداومون عليه باعتباره مصدر رزقهم الوحيد، و نظرا لمداخيلهم المتدنية منه فإن هذا يدفع بأغلبهم للعمل إما بشكل دائم أو شبه دائم أيام العطل والمناسبات العادية، و بحجم ساعي بين (5-8 ساعات) بنسبة 68,68% و 13,13% من المبحوثين يعملون لأكثر من 8 ساعات يوميا في محاولة لمضاعفة المداخيل قدر المستطاع، حتى

وإن كان في ظل السير على الأقدام عند التنقل بالسلع من مكان لآخر وهذا ما أكده 80,80% من مجموع أفراد العينة.

كل هذه المعطيات تشخص الظروف المهنية للباعة المتجولين الحالية والدافعة منها لهذا النشاط والتي لا تشجع على الاستمرار فيه إلا لمن لم يجد حلا آخر سواه باعتباره مصدر رزق عدد كبير من الأسر والأفراد.

من خلال معطيات المؤشرات الثلاث السابقة الذكر نستشف الوضع المعيشي الصعب الذي يطبع الحياة اليومية لأغلب الباعة المتجولين وعليه يمكن القول بأن الفرضية الأولى قد تحققت إلى حد كبير.

ثانيا– الفرضية الثانية: يؤدي البيع المتجول أدوارا تنموية استيعابية، إنتاجية وخدماتية في الوسط الحضري

وتتمحور هذه الفرضية حول ثلاثة مؤشرات:

1– المؤشر الأول– يؤدي نشاط البيع المتجول دورا استيعابيا هاما في الوسط الحضري:

وفي إطار هذا المؤشر جاءت معطيات الجداول رقم :46، 47، 48، 49، 50، 51 و52، في محاولة لتشخيص الدور الإستعابي الفعلي لنشاط البيع المتجول حسب متغيرات، العمل سابقا، ظروف بطالتهم، إختيار هذا النشاط، ما يمثله من أهمية في الحياة المهنية للبائع، رغباتهم العملية، مكانة البرامج الحكومية لمكافحة البطالة من طموحاتهم المهنية ومسببات بطالتهم الحقيقية التي دفعت بهم إلى اللجوء للبيع المتجول.

حيث أكد 75,75% من المبحوثين أنهم قد سبق لهم وقدموا طلبات عمل لمختلف المؤسسات الرسمية بين عمومية وخاصة، غير أن 87,87% منهم لم يسبق لهم وأن حظوا بفرصة عمل نظامية، ما جعل من نشاطهم هذا كل ما توفر أمامهم من حلول لبطالتهم وهذا ما أكده 73,73% منهم، حيث أنه وبالنظر لسوق العمل المتأزمة فإن 82,82% من المبحوثين لا يمارسون نشاطا آخر غير عملهم هذا رغم أن الغالبية الساحقة ترغب في الحصول على منصب عمل رسمي دائم ومستقر، لأن نشاطها ليس هو الحل الدائم والحقيقي للبطالة، ورغم المحاولات العديدة لأصحاب القرار للتخفيف من حدة البطالة بوضع برامج أغلبها غير كافية وغير دائمة للبطالين إلا أن 71,71% من المبحوثين قد حاولوا الحصول على مناصب عمل ضمن هذه البرامج دون جدوى.

فوضع سوق العمل المتسم بارتفاع معدلات البطالة يؤكد أغلب المبحوثون أن أسبابه تتداخل بين ركود عملية التوظيف من ناحية بنسبة 45,45% أو الممارسات الإدارية السلبية القائمة على الوساطة والتي تتحكم في تشغيل اليد العاملة وهذا ما أكده 37,37% من المبحوثين رغم أن غالبيتهم ذوو مستويات تعليمية تؤهلهم للحصول على فرصة عمل نظامية حيث اعترف 14,14% فقط من المبحوثين بانعدام المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتوظيفهم.

من خلال كل هذه المعطيات نرى بأن البيع المتجول كنشاط غير رسمي يقوم بدور بديل عن مؤسسات القطاع الرسمي في مسألة استيعاب كم هائل من اليد العاملة البطالة رغم تأهيل نسبة كبيرة منهم.

2- المؤشر الثاني- يؤدي نشاط البيع المتجول دورا انتاجيا واضحا في الوسط الحضري:

الدور الإنتاجي للبيع المتجول تعكسه معطيات الجداول رقم: 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59 و 60، والخاصة بمتغيرات مصادر السلع التي يتاجر فيها المبحوثون ومدى تنوعها والجهة المستفيدة من مداخيل البيع المتجول.

ومتوسط المداخيل منه ودرجة تلبية هذه الأخيرة للاحتياجات المختلفة للمبحوثين ومساهمة هذه المداخيل في مصاريف عائلاتهم، و ما إذا كان يوجه قسط منها للادخار كعملية إقتصادية تساهم في التنمية المجتمعية، ومدى تحسن الأوضاع المعيشية من وراء نشاط البيع المتجول، وبالتالي أهميته من حيث المداخيل التي ينتجها لأفراده والتي تظهر من خلال رغبتهم في تركه من عدمها.

حيث أكد غالبية المبحوثين أي بنسبة 78,78% بأنهم يتاجرون في سلعة واحدة حسب ما تسمح به رؤوس أموالهم البسيطة مع التركيز على المحلية منها بالنظر لأسعارها التي هي في متناولهم بنسبة 61,61% مع وجود نسبة ممن يتاجرون بالسلع ذات الإنتاج العائلي الخاص بنسبة هامة تقدر بـ 27,27%، حيث ترجع المداخيل من وراء البيع المتجول مباشرة للبائع نفسه وعائلته، حيث لا تسمح محدوديته يخضع للعمولة أو غيرها من الأعمال بالوساطة والتي تستنزف قسطا هاما منه، حيث لا يتجاوز متوسط دخل غالبية المبحوثين مبلغ 20.000 دج شهريا بالتقريب و ذلك بنسبة 78,78% ، هذا الدخل لا يكفي سوى لتلبية بعض الأساسيات فقط من الاحتياجات اليومية للمبحوثين وهذا ما أكده 89,89% من مجموعهم، رغم أن 86,86% منهم يساهمون بشكل كلي أو جزئي في التكفل بمصاريف عائلاتهم، مما يجعل من مداخيلهم لا تتوجه إلا للاستهلاك اليومي، حيث يعجز أغلب المبحوثين على الإدخار لما له من فوائد مستقبلية على الأفراد و المجتمع ككل وهذا ما اكده 78,78% من مجموع أفراد العينة.

هذه المداخيل التي يحصلها المبحوثون من وراء نشاطهم يراها البعض (34,34%) قد حسنت الكثير من ظروفهم بمقارنتها مع وضعهم في فترة البطالة، فيما طموح أغلب المبحوثين (49,49%) في تحقيق الأفضل دوما فيعتبر هذه المداخيل لم تستطع تحسين وضعياتهم سوى بنسبة قليلة.

ورغم ذلك لا يفكر هؤلاء في ترك نشاطهم في ظل انعدام البديل الأحسن، حيث تبقى المداخيل المادية أهم متغير يوضح ما يمكن أن يؤديه البيع المتجول كنشاط غير رسمي في الجانب الإنتاجي.

3- المؤشر الثالث- يؤدي نشاط البيع المتجول دورا خدماتيا بارزا في الوسط الحضري:

تبرز معطيات الجداول رقم: 61، 62، 63، 64، 65، 66 و67، عدة متغيرات توضح الدور الخدماتي لنشاط البيع المتجول، حيث يرتبط هذا الدور أكثر بما يقدمه الباعة المتجولين لزبائنهم من سكان الوسط الحضري، حيث أكد 74.74% من المبحوثين كثافة إقبال زبائنهم بالنظر لما يوفروه لهم من سلع ذات أسعار رخيصة بنسبة 53,53% مقارنة مع أسعار السلع في مختلف المحلات التجارية الرسمية، خاصة وأن الأحياء التي ينشط فيها الباعة تتميز بالكثافة السكانية العالية، و بسكان غالبيتهم ذوو مداخيل محدودة وهذا ما أكده 56,56% من مجموع أفراد العينة، فضلا عن كون غالبية هؤلاء الزبائن بمستوياتهم المادية المنخفضة يمثلون تقريبا كل شرائح المجتمع كما أكده 76,76% من المبحوثين.

وبالنظر لكون الباعة المتجولين يوفرون السلع ذات الأسعار التي تكون في متناول الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وأكثر من هذا يقربونها إلى الأحياء والسكان، فإن هذا يرضي الزبائن كثيرا كما أكده 84,84% من المبحوثين، خاصة وأنهم بنشاطهم هذا يشكلون بديلا وحيدا لنسبة كبيرة جدا من هذه الأسر حسب 60,60% من المبحوثين.

ومن خلال معطيات المؤشرات الثلاثة التي سبق واستعرضناها نجد أن نشاط البيع المتجول يقوم بعدة أدوار منها الاستيعابية، الإنتاجية والخدماتية وعليه فالفرضية الثانية قد تحققت إلى حد كبير.

ثالثا- الفرضية الثالثة: يحتل الباعة المتجولون في المجتمع مكانة هامشية.

وتتمحور هذه الفرضية حول ثلاث مؤشرات.

1- المؤشر الأول- تتصف علاقة الباعة المتجولين بمؤسسات القطاع الرسمي باللاتكافؤ و الاستغلال:

هذا المؤشر تكشف عنه متغيرات علاقة الباعة المتجولين بالمؤسسات المالية (البنوك) والمنافسة التي يتعرضون إليها وطبيعتها، الجهات المتحكمة في نشاطهم من خلال مصادر تموينهم بالمواد الأولية وطريقة الحصول عليها وعلاقتهم بالتجار الخواص (التجارة الرسمية)، وهذا ما توضحه معطيات الجداول رقم: 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74 و 75.

حيث أكدت الأغلبية الساحقة من المبحوثين حرمانها من كل أنواع الدعم المادي من مختلف المؤسسات المالية الرسمية (البنوك) وذلك بنسبة 97,97% وإن وجد الدعم فهو بطريقة غير قانونية ويخضع للمحاباة، وما يزيد من صعوبة نشاطهم المنافسة الشديدة داخل نفس التخصص المهني بنسبة 79,79%، وخاصة على الأسعار كعامل محدد ومساعد على الربح أو العكس وهذا ما أكده 67,67% من المبحوثين.

كما أكد غالبية المبحوثين حصولهم على مواردهم الأولية من مختلف المصادر الرسمية من أسواق أسبوعية يومية، تجار خواص...الخ، حيث أن 30,30% فقط منهم يتاجرون بسلع من إنتاجهم الخاص، كما أن الوساطة تلعب أحيانا دورها في استنزاف أرباح الباعة، حيث أن 61,61% فقط من المبحوثين يحصلون على سلعهم بشكل مباشر (دون وساطة)، أما العلاقة العكسية في التمويل- من البائع المتجول إلى التاجر في القطاع الرسمي- فهي محدودة لا تتجاوز 21,21% ما يجعل من 85,85% من المبحوثين لا يشكلون أي ضرر على التجارة الرسمية، كما أن 90,90% منهم لا يتعرضون لدفع أي رسوم للحصول على مواردهم الأولية.

وعليه فالعلاقة قائمة بين البيع المتجول كنشاط غير رسمي والقطاع الرسمي لكن تظهر بأكثر حدة في اعتماد الباعة المتجولين على التجار الرسميين في مسألة التمويل بالموارد الأولية اللازمة لنشاطهم، ما يوضح الجهة التي يمكنها أن تستغل الأخرى في الهيمنة على قسط من أرباحها بطريقة غير مباشرة، فالعلاقة غير متكافئة.

2- المؤشر الثاني- تحول مجموعة من المعوقات الفردية والمجتمعية دون تأدية الباعة المتجولين لنشاطهم بشكل أفضل:

حيث تبرز هذه المعوقات من خلال المعطيات المحصل عليها من خلال المقابلات التي أجريت مع المجموعات الثلاث من المبحوثين حيث أجمعوا على أن هذه العراقيل يمكن تصنيفها في أربعة جوانب أساسية حسب الأهمية وهي:

أ- معوقات فيزيقية، جسدية ومادية: وذلك من حيث معاناة المبحوثين جسديا في التنقل من مكان لآخر ولمسافات طويلة متحملين عناء الحمولة الثقيلة للسلع من ناحية و الظروف المناخية الصعبة في كل الفصول من ناحية أخرى، و في الأخير يكون تحصيل مداخيل بسيطة لا تكفي أغلبية المبحوثين على تلبية كل حاجياتهم اليومية.

ب- معوقات أمنية: تتمثل في ما يتعرض له المبحوثون من عمليات المطاردة والمصادرة والتغريم من قبل الدوريات الأمنية المتكفلة بمكافحة الأنشطة غير الرسمية.

ج- معوقات ترتبط بالتهميش والإقصاء: تتمثل في نظرة المبحوثين لوضعية نشاطهم المرفوض قانونيا وغير المحمي وغير المستفيد من كل الامتيازات المهنية المتعارف عليها، رغم أن غالبيتهم ذوو مستويات تعليمية تؤهلهم للحصول على مناصب عمل رسمية أحسن وأفضل.

د-معوقات نفسية ترتبط بالنظرة للمستقبل المجهول: وتبرز في حالات الإحباط التي يعانيها المبحوثون في ظل ممارستهم لنشاط غير دائم وغير مستقر ومرفوض من المجتمع، خاصة من واضعي القرارات

والبرامج السياسية، حيث لا يشجع وضعهم هذا على العمل كون مستقبله مجهول (العمل لتحصيل قوت اليوم دون التأكد من طبيعة الوضع في الغد)، وخاصة لفئات الشباب الذين يمثلون غالية الباعة المتجولين.

3- المؤشر الثالث- يتصف الباعة المتجولون بدرجة من الوعي الاجتماعي والسياسي والادراك لواقعهم المعاش.

حيث يمكن الكشف عليه من خلال ست قضايا أساسية تم طرحها والحصول على معطيات بشأنها من خلال المقابلات التي أجريت مع مجموعات المبحوثين وهي:

أ- الطموح إلى تحقيق الأفضل: حيث برز الطموح الكبير الذي يتصف به المبحوثون برغبتهم الدائمة في تحقيق الأفضل مهنيا و اجتماعيا من خلال رغبتهم التي لا تنقطع في الحصول على منصب عمل رسمي دائم يضمن لهم الإستقرار المادي والاجتماعي.

ب- الوعي بالواقع الإقتصادي والاجتماعي للبلاد: أظهر المبحوثون إدراكا كبيرا بما يدور حولهم اقتصاديا و اجتماعيا من حيث تفهمهم لواقع التشغيل الذي يتحكم فيه العرض و الطلب على اليد العاملة في سوق العمل بإدراكهم لعدم توازن هذه الأخيرة من ناحية ودور بعض الممارسات الإدارية السلبية التي وصفوها بالبيروقراطية في منح فرص العمل لغير مستحقيها دوما معتبرين أنفسهم ضحايا واقع اجتماعي غير عادل.

ج- النشاط الثقافي و الرياضي: حيث لا يتميز كل الباعة المتجولين باللامبالاة وبالإنطواء الاجتماعي ويبرز ذلك من خلال مشاركتهم في بعض الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية تصل حد الانتماء لبعض الجمعيات كالرياضية وجمعيات الأحياء منها لوعيهم بدورها في ربطهم الدائم بالسلطات و بالمجتمع الذي ينتمون إليه، رغم أن نشاطهم بظروفه المهنية لا يشجع نسبة كبيرة منهم على ذلك ولا يسمح لهم بها.

د- النشاط السياسي: تظهر مشاركة المبحوثين السياسية في المجتمع من خلال مختلف المناسبات السياسية كالإنتخابات والإقتراعات والتي أكد أغلبية المبحوثين مشاركتهم فيها بشكل شبه دائم أملا منهم أن يوصلهم ذلك يوما ما لتحقيق وتحصيل الحقوق وخاصة المهنية منها، وباعتبارها تبرز وزنهم وفاعليتهم في المجتمع أكثر من غيرها.

هـ- الوعي بحقيقة وضعهم المهني والاجتماعي وموقف السلطات منه: حيث أكد المبحوثون جميعا إدراكهم بحقيقة وضعهم المهني المتسم بعدم الاستقرار والديمومة والحرمان من كل الخدمات التي يحصل عليها بالمقابل العمال في القطاع الرسمي، وبالمقابل موقف السلطات المعنية بوضعهم والمتصف بالرفض القاطع لوجودهم مع عجزهم على إيجاد البديل لهم، وهذا ما تؤكده عدة ممارسات يبقى أهمها الأمنية منها.

و- الباعة المتجولون بين الهامشية والفاعلية: حيث أكد أغلب المبحوثون إحساسهم بوجودهم على هامش الحياة الحضرية من خلال حالة الحرمان من كل الخدمات التي يعانون منها ومجابهة نشاطهم بالرفض وعدم تحصيلهم بالمقابل لبديل مهني، ومع ذلك يدركون تمام الإدراك حقيقة وزنهم في المجتمع، والذي يظهر في كل مرة يلجأ إليهم الساسة ويخصوهم بالعناية المطلقة في برامجهم السياسية عند اقتراب مختلف المواعيد الإنتخابية، فضلا عن كونهم قادرين على قلب الأوضاع في حال تحتم الأمر (خاصة في حال ما إذا منعوا بشكل قطعي من ممارسة نشاطهم و مصدر رزقهم الوحيد).

من خلال المؤشرات الثلاثة السابقة نتوصل إلى أن الفرضية الثالثة قد تأكدت لكن بتعديل يتعلق بدرجة الهامشية وشكلها، حيث أن نشاط البيع المتجول يعاني أفراده بالفعل ممارسات تهميشية لكن مكانته تتسم بنوع من الفاعلية الاجتماعية ولو بشكل بسيط من خلال دخولهم في علاقات مع القطاع الرسمي وتشكيلهم لفئة قادرة على تحقيق التغيير إذا استلزم الأمر بما يظهر اتصافهم باللامبالاة وإدراك الواقع المحيط بهم بشكل صحيح، وهذا ما لا تتضمنه صفة الهامشية المطلقة التي تفترض وجودها بعض الدراسات الإمبريقية التي تختص بدراسة واقع القطاع غير الرسمي في مختلف المجتمعات .

II. النتائج العامة للدراسة :

إن أهم ما يمز المجتمع الجزائري في العقدين الماضيين من الزمن هو فشل مختلف البرامج التنموية المنتهجة، أين ظهرت عيوبها جلية على عدة مستويات مثل، انخفاض درجات النمو المحلي، تزايد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، تراجع وتيرة التصنيع التي انتهجت فيما مضى وإهمال القطاع الزراعي الذي يفترض أنه تتركز فيه أعلى مصادر الدخل وكذا أعلى درجات النمو السكاني، مما أضعف من قدرات الاستثمار، فزاد من معدلات الهجرة الريفية الحضرية بسبب ضعف التنمية في القطاع الزراعي وقلة فرص العمل فيه، هذا الأمر جعل نسبة كبيرة من المهاجرين ذوو الأصول الريفية عند لجوئهم للمدن يقطنون ضواحيها أو حواشيها مشكلين أحزمة (جيوبا) للفقر وكذا يمتهنون أنشطة غير نظامية في ظل عجز القطاع الحضري الرسمي عن استيعابهم سكنيا ومهنيا، وعليه أصبحت الأحياء المتخلفة من ناحية والأنشطة الحضرية غير الرسمية تمثل البديل الوحيد المتوفر أمامهم لضمان المأوى وكسب القوت.

ظاهرة القطاع غير الرسمي دعمت تواجدها عدة عوامل سوسيو اقتصادية أهمها:

- ارتفاع حجم الضرائب على اختلافها وانخفاض الدخل الفردي والوطني.

- ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب غلاء أسعار السلع بأنواعها محلية ومستورة، بعد خفض قيمة العملة الوطنية.

- تحرير التجارة الخارجية، مما عرض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مما أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات العمومية وغلقها ما نتج عنه تسريح عمالها، وتوجيههم وبالتالي إلى الانضمام إلى جموع البطالين، فخلقوا بذلك معدلات إضافية من البطالة.

- هذا الكم الكبير من اليد العاملة البطالة وجدت في القطاع غير الرسمي بمختلف أنشطته بديلا لها في ظل انعدام حلول كفيلة تضمن لها كسب رزقها.

ومن مظاهر النمو الكبير لحجم القطاع غير الرسمي في أغلب المدن الجزائرية ظاهرة انتشار الباعة المتجولين في أغلب أحياء هذه المدن وبأكثر حدة في ذات الكثافة السكانية العالية منها.

وإذا ما رجعنا إلى نتائج اغلب الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القطاع غير الرسمي من مختلف جوانبه، نجد اتفاقا كبيرا بينها وبين ما توصلنا إليه في دراستنا هذه وخاصة حول الوظيفة الاستيعابية الهامة جدا التي يؤديها القطاع غير الرسمي في التكفل بدوره كاملا، و بخصوص فكرة تأكيد أغلب الأبحاث الامبريقية على مسألة تجانس أفراد الأنشطة غير الرسمية من حيث خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فقد أثبتت دراستنا اللاتجانس الذي يميزهم، زيادة على عدم تأكد الفرضية التي مؤداها أن الأحياء المتخلفة والفقيرة كصورة للهامشية الحضرية هي الخزان الذي يمد الأنشطة غير الرسمية باليد العاملة كلها، حيث أن بحثنا أثبت تداخل المسببات التي تقف وراء العمل غير الرسمي والذي لا يضم بالضرورة كل فقراء الحضر وإنما أصبح ملجأ لأغلب اليد العاملة البطالة الباحثة عن فرصة عمل على اختلاف خلفياتها السكنية، الاجتماعية والاقتصادية، فتوسع مشكلة البطالة، مس بكل شرائح المجتمع.

كما أن تأكيد بعض الدراسات على مسألة الاستقلالية التامة للقطاع غير الرسمي وانعدام وجود أي شكل من أشكال الارتباط بينه وبين القطاع الرسمي يضع مسؤولية تخلفه على ميكانزماته العملية وأفراده وما يميزهم من خصائص هامشية وكذا محدودية التطور لديهم، أين ثبت من خلال بحثنا أنه يوجد إغفال للكثير من العلاقات غير المباشرة وغير الواضحة، التي تربط القطاع غير الرسمي ببعض المؤسسات الرسمية وخاصة المصادر التموينية منها، وأن أهم ما يمز تلك العلاقة هو الخضوع لنوع من السيطرة والاستغلال مايزيد من تدعيم المكانة الثانوية دوما بعد القطاع الرسمي من حيث الأهمية والامتيازات وعموما يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد دراستنا

لموضوع القطاع غير الرسمي بين النظرية والتطبيق في المدينة الجزائرية متخذين من نشاط البيع المتجول كنموذج للبحث والتحليل فيما يلي:

1- إن أهم صفات الباعة المتجولين هو لا تجانسهم، جنسيا، عمريا، ثقافيا، اجتماعيا وماديا، فنجد الرجال والنساء، الصغار والكبار، ذوو المستويات التعليمية المتباينة، ذوو الحالات الاجتماعية والمادية المختلفة ، حيث لا توجد معايير ثابتة ، إذ أن هذه الصفات تعكس استيعاب البيع المتجول لكل الفئات والشرائح الاجتماعية ، والتي لا تتفق إلا على أهم ظرف دفعها إلى هذا النشاط وهو الهروب من البطالة والحصول على مصدر للدخل، حتى وان كان في ذلك كسر لبعض التقاليد كخروج المرأة للعمل في ظروف فيزيقية واجتماعية لا تحفظ لها كرامتها كاملة.

2-الخلفية الاجتماعية للباعة المتجولين، وخاصة في الجانب الأسري تبرز بعض التحولات التي طرأت على الأسرة الحضرية الجزائرية وخاصة من ناحية، النوع، الحجم، وتحمل المسؤوليات.

3-تختلف الوضعية المادية والاجتماعية للباعة المتجولين وهذا مايبرز من خلال المحيط السكني، إذ أنه ليس كل أفراد هذا النشاط من ساكني الأحياء المتخلفة والفقيرة، رغم أن هذه الأخيرة تأوي أغلبهم حيث يبقى الواقع المعيشي العام لأفراد المجتمع والمتسم بتدني المداخيل المادية أو انعدامها هو الدافع الأساسي وراء لجوء نسب كبيرة من البطالين إلى امتهان البيع المتجول .

4-يشكل البيع المتجول النشاط الوحيد المتوفر أمام أغلب أفراده كبديل وحيد متوفر لهم في انتظار الحصول على الأفضل والذي غالبا ما يكون الظفر بمنصب عمل قار و دائم حيث يبقى الاستقرار المهني وبالتالي المادي والاجتماعي أهم ما يصبو إلى تحقيقه أغلب الباعة المتجولين.

5-تبعا لتباين مستويات رؤوس أموال الباعة المتجولين تتباين مداخيلهم وأرباحهم وحتى مكانتهم في السلسلة التجارية، حيث يشكل البعض منهم حلقة من حلقات التجارة الخارجية ما يثبت أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يدخل في علاقات لا تتوقف على المستوى المحلي مع مؤسسات القطاع الرسمي بل تتعداها إلى المستوى الخارجي ما يمكن من وقوع احتمالين، إما النمو والتوسع أو الخضوع لاستغلال غير مباشر آخر وعلى عدة مستويات منها المحلية ومنها الخارجية وخاصة من ناحية استنزاف جزء من الأرباح المحصل عليها.

6-يلعب نشاط البيع المتجول دورا هاما في تحسين الأوضاع المعيشية لأفراده وبدرجات متفاوتة، حيث يساهم في توفير بعض الحاجيات الضرورية للأفراد والأسر، والتي تبقى محدودة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في الوسط الحضري.

7-زيادة على استيعاب كم هائل من اليد العاملة التي تعاني البطالة فان البيع المتجول يوفر خدمات هامة لشرائح عريضة من سكان الوسط الحضري وخاصة محدودي الدخل والفئات الفقيرة، التي تجد تلبية أغلب حاجياتها الأساسية في سلع الباعة المتجولين ذات الأسعار المنخفضة مقارنة مع تلك التي يوفرها القطاع الرسمي، ما يفسر الانتشار الواسع لهذا النشاط في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية والتي تأوي الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل .

8-تزيد حدة المنافسة بين الباعة المتجولين فضلا عن دخولهم في منافسة أخرى غير متكافئة مع القطاع الرسمي، وذلك في ظل وجود علاقات خفية أو غير مباشرة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

9-البيع المتجول كنشاط غير رسمي يمثل حلا مؤقتا لأغلب أفراده في انتظار الحصول على البديل الأفضل وخاصة في ظل ما يواجهونه من صعوبات وعراقيل يوميا، ومن مختلف الجهات وعلى كل المستويات، أين تكون أهم هذه الصعوبات على الإطلاق تلك المتعلقة بالرفض الممارس في حق نشاطهم والذي يبرز في المضايقات الأمنية الدائمة- المطاردة- المصادرة للسلع- التغريم...الخ، والحرمان من مختلف الخدمات و الإعانات الرسمية التي تمكنهم من توسيع وتنمية نشاطهم وكذا أشكال الاستغلال المختلفة التي يتعرضون لها سواء أثناء الحصول على السلع أو أثناء بيعها،دون نسيان ما للظروف الفيزيقية الصعبة جدا والمنافسة الشديدة في العمل والتي تحول كلها دون التسهيل من مهمة الباعة المتجولين.

10- أغلب الباعة المتجولين يتميزون بإدراكهم الجيد لحقيقة وضعهم المهني والاجتماعي فهم مقتنعون بعدم قانونية ونظامية نشاطهم الذين لجؤوا إليه هروبا من حالة البطالة وآثارها على حياتهم وحياة أسرهم، ورغم كل صور الرفض التي يقابل بها نشاطهم والتي تعكس سياسة التهميش الممارسة في حقهم إلا أنهم يحاولون إثبات وجودهم كجزء من أفراد المجتمع بمحاولة المشاركة في صنع مساره باندماجهم في الحياة الاجتماعية العامة وممارستهم السياسية، والاجتماعية كغيرهم من العمال النظاميين لاعتقادهم بفاعليتهم في صنع مصيرهم وإيمانهم بإمكانية تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية مستقبلا حيث يبقى الطموح والتمسك بالأمل من أهم صفات الباعة المتجولين، مختلفين في ذلك عما وصفتهم به أغلب الدراسات الامبريقية (القدرية والاستسلام وانعدام الطموح).

11-إن الأنشطة الحضرية غير الرسمية أصبحت ظاهرة يومية تكاد تكون متأصلة في البناء الحضري ما يجعل من المحاولات المتكررة للقضاء عليها أو استئصالها بشكل نهائي أمرا غير منطقي لأن وجودها مرتبط بمسببات وجودها الحقيقية متمثلة خاصة في مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المدينة الجزائرية من بطالة وفقر حضري وركود اقتصادي، وعليه فالتفكير في القضاء عليها، لا يكون أمنيا أو

باتخاذ إجراءات ووضع برامج مؤقتة لا تعالج الوضع من جذوره، وإنما تكون بوضع استراتجيات طويلة الأمد تعمل على القضاء على مسببات وجود الظاهرة وتعالجها معالجة عادلة، وذلك بإحداث عملية تنموية حقيقية في المجتمع يشارك فيها وتستفيد منها كل شرائح المجتمع وكل أوساطه. خاصة وأن الأنشطة الحضرية غير الرسمية بالنسبة لأفرادها تمثل صمام الأمان الوحيد المتوفر الذي دونه يجدون أنفسهم أمام حلين لا ثالث لهما، إما الموت أو الثورة على الأوضاع القائمة.

خاتمة

لقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع الأنشطة الحضرية غير الرسمية نظريا وميدانيا وبأخذنا لظاهرة البيع المتجول كنموذج ، إلى أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل مظهرا هاما جدا من مظاهر الحياة الحضرية اليومية، بالنظر لما تؤديه من أدوار تنموية في جوانب مختلفة : استيعابية، إنتاجية وخدمية ، وبالنظر أيضا لواقع أفراده المعاش ومكانتهم الاجتماعية وفعاليتهم ، مما يجعل من مختلف المداخل النظرية التي تناولت الظاهرة ضيقة في نظرها للأنشطة غير الرسمية وذات قصور امبريقي عندما يتعلق الأمر بواقع مدن بعض المجتمعات ذات الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والثقافية، حيث يصعب على أي كان اتخاذ موقف بسهولة تجاه ضرورة وجود هذه الأنشطة أو ضرورة القضاء عليها لأن هذا يتطلب تشخيصا بالمقابل للواقع التنموي الحضري الخاص بكل مدينة وكل مجتمع.

حيث تبقى فرضية ارتباط وجود وتوسع الأنشطة غير الرسمية في المدينة الجزائرية بمظاهر اللاتوازن واللاتكافؤ في مستويات التنمية بين الوسطين الريفي والحضري مطروحة زيادة على ارتباطها بمختلف الإختلالات الحاصلة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للوسط الحضري عامة من ركود اقتصادي وسوء تخطيط حضري وانعدام استراتجيات تنموية حضرية شاملة ببرامج فعالة وواقعية، نابعة من دراسة وتشخيص الواقع الحضري الموجه له في سياقه المجتمعي.

مما جعل من مختلف السياسات التنموية المنتهجة للتخفيف من حدة انتشار الأنشطة غير الرسمية مجرد محاولات ترقيعية لا تعالج المشكلات من جذورها وبالتالي مختلف القرارات المتخذة بشأن وجود الأنشطة غير الرسمية من رفضها أيضا لا تعدو أن تكون محاولات يائسة لفرض سلطة وهيبة القطاع الرسمي كقطاع وحيد عاكس لكل ملامح الرسمية والقانونية على حياة المجتمع ، وفي ظل انعدام الحلول الكفيلة والبديلة عن الواقع المزري الذي يعيشه أفراده يحافظ القطاع غير الرسمي على وجوده وزيادة تناميه يوما بعد يوم في انتظار برامج تنموية ذات فعالية ونجاعة أكبر تخرج الأوساط الحضرية من أزماتها الحقيقية، هذه العملية التي يجب أن تكون دائمة ومستمرة كما يجب أن تصاحبها الدراسات والأبحاث التي تختص بالمشكلات الحضرية لتتماشى والتغيرات الحاصلة على الوسط الحضري من أجل فهمه وتشخيصه وفهم تعقيداته المختلفة وما دراستنا هذه إلا محاولة بسيطة ومتواضعة جدا في هذا المجال.

قائمة المراجع

I–باللغة العربية :

أولا– المعاجم والقواميس:

1– ابن منظور: **لسان العرب**، دار لبنان العرب، بيروت، لبنان، بدون سنة.

2– أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بدون سنة.

3– المنجد في اللغة والعلوم والآداب: المطبعة الكاثوليكية، ، بيروت ، ط12، بدون سنة.

4– محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1989.

ثانيا: الكتب:

1– إبراهيم التهامي وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004.

2– إبراهيم التهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2004.

3– أحمد الربايعة: **دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية**، دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن، سنة 1987.

4– أحمد بوذراع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، سنة 1987.

5– أحمد بيومي: **علم الاجتماع والقضايا السياسية**، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، سنة 1999.

6– السيد الحسيني: **الإسكان والتنمية الحضرية– دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة–** دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، سنة 1991.

7– السيد الحسيني: **المدينة–دراسة في علم الاجتماع الحضري–**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1981.

8– السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 2004.

9– إسحاق يعقوب وأبو عياش: **الاتجاهات المعاصرة والدراسات الحضرية**، جامعة الكويت، سنة 1997.

10– إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، بدون سنة.

11– إسماعيل قيرة: **العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد** ، في كتاب سفاري وآخرون: **الجزائر والعولمة**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2001.

12- إسماعيل قيرة وآخرون: **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004.

13- إسماعيل قيرة وعلي غربي: **في سوسيولوجية التنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001.

14- بيتر وورسلي، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله: **العوالم الثلاثة–الثقافة والتنمية العالمية–** ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الجزء الثاني، سنة 1987.

15- بشير التجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2000.

16- جلال معوض: **الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، سنة 1998.

17- هالة منصور: **محاضرات في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 2001.

18- ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني: **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، المكتبة المصرية، الجزء الأول، سنة 1997.

19- زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع الحضري والمدن الحضرية**، مكتبة القاهرة، سنة 1974.

20- حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، سنة 1986.

21- حميد خروف وآخرون: **الإشكالات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذجا –** ، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، سنة 1999.

22- حسين عبد الحميد رشوان: **المدينة–دراسة في علم الاجتماع الحضري–**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، سنة 1998.

23- حسين عبد الحميد رشوان: **الفقر والمجتمع–دراسة في علم الاجتماع الحضري–**، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2006.

24- حسين عبد الحميد رشوان: أضواء على الحياة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1999.

25- لوجلي الصالح الزاوي: **علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، سنة 2002.

26- موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية–تدريبات عملية–**، دار القصبة للنشر، الجزائر، سنة 2004.

27- محمد الجوهري وآخرون: **تنمية العالم الثالث–الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية–** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1984.

28- محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1990.

29- محمد حسن غامري: **ثقافة الفقر–دراسة في أنثروبولوجية التنمية الحضرية–**، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 1980.

30- محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1995.

31- محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري–مدخل نظري–**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

32- محمود الكردي: **التحضر–دراسة اجتماعية–**، دار المعارف، سنة 1986.

33- محمود عبد المولى: **العالم الثالث ونمو التخلف**، الدار العربية للكتاب، ط2، سنة 1990.

34- ميلود سفاري: **المنهج والمنهجية في العلوم الاجتماعية** ، في كتاب: أساسيات في منهجية البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2009.

35- مصطفى عمر التير: **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، سنة 2005.

36- سلاطنية بلقاسم: **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2008.

37- سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية–الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، سنة 1999.

38- سعيد سبعون وحفصة جرادي: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار النهضة للنشر، الجزائر، سنة 2012.

39- ستانلي. د.بروان وجاك.ف. ويليمز، ترجمة نظمي لوقا: **مدن العالم – دراسة في نمو المواطن الحضرية في أنحاء الكرة الأرضية –**، مطبوعات كتابي، القاهرة، بدون سنة.

40- عاطف عبد الفتاح: **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، سنة 1985.

41- عبد أبو عياش يعقوب القطب: **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة 1980.

42- عبد الحميد ديلمي: **السياسات الحضرية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2004.

43- عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة–الاجتماع الحضري–**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة 1991.

44- عبد العزيز شرابي: **الاقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004.

45- عزيزة محمد علي بدر: **الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر–خصائصه وآلياته ومشكلاته–**، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، بدون سنة.

46- عزيزة محمد علي بدر: **طنجة بوابة إفريقيا–دراسة في جغرافية المدن–**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، سنة 1997.

47- علياء شكري وآخرون: **الحياة اليومية لفقراء المدينة–دراسة اجتماعية واقعية–**، جامعة شمس، مصر، سنة 2005.

48- عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1985.

49- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيباب: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، سنة 2001.

50- فاديه عمر الجولاني: **علم الاجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، سنة 1997.

51- فتحي محمد مصيلحي: **العمران العشوائي في مصر (بين الملامح العريضة والتجمعات الحضرية الكبرى)**، المجلس الأعلى لثقافة، مصر، سنة 2002.

52- فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 1999.

53- فضيل دليو وآخرون: **دراسات في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، بدون سنة.

54- صلاح الفوال: **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1996.

55- قباري محمد إسماعيل: **علم الاجتماع الحضري–مشكلات التهجير والتغيير والتنمية–** ، منشأة المعارف الإسكندرية، بدون سنة.

56- رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي–أساسياته النظرية وممارسته العملية–**، دار الفكر، دمشق، سوريا، سنة 2000.

57- رشيد زرواتي: **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، سنة 2007.

58- ثروت إسحاق: **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سنة 1987.

59- خلف الله بوجمعة: **المدينة والعمران**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.

60- خير الله عصار: **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1988.

61- غاستون ميلاري، ترجمة شفيق محسن: **طرق البحث في علوم التربية**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، سنة 2008.

ثالثا: المجلات :

1- إبراهيم التهامي: **البلدان النامية أمام تحديات الفقر**، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 03، سنة 2001.

2- إينريك هيت، ترجمة نبيل مرزوق: **نظرية التبعية**، جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص. بدون سنة .

3- إليزابيث دور، ترجمة نبيل مرزوق: **نظرية التبعية**، جدل، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص. بدون سنة .

4- أميرة حجو: **البطالة المقنعة في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 102، سنة 1987.

5- إسماعيل قيرة: **الوضع الطبقي للرأسمالية الرثة في مجتمع المدينة**، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة،العدد 01، جوان 1995.

6- إسماعيل قيرة: **الحضرية بين الخرافة والواقع**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 153، سنة 1991.

7- إسماعيل قيرة: **الفلاحون في المدينة**، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02، سنة 1999.

8- إسماعيل قيرة: **القطاع غير الرسمي في الدول الاشتراكية في العالم الثالث**، مجلة سيرتا، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 7/6، جويلية 1992.

9- إسماعيل قيرة: **ماذا سيفعل منظرو التبعية قبل منتصف الليل؟**، جدل، عيبال للدراسات والنشر، قبرص. بدون سنة .

10- جيليان توتر: **القطاع غير الرسمي في الشرق الأوسط–هل يكون قاطرة النمو؟**، مجلة الندوة ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد 03، العدد 01، مارس/أفريل، سنة 1996.

11- مصطفى زايد: **التنمية والتحضر**، مجلة الإنسان، مركز البحوث الأنثروبولوجية وما قبل التاريخ والايثنوغرافية، سنة 1983.

12- محمد المراغي: **مازال الفقر مستمرا**، مجلة العربي، العدد 428، يوليو 1994.

13- عواطف فيصل بياري: **المدينة والتحضر**، مجلة الفيصل، دار الفيصل للثقافة، الرياض، السعودية، العدد 105، سنة 1985.

14- فيتو تانزي: **الاقتصاد السري–أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها–**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر سنة 1983.

15- رمضان صديق محمد: **القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي**، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، العدد 09، سنة 2004.

16- شمسه أوزار: **العمالة في تركيا–أهمية القطاع غير الرسمي–** ، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد 03، العدد 01، مارس/أفريل، سنة 1996.

17- غي بفيفرمان: **الأزمة الاقتصادية والفقراء في بعض بلدان أمريكا اللاتينية–بعض المؤشرات وآثارها بالنسبة للعمل–** ، مجلة التمويل والتنمية، FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المجلد 24، العدد 02، سنة 1987.

رابعا: الندوات العلمية:

1- كريم محمود حمزة وآخرون: **الفقر والغنى في الوطن العربي**، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، ط1، سنة 2002.

2- محمد قرقب: **التوجيه والإرشاد في برامج أجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه في تشغيل الشباب بوزارة التشغيل والتضامن الوطني، طرابلس سنة 2005.

3- صلاح رسلان: **الفقر–جذوره وسبل علاجه (رؤية إسلامية)**، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم علم الاجتماع حول الفقر في مصر، كلية الآداب، مطبعة جامعة، القاهرة، سنة 1999.

خامسا: التقارير و المنشورات الرسمية :

1- أحمد حددان: **نشاطات ومهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، النشرية الشهرية، جانفي/مارس، العدد 31، سنة 2005.

2- البنك الجزائري، تقرير سنة 2009.

3- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): **مجلة إحصائيات رقم 03**، الجزائر، سنة 1984.

4- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): **مسح حول مستوى المعيشة**، سنة 1995.

5- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: **مشروع التقرير الرابع حول التنمية البشرية**، سنة 2002.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر–أوهام أم حقائق ؟–** ، جوان سنة 2004.

7- المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية : **تقييم قطاع معلومات الموارد البشرية –دراسة حالة البطالة–** ،عمان، الأردن، سنة 2005.

8- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المسيلة، سنة 1999.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية**، 2007-2008.

10- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية التصميمات الإعلامية والإحصائيات: **نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14**، معطيات سنة 2008.

11- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: **استراتيجيات ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**، سنة 2008.

12- ولاية المسيلة: **أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية**، سنة 2011.

13- ولاية المسيلة: **وثيقة تعريفية بالولاية**، سنة 2011

14- مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة: **ولاية المسيلة سنة 2010**.

سادسا: الرسائل الجامعية:

1- إسماعيل قيرة: **الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في التنمية الحضرية**، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة، سنة 1989 (غير منشورة).

II- باللغة الفرنسية:

أولا : الكتب :

1- Ahmed Henni : **essai sur l'économie parallèle- cas de l'Algérie-**, ENAG- Alger, année 1991.
2- Gie Jean Claude combessie : **la méthode en sociologie**, casbah, éditions, Alger, année 1998.
3- Jean Rémy et Liliane voye : **sociologie urbaine, sociologie contemporaine**, VIGOT, Paris, année 1997.
4- M'hamed Boukhobza : **Octobre 88- évolution ou rupture- ?**, Bouchene, Alger, année 1991.
5- Raymond Quivy et Luc van campenhoudt : **Manuel de recherche en sciences sociales**, CAMPUS , LMD.

ثانيا: المجلات:

1- Ahmed Henni : **Ajustement, économie parallèle et contre-société**, NAQD, la société d'édition scientifique et culturelle,- SARL-, n°07, année 1994.
2- Bernard Fortin : **les enjeux de l'économie souterraine**, série scientifique, (CIRANO), Montréal, décembre, année 2002.
3- Brahim Benlekhlef : **nouvelles périphéries d'Annaba ou espaces en difficulté-Elbouni-sidi Ammar et El-Hadjar** , El-

tawallol, revue des sciences sociales et humaines, université d'Annaba , n°05, année 1999.
4- Chantal Bernard : **Ajustement structurel et secteur informel-Ajustement-éducation-emploi-** ,ouvrage publiés avec le concours du CNRS, Europe media publications, n4156, novembre, année 1995.
5- Didier Vye : **chômage et marginalité sociale : quelle vérité géographique ?**, géographie, Bulletin de l'association de géographe français, CNRS, 77, année 2003.
6- Fouad soufi : **une ville dans la crise-ORAN-** , CRASC, année 1997.
7- Gérard Fields : **la méthodologie et la théorie, une nouvelle approche du secteur informel** , OCDE, Paris, année 1990.
8- José luis Andress sarasa : **urbanisation et croissance-le cas de Murcie-** ,ANNALES, unité de recherche Afrique- monde arabe, vol 02, année 1998.
9- K. Behidji : **Ajustement structurel et nouvelle politique industrielle, rupture ou perpétuation ?** revue algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, n°02, Mai, année 1998.
10- Kelkoul Mohamed : **la pauvreté en Algérie et les problèmes d'approche**, la revue du CENEAP, n°22, année 2001.
11- Kelkoul Mohamed : **l'emploi informel a travers le RGPH de 1987**, évolution de l'emploi en Algérie , la revue du CENEAP, n°21, année 2001.
12- Martine xibeavras : **les théories de l'exclusion**, PR1, construction de l'imaginaire de la déviance, vol-méridiens, octobre, année 1994.
13- Mohamed Saib musette : **la jeunesse, l'emploi et l'insertion, -la jeunesse dans le monde arabe**-étude sociologique-, l'institut de sociologie de l'université d'Annaba, n°03, année 1992.
14- Mustapha Mekideche : **l'Algérie entre économie de rente et économie émergente**, **-essai sur la conduite des reformes économiques (1986-1999) et perspectives-**, Dahlab, Alger.
15- Nacer Eddine Hammouda : **secteur et emploi informel en Algérie**, CREAD, Alger.

16- Salah Eddine charrad : **les centres ruraux de la périphérie de Constantine : fonction , rôle et aménagement du territoire**, Annales, UR -Afrique-monde arabe-, vol n°02, année 1998.
17- Sylvian Allemand : la ville en débats **-la ville et l'urbanisation**, MARINOOR, Alger, n°03, année 1997.
18- Zoulikha Boumaza : **la rue dans le vieux Constantine-espace public, marchand ou lieu de sociabilité ?-** ,Insaniyat , CRASC, n°02, année 1997.

ثالثا :التقارير والمنشورات الرسمية:

1- Annuaire statistique 2009, direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'sila, année 2010.
2- Annuaire statistique 2010, direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'sila, année 2011.
3- ANSEJ : **bilan du dispositif de création de micro entreprise**, période 1999-2008.
4- Conseil national économique et social-CNES- : **projet et étude sur les déterminants de la pauvreté**, **version première**, direction des études statistiques de la modélisation et de la synthèse, année 1997.
5- Conseil national économique et social-CNES- : **rapport sur le développement humain**, année 2008.
6- CRASC : **le travailleur informel, figure sociale a géométrie variable-le travail a domicile-**, Mars, année 1996.
7- Estimation DPAT, année 2010.
8- Jean louis, R et autres : **profil pays du femise-Algérie-**, institut de la méditerranée, France, année 2006.
9- Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements : l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), année 2008.
10- Ministère du travail et de la protection social : rapport national sur le développement social, sommet national sur le développement social du Copenhague, Mars, année 1995.
11- ONS : **répartition de la population active et occupée par groupe d'âge**, période 2000-2007.
12- Philippe, A : **l'économie informelle au Maghreb**, world Bank, année 2008.

رابعا: الصحف:

1- Nahla Rif : « **19 millions d'algériens vivent en ville** », El watan quotidien, 22 Décembre, année 2004.

III– باللغة الانجليزية :

أولا: المجلات:

1- Gerry .c : **petty producers and the economy- a case study in Dakar-**, ILO, Geneva, 1997.
2- Jan Breaman : **A dualistic labour system ? -a critique of the informal sector concept-,** economic and political weekly, November, 1976.
3- Moser .C **: the dual economy and marginality delete and the contribution of microanalysis, development and change**, ILO, Geneva, n°08, 1977.
4- Portes Alejandro and M. casteless : **the world underneath, the origins, dynamics, and effects of the informal economy**, 1989.
5- Suzanne Model : **social structure and poverty**, social problems, official journal of the society for the study of social problems, V42, n°04, 1995.
6- S.V Sthurman : **the urban sector concept-Measurement and policy-**, ILR, vol 114.
7- Wallace .B : **political consciences a mong the poor**, ILO, Geneva, 1983.

ثانيا: التقارير :

1- ILO : **Global employment trends**, Geneva, 2003.
2- World Bank : **world development - attaching poverty -**, 2000-2001.

الملاحق

الملحق رقم 01

الإستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

إستمارة بحث بعنوان

القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق

- الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بوخيط سليمة د/ بوقرة كمال

ملاحظة هامة:

الرجاء وضع علامة (**X**) في مكان الإجابة المرغوبة علما أن المعلومات المجموعة بهذه الإستمارة سرية ولا تستعمل إلا لأغراض علمية بحتة، وشكرا على تعاونكم معنا

المحور الأول: الخصائص العامة للمبحوثين :

س1- الجنس: ذكر ( ) أنثى( )

س2- السن.....(سنة)

س3- الوضعية التعليمية: لا يعرف القراءة والكتابة( ) ، ابتدائي ( )

متوسط ( ) ، ثانوي ( ) . جامعي ( )

- لمن هم دون المستوى الجامعي: ما سبب التوقف عن الدراسة.....

.....

س4ـ الحالة العائلية: متزوج ( ) ، أعزب ( ) ، مطلق ( ) ، أرمل ( )

المحور الثاني: الظروف الاجتماعية للمبحوثين:

أولا **- بيانات عن أسرة المبحوث:**

س5- في حالة ما إذا كان لديك أولاد: كم عددهم؟.....(طفل)

س6-هل أسرتك: نووية؟(لا تحتوي على أفراد آخرين عدى الوالدين والأبناء) ( )

ممتدة؟(تضم أفراد آخرين عدى الوالدين والأبناء) ( )

س7- كم عدد أفراد أسرتك المقيمين في بيت واحد؟..... (فرد)

س8- ماهو موطن أسرتك الأصلي؟ ريف ( ) ، منطقة شبه حضرية ( ) ، مدينة ( )

س9- أين تقطن حاليا؟ ريف ( ) ، منطقة شبه حضرية ( ) ، مدينة ( )

- في حال تغيير مكان إقامة أسرتك: ماهي الدوافع؟ - العمل ( )

تحسين الظروف التعليمية للأبناء ( ) ، - الرغبة في تغيير مكان الإقامة ( ) أخرى أذكرها.....

ثانيا: **بيانات عن الحالة السكنية للمبحوث:**

س10- ما طبيعة حيكم السكني؟ - حي راق ( ) ، حي شعبي ( ) ، حي ذو سكنات جماعية (عمارات) ( ) ، حي عشوائي ( ) ، حي قصديري ( ) ، أخرى أذكرها.....

س11- ما نوع مسكنكم العائلي: فيلا ( ) ، شقة ( ) ، سكن فردي ( ) ، كوخ ( )

س12- هل مسكنكم؟ ملك لكم ( ) ، مؤجر ( ) ، أخرى أذكرها.....

س13-كم عدد الغرف في بيتكم؟.....(غرفة)

س14- هل يخضع بيتكم لتقسيم نظامي يضمن الخصوصية (غرفة الاستقبال+ غرفة نوم+مطبخ...الخ)

نعم ( ) لا ( )

س15- هل يتوفر بيتكم على: ماء / نعم ( ) لا( ) ، كهرباء / نعم ( ) لا( )،

غاز/ نعم ( ) لا ( )، صرف صحي نعم ( ) لا ( )

س16- هل يحتوي بيتكم على الأجهزة الكهرومنزلية الضرورية؟

كلها ( ) ، بعضها ( ) ، لا يحتوي أيا منها ( )

***ثالثا*- الظروف المهنية لدخول المبحوث إلى نشاط البيع المتجول:**

س17-هل كلفك دخول هذا العمل رأس مال؟ كبير ( ) ، متوسط ( ) ، صغير ( )

س18- هل تعمل بشكل؟ منفرد ( ) ، لديك شركاء ( )

- في حالة وجود شركاء : -كم عددهم؟.....

- ما طبيعة الشراكة؟ رأس مال ( ) ، العمل ( ) أخرى أذكرها.....

- ما سبب الشراكة؟.....

س19- لماذا اخترت هذا المكان اليوم لممارسة نشاطك؟ قريب من مقر سكنك ( ) ، منطقة جذب للزبائن ( ) ، مكان بعيد عن أعين الدوريات الأمنية ( ) ، أخرى أذكرها.....

س20- هل تمارس نشاطك هذا بشكل دائم ( )، بشكل متقطع ( )، في كلتا الحالاتين لماذا؟.....

س21- هل تعمل أيام العطل والمناسبات؟ دائما ( )، أحيانا ( )، مطلقا ( )

س22-كم ساعة تعمل يوميا بالتقريب؟.....

س23- كيف تنتقل من مكان لآخر؟ سيرا على الأقدام ( ) ، سيارة خاصة بالعمل ( )

- في حالة السير على الأقدام كيف تنتقل السلع؟.....

- **المحور الثالث: الأدوار التي يؤديها نشاط البيع المتجول:**

أولا: **بيانات حول الدور الاستيعابي للبيع المتجول:**

س24- هل سبق وأن اشتغلت من قبل؟ نعم ( ) ، لا ( )

-في حالة الإجابة بنعم، ماذا عملت؟.....

س25- هل سبق وقدمت طلبات عمل من قبل لأية مؤسسة؟ نعم ( ) ، لا ( )

-في حالة الإجابة بنعم، كيف كان الرد؟.....

-في حالة الإجابة ب لا لماذا؟.....

س26- لماذا اختيارك لهذا النشاط؟ هو كل ما توفر لديك ( ) ، لك خبرة به ( )
أخرى أذكرها.....

س27- هل تمارس بالموازاة مع نشاطك هذا عملا آخر؟ نعم ( ) ، لا ( )

-في حالة الإجابة بنعم:- ما نوعه؟.....

-لماذا؟.....

س28- هل تفضل:- الحصول على منصب عمل رسمي ( )

-الاستمرار في ممارسة نشاطك هذا( )

-في كلتا الحالتين لماذا؟.....

س29- هل سبق وقدمت طلبا للحصول على عمل في إطار احد البرامج الحكومية للتشغيل؟

نعم ( ) ، لا ( )

-في حالة الإجابة بنعم: هل كان طلبك بخصوص –الشبكة الاجتماعية( )

-تشغيل الشباب( )

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ( )

- أخرى اذكرها .....

- ماذا كان الإجابة بل لماذا؟.....

س30- هل ترى بأن ما يقف في وجه خلق مناصب شغل للبطالين هو؟

-انعدام مناصب شغل بسبب الركود الاقتصادي للبلاد ( )

-بيروقراطية التوظيف ( ) ، نقص كفاءتك المهنية والتعليمية ( )

-أخرى أذكرها.....

ثانيا: **بيانات حول الدور الإنتاجي للبيع المتجول:**

س31- من حيث السلع: هل تتاجر في: سلعة واحدة ( ) ، أكثر من سلعة( )

-ما طبيعتها؟.....

-هل هي من إنتاجكم الخاص ( ) ، محلية ليست من إنتاجكم ( )

مستوردة ( )

س32 هل تعمل: بشكل مستقل(لحسابك الخاص) ( ) ، بالعمولة ( )

-حالة أخرى أذكرها.....

-في حالة عدم عملك لصالحك الخاص فلصالح من؟.....

س33-ماهو دخلك الشهري بالتقريب؟ أقل - من 5000 دج ( )

- من 5000 دج ، إلى10.000دج ( )

- من 10.000دج إلى 20.000دج ( )

-من 20.000دج إلى 30.000دج ( )

- من 31.000دج إلى 40.000 دج( )

-أكثر من 40.000دج ( )

س34- هل يلبي هذا الدخل؟ كل حاجاتك ( ) ، البعض منها فقط ( )

س35- هل تساهم بدخلك في التكفل بمصاريف البيت؟ نعم ( ) ، لا ( )

س36- هل تقوم بادخار جزء من دخلك؟ نعم ( ) ، لا ( )

-في حالة الإجابة بنعم لماذا؟.....

س37- هل حسن عملك هذا ظروفك المعيشية؟ كثيرا ( ) ، قليلا ( ) ، مطلقا ( )

س38- هل تفكر في ترك هذا العمل؟ نعم ( ) ، لا ( )

- في كل الحالات لماذا؟.....

-في حالة الإجابة بنعم ماذا سيكون البديل عنه؟.....

ثالثا: **بيانات حول الدور الخدماتي للبيع المتجول:**

س39- هل إقبال الزبائن عليكم؟ كثيف ( ) ، متوسط ( ) ، ضعيف ( )

س40- بالنسبة للزبائن المقبلين عليكم إلى ماذا يعود السبب في ذلك؟

انخفاض الأسعار ( ) ، أساليبكم في التأثير عليهم ( ) ، الشفقة عليكم ( ) ، عدم وجود بديل آخر ( ) ، أخرى أذكرها.....

س41-من زبائنكم غالبا:

أ- من حيث المستوى المادي: ذوو مداخيل مرتفعة( ) ، ذوو مداخيل منخفضة ، ( ) ، كل الفئات ( )

ب- من حيث الوضع العائلي/ مسؤولين عن عائلاتهم( )، غير مسؤولين عن عائلاتهم ( ) ، كل الفئات ( )

س42- ما الذي توفره لزبائنك أكثر: توفير سلع وخدمات رخيصة السعر ( )، تقريب السلع والخدمات إليهم ( )، كل ما سبق ( )، أخرى أذكرها.....

س43–هل تلقون الرضا من زبائنكم على ما تقدموه لهم؟ كثيرا ( ) ، قليلا ( ) ، مطلقا ( )

–في كل الحالات لماذا؟.....

س44–لولا وجودكم ماذا كان سيكون البديل للفقراء من زبائنكم؟ الأسواق و المحلات الرسمية ( ) ، عدم القدرة على تلبية حاجاتهم ( ) أخرى أذكرها؟.....

المحور الرابع: مكانة المبحوثين في المجتمع:

بيانات حول علاقة المبحوثين بالقطاع غير الرسمي:

س45–هل سبق وطلبت قرضا من أحد البنوك: نعم( )، لا( )

–في حالة الإجابة بنعم: –كيف كان الرد؟.....

–لأي غرض طلبته؟.....

–في حالة الإجابة بلا لماذا؟.....

س46– من أشد منافسيك في عملك؟–زملاؤك في نفس النشاط ( )، القطاع الخاص( ) –القطاع العام( )،، أخرى أذكرها.....

س47–ماهي طبيعة المنافسة؟ الأسعار( ) ، جودة السلع( )،أخرى أذكرها.....

س48–ماهو مصدر سلعكم؟ سماسرة( )، تجار خواص( )، الأسواق اليومية ( )، الأسواق الأسبوعية( )، إنتاجكم الخاص( )، أخرى أذكرها.....

س49–كيف تحصلون على السلع؟ بشكل مباشر( )، عن طريق وسيط( )

أخرى أذكرها.....

س50–هل سبق ومولتم بعض المحلات والمتاجر بسلعكم؟ نعم( )، لا( )

في كل الحالات لماذا؟ .....

س51–هل إقبال الزبائن عليكم؟ –فيه ضرر على التجار الخواص( )

–لا يؤثر على التجار الخواص( )

س52–هل تضطر لدفع رسوم معينة للحصول على السلع أو نقلها؟ نعم( )، لا( )

–في حالة الإجابة بنعم: ماهي الجهة المتحصلة على هذه الرسوم؟.....

مساحة للرأي:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 02

دليل المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث بعنوان

القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق

– الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة: بوخيط سليمة

إشراف الأستاذ: د/ بوقرة كمال

ملاحظة هامة: إن المعلومات المجموعة بهذا الدليل سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

المحور الأول: بيانات عامة عن المبحوثين

س1-السن:

س2- الجنس:

س3- المستوى التعليمي:

س4- الحالة العائلية:

المحور الثاني:بيانات حول مكانة الباعة المتجولين في المجتمع:

***أولا*-بيانات حول معوقات ممارسة نشاط البيع المتجول:**

س5- مقارنة مع وضعكم سابقا مالذي وفره لكم هذا العمل أكثر. ؟ .....

.....

.....

.....

س6- هذا العمل الذي يتطلب التجول من مكان لآخر ماهي صعوباته؟

.....

.....

.....

س7- ما مدى تعرضكم للمضايقات الأمنية؟ وكيف تفسرونها؟

.....

.....

.....

س8–هل كانت لكم مواقف من هذا النوع من المضايقات سابقا؟ وكيف تصرفتم حيالها؟

.....

.....

.....

س9– بين مشاكل البلاد الاقتصادية البيروقراطية في التسيير والحقرة والتهميش، أين تصنفون أنفسكم؟

.....

.....

.....

ثانيا: **بيانات حول الوعي الاجتماعي والسياسي للمبحوثين:**

س10– إلى ما تطمح من وراء هذا النشاط؟

.....

.....

.....

س11– الإصلاحات الاقتصادية بما فيها الخوصصة واقتصاد السوق والقضاء تدريجيا على مؤسسات القطاع العام، كيف تقيمون آثارها؟

.....

.....

.....

س12– ماهي اهتماماتكم الثقافية؟ وما رأيكم حول مختلف الجمعيات التي تنشط في هذا المجال؟

.....

.....

.....

س13- هل تشاركون في تظاهرات في مختلف المجالات: سياسية، رياضية، ثقافية،...الخ؟

.....
.....
.....

س14- وماذا عن الانتخابات السياسية التي تجري في الجزائر ومشاركتكم فيها؟

.....
.....
.....

س15- ما مدى وعي السلطات سواء المحلية أو الوطنية بحقيقة وضعكم حسب رأيكم؟

.....
.....
.....

س16- في رأيكم ماهو الحل لوضعكم هذا: عمل غير مستقر، غير مؤمن، غير معترف به، غير دائم...الخ؟.....
.....
.....

س17- فرضا لو منعتم من تأدية عملكم هذا بشكل كلي، كيف سيكون الوضع؟ وكيف سيكون موقفكم؟.....
.....
.....

س18- كيف تلخصون مكانتكم في مجتمعكم بين مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية؟

.....
.....
.....

الملحق رقم 03

الخرائط

خريطة تبين: موضع مدينة المسيلة من البلديات

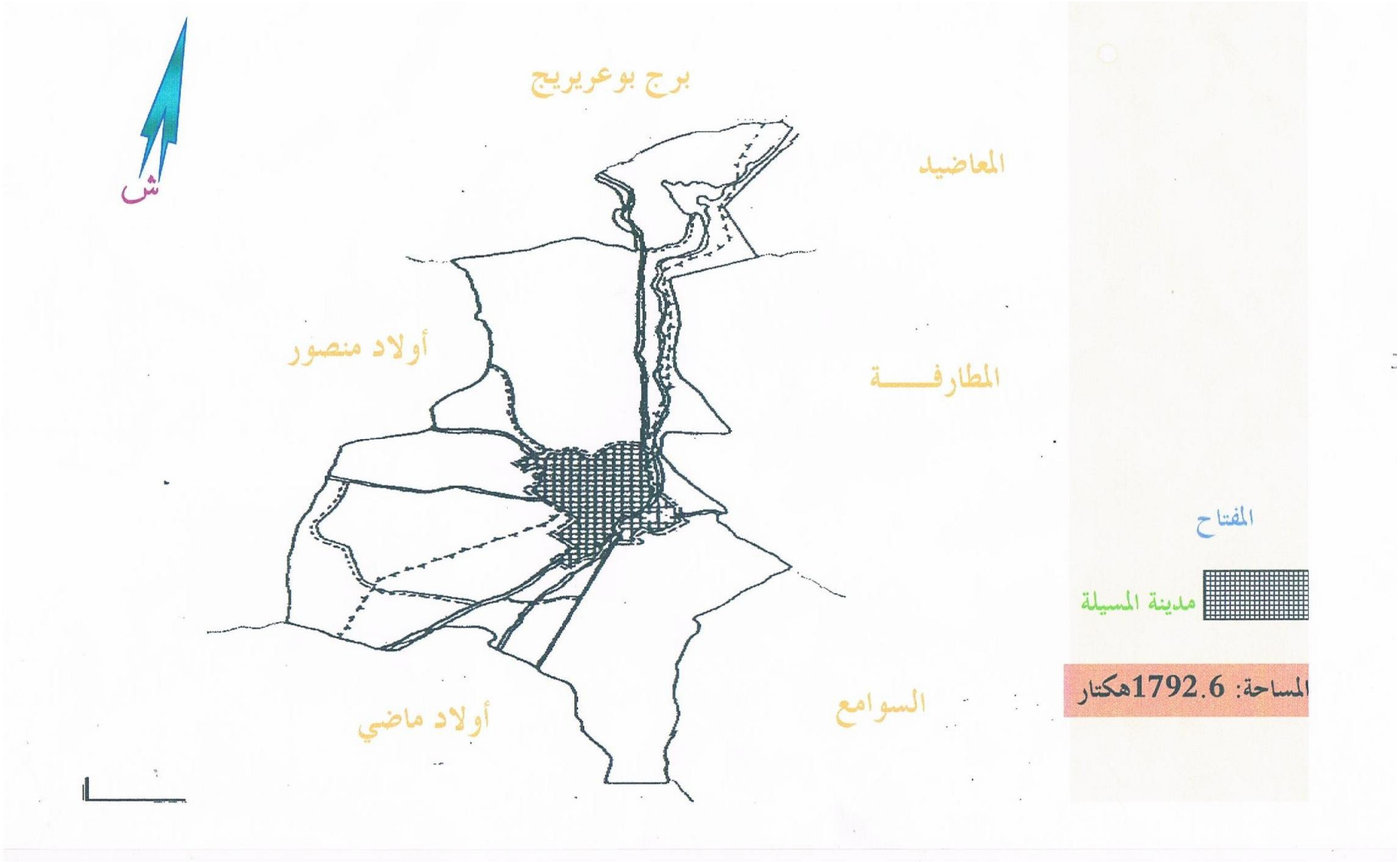

خريطة توضح: شبكة طرقات ولاية المسيلة

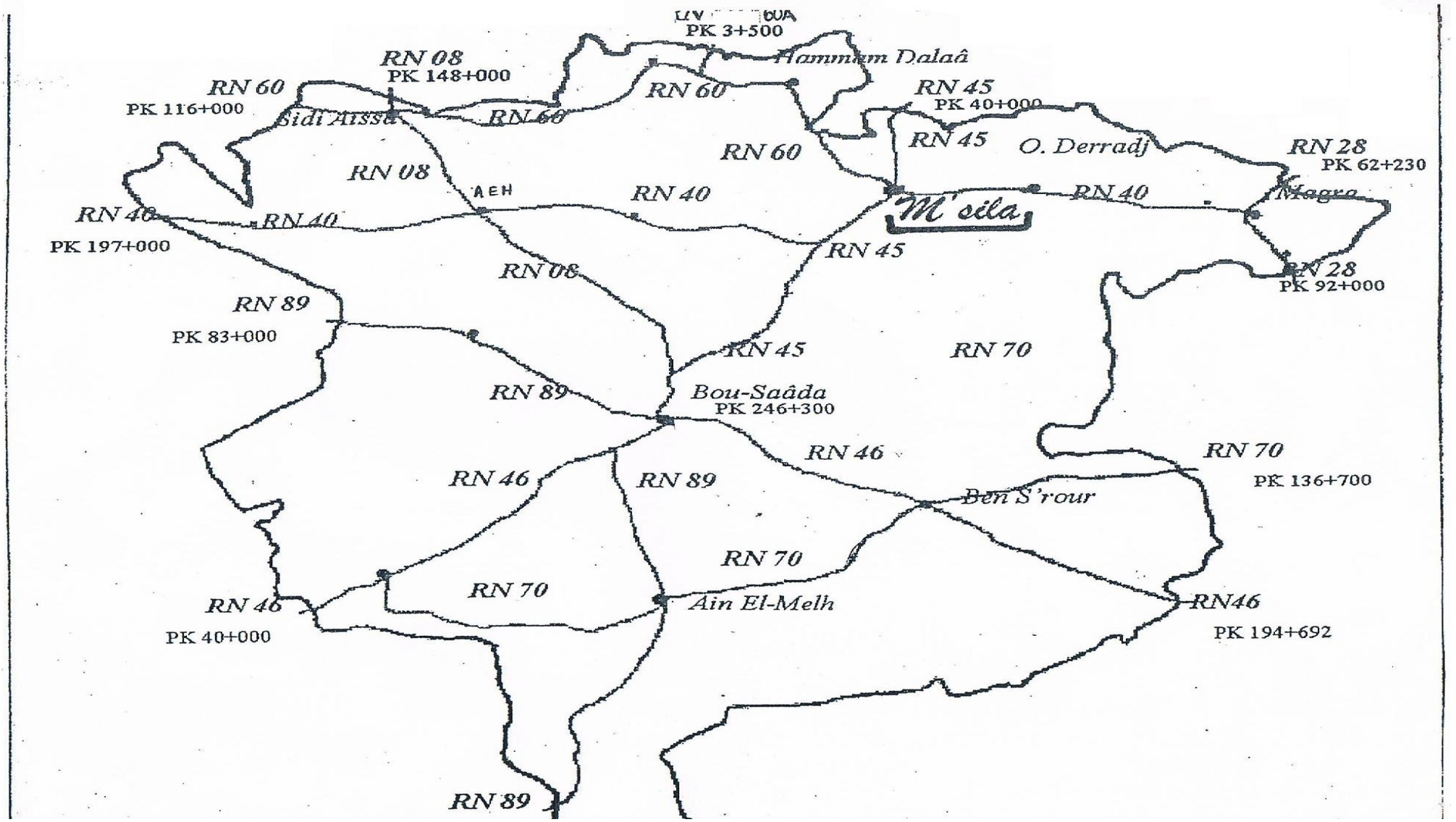

خريطة تبين موقع ولاية المسيلة

موقع ولاية المسيلة

1. الموقع الجغرافي:

تقع مدينة المسيلة في القسم الأوسط من التراب الوطني , ضمن حوض الحضنى وتبعد عن البحر بحوالي 100 كلم , معدل ارتفاعها عن سطح البحر يقدر بـــ 460م يقطعها واد القصب بشكل طولي (شمال —جنوب) .

2. الموقع الإداري:

ولاية المسيلة بالنسبة للجزائر :

خريطة تبين: ولاية المسيلة حسب تركز السكان والأنشطة

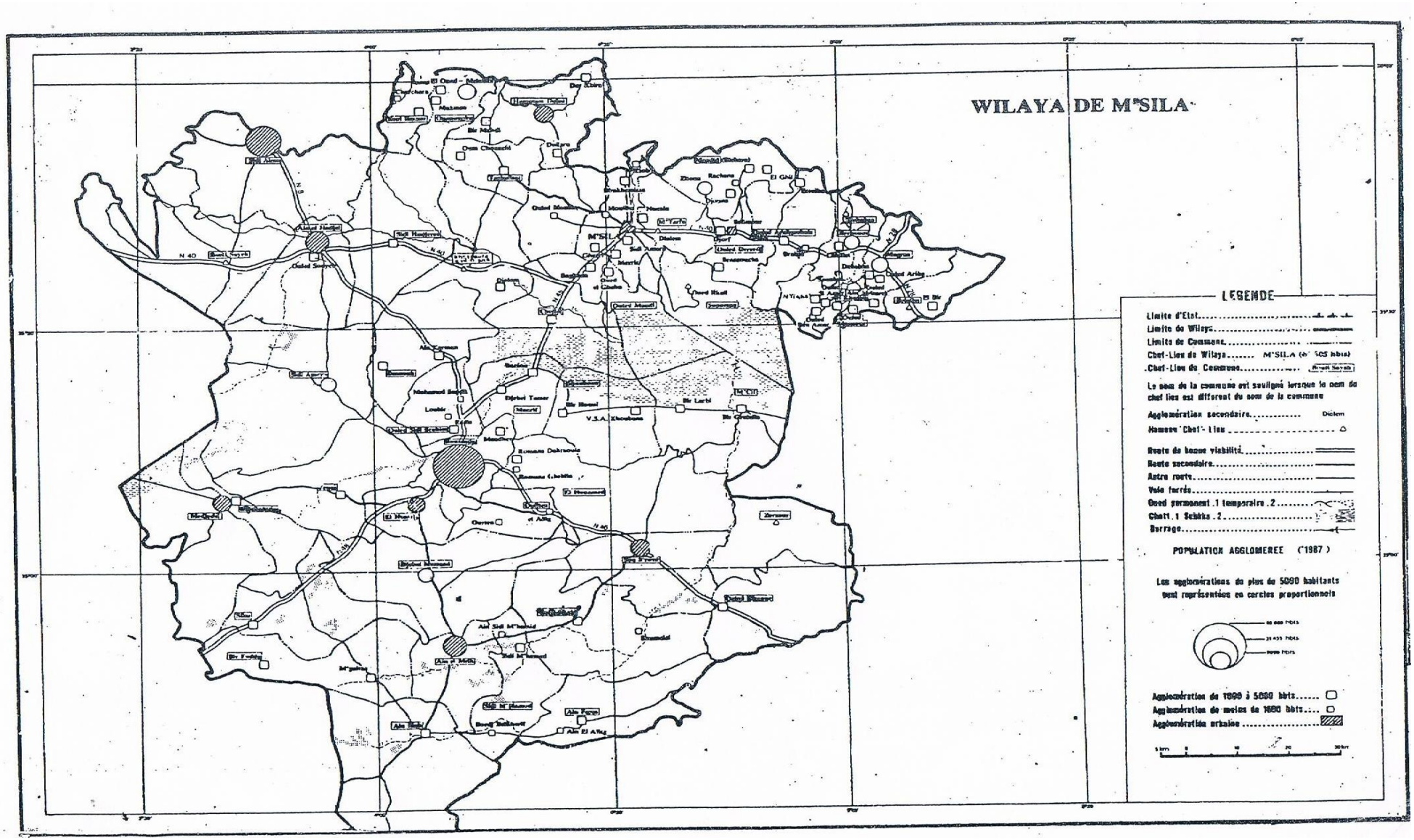

خريطة توضح تقسيم مدينة المسيلة إلى قطاعات عمرانية

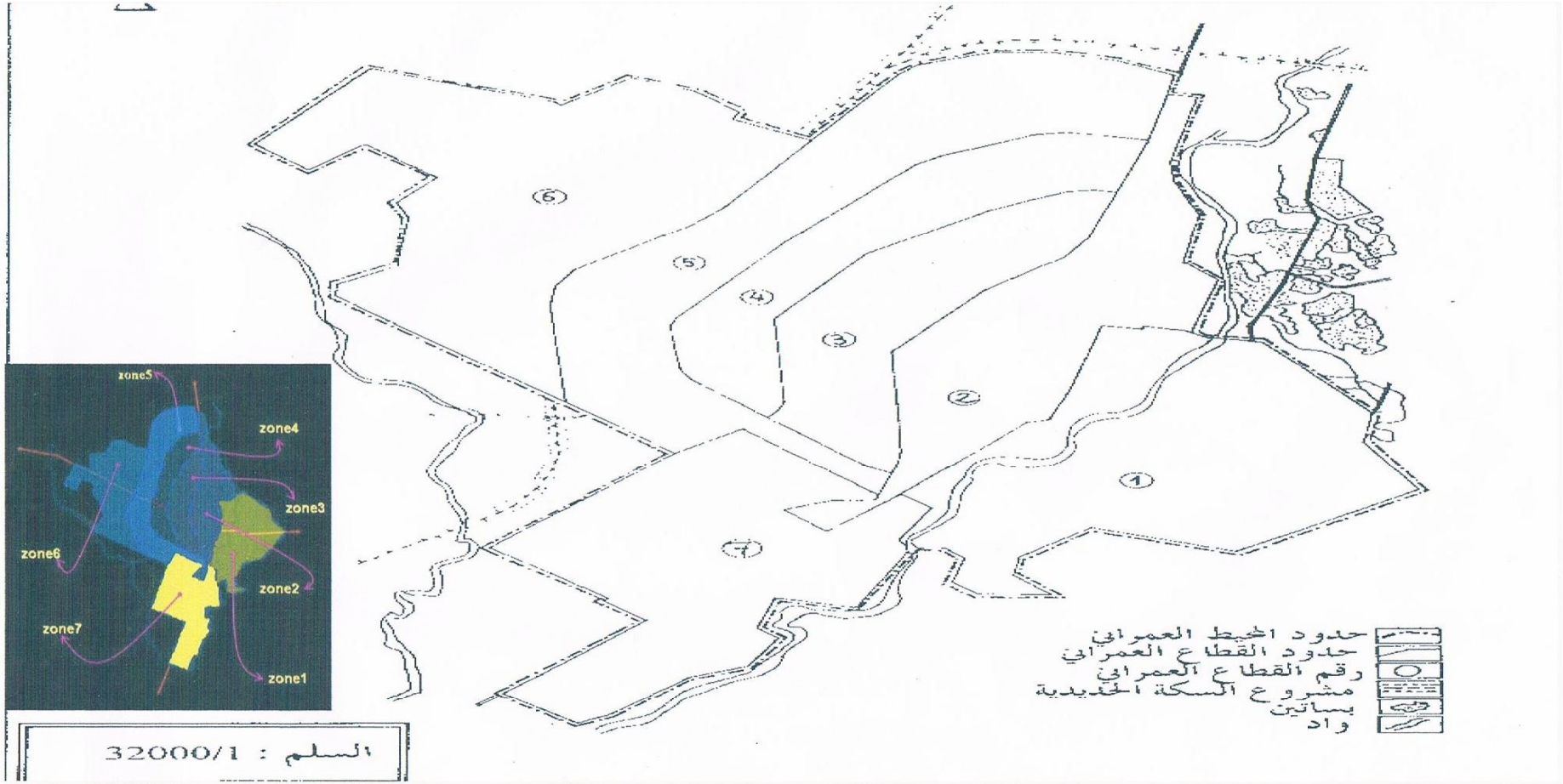

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير, ديسمبر 1995.

الملحق رقم 04

الوثائق الإدارية

الملحق رقم 05

الجداول

جدول يوضح توزيع الأفراد بين البطالين والعاملين في الجزائر خلال الفترة (2000–2007):

2007	2006	2005	2004	2003	2000	*الأشخاص القادرون على العمل*
560597	635739	589565	726445	670674	850457	20 سنة
1615919	1571678	1611094	1629172	1518235	1506528	24-20 سنة
1870494	1693855	1755846	1738308	1545750	1435668	29-25 سنة
1480263	1475630	1394584	1364079	1286577	1138705	34-30 سنة
1179468	1344216	1139966	1159279	1111088	873207	39-35 سنة
1128869	1254015	993955	938912	882697	377945	44-40 سنة
826313	853762	774952	746424	713977	64632	49-45 سنة
655070	648297	635425	586573	36253	361029	54-50 سنة
399083	353036	345425	326587	259531	321339	59-55 سنة
252831	279363	242826	253866	237543	260542	60 سنة فما فوق
9968906	10109645	9492508	9469946	8762326	8153646	المجموع
2007	2006	2005	2004	2003	2000	الأفراد الشاغلين لمناصب العمل
385356	469379	393147	269538	341538	315797	20 سنة
1194515	1201696	1129925	1123794	857363	766709	24-20 سنة
1477470	1360371	1357067	1275676	1036461	896217	29-25 سنة
1292775	1305236	1217917	1157632	1036461	872100	34-30 سنة
1086317	1253100	1055709	1054982	977556	741846	39-35 سنة
1080505	1205074	950859	880621	807590	662844	44-40 سنة
804121	825347	743339	704841	651461	581368	49-45 سنة
630888	622754	615927	5622969	495958	323948	54-50 سنة
389470	346483	337505	315166	243577	281757	59-55 سنة
252831	279363	242826	253866	237543	260542	60 سنة فما فوق
8594243	8868804	8044220	7798413	6684056	5725921	المجموع

Source : ONS : répartition de la population active et occupée par groupe d'âge, période 2000-2007.

ملخص

بمرور الوقت وتعقد مشكلات المدن في البلدان النامية أصبح القطاع غير الرسمي ظاهرة متأصلة الوجود ومظهرا من مظاهر الحياة اليومية بهذه المدن، وذلك بالنظر لحجمه لما يستوعبه من عاطلين من ناحية وما يضمه من أنشطة أصبحت تشمل مختلف الوظائف والمهن رغم هامشيتها من ناحية أخرى.

وباختلاف عوامل نشأة القطاع غير الرسمي تختلف آثاره ونتائجه التي يخلفها فمنها الإيجابي (مواجهة الفقر والبطالة) ومنها السلبي، ومن هنا ظهرت عدة آراء وتوجهات من طرف الباحثين والسياسيين على حد السواء منها الداعمة لوجوده ومنها الرافضة له، وبين هذين الرأيين المتعارضين يبقى هذا القطاع وجها عاكسا لتوسع دائرة الفقر الحضري بمدن البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا.

إذ كلما تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري واجهتها الحكومات المتعاقبة بمجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد منها أو على الأقل التخفيف منها، غير أن ما يسجل على البرامج المنتهجة منذ أكثر من عشريتين من الزمن هو أن أغلبها يبقى عاجزا على حل المشكلة من جذورها في ظل تفاقم الأوضاع المعيشية اقتصاديا واجتماعيا فبقيت مجرد برامج تهدئية للأوضاع بدل أن تكون حلولا جذرية وخاصة في مجال التشغيل والتكفل بالفئات الفقيرة والتي يطلق عليها مصطلح الفئات المحرومة، ومن هنا جاءت دراستنا هذه لتشخيص واقع إحدى هذه الفئات وهم الباعة المتجولون بمدينة مسيلة في ضوء التراث النظري الكبير حول هذه الظاهرة.

Résumé

Avec le temps, les problèmes de villes deviennent plus complexe dans le tiers monde, dont le secteur informel deviens un phénomène incrusté et un aspect assez influent dans la vie quotidienne, ceci, ci de son importante capacité de main d'œuvre, et d'un autre coté ce qu'il contient comme activités, malgré son marginalités.

Ainsi, beaucoup d'avis de chercheurs et politiciens sont apparurent, les un sont avec l'existence de ce secteur et d'autres sont contre, et entre ces deux avis différents ce secteur reste une facette reflète la diffusion de la pauvreté et l'Algérie plus précisément.

A force que les problèmes de la pauvreté et du chômage, s'accentuent au sein de la société Algérienne, les différents gouvernements s'y prenne avec des politiques et des programmes pour en mettre fin, ou au moins atténuer leur impact, mais ce que l'on peut dire à propos de ces programmes, suivis depuis deux décennies, des calmants pour les maux sociaux qui empires de jour à l'autre, au lieu d'être des solutions radicales, précisément dans le domaine du travail, et la prise en charge des plus démunis, ce que l'on appelle les catégories défavorisées